الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية: الشريعة والاقتصاد

قسم: الاقتصاد والإدارة

رقم التسجيل/

الرقم التسلسلي /

# معايير التدقيق الشرعي ودورها في تعزيز حوكمة المؤسسات الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د شعبة علوم اقتصادية

تخصص اقتصاد إسلامي

**إعداد الطالب:**

فؤاد بن الذيب

**تحت إشراف**

أ.د/ سفيان خوجة علامة

أ.د/ حميد عماري

**أعضاء لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| عقبة سحنون | أستاذ | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة– | رئيسا |
| سفيان خوجة علامة | أستاذ | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة– | مشرفا ومقررا |
| حميد عماري | أستاذ | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة– | مشرفا مساعدا |
| سناء العايب | أستاذ محاضر أ | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة– | عضوا |
| علي بللموشي | أستاذ | جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي– | عضوا |
| محمد الأمين فيلالي | أستاذ محاضر أ | جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02– | عضوا |

**السنة الجامعية: 1444–1445 هـ / 2023–2024 م**

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ سورة التوبة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه:

{أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ مرَّ علَى صُبْرةِ طَعامٍ فأدْخلَ يدَهُ فيها، فَنالَتْ أصابِعُهُ بلَلًا فقالَ: ما هذا يا صاحِبَ الطَّعامِ؟ قالَ أصابَتْهُ السَّماءُ يا رَسولَ اللهِ، قالَ: أفَلا جعلْتَهُ فَوقَ الطَّعامِ كَيْ يراهُ النَّاسُ، من غَشَّ فليسَ مِنِّي}.

صحيح مسلم

# إهـــــداء

إلى كلّ صالح مبغض للفساد يسعى جاهدا لِلإصلاح قدر ما استطاع.

**أهدي هذا الجهد.**

فؤاد بن الذيب–10ماي2024–

# شكر وتقدير

قال النبي صلى الله عليه وسلّم: ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله))

أخرجه الترمذي في سننه.

أتقدم بشكري العميق وتقديري الصادق إلى الأستاذ المشرف أ.د/خوجة علامة سفيان الذي أشرف على هذه الدراسة ولم يبخل علي بتقديم التوجيهات والملاحظات.

كما أتقدم أيضا بجزيل الشكر وتمام العرفان للأستاذ الفاضل أ.د/حميد عماري الذي رافق هذه الدراسة مدليا بتوجيهاته القيمة خصوصا ما تعلق بالجانب الشرعي.

وأيضا أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من الأستاذين الفاضلين خالد روبيح والميلود زنكري اللذين بذلا جهودا مميزة في تقديم يد العون من أجل إتمام هذه المذكرة.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة هذه المذكرة، وقد أدلوا بملاحظاتهم في تقويم هذا البحث وتصويبه وإثرائه.

# المقدمة

**تمهيد:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد فقد تزايد الحديث والاهتمام بمفاهيم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وأصبحت الحوكمة من أهم المواضيع في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وخاصة بعد حدوث الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، كنتيجة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية العالمية، فضلا عن افتقارها إلى ممارسات الرقابة والإشراف الجيدة، وكذلك النقص في خبرات ومهارات إدارتها، وهذا التقصير أثر سلباً على كل من يتعامل مع هذه المؤسسات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، زيادة كبيرة في حجم أصولها، كما زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تقوم بإصدار الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية، كل ذلك في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية، بل تجاوز الأمر ليلحق إلى المؤسسات والشركات غير المالية التي اختارت الالتزام بمتطلبات الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وهو ما يعكس النمو المستدام لتبني مبادئ الشريعة وتطبيقها في الاقتصاد والأعمال.

ولا شك أن تطبيق أدوات الحوكمة على النظام الشرعي، الذي تعمل ضمنه المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، يُمكن أن يتجنّب العديد من العيوب الهيكلية، التي ترتبط بشكل أساسي بما يسمى اليوم بمفهوم حوكمة الشركات، ويُمكّنُ المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية من تجنب نقاط الضعف في العديد من المجالات، إذ أن التمويل الإسلامي ينطوي على جودة التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية.

**أولا: إشكالية الدراسة**

إن التطور الحاصل في المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف الجوانب العملية التنظيمية والتشريعية القانونية ومع تطور مفاهيم الحوكمة حتم على القائمين عليها، وعلى المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من علماء ودارسين وهيئات وضع معايير شرعية –مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية – لتكسب ثقة الأفراد المتعاملين معها خاصة المسلمين منهم، ولتحكم عمل هذه المؤسسات المالية، وتسهم في توجيه أنشطتها، وجعلها متوافقة مع الأحكام الشرعية، سعيا بأن تكون هذه المعايير الشرعية ذات دور بارز في الحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية، وضمان استمرارية عمل وتقدم هذه المؤسسات.

وقد أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية وجودها في الواقع، وتعد تجربتها رغم حداثتها ناجحة ومتميزة من خلال كثرة نشاطاتها وحجمها وتوسعها في مختلف بلدان العالم العربي والإسلامي وحتى في العالم الغربي، وإذا ما قورنت

بمختلف المؤسسات المالية التقليدية في مجال التأثر بالأزمات المالية التي مر بها العالم بأسره، نجدها أقل تأثرا منها، وهذا نتيجة التزامها بمختلف المعايير الشرعية التي حصنتها ضد التأثر بهذه الأزمات المالية.

في حين كان تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية محصنا لها من مختلف الممارسات المالية، التي تكون إما بسبب الفساد بمختلف أنواعه أو بسبب نوع العقود التي تخالف شريعة الإسلام كالربا وغيره، نجد أن العالم الغربي قد لجأ إلى وضع معايير للحد من الأزمات المالية التي تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي، هذه المعايير التي يصطلح عليها بمعايير الحوكمة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الأساسية للدراسة في السؤال الآتي: **كيف يمكن لمعايير التدقيق الشرعي أن تسهم في تعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وفي المؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة؟**

وتتفرع عن ذلك السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما مضمون الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية والاقتصادية؟
- هل لتطبيق معايير التدقيق الشرعي دور في حوكمة المؤسسات المالية والاقتصادية؟
- فيم تتمثل أهم معايير التدقيق الشرعي الموجودة في المؤسسات المالية الإسلامية؟
- ما هي الضوابط الشرعية التي تحكم نشاط المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي النتائج المرجوة من تطبيق معايير التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية والاقتصادية؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة:**

من أجل معالجة هذه الإشكالية يمكن اعتماد الفرضيات الآتية كإجابات مبدئية للتساؤلات السابقة:

**الفرضية الأولى:** تفترض الدراسة أن تطبيق معايير التدقيق الشرعي يؤدي إلى زيادة الشفافية وتجنب المخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية.

**الفرضية الثانية:** تفترض الدراسة أن لتطبيق معايير التدقيق الشرعي دور بارز في تعزيز حوكمة المؤسسات الاقتصادية.

**الفرضية الثالثة:** من خلال التحليل ودراسات الحالة يمكن الوصول إلى بيان تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الشرعي.

**الفرضية الرابعة:** تفترض الدراسة أن معايير التدقيق الشرعي تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على تعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

**ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:**

إنّ اختيار الباحث لموضوع الدراسة كان لسببين، سبب ذاتي وسبب موضوعي.

1-**السبب الذاتي:** هو الرغبة بالبحث في موضوعات الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة، وموضوع الدراسة وما له من بالغ الأهمية، إذ يتعلق الأمر بمدى التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال معايير التدقيق الشرعي بصفة خاصة.

2- **السبب الموضوعي** :من دوافع اختيار هذا الموضوع يرجع إلى ما له من أهمية في تعزيز ثقة جمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية والاقتصادية، التي تكون نشاطاتها موافقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومساعدتها في الالتزام في عملياتها ومعاملاتها بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك فإن فشل المؤسسات المالية والاقتصادية في الالتزام بالشريعة الإسلامية يعرضها لمخاطر يمكن أن تؤدي إلى انهيارها، ولذلك فإن الالتزام بمعايير التدقيق الشرعي يعتبر أمرا ضروريا، لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام للمؤسسات المالية والاقتصادية، وهو يعكس الالتزام بالقيم الإسلامية والمبادئ الأخلاقية في أداء الأعمال والمعاملات.

**رابعا: أهمية الموضوع:**

إن أهمية موضوع الدراسة مستمدة من كونه يساير التطورات الحديثة في مجال البحوث الإدارية والمحاسبية والشرعية، التي تركز على دراسة مبادئ الحوكمة، وتعزيزها في المؤسسات المالية والاقتصادية التي تلتزم بمعايير التدقيق الشرعي، ويكون ذلك وفق ترجمة اللغة الشرعية إلى لغة تقنية، خاصة في ضوء الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت في الشركات والمصارف والأسواق المالية العالمية، ومن هنا تظهر أهمية البحث عن معايير يؤدي تطبيقها إلى تجنب مثل هذه الأزمات، وبذلك تكون بمثابة صمام الأمان لهذه المؤسسات ضد أي مخاطر.

**خامسا: أهداف البحث:**

- الإسهام في تعميق المعرفة العلمية بمعايير التدقيق الشرعي، ودورها في تعزيز حوكمة المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، وفي المؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة.
- نشر فكر التدقيق الشرعي والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية وتطبيقاته.
- تسليط الضوء على مرجعيات التدقيق الشرعي المؤثرة في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية لما لها من أثر في تقليل المخاطر التي قد تواجهها تلك المؤسسات.

- تناول أهم المعايير والضوابط الشرعية التي يمكن العمل على تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية، لتتوافق نشاطاتها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في إيجاد إطار يثري معايير التدقيق الشرعي، المعمول بها في المؤسسات المالية والاقتصادية لتعزيز حوكمتها.

**سادسا: منهج البحث:**

نتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لما تتطلبه من وصف وتحليل لمبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية وعلاقتها بمعايير التدقيق الشرعي، إضافة إلى اتباع المنهج المقارن عند الحديث عن خصائص المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي، وما تتميز به عنها في فكر الاقتصاد الوضعي، كذلك نستعمل منهج دراسة حالة من خلال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية وتطبيقها لمعايير التدقيق الشرعي.

**سابعا :الدراسات السابقة**

من أهم الدراسات التي تتصل بموضوع البحث، والتي استطاع الباحث الوصول إليها:

- دراسة الباحث: **محمود علي السرطاوي** الموسومة بـ: **حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية** ضمن دراسة مقدمة إلى ندوة الهيئات الشرعية المركزية والتبعية، التي تنظمها شركة دراية للاستشارات المالية الإسلامية (الأردن) سنة 2015م، وقد تضمن هذا البحث بيان المعايير التي وضعتها المؤسسات الدولية للحوكمة في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى المعايير التي وضعت من طرف المؤسسات الإسلامية الدولية للحوكمة.
- دراسة الباحثة: **الآء عبد الواحد ذنون طه**، الموسومة بـ: **توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية –دراسة تحليلية–** ضمن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 98 المجلد 23 صفحات 511-532، وقد خلص هذا البحث إلى ضرورة تشجيع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات المهنية، وتمهيد الطريق نحو إعادة التفكير بصياغة وبناء نظريات التدقيق الشرعي، ومفاهيمه بوصفه مجال متطور من مجالات التدقيق.
- دراسة الباحثين: **سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة**، الموسومة بـ: **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية –تجربة البنك المركزي الماليزي–** ضمن مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 02 /جوان 2015

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث موضوع حوكمة المؤسسات الإسلامية من خلال الجدور التاريخية لوضع معايير حوكمة المؤسسات عموما والمؤسسات المالية الإسلامية على وجه الخصوص.

- دراسة الباحث: **علاء عواد كاضم البديري**، الموسومة بـ: **إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية**، وهي رسالة ماجستير قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر2017. استهدفت الدراسة مناقشة مبادئ الحوكمة من منظور إسلامي، وطبيعة العمليات والأنشطة في البنوك الإسلامية، ومقومات تحسين عمل المراجع الداخلي.
- دراسة الباحثة: **آمال محمد سعيد أمل النونو**، الموسومة بـ: **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية – غزة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وقد أوضحت الدراسة أن البنوك الاسلامية تطبق بعض المعايير بدرجة غير كافية، كما أظهرت الدراسة أن البنوك الاسلامية تطبق المعايير المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية بدرجة كبيرة كما أوضحت الدراسة أيضا وجود تفاوت في تطبيق وبذل العناية المهنية من قبل المدققين الداخليين مما يستوجب مراعاة الاصول المهنية والعلمية في هذا الخصوص، وخاصة متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي، والأخذ في الاعتبار عند بذل العناية المهنية كفاءة إدارة المخاطر والرقابة.
- دراسة الباحثين: **خولة فريز النوباني وعبد الله صديقي**، الموسومة بـ **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية** بحث مقدم لكرسي سابك لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية 2016م، وقد تناول البحث موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال التطرق إلى بيان أهميتها ودورها، ثم التطرق إلى واقع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية بتقديم استبيان خاص وجه لدول عديدة، وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة، تتمثل في كون أن للحوكمة دور كبير في زيادة الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية، وتخفيض المخاطر التي تواجهها، وأن وجود هياكل تنظيمية واضحة ووسائل تواصل وشفافية يدعم نجاح المؤسسات، إضافة إلى أن تنظيم التدقيق الشرعي وتوحيد المرجعية الشرعية يساهم في انتشار المصرفية الإسلامية في العالم، ويجعلها أكثر مصداقية.
- دراسة الباحث: **عيسى حيرش**، الموسومة بـ **المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتمويلها**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2013، وقد بين هذا البحث ماهية المؤسسة الاقتصادية الإسلامية، وخصائصها وأنواعها، وما هي المعايير التي يمكن بالاعتماد عليها اختيار المشاريع للتمويل بطريقة موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

**ملخص الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة:**

بعد أن تم استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، يمكن القول إن هذه الدراسات قد ركزت بشكل أساسي على الجانب النظري في وصف بعض جوانب هذا الموضوع، فنجد منها من ركز على وصف الحوكمة من حيث تعريفها وبيان المبادئ التي تقوم عليها، وذكر الأسباب التي أدت إلى ضرورة العمل بهذه المبادئ، ومنه الحديث عن أهميتها وواقعها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما نجد من ركز على الجانب الوصفي للتدقيق الشرعي من خلال بيان مفهومه وأنواعه ودوره في معرفة مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه قد أوصت أغلب هذه الدراسات بضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة من أجل تفادي حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية.

**ما تتميز به هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة ما يلي:**

تسعى هذه الدراسة قدر المستطاع إلى الإلمام بموضوع الحوكمة، كونه موضوع حديث الساعة لما لها من أهمية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتجنب الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الاقتصادية، ومنه تجنب وقوع مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية.

أما الإضافة العلمية المرجوة من هذه الدراسة فتتمثل في بيان العلاقة بين مبادئ الحوكمة ومعايير التدقيق الشرعي، وإبراز الدور الأساسي والمهم لمعايير التدقيق الشرعي في دعم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، وذلك أن هذه المعايير الشرعية تستند إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي فكل نشاط اقتصادي من إنتاج واستهلاك وتوزيع وتبادل يتم في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

**ثامنا: خطة بحث**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات المرتبطة بها، ولمعالجة الموضوع والإحاطة بجوانبه المتعددة، فقد تم تقسيم الخطة إلى **مقدمة وثلاثة فصول**، إذ نتناول في **الفصل الأول**: مدخل لدراسة المعايير الشرعية والحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، وذلك ضمن ثلاثة مباحث أساسية: نتناول في المبحث الأول المؤسسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الوضعي وفي فكر الاقتصاد الإسلامي، وفي المبحث الثاني يتم التطرق إلى الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، وفي المبحث الثالث نتناول المعايير الشرعية كدعامة أساسية لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

ونتناول في **الفصل الثاني**: المعايير الشرعية المطبقة في المؤسسات المالية والاقتصادية، ويقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول: المؤسسات القائمة على إصدار المعايير الشرعية، وفي المبحث الثاني

نتناول المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية، وفي المبحث الثالث نتناول المعايير الشرعية التي تتعلق بنشاط المؤسسات الاقتصادية.

ونتناول في **الفصل الثالث**: الدراسة التطبيقية من خلال التعرض إلى تطبيق معايير التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية والاقتصادية، ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، نتعرض في المبحث الأول إلى تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المصرفية، وفي المبحث الثاني يتم التطرق إلى تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي والأسواق المالية الإسلامية، أما المبحث الثالث فيتم فيه التطرق إلى تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات الاقتصادية.

**وسينتهي البحث بخاتمة** تتضمن أهم النتائج على المستويين النظري والتطبيقي، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات.

# الفصل الأول

## مدخل لدراسة المعايير الشرعية والحوكمة في المؤسسات الاقتصادية

**تمهيد:**

ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الآثار السلبية التي خلفتها الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة، ومن هنا أصبح هناك حاجة ماسة إلى تبني مبادئ الحوكمة لضمان كفاءة وفعالية المؤسسات المالية والاقتصادية، وقد بدأت العديد من المنظمات والهيئات في التأكيد على أهمية الالتزام بهذه المبادئ، مما يجعل الاهتمام بمجال حوكمة المؤسسات أكثر أهمية.

ومن الواضح أن المجتمع الإسلامي يمتلك فهماً فريداً لمبادئ الحوكمة، ويعتمد على المبادئ الشرعية الإسلامية في وضع آليات ووسائل لتجنب المخاطر المالية والاقتصادية، حيث أن فكر الاقتصاد الإسلامي يتميز في كثير من الجوانب عن فكر الاقتصاد الوضعي، وتسليط الضوء على هذه الجوانب يمكن أن يسهم في تعزيز المفهوم الإسلامي لحوكمة المؤسسات وتبنيه كنموذج يحتذى به.

كما نجد أن الاقتصاد الإسلامي مبني على مبادئ دينية، تعتبر دليلا للإنسان في مجال الاقتصاد والمال، فهو يضع قيما إسلامية في جوهره، مثل العدل والمساواة والتعاون والأخلاق الحميدة ومن هنا، يسعى الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً، وليس الربح فقط كهدف نهائي، ولبيان ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الوضعي وفي فكر الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثالث: المعايير الشرعية دعامة أساسية لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

## المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية بين فكر الاقتصاد الوضعي وفكر الاقتصاد الإسلامي

قبل التطرق للحوكمة في المؤسسة الاقتصادية، علينا أولا أن نبين مفهوم المؤسسة الاقتصادية ونحدد أهدافها في فكر الاقتصاد الوضعي، ثم نتطرق إلى بيان مفهوم المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي، كما نتطرق أيضا إلى المؤسسات المالية الإسلامية، وما يتعلق بها بصفتها نوعا من أنواع المؤسسة الاقتصادية، ولما لها من دور مهم في تمويل النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الحديث.

### المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الوضعي، مفهومها، أهدافها، وظائفها

تعد المؤسسة الاقتصادية أمرا أساسيا للنشاط الاقتصادي في المجتمع، إذ أنها تعكس العلاقات الاجتماعية من خلال العملية الإنتاجية التي تتم داخل مجموعة من الموارد البشرية تتعامل فيما بينها من جهة، ومع العناصر المادية والمعنوية الأخرى من جهة أخرى.

#### أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية ومفاهيم أخرى مرتبطة بها

**1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية**

قد تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية، وتنوعت بحسب طبيعتها ونشاطها والدور الذي تقوم به في الحياة الاقتصادية وبناء عليه سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف للمؤسسة الاقتصادية.

- المؤسسة في **اللغة** مأخوذة من مصدر الفعل: أسس، يقال أسسه تأسيسا أي جعل له أساسا والمؤسسة هي كل تنظيم يهدف إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول على الربح.
- تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تُؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني، في حين عرفها شومبيتر* بأنها مركز للإبداع والإنتاج[1].
- وعرفت أيضا على أنها جهاز عمل، وأجهزة العمل تشتمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع...[2].
- وعرفت أيضا على أنها وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج، لتحصل في الأخير على السلع والخدمات لتصريفها في السوق[3].

---

* – جوزيف ألويس شومبيتر (8 فبراير 1883 – 9 يناير 1950)، عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي.

[1] – عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص27-28.

[2] – عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2003، ص25.

[3] – رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2008، ص13.

- وعرفت المؤسسة الاقتصادية على أنها كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، بهدف إدماج عوامل الإنتاج من أجل تبادل السلع أو الخدمات مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين، وتحقيق نتيجة ملائمة، ويكون ذلك ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وأيضا تبعا لحجم ونوع نشاطه[1].
- كما عرفت على أنها الوحدة الاقتصادية التي تجمع بين مختلف عوامل الإنتاج، من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجيات ومتطلبات جميع الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص المعالم الأساسية للمؤسسة الاقتصادية وأهمها:

- ✓ المؤسسة الاقتصادية هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي.
- ✓ تجمع المؤسسة الاقتصادية بين عوامل الإنتاج المختلفة بغية إنتاج السلع والخدمات.
- ✓ تقوم المؤسسة الاقتصادية بتلبية متطلبات الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين في السوق.

## 2- المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية

هناك جملة من المفاهيم مرتبطة بالمؤسسة من بينها:

### 2-1- المنشأة

تعرف المنشأة على أنها مجموعة من الأفراد الدائمين الذين يعملون في نفس المكان، وينتمون جميعا إلى نفس المنظمة، وهؤلاء الأشخاص يعملون كفريق واحد متكامل، لتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية[3]

### 2-2- المنظمة

هي عبارة عن مجموعة بشرية، هادفة تركز على البعد الاجتماعي، وعلى تنظيم حياة المجتمع والعالم، وتسييره بالشكل الأمثل، وعادة المنظمة هي التي تسير المؤسسة أو منظمات أخرى، وتضع القوانين لتسييرها، كما أن المنظمة تتشكل من بداية إقبال شخصين أو أكثر على المساهمة في تحقيق مجموعة من الأفراد.

---

[1] – ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، 1998، ص10.

[2] – ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية** –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–أطروحة دكتوراه [غير منشورة] قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص82.

[3] – ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص14.

**2-3- الشركة**

وهي عبارة عن عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أو أكثر، بأن يساهم كل منهم في مشروع بغرض تحقيق الربح، بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة[1].

**2-4- المؤسسة**

هي هيكل اقتصادي واجتماعي، يضم فرد أو مجموعة من أفراد، يعملون بطريقة منظمة من أجل إنتاج أو تبادل المنتجات المتنوعة، وتخضع المؤسسة إلى إجراءات قانونية من أجل إنشائها.

**ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية**

يهدف أصحاب المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعددة والمختلفة، ويرجع ذلك لاختلاف أصحاب هذه المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ومن بين هذه الأهداف نذكر الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والأهداف التكنولوجية وبيانها فيما يلي:

**1- الأهداف الاقتصادية:**

ترجع أهم الأهداف الاقتصادية لأي مؤسسة إلى ما يلي:

**1-1- تحقيق الربح:**

يعتبر تحقيق الربح الضامن الأساسي لاستمرار نشاط المؤسسة، ويدل على صحة المؤسسة اقتصاديا، إذ من خلاله يمكن لها أن تزيد في طاقتها التمويلية الذاتية، التي تسمح لها بتوسيع قدراتها الإنتاجية والعمل على تطويرها[2].

**1-2- عقلنة الإنتاج:**

أي الرشادة في استعمال عوامل الإنتاج ورفع إنتاجياتها، ويتم ذلك عن طريق التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع، ووضع آلية مراقبة فعالة لمدى تنفيذ الخطط المرسومة، وهذا كله من أجل تجنب الأزمات المالية والاقتصادية، التي قد تؤدي بهذه المؤسسة إلى الإفلاس[3].

---

[1] – عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص3.

[2] – خالص صافي صالح، **رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2008، ص20.

[3] – ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص18.

### 1-3- تقليل الواردات:

من الأهداف الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية تقليل الواردات من الموارد الأولية، وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية[1]، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من التبعية الاقتصادية، وبالتالي إحداث توازن في الميزان التجاري.

### 1-4- تلبية متطلبات المجتمع:

من أهداف المؤسسة الاقتصادية أن تلبي حاجيات المجتمع المختلفة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب من خلال تحقيق النتائج المسطرة.

## 2- الأهداف الاجتماعية

تعود الأهداف الاجتماعية التي تعمل المؤسسة الاقتصادية على تحقيقها إلى:

### 2-1- ضمان مستوى مقبول من الأجور

يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا شرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.

### 2-2- تحسين مستوى معيشة العمال

إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها.

### 2-3- إقامة أنماط استهلاكية معينة

تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سواء لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية غالبا ما تكون في صالح المؤسسة.

### 2-4- توفير تأمينات ومرافق للعمال:

وذلك من خلال الاهتمام بجوانب الصحة والسلامة للعامل وتجنب مخاطر العمل قدر الإمكان، مثل (التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...) فضلا عن المرافق العامة، مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم[2].

---

[1] – بوعبد الله عيسى، **الوظيفة الآلية في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص17.

[2] – المرجع نفسه، ص17.

**2-5- امتصاص الفائض من العمالة**، بهدف التشغيل الكامل.

**3- الأهداف التكنولوجية**

تقوم المؤسسة بالبحث والتطوير في وسائل وطرق الإنتاج، ما يضمن لها الاستمرارية والقدرة التنافسية من خلال زيادة الإنتاج أو تطويره، مع السعي لتخفيض تكلفة الإنتاج، ويكون بإنشاء إدارة خاصة، تعمل على تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لها مبالغ كبيرة، وذلك لما لهذه العملية من أهمية في تحقيق مردودية إنتاجية عالية.

**ثالثا: تصنيف المؤسسة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي**

تصنف المؤسسات الاقتصادية بناء على عدة معايير، منها معيار القطاع الاقتصادي ومعيار طبيعة النشاط، والمعيار القانوني وغيرها، ولم يتم الاتفاق حول مضمون وأهداف هذه المعايير إلا المعيار القانوني فقد قل فيه الاختلاف، وبيان تصنيف هذه المؤسسات فيما يلي:

**1- تصنيفات المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني**

تقسم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى مؤسسات **القطاع الخاص** وتشمل المؤسسات الفردية والشركات، وإلى مؤسسات **القطاع العام** وتشمل المؤسسات العمومية والمؤسسات شبه العمومية، وإلى مؤسسات **القطاع الثالث** وتشمل التعاضديات والتعاونيات، وبيان هذه الأقسام فيما يلي[1]:

**1-1- المؤسسات الفردية:**

وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، والمالك للمؤسسة يقدم رأس المال والعمل في الوقت نفسه، وقد يوظف بعض العمال، ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا منها:

- ✓ ترجع المسئولية الأولى والأخيرة عن نتائج أعمال المؤسسة لصاحب المؤسسة.
- ✓ سهولة تنظيم وإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- ✓ إدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة تعود لصاحب المؤسسة بمفرده.

ولها أيضا عدة عيوب نذكر منها:

- قلة رأس المال، وهذا لأن صاحب المؤسسة هو مصدر التمويل الوحيد.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.

[1] – عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، الجزائر 2004، ص20.

- قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، وهذا ما يؤدي إلى ضعف المؤسسة بسبب قلة الجهد المبذول، وعدم القدرة على تطويرها لا سيما في حال غياب تقسيم العمل.

### 1-2- الشركات

وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص، وشركات الأموال[1].

أ- **شركة الأشخاص***: تقوم على الاعتبار الشخصي، وتتميز بالمسؤولية الجماعية والتضامنية ومثالها شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ب- **شركة الأموال:** يكون فيها الاعتبار للأموال، والمسؤولية تكون بقدر ما دخل به الشريك في رأس مال الشركة، كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة**.

### 1-3- مؤسسات القطاع العام

وهي المؤسسات العمومية والمؤسسات شبه عمومية، وتندرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات والمؤسسات النصف عمومية أو المختلطة.

---

[1] - عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص3.

*- **شركة التضامن** تتكون من شريكين أو أكثر، تسمى بأسماء الشركاء ويكتسب الشريك صفة التاجر، يسأل الشريك عن ديون الشركة وحصته فيها غير قابلة للانتقال. أما **شركة التوصية البسيطة** فهي التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مع مسؤولين ومتضامنين، ويكون فيها الشركاء أصحاب أموال خارجيين عن الإدارة ويسمون موصين. أما **شركة المحاصة** فهي شركة تجارية تعقد بين شخصين أو أكثر، يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير حتى تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء، على أنه يمكن إثبات الشركة بين الشركاء بكل طرق الإثبات. محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، **موسوعة الفقه الإسلامي**، بيت الأفكار الدولية، ط1، 2009، ج 03، ص561.

** - تتكون **شركة المساهمة** من مجموعة من الأشخاص، يساهم كل واحد منهم بحصة في راس مال الشركة، بحيث تكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم في حالة الخسارة لا يتحملها إلا بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها، وفي حالة الربح يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة، www.scribd.com/document/641295330، 15-02-2020.

**2- تصنيفات المؤسسة حسب معيار الحجم**

يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل عدد العمال ورأس المال ورقم الأعمال وحجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة[1].

**2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهي التي تستخدم أقل من 500 عامل، وهي مؤسسات نشيطة وفعالة في أغلب الأحيان، وقد قسمت إلى:

- مؤسسات مصغرة أقل من 10 عمال، تعود ملكيتها في العموم لعائلة أو لشخص واحد يكون هو المسؤول عن أدائها ونتائجها، وينشط هذا النوع في الزراعة والتجارة والإنتاج الحرفي.
- مؤسسات صغيرة من 10 إلى 99عامل ومؤسسات متوسطة من 200 إلى 499 عامل، وهي مؤسسات نشيطة وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي.

**2-2- المؤسسات الكبيرة:** وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل، ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي، لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية، وتستخدم موارد ضخمة ترجع ملكيتها في أغلب الأحيان إلى عدد من الأشخاص[2].

**3- تصنيفات المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي**

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى[3]:

**أ- المؤسسات الصناعية:** تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج.

- مؤسسات الصناعة الثقيلة كمؤسسات الحديد والصلب...
- مؤسسات الصناعة الخفيفة كمؤسسات الغزل والنسيج، ومؤسسات الجلود...

**ب- المؤسسات الفلاحية:** هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض، واستصلاحها، وتقديم منتجات نباتية وحيوانية وسمكية.

---

[1] - خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013 ص19.

[2] - عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص30.

[3] - ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص55.

ج- **المؤسسات التجارية:** هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

د- **المؤسسات المالية:** هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين...الخ

هـ- **المؤسسات الخدمية:** هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

**الشكل رقم 01:** تصنيف المؤسسات الاقتصادية

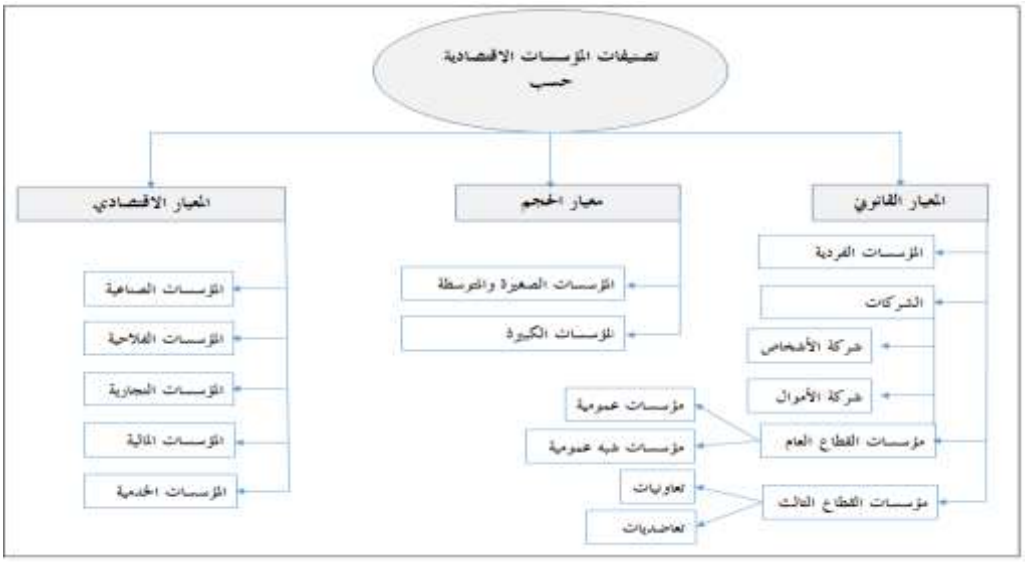


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

**رابعا: وظائف المؤسسة:**

تمارس المؤسسة الاقتصادية وظائف عديدة ومتنوعة، تمكنها من تحقيق أهدافها، والشكل رقم 2 يوضح هذه الوظائف.

**الشكل رقم 02: وظائف المؤسسة**

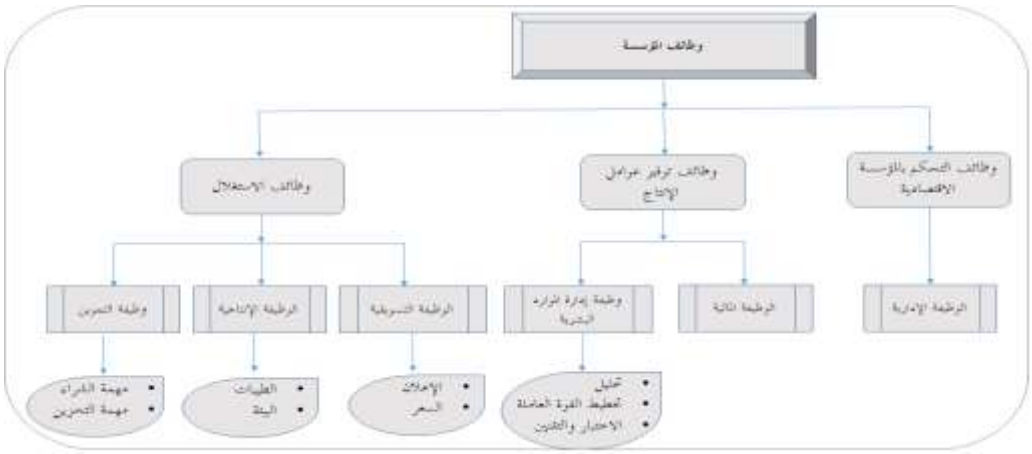


**المصدر:** إعداد الباحث بناء على ما سيأتي.

### 1- الوظيفة الإنتاجية

إن وظيفة الإنتاج تعتبر واحدة من أهم وظائف أي مؤسسة، حيث تتوقف استمرارية نشاطها على الإنتاج الذي يؤدي دوراً حاسماً في تلبية احتياجات المجتمع، فعندما تتوقف عمليات الإنتاج، تتوقف المؤسسة عن تحقيق متطلبات المجتمع، و تأمين احتياجاته المتنوعة، وبناء على ذلك، يمكن القول إن الحاجة الإنسانية هي التي تتحكم في استمرارية الإنتاج من عدمه.

وتعرف وظيفة الإنتاج على أنها وظيفة فنية إدارية متخصصة، تقوم على مجموعة الأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات، بدءا من تجميع وتهيئة المدخلات، ثم إجراء العمليات التحويلية أو التجميعية أو الفنية عليها، والحصول على المخرجات ممثلة بالسلع والخدمات، التي تشبع حاجات مختلفة لأفراد المجتمع[1].

### 2- الوظيفة المالية

ترتبط الوظيفة المالية في المؤسسة بشكل كبير بالعمليات المالية، والتي تشكل الحياة المالية للمؤسسة، باعتبار أن كل نشاط اقتصادي يعتمد على الموارد المالية، وتعد هذه الوظيفة ممن أبرز الوظائف في المؤسسة، إذ يتحدد مستقبلها بناء عليها، فالمؤسسة لا تستطيع أن تقوم بنشاطاتها المختلفة من إنتاج وتسويق ...، من غير أن تتوافر على مصدر مالي، يسمح لها بتمويل مختلف أنشطتها.

ويقصد بالوظيفة المالية مجموعة العمليات، والمهام التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من أموال من خلال برامجه وخططها الاستثمارية[2].

### 3- الوظيفة الإدارية

وتستقطب هذه الوظيفة المعلومات الخاصة بكل من العمال وتسيير أمورهم، وفض النزاعات بينهم، وتقسيم الأدوار والمسؤوليات، والتنسيق بين مختلف أقسام المؤسسة، وتحديد العلاقات والقنوات التنظيمية المختلفة بغية تحقيق الوصول إلى الأهداف المسطرة، وتنحصر وظائف الإدارة عموما في التخطيط والتنظيم والرقابة.

---

[1] – كاسر نصر المنصور وآخرون، **إدارة العمليات الإنتاجية**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، ط2، 2011، ص28.

[2] – ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص263.

**4- وظيفة إدارة الموارد البشرية**

لوظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق...، ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد.

وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية[1].

**5- الوظيفة التسويقية**

كل مؤسسة مطالبة بإشباع بعض الحاجات من خلال بيعها لمنتجاتها من سلع وخدمات المستهلكين في مختلف الأسواق، ويمكن تحقيق هذا الغرض عن طريق التبادلات التي تتم بين المؤسسة والأسواق المختلفة، ووظيفة التسويق لا تختلف في مفهومها العام عن هذا الإطار.

ويمكن أن نعرف التسويق بأنه مجموعة من الأفعال والأنشطة، التي تساعد على معرفة وتوجيه حاجات المستهلكين، وتسعى إلى إشباع رغباتهم، وكذلك إلى التكيف وباستمرار بين الإنتاج والاستهلاك.

وينبغي على المؤسسة معرفة السوق، حتى تتمكن من التحكم في عدد معين من المتغيرات الرئيسية، التي تتمثل في المنتج، السعر، الاتصال والتوزيع من أجل تحقيق فعالية قصوى لنشاطات المؤسسة، فيجب على المؤسسة دراسة كيفية توزيع وتوجيه جهودها بين المتغيرات، التي سبق ذكرها والتنسيق بين مختلف أنظمتها.

**6- وظيفة التموين:**

يتم من خلال هذه الوظيفة العمل على توفير عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة، بكميات ونوعيات تتناسب مع خطط المؤسسة، وهي تشمل مهمتين هما مهمة الشراء ومهمة التخزين[2].

من خلال ما سبق نقول إن المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الوضعي قد اهتمت كثيرا بالجانب التنظيمي من أجل أن تحقق أهدافها المختلفة، وهذا التنظيم لا ينكره فكر الاقتصاد الإسلامي، بل يحرص عليه، ويدعو إلى الاستفادة منه، ولكن ينكر بعض المحذورات الشرعية التي تتعلق بممارسات بعض المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي وجب العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وضبط نشاط المؤسسات الاقتصادية بما يتوافق مع

[1] – جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص36.

[2] – ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص 294.

مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وسنتطرق إلى الضوابط والمعايير الشرعية التي تتعلق بوظائف المؤسسة الاقتصادية بشيء من التفصيل في الفصل الثاني.

**المطلب الثاني: المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي**

نتطرق في هذا المطلب لبيان ماهية المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال التعريف بها والحديث عن أهم معالمها، كما نتطرق إلى تصنيف المؤسسة الاقتصادية كذلك من منظور الاقتصاد الإسلامي، وأهم ما يميزها عن المؤسسات في الفكر الاقتصاد الوضعي.

**أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي**

**1- تعريف المؤسسة الاقتصادية الإسلامية**

عرفت المؤسسة الاقتصادية الإسلامية على أنها الجهود الواعية والمدروسة التي يبذلها المسلمون من أجل ترجمة الأفكار الاقتصادية الإسلامية إلى واقع ملموس[1].

فالمؤسسة الاقتصادية الإسلامية تتميز بتطبيق القوانين والمبادئ الشرعية في جميع أنشطتها وتعاملاتها، وهي تسعى لتحقيق الربح والازدهار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب الاحتكار والربا والمعاملات الغير المشروعة، كما تتمتع المؤسسة الاقتصادية الإسلامية بمبادئها الخاصة التي تتسم بالعدالة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية، إذ إنها تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات والمنتجات بجودة عالية، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وذلك بمراعاة القيم الإسلامية في كل جوانب عملها.

**2- أهمية المؤسسة الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**

وجدت المؤسسة الاقتصادية عند المسلمين منذ بداية الدعوة الإسلامية، وظهرت بأشكال مختلفة، وقد أدت دورا بارزا في تطور الحضارة الإسلامية وانتشار الإسلام، وذلك لقيامها على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية التي وضعت الأطر السليمة والحكيمة لعلاقات الأفراد، ولتناول النشاطات والتعامل مع الزبائن والموردين[2] وكذلك وجود منظومة قيم وأخلاق قائمة على أساس العدل والإنصاف والشفافية التي هي من أسس الحوكمة حيث ساهمت في استقرار تلك المؤسسات، وجنبتها مختلف الخلافات والنزاعات التي مست كثير من المؤسسات المعاصرة، وبابتعاد المسلمين عن هذه القيم، وعدم إدراك لأهمية النشاط

[1] - Mustafa Daud, & Mansur IDRIS, The contribution of Islamic Economics and Institutions to Modern Nigeria. *jornal of islam in Nigeria, Vol No1*, JUNE,2015, p42.

[2] – عيسى حيرش، **المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتمويلها**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ط، 2013، ص29.

الاقتصادي في تطور الحضارة وامتلاك لزمام الأمور في الداخل والخارج، وذلك من خلال المؤسسات الاقتصادية وأدائها لدورها الحساس، قد تراجعت دول العالم الإسلامي عن الريادة في كثير من مجالات الحياة، بل صاروا تابعين للدول الأجنبية في أبسط الأمور التي تتعلق بأكلهم ولباسهم ودوائهم وغيرها، الأمر الذي قزم من دول العالم الإسلامي، وقلل من شأنهم، وبالتالي قد ضيعوا المجد الذي كان عليه أسلافهم، وبذلك يكون المسلمون قد أساؤوا للإسلام قبل غيرهم.

ومما سبق فإن أهمية المؤسسة الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي تكمن في:

- بروز دور منظومة القيم والأخلاق القائمة على العدل والشفافية في استمرار نشاط المؤسسة الاقتصادية، والمساهمة في انتشار الدين الإسلامي.
- التخلص من التبعية الخارجية في الحاجيات الأساسية للأمة الإسلامية.
- تعزيز وحدة الأقاليم والأقطار الإسلامية من خلال التبادل والاستثمارات البينية، مما يؤدي إلى إيجاد مكانة لدول العالم الإسلامي في الساحة الدولية، سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

**ثانيا: تصنيف المؤسسات من منظور الاقتصاد الإسلامي**

المؤسسات الاقتصادية الإسلامية هي التي تتماشى في كل جوانبها مع ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد عرف فكر الاقتصاد الإسلامي أشكالا وأصنافا للمؤسسات الاقتصادية التي استخرجت مما ورد عند الفقهاء، وتنقسم من حيث ملكيتها إلى المؤسسات الفردية والشركات.

**1- المؤسسات الفردية**

المؤسسة الفردية في الإسلام هي ملك لصاحبها، وما يميزها عن غيرها هي كون رأس مالها متقوما، ونشاطها مباحا لا يخالف أحكام الشريعة، ويمكن أن تأخذ هذه المؤسسة عدة أشكال نذكر منها[1]:

**1-1- مؤسسة الاستغلال المباشر**

يقوم صاحب هذه المؤسسة بتقديم رأس مال والعمل بنفسه، ويكون هو صاحب القرار في تسييرها، وهو الذي يتحمل آثار قراراته، كما يأخذ الربح كاملا إن حصل ويتحمل الخسارة إذ حدثت، ويكون مسؤولا أمام الدائنين بتسديد ديونه من المال المستثمر، فإن لم يف بالغرض أخذ من ماله الخاص.

[1] - عيسى حيرش، مرجع سابق، ص65-74.

### 1-2- مؤسسة إجارة العمل ومؤسسة التوكيل

تعد الاستعانة بأصحاب الكفاءة والقدرة والتخصص للقيام بعمل ما أمرا مندوبا إليه بالنسبة إلى المؤسسة الاقتصادية الإسلامية إذا كان يعود عليها بالنفع والإبداع، الذي يساهم في خدمة الفرد والمجتمع، وحسب كيفية الاستعانة تعتمد المؤسسة الفردية إما على إجارة الأعمال وإما على الوكالة.

**أ- مؤسسة إجارة الأعمال**

يقوم صاحب هذه المؤسسة باعتباره صاحب المؤسسة وصاحب القرار والإدارة بتقديم رأس المال ويستأجر شخصا أو أكثر حسب حاجته، للقيام بالعمل مع دفع عوض للمستأجر دون أن يكون له حظ في الربح، ولا يتحمل أي خسارة إذا حدثت.

**ب- مؤسسة التوكيل**

في هذه الحالة يقوم صاحب المؤسسة بتقديم رأس المال دون العمل، ليوكل طرفا يعرف بالوكيل يكون القرار بيده مقابل أجر، على ألا يكون له نصيب من الربح كما لا يتحمل أي خسارة.

### 1-3- مؤسسة إجارة المنافع

عندما يكون رأس مال صاحب المؤسسة غير كاف خاصة عند التأسيس فيلجأ إلى إجارة وسائل الإنتاج (كالآلات وغيرها)، على أن يقوم بالعمل بنفسه أو الاستعانة بعمال مع القيام دائما بالعمل، ويعتبر صاحب المؤسسة هو المدير لها فينفرد بالقرار ويتحمل ما يترتب على عمله من ربح أو خسارة.

### 1-4- مؤسسة إدارة

تنشأ مؤسسة الإدارة إذا لم يكن صاحب المال هو المدير للمؤسسة، أي أنه يوجد مدير للمؤسسة غير مالكها، فإذا كان المال في ذمة صاحبه الأصلي، فيعتبر العمال أجراء والمدير أيضا يعتبر أجيرا، وتصبح المؤسسة هنا مؤسسة وكالة، وإذا كان المال في ذمة هذا المدير وحصل عليه بطرق مشروعة، وأتى بالعمال وقام بإدارة المؤسسة، فيترتب عليه الضمان وله الربح وعليه الخسارة، وبهذا تكون المؤسسة مؤسسة إجارة أعمال لأنه أجر من يعمل، وفي الوقت نفسه يربطه عقد آخر مع صاحب المال من جهة أخرى.

يلاحظ مما سبق أن المؤسسة الفردية في فكر الاقتصاد الإسلامي، تكون فيها المسؤولية كاملة لصاحبها، كما يمكن أن يديرها هو بنفسه، أو يديرها وكيل عنه، وأن له ذمة مالية واحدة، تجمع بين رأس المال المستثمر وباقي ثروته.

## 2- الشركات

الشركة إما شركة أملاك* ولا نقف عندها لأنها لا تصلح أن تكون في شكل مؤسسة، أو شركة عقود، أما شركة العقود فهي تنقسم إلى:

### 2-1- شركات الأموال

وهي الشركات التي تقوم على الجمع بين رأس المال من طرف والعمل من طرف آخر، وهي ثلاثة أنواع، اتفق الفقهاء جميعا على جواز شركة العنان واختلفوا بين مجيز ومبطل لشركتي الوجوه والمفاوضة**:

#### 2-1-1- شركة العنان:

وهي أن يجعل كلُّ واحد من الشريكين مالا، ثم يخلطاه، أو يجعلاه في صندوق واحد ويتّجرا به معا ولا يستبدَّ أحدهما بالتَّصرف دون الآخر[1]، فلا يشترط التساوي في المال ولا في التصرف ولا في الربح فهي شركة ميسرة لكل شريك حسب قدرته واستطاعته في التمويل، وهذا ما يناسب الشكل الذي يمكن أن تكون عليه المؤسسة الاقتصادية الإسلامية[2].

#### 2-1-2- شركة المفاوضة:

و هي أن يفوض كلُّ واحد منهما التَّصرف للآخر في حضورِ وغيبته، ويلزمه كل ما يعمله شريكه[3]. فكل شريك يعتبر مشاركا بماله وعمله ومفوضا في جميع الأعمال، أي كل منهما بمثابة الكفيل والوكيل عن الآخر.

---

* - **شركة الأملاك** هي شركة العين بأي يتملك شخصان فأكثر عينا من غير عقد الشركة، وهي نوعان:
**شركة اختيار:** وهي التي تنشأ بفعل الشريكين مثل: أن يشتريا شيئا أو يوهب لهما شيء أو يوصى لهما بشيء، فيقبلا فيصير المشترى والموهوب والموصى به مشتركا بينهما شركة ملك. و**شركة جبر:** وهي التي تثبت لشخصين فأكثر بغير فعلهما كأن يرث اثنان شيئا، فيكون المورث مشتركا بينهما شركة ملك. وهبة بن مصطفى الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط4، د س، ج 05، ص877.

** - **شركة المفاوضة** أجازها الأحناف والمالكية وأبطلها الشافعية والحنابلة، أما شركة الوجوه فقد أجازها الأحناف والحنابلة وأبطلها المالكية والشافعية. محمد بن حمود الوائلي، **بغية المقتصد شرح بداية المجتهد لابن رشد الحفيد** (ت 595 هـ)، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1، 2019، ج13، ص990.

[1] - محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، **القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية**، تحقيق ماجد الحموي، دار بن حزم، بيروت، لبنان، ط1 2013، ص474.

[2] - عيسى حيرش، مرجع سابق، ص78.

[3] - القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي، **التلقين في الفقه المالكي**، تحقيق محمد بو خبزة الحسني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، الجزء 2، 2004، ص163.

### 2-1-3- شركة الوجوه:

سميت بشركة الوجوه أخذا من الوجاهة، لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من له وجاهة عند الناس وهي: أ ن يشتركا على غير مال ولا عمل وهي الشّركة على الذمم بحيث إذا اشتريا شيئا كان في ذمتهما وإذا باعاه اقتسما ربحه[1]، أي أن يشترك وجيهان عند الناس أو أكثر من غير أن يكون لهما رأس مال على أن يشتريا مالا بالنسيئة ويبيعاه، ثم يوفون ثمنها لأصحابها، وما فضل عن ذلك من ربح يكون مشاعا بينهما.

ونقول عن هذه الشركة التي لا تستعمل رأس المال ومجالها ضيق نظرا لأنها مؤقتة ولا تصلح إلا للتجارة، أنه لا يمكن اعتمادها ضمن أشكال المؤسسة الاقتصادية الإسلامية لعدم وجود خاصية الاستمرارية التي من أهم خصائص المؤسسة في عصرنا الحالي[2].

### 2-2- شركات الأعمال

وتسمى أيضا شركة الأبدان وشركة التقبل وشركة الصنائع وهي أن يعقد اثنان أو أكثر على أن يشتركا في تقبل أعمال معينة والقيام بها كالخياطة والحدادة...، على أن يكون ما يدخل عليهما من ربح بسببها مشتركا بينهما[3].

ومما يلاحظ على شركات الأعمال أنها تغفل أهمية رأس المال، وهي بهذا الشكل تصلح أن تكون مؤسسة مصغرة.

### 2-3- شركات التكامل بين العمل ورأس المال

وهي الشركات التي تجمع بين عنصري رأس المال والعمل، وتظهر في جميع مجالات النشاط الاقتصادي:

### 2-3-1- في المجال الزراعي

نظرا لاهتمام المسلمين بالأرض والجانب الفلاحي لأنه يتعلق بأرزاق الناس ومقومات الحياة، فقد وضعوا تنظيمات وصيغ من شأنها العمل على تحقيق الاستثمار في هذا الجانب، ومن بين هذه الصيغ: المغارسة والمزارعة والمساقاة.

---

[1] – محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، **القوانين الفقهية**، مرجع سابق، ص187.

[2] – عيسى حيرش، مرجع سابق، ص78.

[3] – وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، مرجع سابق، ج 05، ص 3887.

### 2-3-1-1- شركة المغارسة

عرفت المغارسة على أنها العقد على غرس شجر في أرض بعوض معلوم من غيرهما إجارة أو جعالة أو بجزء شائع منهما شركة[1]، ومن خلال هذا التعريف يستفاد منه أن المغارسة تكون إما إجارة أو جعالة أو مشاركة، وهي عبارة عن شركة بين صاحب الأرض الذي يقدم أرضه وبين العامل الذي يقدم رأس المال والعمل، ويكون هو مدير الشركة، ويتقاسمان المنتوج على حسب ما اتفقا عليه.

### 2-3-1-2- شركة المزارعة

عرفها المالكية بأنها الشركة في الزرع[2]، وتعرف أيضا على أنها عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض، وآخر يعمل في استثمارها، على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها[3].

فيمكن ملاحظة أنه في عقد الزراعة، يوفر أحد الطرفين الأرض ويقدم الطرف الآخر خدمات العمالة والعمل والجهد المبذول أثناء عملية الزراعة يكون مقابل جزء من ناتج المحاصيل، والإسلام يجيز هذه المعاملة لأن أصحاب الأرض والبذور غير أكفاء والقادرون عاطلون عن العمل ولا يجدون أرضا لزراعتها، لذلك يسمح بالعقود لغرض المشاركة لأن العمل هنا هو أساس كسب المال، على أن يشترط في ذلك الالتزام بأحكام الشرع فيما يتعلق بتحري الحلال واجتناب الحرام.

### 2-3-1-3- شركة المساقاة

وهي أن يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها وتكون غلتها بينهما[4]، أي أن هذه الشركة تقوم على استثمار الشجر، بين جهتين احداهما الشجر والأخرى العمل، على أن يتقاسم صاحب والعامل الثمر على حسب ما اتفقا عليه عند العقد.

---

[1] – محمد عليش، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، دار الفكر، بيروت، ط1، 1948، الجزء 7، ص417.

[2] – محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، **القوانين الفقهية**، مرجع سابق، ص280.

[3] – وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، ط4، د س، الجزء 6، ص4684.

[4] – محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، **القوانين الفقهية**، مرجع سابق، ص184.

### 2-3-2- في المجال الصناعي والخدماتي

في المجال الصناعي والخدماتي تأخذ الشركة شكلا واحد ويتمثل في المضاربة التي تسمى أيضا القراض كما تسمى المعاملة، وفيما يلي تعريف المضاربة وبعض الأحكام المتعلقة بها.

#### 2-3-2-1-تعريف شركة المضاربة

هي عقد على الاشتراك في الربح، يكون فيها رأس المال من طرف، والعمل من طرف آخر، بقصد التجارة، إذ يسلم المالك مبلغا من المال إلى العامل (المضارب) الذي له خبرة في المجال المراد المضاربة فيه ويكون موضع ثقة من صاحب المال[1].

#### 2-3-2-2-أنواعها

تنقسم المضاربة إلى قسمين: مطلقة ومقيدة[2].

**أ- المضاربة المطلقة:** وهي التي لا تتقيد بمكان ولازمان ولا نوع معين في التجارة، ولا تعين من يعامله المضارب في التجارة، ولا بأي قيد كان.

**ب- المضاربة المقيدة:** هي ما كانت مقيدة ببعض القيود كأن يحدد صاحب المال نوع التجارة التي ينبغي أن يضارب فيها العامل، او يحدد له مكان (بلدا ما) خاصا للمتاجرة فيه وغيرها من القيود التي يمكن أن يضعها صاحب المال.

#### 2-3-2-3-شروطها

للمضاربة شروط تتعلق بالعاقدين إذ يشترط فيهما الأهلية، وشروط تتعلق برأس المال الذي يجب أن يكون من النقود أو الذهب او الفضة ولا يكون عقارا، كما يجب أن يكون معلوما، وعينا لا دينا، وأن يسلمه صاحبه إلى المضارب ليتمكن من التصرف.

وفيما يتعلق بالربح في المضاربة فيتقاسمه الطرفان بحسب ما اتفقا عليه مسبقا كالنصف أو الثلث أو غيره لأحدهما والباقي للطرف الآخر[3].

والشكل الموالي يلخص ما عرضناه سابقا حول تصنيف المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي.

---

[1] – رفيق يونس المصري، **فقه المعاملات المالية**، دار القلم، دمشق، ط1، 2005، ص228.

[2] – أحمد إبراهيم بك، **المعاملات الشرعية المالية**، الطبعة الفنية، القاهرة، د س، ص213.

[3] – الشيخ علي الخفيف، **أحكام المعاملات المالية**، دار الفكر العربي، مصر، د ط، 2008، ص493-494.

**الشكل رقم 03:** تصنيف المؤسسات الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي

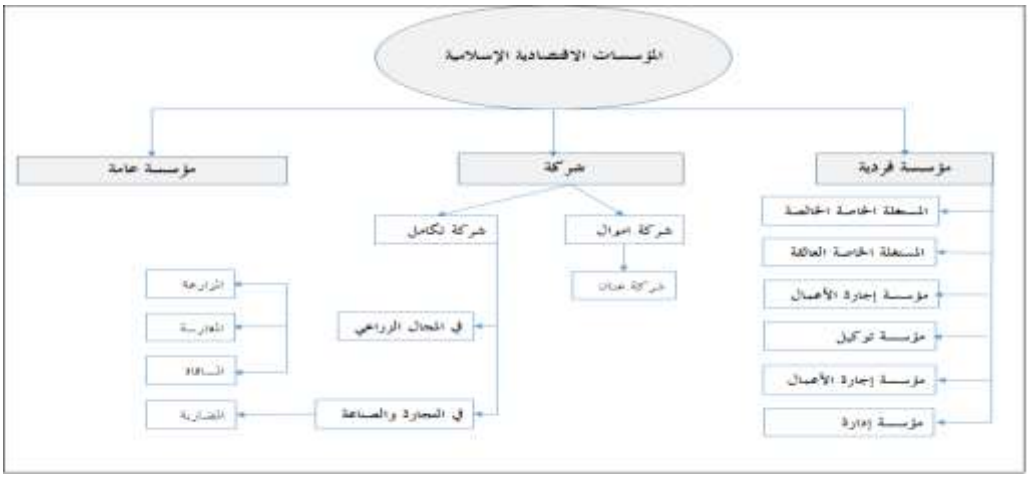


**المصدر**: عيسى حيرش، المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتمويلها، مرجع سابق، ص87.

ويمكن أن نستخلص مما عرضنا سابقا حول المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الوضعي، أنها ليست غريبة عما ورد في فكر الاقتصاد الإسلامي، ولا تكاد المؤسسة الفردية في فكر الاقتصاد الإسلامي تخرج عن كونها مؤسسة صغيرة أو متوسطة، شأنها شأن مثيلاتها الغربية اليوم، فهي من قبيل المضاربة* مع اختلاف في بعض الأحكام بين الشرع والقانون، وشركات الأموال تعتبر من قبيل شركات العنان، والإدارة عبارة عن توكيل في القيام بالأعمال في حال كان المدير شريكا مساهما، وإذا كان المدير موظفا (أجير) فهو يعمل بأجر لا بحكم المشاركة.

ومما تحتاج إليه المؤسسة الاقتصادية الإسلامية اليوم هو تحديث أساليب وأنماط إدارتها بما يساهم في تطويرها وجعلها قادرة على أن تكون منافسة لغيرها، وذلك من خلال الاستفادة من الأساليب النافعة الموجودة في الدول الغربية، مع مراعاة الخصوصية الإسلامية، والبحث عن أنماط أكثر نجاعة في إدارة هذه المؤسسات.

فالمدير في المؤسسة الاقتصادية الإسلامية لا تكفيه فقط المهارات الإدارية والتقنية والإنسانية فقط، بل يحتاج إلى مهارات دينية تمكنه من حسن توجيه أموال المسلمين إلى النشاطات الصحيحة شرعا، ووفق سلم الأولويات، وعدم تمويلها بطرق تخالف مبادئ وأحكام الشريعة، وبذلك فهو يحفظ مصلحة الجميع، ويحقق منفعتهم في الدنيا والآخرة[1].

**المطلب الثالث: المؤسسات المالية الإسلامية مفهومها وأنواعها**

تساهم المؤسسات المالية الإسلامية بشكل إيجابي وفعال في جذب مدخرات الأفراد واستثمارها وتوظيفها في إطار الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ولها أهمية كبيرة في تمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف الصيغ الشرعية

* – المضاربة بمعنى القراض.

[1] – انظر: عيسى حيرش، مرجع سابق.

البديلة للتمويل الربوي، وهذا التنوع في صيغ التمويل الإسلامي يعطيها قدرة تنافسية أكبر أمام المؤسسات المالية التقليدية سواء من خلال استقطاب المدخرات أو تمويل أصحاب المشاريع، وسنتطرق في هذا المطلب لبيان مفهوم المؤسسة المالية الإسلامية، كما نبين أنواعها وخصائص كل نوع منها.

**أولا: مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية**

عرفت المؤسسة المالية الإسلامية عدة تعاريف نذكر منها:

**التعريف الأول:** هي مؤسسات مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها[1].

**التعريف الثاني:** هي المؤسسات التي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وتزاول الأنشطة المصرفية والتأمين التكافلي، وأنشطة أسواق رأس المال وغيرها من الأنشطة المشابهة، وتضم هذه المؤسسات فروعا قائمة بذاتها وإدارات ونوافذ لدى المؤسسات المالية التقليدية، تقدم المنتجات والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة وأحكامها[2].

**التعريف الإجرائي:**

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نستخلص خصائص المؤسسة المالية الإسلامية، والتي تتمثل في:

المؤسسة المالية الإسلامية هي المؤسسة التي تعمل على جذب وتوظيف أموال الأفراد، وتمارس نشاطاتها المختلفة بما يحقق لها الربح، وينمي اقتصاد الأمة في ظل الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

**ثانيا: أنواع المؤسسات المالية الإسلامية**

يندرج ضمن المؤسسات المالية عدة أنواع تتمثل في:

**1- المؤسسات المالية التضامنية:**

وتشمل مؤسستي الزكاة والوقف.

---

[1] – قندوز عبد الكريم، **الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، 2008، ص116.

[2] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 9** –وظيفة الالتزام الشرعي – البحرين ص7، http://aaoifi.com، 16-11-2022.

## 1-1- مؤسسة الزكاة

### 1-1-1- مفهومها:

مؤسسة الزكاة هي مؤسسة اجتماعية تعمل على ترشيد جمع وصرف الزكاة في إطار الأحكام الشرعية والقانونية، فهي مؤسسة خيرية تهدف إلى فرضية الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين ومعاملاتهم وتحقيق مجتمع متلاحم ومتماسك[1].

وتتميز مؤسسة الزكاة بشفافيتها ومصداقيتها في إدارة الموارد المالية، حيث يتم توجيه الأموال إلى المستحقين بناء على معايير دقيقة ومعتمدة، كما تسعى المؤسسة إلى تعزيز ثقافة العطاء والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، من خلال توعية الناس بأهمية دور الزكاة في دعم الفقراء وتحسين ظروفهم المعيشية.

### 1-1-2- خصائصها:

تتسم مؤسسة الزكاة بمجموعة من الخصائص، من أهمها ما يلي[2]:

- تتميز مؤسسة الزكاة بالشفافية والمصداقية في إدارة الأموال وتوجيهها إلى المستحقين، إذ يتم عرض تقارير دورية وشفافة حول كيفية جمع الأموال وكيفية توزيعها للفقراء والمحتاجين.
- تعتمد مؤسسة الزكاة على كوادر محترفة ومتخصصة في مجال إدارة الأموال وتقديم المساعدات الاجتماعية، حيث تضم المؤسسة فريق عمل مدرب يعمل بجدية على تحقيق أقصى فائدة من الأموال المجمعة لصالح المستحقين.
- تسعى مؤسسة الزكاة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الزكاة والصدقات بشكل منصف وعادل بين مختلف شرائح المجتمع، فلا تميز المؤسسة بين الأعراق أو الجنسيات، بل تعمل على تقديم المساعدة لكل من يحتاجها بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية.

وباختصار، فإن مؤسسة الزكاة تعتبر ركيزة أساسية في بناء مجتمعات أكثر تضامنا وعدالة، حيث تسهم في توزيع الثروة والمساواة بين أفراد المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] – الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، www.marw.dz، 24-03-2021.

[2] – محمد دمان ذبيح، **الخصائص التنموية لفريضة الزكاة**، المجلد 34، العدد 03، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2021، ص 1456-1466.

### 1-2- مؤسسة الوقف

#### 1-2-1- مفهومها:

المؤسسات الوقفية هي وحدات ذات طابع خاص تعمل على إدارة الأموال الموقوفة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وحسب ما ورد بوثيقة الواقف من مقاصد، بهدف تحقيق أقصى استفادة وخدمة للأفراد والمجتمعات[1]، فالمؤسسات الوقفية تعتبر جزءا هاما من البنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، حيث تؤدي دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الخدمات الاجتماعية.

#### 1-2-2- خصائصها:

تتسم المؤسسات الوقفية بمجموعة من الخصائص، من أهمها ما يلي[2]:

- المؤسسة الوقفية شخصية اعتبارية مملوكة للوقف وخارجة عن ملكية واقفها تحت إدارة مجلس إدارتها وتحت إشرافه.
- تتقيد المؤسسة الوقفية في كافة أنشطتها المختلفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من الجهات المختصة بالفتوى ومجامع الفقه الإسلامية.
- تعتبر أموال المؤسسة الوقفية ذات صفة استمرارية نظرا لطبيعتها كوقف مستمر ودائم.

بفضل هذا النوع من الأموال، يمكن للمؤسسة الوقفية القيام بدورها الإنساني والاجتماعي بشكل فعال، وتحقيق التأثير الإيجابي في المجتمع المحيط بها.

## 2- المصارف الإسلامية والمصرف المركزي

### 2-1- المصارف الإسلامية

#### 2-1-1- مفهوم المصارف الإسلامية:

هي التي لا تتعامل بالربا أخذا ولا عطاء، وتمارس المهنة المصرفية وفق فنونها وأساليبها المصرفية ونظمها الشرعية وتتقبل الودائع من الناس، وتعرف بأنها مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقا لقاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقا لمقاصد

[1] – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، **دليل الحوكمة المؤسسية للمؤسسات الوقفية الخيرية الخاصة**، ط1، سلطنة عمان، 2019، ص20.

[2] – المرجع نفسه، ص 20-21.

الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية[1]، والتزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاتها هو الميزة الكبرى لها عن غيرها.

### 2-2-2- خصائص المصارف الإسلامية:

يختلف المصرف الإسلامي اختلافا جوهريا وكبيرا عن البنك التقليدي بصرف النظر عن التزامه تجاه الجميع، إذ تخضع جميع معاملاته وأنشطته لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر منتجاته التمويلية والتجارية ومجال التمويل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي، وفيما يلي مزيد من التوضيحات حول بعض أهم جوانب العمل المصرفي الإسلامي، وما يميزها عن البنوك التقليدية من حيث[2]:

**أ- طرق الوساطة المالية:**

بينما تتوسط البنوك التقليدية بين مالكي الفائض المالي وأصحاب العجز المالي (الديون على أساس سعر الفائدة)، حيث يعتبر مالك الفائض المالي (مقرض الفائدة)، ويتم بعد ذلك تقديم الأموال إلى الشخص العاجز ماليا (التي يربح منها المقترض الفائدة)، وبالتالي فإن هذه الوساطة المالية هي عبارة عن متاجرة بالديون، ولها آثار سلبية على الاقتصاد.

في حين نجد أن المصارف الإسلامية، قد تبنت نموذجا مبتكرا لتقديم الخدمات المالية والاستثمارية، حيث تتوسط بطريقة (المشاركة في الربح والخسارة)، وتعتبر صاحب الفائض المالي شريكا في عائد استثمار أمواله، وتعيد تقديمه لأصحاب العجز المالي، كشركاء في عائد الاستثمار، وهذا ما يجعل هذه الوساطة الاستثمارية توظف في المشاريع الحقيقية.

**ب- طبيعة النشاط المستهدف**

تتميز المصارف الإسلامية بتعلق أنشطتها بالاقتصاد الحقيقي، أي أن التدفقات المالية والنقدية التي تقدمها المصارف، كتمويل أو كاستثمارات ترتبط دائما بالأصول المادية والسلعية، سواء عن طريق إنتاجها أو تصنيعها أو تداولها.

---

[1] - بعل عبد الحميد محمود، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 2005، ص15.

[2] - محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**، منشورات جامعة7أكتوبر مصراتة، ليبيا، ط1، 2010، ص241-245.

في حين تقدم البنوك التقليدية الأموال على شكل (قروض، وتسهيلات ائتمانية)، سواء كانت تستخدم لإنتاج وتبادل السلع الفعلية، أو لشراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات، أو حتى أسواق المضاربة والمقامرة والديون...، والانفصال الحاصل بين القطاع المالي والقطاع السلعي الذي تسببت فيه المؤسسات المالية التقليدية، أدى باستثمار الأموال بعيدا عن الاقتصاد الحقيقي، مما يساهم في تضخم الكتلة النقدية المتداولة مقارنة بالناتج السلعي، وذلك ما يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية والاقتصادية.

**ج- استحقاق العائد نتيجة المخاطرة**

تتميز المصارف الاسلامية من منطلق التزامها بقواعد الشريعة الإسلامية، أنها لا تقبل الأموال للاتجار بها واستثمارها إلا على أساس قاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم"، فمن يريد جني الأرباح يجب عليه تحمل المخاطرة، ومن يريد ضمان رأسماله دون مخاطرة، فليس له إلا القرض الذي يكون عائده مضمونا، لكنه ربا وهذا ما تقوم عليه البنوك التقليدية، وهو أمر مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

## 2-2- المصرف المركزي:

### 2-2-1- مفهوم المصرف المركزي

المصرف المركزي هو المؤسسة الهامة التي تقف على قمة النظام المصرفي في أي دولة، وتعد من الأسس التي تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي داخلي وخارجي، كم أن هدف المصرف المركزي ليس تحقيق أقصى ربح كما هو الحال في البنوك الأخرى، بل يهدف إلى ضبط كمية النقود المتداولة في السوق وتحديدها بما يناسب احتياجات الاقتصاد والأوضاع المالية والاقتصادية الحالية[1].

وباستخدام سياسات نقدية مناسبة، يسعى المصرف المركزي إلى تطوير وتنظيم النظام المالي والنقدي في البلاد بما يساهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد والعملة المحلية على الصعيدين الوطني والدولي، كما يعمل المصرف المركزي على الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية وضبط التضخم وتعزيز الثقة بالنقود المحلية وتعزيز النقد الأجنبي من خلال سياسات نقدية مدروسة وفعالة.

[1] - صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006، ص599.

### 2-2-2- وظائف المصرف المركزي

يضطلع المصرف المركزي بتحقيق مجموعة من الوظائف الحيوية التي تسهم في تنظيم النظام المالي في البلاد، وتشمل هذه الوظائف وظيفة الإصدار، حيث يقوم المصرف المركزي بإصدار العملة الوطنية والتحكم في الكميات المتداولة منها، بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف المركزي بتوفير الخدمات الأساسية للحكومة، فهو مستودع لأموالها وأموال المؤسسات والهيئات بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية.

وتعتبر وظيفة توفير الخدمات الأساسية للمصارف الأخرى من الوظائف الهامة التي يقوم بها المصرف المركزي، حيث يسهم في توفير سيولة السوق المالية وضمان استقرارها.

كما يقوم المصرف المركزي بمراقبة وتوجيه الائتمان، حيث يقوم بوضع السياسات واللوائح التي تهدف إلى ضبط سوق الائتمان وضمان عدم تفاقم الديون وحدوث أزمات مالية في المستقبل[1].

## 3- شركات التأمين الإسلامي:

### 3-1- مفهوم شركات التأمين الإسلامي

عرف على أنه تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الأضرار المحتملة، بإنشاء صندوق غير هادف للربح، له ذمة مالية مستقلة، وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات ونحوها، كما تصب فيه إيرادات وفقا لنظام الصندوق، ويمكن أن توكل إدارته واستثماراته لشركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويطلق عليه أيضا اسم التأمين التعاوني، والتأمين التبادلي* والتأمين الإسلامي[2]، وهو ما تقوم به الجمعيات الخيرية فيما بينها على أساس تبرع اختياري، وهو يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فهو اتحاد مجموعة من الأشخاص الذين يلتزمون بدفع اشتراكات، لمجابهة أي خسارة تلحق بأي طرف منهم.

---

[1] – صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي** مرجع سابق، ص599-560.

*- سمي كذلك لأن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار، التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، ولأن كل عضو من المشتركين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له.

[2] – ياسمينة إبراهيم سالم، **دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي**، دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015-2016، ص 37.

### 3-2- خصائص شركات التأمين الإسلامي

يختلف التأمين في فكر الاقتصاد الإسلامي اختلافا أساسيا وجوهريا عن التأمين التقليدي وذلك من خلال:

- يقوم التأمين التكافلي على أساس التعاون بين أعضائه في مجابهة المخاطر، مما يدفع عنهم الغبن والاستغلال[1].
- وجود ذمتين ماليتين الأولى خاصة بأموال المساهمين (حملة الأسهم)، والأخرى خاصة بالمشتركين (حملة الوثائق)[2].
- تجنب شركات التأمين الإسلامي كل التعاملات في الأنشطة التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- تشرف هيئة الرقابة الشرعية على كافة العمليات الاستثمارية، والأنشطة المتعلقة بعملية التأمين التكافلي، وتحرص على الالتزام بتطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

### 3-3- أهمية وجود شركات التأمين التكافلي.

للتأمين التكافلي أهمية كبيرة، تظهر من خلال آثاره الإيجابية على مستوى الأفراد والشركات، وعلى الاقتصاد الكلي للبلد، ونذكر من ذلك[3]:

- تنشيط الحركة الاقتصادية في البلد من خلال الإقبال على الاستثمار في مختلف المجالات والقطاعات نتيجة وجود برامج فعالة للتأمين على الأصول والممتلكات، التي تساهم في التقليل من مختلف المخاطر التي يواجهها أصحاب رؤوس الأموال.
- المساهمة في الاستقرار الاجتماعي بالبلد، نتيجة تعويض العمال في التأمينات الاجتماعية على أضرار الحوادث والمرض وتوفير برامج التقاعد.
- حدوث استقرار تجاري من خلال التعويض عن المسؤولية تجاه الآخرين.

---

[1] – السيد عبد المطلب عبده، **الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين**، دار الكتاب، القاهرة، 1988، ص108.

[2] – الشيخ علاء الدين زعتري، **الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري**، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، مؤتمر التأمين التعاوني الثاني، 6-7/أكتوبر 2010، الرياض، ص18-23.

[3] – المرجع نفسه، ص12-14.

- من خلال التأمين التكافلي، يتم تحقيق معنى التكافل والتعاون الذي حثت عليه الشريعة الإسلامية[1]. قال الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [سورة المائدة: 02].
- للتأمين دور مهم في جلب العملة الصعبة، حيث تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك ما يتيح المجال للمعاملات التجارية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الأموال، تعويض المتضررين...)، فإذا كان رصيد هذه المعاملات موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة والعكس صحيح[2].

### 3-4- أسس التأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على مجموعة من الأسس التي تجعله متميزا عن التأمين التقليدي، ومن الأسس التي يقوم عليها نذكر ما يلي:

- توافق العمليات التأمينية على أساس التأمين التكافلي مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فالتأمين التكافلي لا يشمل التأمين على كل ما هو محرم أو يؤدي إلى محرم، كتأمين الشركات التي يكون نشاطها مخالفا لتعاليم الدين الإسلامي.
- الفصل بين حساب المساهمين وحساب المشتركين، لأن شركة التأمين التكافلي لا تملك أقساط التأمين أو اشتراكات المؤمنين في التأمين التكافلي.
- الفائض التأميني يوزع على المشتركين فقط، إذ يتم حسابه بطرح المصروفات الإدارية والزكاة والصدقات، أو أجر الوكالة ومبلغ التامين المستحقة للأعضاء المشتركين عند تحقق الخطر المؤمن منه من مجموع أقساط التأمين وأرباحها والعوائد المحصلة له في حساب التأمين، ثم يوزع على المشتركين[3].

---

[1] – صليحة فلاق وآخرون، **منتجات التأمين التكافلي في الجزائر**، دراسة حالة شركة سلامة للتأمين، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت الجزائر، العدد 01، 2020، ص121.

[2] – زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد، **دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطور، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012، ص6.

[3] – علي محي الدين القره داغي، **التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي**، قواعده وفنياته مع المقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 2011، ص360.

- التأمين التكافلي يقوم على مبدأ التبرع لإزالة الضرر الذي يلحق بالآخرين، وبالتالي فإن حملة الوثائق يتبرعون بأقساط محددة تكون عوائدها لفائدة صندوق التأمين التكافلي[1].
- تحقيق مبدأ التكافل بين المشتركين في تحمل الأعباء، والتضامن في تغطية المخاطر التي تصيب أحدهم.
- دور شركة التأمين يقتصر فقط على الإدارة الفنية لهذا الصندوق (تلقي الاشتراكات، تعويض المشتركين...)، واستثمار فائض أموال الصندوق في مجالات مربحة في حالة الترخيص لها من طرف المشتركين.
- وجود هيئة رقابة شرعية تصدر الفتاوى، وتجيب عن التساؤلات المتعلقة بالتأمين، كما تقوم بمراقبة مدى التزام شركة التأمين التكافلي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[2].

## 4- صناديق الاستثمار الإسلامية:

### 4-1- مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية

عرفت صناديق الاستثمار الإسلامية على أنها: أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات، في صور أسهم، أو وحدات متساوية، تمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة أو الوكالة[3].

### 4-2- خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية

تتفق الصناديق الاستثمارية الإسلامية مع الصناديق الاستثمارية التقليدية من ناحية المبدأ، هذا المبدأ المتمثل في تجميع الأموال من المستثمرين في شكل أسهم، أو وحدات استثمارية متساوية، لكنها تتميز عنها بأمور نذكر منها[4]:

- عدم الاستثمار في أي مشروع يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، كمصانع الخمور وأنشطة تبييض الأموال...

---

[1] – كريمة عيد عمران، **التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص11.

[2] – علاء الدين زعتري، **الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتامين التجاري**، مرجع سابق، ص23.

[3] – كتاف شافية، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية**، دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، رسالة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014 ص298.

[4] – بوطبة صبرينة، **مساهمة الهندسة المالية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية** –دراسة تجارب بعض الدول–رسالة دكتوراه [غير منشورة] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص225.

- توافق الأدوات الاستثمارية لهذه الصناديق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال استثمار مدخرات المساهمين بمختلف صيغ التمويل الإسلامي (مضاربة، استصناع، مرابحة...)، وتجنب استثمارها من خلال الفوائد الربوية.
- تشرف هيئات الرقابة الشرعية على ضمان التزام هذه الصناديق الاستثمارية الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الرقابة على الأنشطة وتصحيح المخالفات والإجابة على تساؤلات القائمين على هذه الصناديق.

### 5- شركات التمويل والاستثمار الإسلامي:

تتشابه مع المصارف في صيغ استخدامات الأموال، وغالبا ما تكون مصادر الأموال في هذه الشركات من المساهمين، وما ينطبق على شركات التمويل والاستثمار الإسلامي ينطبق على شركات الإيجار المالي الإسلامي.

### 6- أسواق رأس المال الإسلامية

### 6-1- مفهوم سوق رأس المال الإسلامي

السوق المالية تطلق على عملية تتكون من مرحلتين، إذ يتم في المرحلة الأولى إصدار الأوراق المالية، وهي التي تعرف بالسوق الأولية، ويتم في المرحلة الثانية تداول هذه الأوراق، وهي التي تعرف بالسوق الثانوية.

وتكتسي سوق رأس المال الإسلامية دورا بارزا في تنشيط عملية التنمية في مختلف البلدان الإسلامية، وتعرف هذه السوق على أنها: السوق الذي تتوافر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل، والمنتجات والخدمات المتوافرة فيه تلتزم التزاما تاما بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يجب أن تكون خالية من الأنشطة المحرمة شرعا، مثل التعامل بالربا والمقامرة والغرر وما شابه ذلك[1]، كما عرفت على أنها سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل في مختلف الأوراق المالية المشروعة، وتهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية، وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة، للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] – هيئة الأوراق المالية الماليزية، www.sc.com، 10-07-2023.

[2] – أحمد السعد، **الأسواق المالية المعاصرة**، دراسة فقهية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2008، ص19.

### 6-2- أهمية أسواق رأس المال الإسلامي

يعتبر وجود أسواق مال إسلامية من الضرورة بمكان، وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الإسلامي، ولبيان أهمية هذه الأسواق في مختلف الجوانب، نذكر ما يلي[1]:

- تمكن أسواق رأس المال الإسلامية الشركات، وكل من يرغب في الحصول على رؤوس الأموال، للقيام بمشاريعهم وإتمام استثماراتهم، بطرق تمويل مشروعة بعيدة عن الأدوات المالية التقليدية الربوية، هذا الأمر يساهم في ترجيح كفة التمويل الإسلامي بكافة صوره على حساب التمويل التقليدي، الذي ينتج عنه آثارا سلبية على الشركات والأفراد وعلى الاقتصاد بشكل عام.
- تلبي أسواق رأس المال الإسلامية تطلعات المستثمرين المسلمين في رغبتهم لاستثمار فوائضهم المالية بوسائل وأدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق العدالة بين كافة الأطراف من حيث توزيع الأرباح، وتكبد الخسائر وفق مبدأ المشاركة، هذا المبدأ الإسلامي الذي تعمل أسواق رأس المال الإسلامية على تبنيه في كافة أنشطتها، وهو ما يبرز أهميتها لالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتميزها عن الأسواق المالية التقليدية.
- توفير فرص استثمارية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ يتيح سوق رأس المال الإسلامي الفرصة أمام المستثمرين المسلمين للاستثمار في القطاعات التي لا تتعامل بالمحرمات، وتشرف على هذا الجانب جهة رقابية شرعية تحرص على ضرورة التزام أنشطة السوق بأحكام الشريعة، وبالتالي التعزيز من ثقة المستثمرين بالسوق، إضافة إلى حماية حقوقهم، ووضع القوانين والتشريعات بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية[2].
- يعتبر سوق رأس المال الإسلامي آلية مكملة لدور المصارف الإسلامية، التي حققت نجاحا كبيرا عالميا سواء من حيث حجم أعمالها أو عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل الإسلامي، فدول العالم الإسلامي وإن كانت قد حققت تطورات إيجابية في الشق الأول المتعلق بسوق النقد، فهي بحاجة إلى تحقيق تطور أكبر في الشق الثاني، المتعلق بسوق رأس المال الإسلامي، فلا بد من

---

[1] – خبابة حسان، **واقع أسواق رأس المال الإسلامية (الأسهم، الصكوك) في الدول العربية** –دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، سوق دبي المالي وناسداك دبي–مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص570.

[2] – Pamphlet: Understanding the Islamic Capital market Concept, Securities Industry Development Centre (SIDC)، Securities Commission of Malaysia,2004, p54.

تكامل الشقين من أجل إبراز الصورة الحقيقية للإسلام من خلال العمل على تطوير أسواق رأس المال الإسلامية.

### 6-3- وظائف أسواق رأس المال الإسلامي

لسوق رأس المال الإسلامي دور بارز، يعود بالنفع على العديد من الأطراف (الشركات، الأفراد، الاقتصاد، الاقتصاد العالمي)، ومن بين ما يقوم به سوق رأس المال الإسلامي ما يلي[1]:

- تعبئة المدخرات في بلدان العالم الإسلامي وتوجيهها نحو مختلف الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير أدوات شرعية.
- من المهام التي يساهم سوق رأس المال الإسلامي فيها، تنمية الوعي لدى الأفراد بأهمية الاستثمار في السوق المالي الإسلامي، وما ينتج عن ذلك من تحقيق الفائدة لجميع الأطراف.
- من الوظائف التي تقوم بها سوق رأس المال الإسلامي في سوق التداول، العمل على توفير السيولة لأنها هي التي تنفرد بمهمة تسييل الأصول المالية، التي تقع ضمن ملكية الأفراد وكافة الجهات المستثمرة في السوق، مما يساهم في توفير مقادير كبيرة من السيولة على مستوى الاقتصاد.

[1] – خبابة حسان، **واقع أسواق رأس المال الإسلامية (الأسهم، الصكوك) في الدول العربية**، مرجع سابق، ص571.

## المبحث الثاني: الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

للحوكمة دور بارز في المحافظة على استقرار المؤسسات المالية والاقتصادية، وعدم تعرضها لمختلف الأزمات المالية والاقتصادية، ولذا علينا أولا أن نبين ماهيتها ومبادئها سواء في فكر الاقتصاد من منظور الاقتصاد الوضعي أو من منظور الاقتصاد الإسلامي، ومن خلال المطلب الأول نتطرق إلى حوكمة المؤسسات في فكر الاقتصاد الوضعي وذلك بتعريف الحوكمة وبيان المراحل التي مرت بها، ونبرز في المطلب الثاني المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة ونبين أهميتها وخصائصها، ونتناول في المطلب الثالث محدداتها وآلياتها، ونتطرق في المطلب الرابع إلى الحوكمة في فكر الاقتصاد الإسلامي من خلال بيان مفهوم الحوكمة الشرعية والمستند الشرعي لها، وذكر أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الحوكمة في فكر الاقتصاد الوضعي.

### المطلب الأول: حوكمة المؤسسات في الفكر الاقتصادي الوضعي

نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم المتعلقة بمصطلح الحوكمة، وذكر أهم التعاريف لها من مختلف الهيئات والمؤسسات التي تهتم بها، كما نبين المراحل التي مرت بها عملية الحوكمة، وذلك من خلال التطرق إلى دواعي نشأتها وذكر الأطراف المشاركة في تطبيق عملية الحوكمة.

#### أولا: حوكمة المؤسسات المفهوم ومراحل النشأة

##### 1- مفهوم الحوكمة

- الحوكمة لفظ حديث في اللغة العربية، وقد أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 2002م، إذ جاء ترجمة للكلمة الإنجليزية Governance*باقتراح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية، وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية، ومن معاني الحوكمة حكَم.

وقد جاءت مادة (حكم) في اللغة بمعان مختلفة منها [1]:

- الحكم بمعنى القضاء، ويقال أحكمه، أي أتقنه فاستحكم، ومنعه عن الفساد.
- الحكمة بمعنى العدل والحلم والعلم.

أما عن تعريف الحوكمة في الاصطلاح فلم نجد تعريفا موحدا لها، بل اختلف في تعريفها بناء على محددات واعتبارات اقتصادية وقانونية وسياسية وثقافية، تختلف من بلد إلى آخر، ونورد هنا بعض التعريفات لمصطلح الحوكمة.

---

* – هناك من ترجم كلمة Governance إلى الحاكمية على غرار المجمع العربي للغة في الأردن، كما أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، الإدارة الرشيدة للمؤسسات.

[1] – الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، دار الحديث، مصر، 2008، ص388-389.

- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* OECD حوكمة المؤسسات بأنها: مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، وحملة الأسهم بها، ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى[1].
- في حين عرفها معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors (IIA) **بأنها: العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الوحدة الاقتصادية، والتأكيد على كفاية الضوابط، لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنشأة[2].
- وعرفت الحوكمة أيضا كما جاء في التقرير الشهيرCadbury Report (المملكة المتحدة، 1992) نسبة إلى addriane Cadbury أدريان كادبوري، الذي ترأس لجنة الجوانب المالية لحوكمة الشركات، والتي شكلها مجلس العموم البريطاني على أنها: نظام يمكّن المساهمين من إدارة المؤسسات ومراقبتها[3].
- وقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية*** بأنها مجموعة من الهياكل والعمليات المطلوبة، لتوجيه المنظمة، وضبطها وتحديد وتوزيع الحقوق والالتزامات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة (بما في ذلك المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة) والمديرين، وتحديد قواعد اتخاذ القرار، والإجراءات المتعلقة بشؤون الشركة [4].

---

* – منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD (Organisation for Economic Coopération and Development) : هي منظمة دولية تأسست سنة 1961، تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية، وتمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة عن طريق تقديم المعلومات والتحليلات والتنبؤات الاقتصادية.

1 –OECD Principles of Corporate Governance ,2004, p5.

** – تأسس معهد المراجعين الداخليين عام 1941، وهو يمنح شهادة المراجع الداخلي المعتمد(CIA) ، وهي شهادة مقبولة عالمياً للمراجعين الداخليين، ويقع معهد IIA العالمي في فلوريدا، ويضم أكثر من 190.000 عضواً من جميع أنحاء العالم من خلال 103 معاهد و160 فرعاً في الولايات المتحدة وكندا ومنطقة البحر الكاريبي (اعتباراً من عام 2018) ويعمل أعضاء معهد المراجعين الداخليين أيضاً في مجالات متنوعة كإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية ومراجعة تكنولوجيا المعلومات والتعليم والأمن.

[2] – مصطفى يوسف كافي، **الأزمة الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2013 ص206.

[3]- Hélène Ploix, Gouvernance d'entreprise, 2éme édition, Pearson Education, paris France, 2006, P16.

*** – أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تعنى بالتعامل مع القطاع الخاص، وهي مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها.

[4] – حاكم محس الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 25.

- عرف بنك التسويات الدولية* الحوكمة في المصارف على أنها الأساليب التي تدار بها البنوك، من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة، بما يضمن حماية حقوق المودعين[1].

من خلال التعريفات السابقة يتضح بأن مفهوم حوكمة المؤسسات الاقتصادية:

تعني وجود نظام يتم من خلاله تنظيم العلاقة بين جميع الأطراف ذات العلاقة (مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح)، ويكون ذلك بتحديد المسؤوليات، وتحديد أساليب تسيير الإدارة، وعلى هذا تكون الحوكمة نظاما متكاملا للرقابة، بمختلف أنواعها (المالية الإدارية) على أنشطة الشركة، إضافة إلى ذلك فإن حوكمة المؤسسات الاقتصادية تعمل على توجيه الإدارة.

## 2- دواعي نشأة حوكمة الشركات

### 2-1- من ناحية المصطلح

مصطلح الحوكمة له أصل يوناني (kubernân)، يعود إلى القرن الثالث عشر، وكان له معنى يعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والعواصف، وبما يمتلكه من قيم نبيلة، وأخلاقيات سامية وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، فإذا ما وصل إلى بر الأمان أطلق عليه القبطان المتحوكم، ثم تحول إلى اللاتينية (Gubernare)، حيث تم استخدامه بالفرنسية القديمة في القرن الرابع عشر(1478م) بمعنى فن أو طريقة الحكم، وهذا كمرادف لكلمة الحكومة، ثم أهمل استعمال هذا المصطلح على أساس أنه من الفرنسية القديمة، وعاود مجددا ظهور هذا المصطلح في القرن السادس عشر في اللغة الإنجليزية بالمصطلح الحالي (Governance)، أما بالنسبة لاستعماله في اللغة الفرنسية بهذا المعنى المتداول في الانجليزية فقد كان ذلك في تسعينيات القرن العشرين[2].

---

* – مؤسسة مالية دولية، مملوكة من البنوك المركزية التي ترعى التعاون النقدي والمالي الدولي ويخدم كبنك للبنوك المركزية، يقوم بنك التسويات الدولية من خلال اجتماعاته استضافة مجموعات دولية تسعى للاستقرار المالي العالمي وتسهيل تفاعلهم، كما يوفر خدمات مصرفية للبنوك المركزية وغيرها من المنظمات الدولية، تأسس سنة 1930يقع في بازل، سويسرا، وله مكاتب تمثيلية في هونغ كونغ ومدينة مكسيكو. https://www.bis.org/about/index.htm، 17-12-2020.

[1] – شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس – سطيف–الجزائر،20-2009/10/21، ص4.

[2] - https://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=45800587.17-12-2020.

### 2-2- جذور الحوكمة

يمكن إرجاع جذور حوكمة الشركات إلى بيرل ومينيس* في عام 1932، اللذان كانا أول من تطرق لقضية فصل الملكية عن الإدارة بالنسبة للشركات الكبرى، فنتج عن ذلك ظهور نظرية الوكالة.

#### أ- مفهوم نظرية الوكالة

نظرية الوكالة عبارة عن علاقة يتم فيها التعاقد بين طرفين، تنشأ من خلال رضاهما على أن يقوم أحدهما (الوكيل) بتمثيل الآخر (الموكل) بشكل كلي أو جزئي في إنجاز بعض الأعمال المعينة والخدمات، وللموكل تفويض الوكيل في اتخاذ بعض القرارات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية[1].

#### ب- معضلة الوكالة

تظهر معضلة الوكالة من خلال الثقة التي يمنحها الموكل للمسير أو الوكيل في إنجاز مهام معينة، بما يتناسب مع مصلحته، ولكن القرارات المتخذة من طرف الوكيل (المدير التنفيذي) لا تكون دائما في مصلحة الموكل، والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي يتحملون تكاليف هذه القرارات[2]، ومن هنا تظهر مشكلة الوكالة الناتجة عن الفصل بين الإدارة والملكية، وتوصف التكاليف الناتجة عن هذه المشكلة بتكاليف الوكالة، وتتكون من ثلاثة عناصر مختلفة[3]:

- تكاليف المراقبة: التكاليف التي يتحملها المالك، للتخفيف من السلوك الانتهازي للمسير.
- تكاليف الربط: من أجل التأكد أن المدير يجعل القرارات في صالح المالك.
- الخسارة المتبقية: التكلفة المحتملة التي تحدث عندما تفشل كل تكاليف المراقبة، وتكاليف الربط في التحكم في السلوك الانتهازي للمسير.

فنظرية الوكالة تهتم بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts)، أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل، وأن هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على

---

* - غاردينر س. مينز (1896-1988) خبير اقتصادي أمريكي، عمل في جامعة هارفارد حيث التقى بأدولف بيرل (كان أدولف أوغسطس بيرل 1895-1971 مدرسا ودبلوماسيا أمريكيا)، قاما معا بتأليف كتاب رئيسي في حوكمة الشركات بعنوان: المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة.

[1] - مهدي شرقي، **مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة عدد 1، 2015، ص 135.

[2] - ديفيد لاركر، بريان تيان، **مسائل حوكمة الشركات نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية**، ترجمة عبد الله بن ناصر أبوثنين، وسعد بن عبد الله الكلابي، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية،2017، ص 20.

[3] - بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 2، 2011، ص37.

تحقيق مصالح الأصيل، وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات، وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل، وللتقليل من تكاليف الوكالة زاد الاهتمام بضرورة وضع نظام للتحكم، والرقابة في المؤسسات، والذي من شأنه العمل على حماية مصالح المساهمين.

وبعد الأزمة التي أصابت الأسواق المالية في شرق آسيا في عام 1997، تم التفكير بجدية في هذه المسألة، فكان من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بباريس أن أصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير لتعزيز الالتزام بتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات، وقد تم تبني هذه المبادئ من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي باسم (الحكم الرشيد) في عام 1999، سواء بالنسبة للشركات أو للاقتصاد بأكمله.

كما تبنت لجنة بازل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي عام 1999 أصدرت وثيقة حول تعزيز الحوكمة في البنوك، وبعد انهيار وإفلاس شركة الطاقة الأمريكية أنرون(Enron) في عام 2001، بسبب تآمرها مع أكبر مكاتب المحاسبة في العالم في ذلك الوقت، فقد ضللت الشركة المساهمين، وكل الجهات العاملة بسوق الأوراق المالية، حيث تم بعلم من مديريها الاتفاق مع مراقب الحسابات بالتلاعب في التقارير المالية، لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسهمها في البورصة، إضافة إلى استغلال المعلومات الداخلية من طرف المديرين، وبيع حصتهم بالشركة لتعظيم أرباحهم الشخصية، كل ذلك قبل أن ينتبه باقي المساهمين والعاملين بالشركة للموقف المالي الحقيقي للشركة والأرباح الكبيرة الوهمية، وتعد هذه الشركة مثالا نموذجيا للإخلال بقواعد الحوكمة، لعدم الالتزام بالشفافية تجاه المستثمرين في اتخاذ القرار[1]، حينها بدأت لجنة بازل في تطبيق هذه الوثيقة بجدية، وبعد هذه الفضيحة وشبيهتها وورلدكوم (Worldcom)* سن الكونجرس الأمريكي قانون (Sarbanes-Oxley )، الذي يتطلب من الشركات ضمان قواعد جديدة على المحاسبة والشفافية المالية والموافقة عليها من خلال نظام رقابي.

### 3- أسباب احتياج الشركات للحوكمة

تنبع الحاجة الأصيلة لأسلوب ممارسة مفهوم وأسس الحوكمة من الفصل بين الملكية والإدارة في المؤسسات ذات الملكية العامة، فجوهر المشكلة يتمثل في كون المديرين والإداريين في الغالب لا يكونون هم مالكي المؤسسة، وبالتالي إذا أفلست المؤسسة، لن يعانوا من تأثير ضياع الاستثمار وفقدان الأرباح، وعليه فقد يكون أداؤهم ضعيفا

[1] – صلاح الدين حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1 2010ص37.

* – شركة أمريكية كانت رائدة في قطاع الاتصالات، بعدما انهارت بسبب غياب الشفافية والإفصاح المالي، ومنه التلاعب في الحسابات ومنح المكافآت للمدير التنفيذي (بيرنارد أبيرس) الذي سبق له وأن اشترى أسهم الشركة بأسعار منخفضة.

في مراقبة العمليات الداخلية للمؤسسة، وقد يكونون أكثر مغامرة إذا ما تعرضت مراكزهم للخطر، أو يفضلون عدم المغامرة إذا ما كانت مراكزهم مضمونة، وفي بعض الأحيان يصبحون عقبة تحول دون اندماج المؤسسة، بالرغم من الفائدة التي ستعود عليها في المدى البعيد، وربما يكون عملهم قاصرا على الاستثمار في الأنشطة التي يحسنون إداراتها، حتى ولو كانت غير مربحة، وقد يستولون على أموال المؤسسة بطرق غير مشروعة، وهذا ما يعود بالسلب على الأداء المالي للمؤسسة، ومن هنا تأتي ضرورة تطبيق قواعد الحوكمة[1].

كذلك شعور مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية بالقلق من العديد من الأحداث الاقتصادية السلبية، مثل فضائح بنك الائتمان والتجارة الدولية، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة ، والفجوة بين المكافآت الإدارية وأداء الشركات[2]، وغيرها من حالات الفشل الاقتصادي الكارثي في بعض بلدان آسيا والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والأسواق الناشئة، وبالطبع من خلال الفساد، وسوء الإدارة في الدول العربية، أدى في النهاية إلى الفشل وفقدان القدرة التنافسية، والقضاء على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يرفض المستثمرون دفع فواتير الفساد وسوء الإدارة، لذلك فهم يبحثون عن شركات لها هياكل سليمة لحوكمة الشركات.

فمن أجل تحقيق الحوكمة، وتحقيق النتائج الإيجابية للشركة والدولة، فإن ذلك يتطلب إدخال تشريعات أساسية وتعديلات وتغييرات في استراتيجيات الإدارة، بحيث يمكن إنشاء إطار مؤسسي مناسب والحفاظ عليه، يكون ملزما لجميع الأطراف.

وهناك أسباب عدة أدت إلى بروز المفهوم، سواء من الناحية الفكرية، أو العملية، فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة، تتجلى في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح المفهوم في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وتأثر بمعطيات داخلية ودولية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أهم تلك الأسباب:

- العولمة كمسار، وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.
- عولمة الآليات والأفكار الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- انتشار التحولات على المستوى العالمي.

[1] – صلاح الدين حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص20.

[2] – عبد الله الجوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات** (القيادة، التسويق، العمل المؤسسي، تخطيط وإدارة القوى العاملة، الحوكمة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص210.

- شيوع ظاهرة الفساد عالميا، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على هذه الظاهرة[1].
- كثرة المشكلات الناجمة عن انفصال الملكية عن الإدارة، أو ما يعرف بمفهوم الوكالة، والتي ينجم عنها وجود تضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين من جهة، وبين ذوي المصالح المتعارضة من جهة أخرى، ومدى الحاجة إلى قواعد جيدة لحوكمة الشركات، للحد من هذه المشكلات، ودعم ثقة المستفيدين من إدارة الشركات.
- اهتزاز الثقة في الأسواق، وفقدت معها الكثير من المستثمرين والمتعاملين وتضاعفت الخسائر مع الانهيارات المالية.
- انتشار الفساد داخل الشركات والمؤسسات والبنوك، والتلاعب بالحقائق وبأموال المساهمين، وإلحاق الضرر بحقوق المتعاملين.
- تزايد الممارسات المالية والإدارية الخاطئة بالمؤسسات والشركات، وما يستتبعها من تلاعب وتضليل في التقارير المالية، وظهور الكثير من قضايا الفساد المالي والإداري، مما يستوجب وجود قواعد حاكمة، للحد من هذه المظاهر السلبية وعدم استمرارها مستقبلا.
- تدني أخلاقيات الأعمال، وضعف نظم المراقبة الداخلية على أنشطة معظم المؤسسات والشركات الأمر الذي يتطلب تبني قواعد مستجدة لتنظيم أعمال الشركات ومراقبة أدائها[2].

**ثانيا: الأطراف المشاركة في تطبيق حوكمة الشركات**

تتعدد الأطراف التي تشارك في تطبيق مبادئ الحوكمة، وهي تؤثر في التطبيق السليم لهذه المبادئ، كما أنها تتأثر إيجابا وسلبا في نجاح التطبيق أو فشله، والشكل التالي يبين هذه الأطراف:

[1] – مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، دار الكتب المصرية، مصر، ط1 ،2015، ص42.

[2] – صلاح الدين حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص38-39.

**الشكل رقم (04): الأطراف المشاركة في تطبيق الحوكمة**

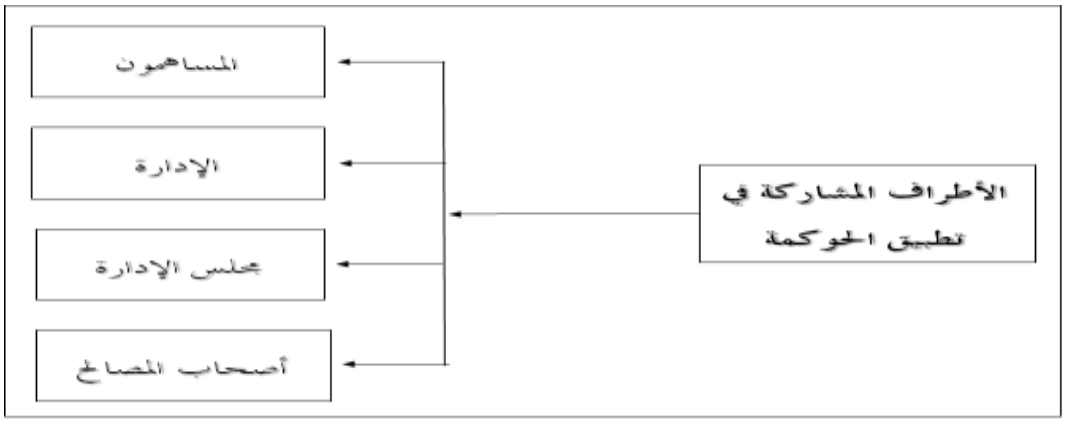


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على ما سيأتي.

### 1- المساهمون Shareholders:

هم المالكون الفعليون للشركة، لهم حقوق وتترتب عليهم واجبات محددة، ويتم توكيل مجلس الإدارة من قبل المساهمين لمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، وتقوم هذه الأخيرة بتعيين موظفين لإدارة مختلف شؤون الشركة نيابة عن المساهمين، كما يقوم المساهمون بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وذلك من أجل الرقابة على الإدارة التنفيذية، وفيما يتعلق بالحوكمة فإن اهتمام المساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال إسهامهم في اختيار مجلس الإدارة بصفة جيدة، وحسن اختيار الإدارة العليا من أجل إدارة شؤون المؤسسة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة، كما أن تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين، ويشجع مختلف الأطراف على الاستثمار في شركات المساهمة، فالقوانين لوحدها غير كافية لتطمئن المستثمرين في المؤسسة[1].

### 2- مجلس الإدارة Board of directors:

يعتبر مجلس الإدارة أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة بتفويض من المساهمين، فكل الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تعود بالفائدة على المساهمين ترجع إلى هذا المجلس، ويكلف مجلس الإدارة عموما بخمس وظائف عريضة:

- تعيين وتقييم وربما فصل الإدارة العليا لوظيفة الرئيس التنفيذي باعتباره الأهم في الوظائف.
- التصويت على المقترحات التشغيلية والاستثمارية الرئيسية.

[1] – عدنان قباجة وآخرون، **تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، فلسطين، 2008 ص 34.

- التصويت على القرارات المالية الرئيسية (إصدار الأوراق المالية، سندات وتوزيعات أرباح، وإعادة شراء الأوراق المالية).
- تقديم مشورة الخبير للإدارة.
- التأكد من أنشطة المنشأة، وظروفها المالية، ويتم بتقرير دقيق يقدم للمساهمين.

ولتنفيذ كل هذه الوظائف، يفترض في المديرين تمثيل مصالح المساهمين، لذلك فإن المجلس يؤدي وظيفة مهمة لحوكمة الشركة، ولأنه جزء من هيكل الشركة التنظيمي على رأس التدرج الرئاسي، فيعتبر الراصد الداخلي ذو أهمية كبرى في عملية الحوكمة[1].

### 3- الإدارة Management

مجموعة من الأفراد يحرصون على التسيير الفعلي للشركة، من خلال تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر الإدارة مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، زيادة على ذلك مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين[2].

### 4- أصحاب المصالح Stockholders:

هم مجموعة من الأطراف ذات الصلة بمصالح الشركة، مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تتعارض مصالح هذه الأطراف، وتختلف في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات إلى حد كبير بالعلاقـات بين هذه الأطراف، وهذه الأخيرة مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، لأنهم هم من يقوم بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج، وتقديم السلع والخدمات، ولذلك لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة من غير اتفاق بين هذه الأطراف.

فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولون وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فيجب أن

[1] – كينيث أ.كيم وآخرون، **حوكمة الشركة الأطراف الراصدة والمشاركة**، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر السعودية، 2010، ص70.

[2] – عمار عصام السامرائي، **أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي**، أوراق المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة السواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن،17-18أفريل2013، ص298.

يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحذر والدقة، لأن أي معلومات مضللة للممولين، قد تحجب خطط التمويل مما يكون له تأثير سلبي على خطط الشركة المستقبلية[1].

**المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة، أهميتها وأهدافها:**

نالت مبادئ وقواعد حوكمة الشركات اهتماما كبيرا من طرف جميع الأطراف، التي لها علاقة مباشرة بهذه الشركات أو غير مباشرة، وهذا الأمر يرجع لتلك الأزمات التي أصابت الشركات الكبرى في العالم، مما استدعى وضع قواعد ومبادئ للحد من الانهيارات والأزمات، التي يمكن أن تلحق مختلف الشركات، وسوف نعرض في هذا المبحث مبادئ الحوكمة وأهداف تطبيق هذه المبادئ في الشركات.

**أولا: مبادئ الحوكمة**

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموعة القواعد والنظم التي يؤدي تطبيقها واحترامها إلى تحقق أفضل حماية وتوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية الحوكمة المتعلقة بالشركة، ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم، وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS، ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، ونذكر منها على سبيل المثال:

**1- معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1999-2004):**

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير لترسيخ قواعد حوكمة المؤسسات الاقتصادية في سنة 1999*، والتي ضمت خمسة مبادئ أساسية لنظام حوكمة الشركات، وهي حقوق حملة الأسهم، والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأخيرا الإفصاح والشفافية، ثم قامت

[1] - عاشور مزريق، صورية معموري، **حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وإمكانية التجسيد الفعلي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 06-07ديسمبر 2006، ص7.

*- على الرغم من وجود مبادئ حوكمة الشركات منذ عام 1999 فإنها لم تستطع حماية الأسواق من خطر التلاعب في الشركات، والمحافظة على أموال المساهمين، فعانت اقتصاديات عملاقة خاصة الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية لشركات أمريكية عملاقة،كإنرون وورلدكوم في بداية هذا القرن، مما أدى إلى نشوء أزمة ثقة حادة بين المستثمرين، الأمر الذي دفع بعض الحكومات إلى الالزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال إصدار قوانين وقواعد ملزمة بالتشريعات والقواعد المنظمة والخاصة بتنظيم الشركات وسوق المال والمحاسبة، فالقوانين هي صمام الأمان الرئيسي الضامن لحوكمة جيدة للشركات في ضوء اختلاف النظم السياسية الاقتصادية، فقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار نسخة جديدة من مبادئها لحوكمة الشركات بحيث أضافت مبدأ جديدا، وهو ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات. انظر (أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2012، ص139-141).

بمراجعة هذه المعايير في سنة 2004، وأضافت إليها مبدأ سادسا، وهو ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات[1]، وقد اعتبرت هذه المعايير كأساس في وضع مبادئ مطورة خلال مؤتمر قمة العشرين بتاريخ 15-16 سبتمبر عام 2015، عرفت باسم مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، وهي تعد بمثابة سند مساعد على تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لحوكمة الشركات[2]، وبيان هذه المبادئ كما يلي[3]:

**1-1- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:**

يجب أن يشجع إطار حوكمة الشركات على تعزيز شفافية الأسواق وفعاليتها، وتكون متسقة مع سيادة القانون، وتصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات التنفيذية والرقابية والتنظيمية، على أن تتمتع هذه السطات بالنزاهة و تأدية مهامها بموضوعية وبكل شفافية وفي الوقت المناسب.

**1-2- الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية :**

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، وأن يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كذلك يجب أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

**1-3- المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء:**

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحوافز السليمة في جميع أنحاء سلسلة الاستثمار، ويسمح لأسواق الأسهم بالعمل بطريقة تسهم في الحوكمة الجيدة للشركات.

**1-4- دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات:**

وتشمل احترام حقوقهم القانونية المنصوص عليها، ولهم الحق في التعويض، إذا ما انتهكت تلك الحقوق، وكذلك السماح لهم بتحسين آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات

---

1- OECD Principles of Corporate Governance ,2004, p19-25, https://www.corpgov.net/library/corporate-governance-books-online/31557724.pdf,23-12-2020.

2 – سفيان خوجة علامة، مريم قايد، **تعزيز الرقابة على الأداء الوقفي الجزائري في إطار الحوكمة وعلى ضوء التجربة الغربية** منظمات مراقبة الأعمال الخيرية أنموذجا، المجلد 26، العدد 3، مجلة المعيار جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2022، ص983

3 – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي حول حوكمة الشركات**، 2017، ص13-50.

الموثوقة والكافية ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء والأفراد الموظفين.

### 1-5- الإفصاح والشفافية :

وتتناول الإفصاح الدقيق عن جميع المعطيات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الإفصاح المالي وغير المالي والأداء وما يتعلق بإدارة الشركة ودور مراقبة الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين أصحاب المصالح وكل المساهمين، وفي الوقت المناسب دون أي تأخير، كما يجب إجراء التدقيق السنوي من قبل مدقق مستقل ومؤهل ومسؤول من أجل تقديم تأكيد خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين على أن البيانات المالية تمثل بشكل عادل المركز المالي وأداء الشركة من جميع النواحي المادية.

### 1-6- مسئوليات مجلس الإدارة :

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية، إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف على أساس مستنير والعمل باجتهاد وعناية، بما يخدم مصلحة الشركة والمساهمين، بعيدا عن كل الممارسات السلبية، التي تفرق بين المساهمين وأصحاب المصلحة بطريقة غير مهنية ولا أخلاقية، ومن مهام مجلس الإدارة:

- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، وإعداد الميزانيات السنوية وخطط العمل.
- مراقبة فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغييرات حسب الحاجة.
- ضمان عملية ترشيح وانتخاب رسمية وشفافة لمجلس الإدارة.
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتملة للإدارة، (مجلس الإدارة، الأعضاء، والمساهمين)، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة، وإساءة الاستخدام في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- التأكد من نزاهة التقارير المالية للشركة بما في ذلك المراجعة المستقلة.

**الشكل رقم (05): مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.**

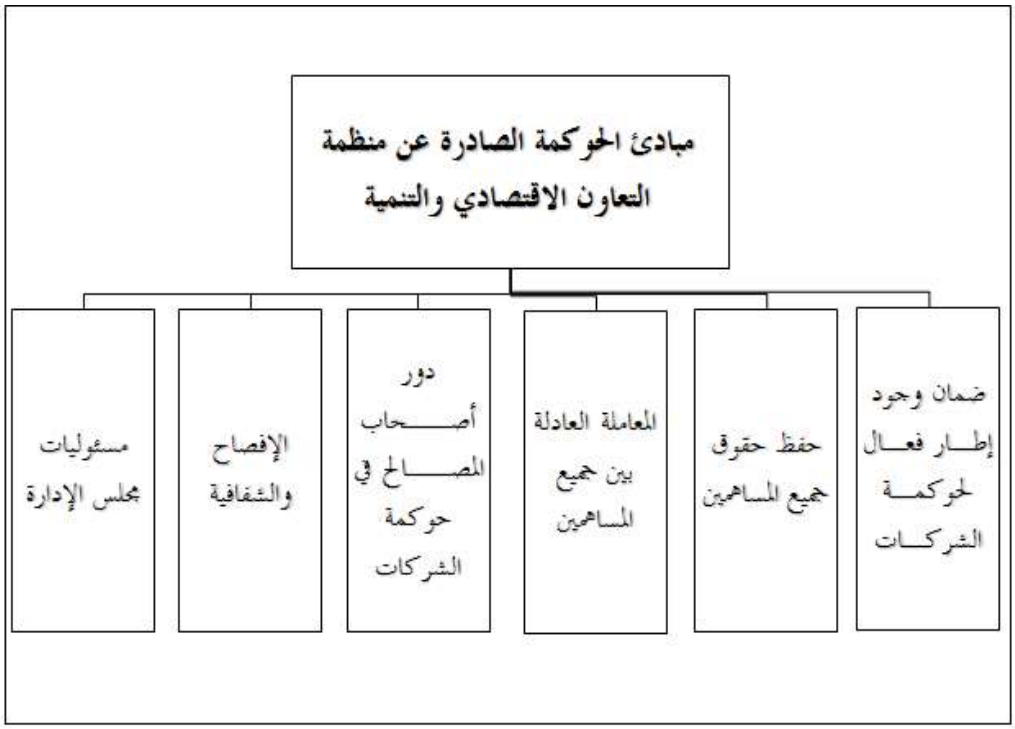


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

**وتتميز مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات بعدة خصائص نذكر منها[1]:**

- أن هذه المبادئ غير ملزمة، وتعد بمثابة مبادئ استرشاديه لجميع الشركات.
- هذه المبادئ غير ثابتة، بل هي دائمة التطور بطبيعتها حسب التغيرات التي تطرأ على المحيط.
- لا تفرض نموذجا وحيدا لسلامة حوكمة الشركات، بل توصي ببعض الأساليب المشتركة التي يمكن أن يستوعبها أي نموذج في أي دولة.
- تترك للحكومات وأطراف السوق حرية تطبيق هذه المبادئ، مع الأخذ في الاعتبار التكلفة والعائد.

**2- معايير مؤسسة التمويل الدولية بشأن الحوكمة**

في عام 2003، صاغت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة والقواعد والمعايير، التي تعتبر ضرورية لتدعيم ممارسات الحوكمة الرشيدة في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية على أربع مستويات، بما في ذلك: الممارسات المقبولة للحوكمة السليمة، وخطوات إضافية لضمان تطبيق الحوكمة السليمة، وإسهامات أساسية لتحسين تطبيق الحوكمة محليا والقيادة، وذلك على النحو التالي[2]:

[1] – أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2012، ص109.

[2] – صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص76-81.

### 2-1- وجود الممارسات المقبولة للحوكمة السليمة

للالتزام بمبادئ الحوكمة لا بد من توافر الشكليات الأساسية للحوكمة في المؤسسات والشركات، ووجود مجموعة خطية من السياسات أو ميثاق للحوكمة، والذي يوضح حقوق ومعاملة المساهمين، ودور مجلس الإدارة، الشفافية والإفصاح وأخلاقيات العمل.

### 2-2- خطوات إضافية لضمان تطبيق الحوكمة السليمة

من بين الخطوات الإضافية من أجل ضمان تطبيق سليم للحوكمة وجود مسؤول مختص لدى الشركة يسهر على الالتزام بميثاق وسياسات الحوكمة، وعن المتابعة الدورية لهذا الميثاق، كذلك ضرورة إفصاح الشركة دوريا للمساهمين عن ميثاق وممارسات الحوكمة، التي تتناسب مع مختلف المواثيق المختارة لأفضل الممارسات في الدولة.

### 2-3- إسهامات أساسية لتحسين تطبيق الحوكمة محليا

لتحسين تطبيق الحوكمة على المستوى المحلي تلتزم الشركة بكافة التوصيات المطبقة في الميثاق الاختياري لأفضل الممارسات في الدولة، إضافة إلى ضرورة احتواء مجلس الإدارة على لجنة خاصة بالحوكمة، وإعداد التقارير المالية وغيرها وممارسات الإفصاح بما يتناسب مع أعلى المستويات الدولية، على أن يتم الإفصاح للمساهمين والجمهور العام بالطرق التقليدية، زيادة على ذلك استعمال شبكة الانترنت في الأوقات المناسبة.

### 2-4- القيادة

من خلال الالتزام بمعايير الحوكمة يظهر الشركة بين الجمهور على أنها شركة قيادية محلية، وأيضا كشركة بين الشركات العالمية القيادية في مجال الحوكمة، وبخصوص معاملة المساهمين وأصحاب الحقوق خاصة الأقلية منهم بطريقة عادلة هذا الأمر يبرهن عن توافق متسق مع توقعات السوق العالمية.

## 3- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

إن هذه المبادئ متعلقة بالحوكمة في المصارف، حيث في عام 1999أصدرت لجنة بازل* تقريرا عن تعزيز الحوكمة في المصارف، ثم أصدرت نسخة معدلة سنة 2005 وأخرى محدثة في فيفري 2006 بعنوان: Enhancing

* – تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) سنة 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد نسبة وحجم الديون المشكوك في تحصيلها، وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها، ثم صارت 12دولة، بإضافة إسبانيا ولوكسمبورغ، ثم توسعت اللجنة إلى16 دولة أخرى في آخر جوان 2009 (أستراليا، البرازيل، الصين، كوريا، الهند، المكسيك، روسيا، هونغ

Corporate Governance For Banking Organization، ليبدأ العمل بها في أول جانفي 2007لدعم وتعزيز الحوكمة في المصارف، وتقديم المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، التي تعمل على تطوير التطبيق الجيد للحوكمة، ومساعدة الجهات الرقابية على تقييم جودة الحوكمة بالبنوك، وهذه الوثيقة تضمنت المبادئ الآتية[1]:

- أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمراكزهم، وعلى دراية تامة بالحوكمة، وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، وأن يكونوا مسؤولين عن الأداء المالي للبنك، وعن صياغة استراتيجيته، ونظم مواجهة المخاطر، وتجنيب تعارض المصالح.
- أن تكون استراتيجية الشركة معدة جيدا، ما يمكن من قياس نجاحها بالمقارنة مع ما تجسد على أرض الواقع والنتائج المحققة.
- على مجلس الإدارة وضع حدود واضحة للمسؤوليات، والمحاسبة التي تترتب عن الإخلال بها، وأن يضع هيكلا إداريا ملائما لذلك.
- مبادئ ومفاهيم الإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام المراجع الداخلي (من خلال إشراكهم في تقييم مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية كما يجب تدعيم استقلالية المراجعة الداخلية)، والخارجي (بإشراكهم في مراجعة نظم الرقابة الداخلية الخاصة بالإفصاح في القوائم المالية والاهتمام بالتغيير الدوري للمراجعين)، ومع توفر إدارة مستقلة للمخاطر.
- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك، وأن ترتبط حوافز الإدارة بأهداف البنك في الأجل الطويل، على أن يتولى ذلك لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة، ويكون أعضاؤها أو الغالبية منهم مستقلين غير تنفيذين، وذلك للحد من التعارض في المصالح المحتملة وتوفير الثقة.

---

كونغ، سنغافورة جنوب إفريقيا، العربية السعودية، الأرجنتين، إندونيسيا، وتركيا.)، وقد قامت اللجنة بإصدار معايير دولية لتعزز المركز المالي للبنوك.

[1] – عبد الرزاق الشحادة وسمير إبراهيم البرغوثي، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية** بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21أكتوبر2009، ص7 –صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص81-84.

- اعتماد الشفافية ضروري لإعلام المساهمين، ومختلف الأطراف أصحاب المصلحة بأداء البنك، وإدارته من خلال الإفصاح المناسب والدقيق
- يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل ضمنها.

ومما سبق يظهر جليا أن لجنة بازل للرقابة المصرفية ركزت على ضرورة كون غالبية أعضاء المجلس مستقلين لا صلة لهم بالبنك، وهذا من أجل التأكيد على استقلالية مجلس الإدارة، كما ركزت أيضا على أن يضم هذا المجلس خبراء ماليين يتمتعون بالخبرة العلمية والعملية.

**ثانيا: أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها:**

**1- أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات:**

ترمي حوكمة المؤسسات إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف تتمثل فيما يلي[1]:

- تعظيم أداء الشركات.
- إنشاء نظام لتجنب أو تقليل الاحتيال، وتضارب المصالح وجميع السلوكيات غير المقبولة ماديا وإداريا ومعنويا.
- إنشاء نظام لمراقبة إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة.
- وضع اللوائح التي يتم بموجبها إدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد ويخصص الحقوق والمسؤوليات (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، ومساهمين).
- وضع القواعد والإجراءات اللازمة والمضمونة المتعلقة بالعمل داخل الشركة، بما يساهم في تحقيق أهداف حوكمة الشركة.
- ضمان مراجعة الأداء المالي، وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.
- يمكن للحوكمة الرشيدة أن تحقق إصلاحات مالية وإدارية، وتحد من الفساد، وتزيد من ثقة الأطراف المعنية (مثل المستثمرين الحاليين أو المحتملين) في مخرجات النظام المحاسبي، والتقارير الصادرة عن إدارة الشركات وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية التي تكملها مبادئ حوكمة الشركات.

[1] - Greet,H, Business Goals and coporate governancem Asia pacifc Business review, Vol 10, No 3-4, 2004, p292-301.

- تحقيق ميزة تنافسية للشركة من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل فيه، حيث يتم من خلالها التعرف على نقاط القوة والضعف في الشركة، وفعاليتها مع الفرص والتهديدات البيئية[1].

إذن تعتبر الأهداف المذكورة لحوكمة المؤسسات ضرورية لخلق بيئة مثلى، تسمح للمؤسسة بممارسة أنشطتها بنجاح، دون أي نزاعات أو سلوكيات سلبية من قبل الأطراف المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز الثقة، ورفع مكانة المؤسسة من حيث كفاءة الأداء، وسمعتها في المجتمع، وبذلك تحصل المؤسسة على ميزة تنافسية، تمكنها من تجنب الأزمات الاقتصادية المحتملة.

## 2- أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات:

تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات، وأصبح حديث العام والخاص، وفتح المجال واسعا أمام الباحثين والمختصين في الجانب الاقتصادي والمالي، وهذا من خلال تنظيم الملتقيات، وعقد الندوات، إن على مستوى الجامعات، أو المناقشات والحوارات في مختلف وسائل الإعلام، ولم يكن هذا الاهتمام حاصلا لولا الفشل الذي أصاب الكثير من الشركات.

فلحوكمة الشركات أهمية كبيرة تبرز من خلال جملة من النقاط نذكر منها:

- بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يمكن التقليل من أزمات الثقة، إذ يعود سبب انهيار الكثير من الأسواق المالية في دول آسيا (سنغافورة، اندونيسيا، الفليبين، ماليزيا) إلى أزمة الثقة بين مختلف الأطراف التي لها علاقة بالإدارة المالية للمؤسسات، إضافة إلى خلل في التشريعات التي تضمن حقوق جميع الأطراف.[2]
- الرفع من ثقة المستثمرين، وتحفيزهم على زيادة معدل استثماراتهم، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبة في التمويل، سواء من ناحية التأسيس، أو الإنتاج أو من ناحية التصريف والتوسع، وهذا بخلاف الشركات الكبيرة، وتعود أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ضخامة عددها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة القوى العاملة بها، فنجد أنها من حيث العدد تمثل نسبة 90% من المؤسسات والشركات على مستوى العالم المتقدم والنامي، وبالنسبة للولايات المتحدة فإن نسبتها ترتفع إلى 98% من مجموع الشركات، وتشغل ما يفوق نسبة 51% من قوى التشغيل في شركات القطاع العام والخاص[3].

---

[1] – عبد الرحيم سيد عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، الجزائر، العدد 12، ص57.

[2] – www.isegs.comforumshowthread.phpt=274.htm,10-01-2021.

[3] – زكريا بله باسي، **الأبعاد الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 88، سبتمبر2019، ص67. www.Usinfo.State.gov/Journal/oman.htm، 25-11-2021.

- من شأن تطبيق مبادئ الحوكمة، أنها تعمل على الحد من استعمال السلطة لأغراض خاصة، مما يقود إلى إحداث تنمية حقيقية، إضافة إلى جلب رؤوس الأموال سواء الوطنية أو الأجنبية.
- حماية حقوق المستثمرين مهما كانوا أقلية أو أكثرية على حد سواء، ويندرج تحت ذلك حقهم في إبداء أراءهم فيما يتعلق بإدارة الشركة، وفي مختلف المعاملات الكبيرة، إضافة إلى ذلك، الحق في مساءلة إدارة الشركة، ومنه تتحقق الحماية للمساهمين جميعا، على أن تراعى مصالح العمل والعمال[1].
- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية لمدققي الحسابات، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.
- قيام الشركات بدورها الاجتماعي بأكثر فاعلية، بما يؤدي إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية بواسطة القيام بنشاطات متنوعة توجه لخدمة المجتمع[2].
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتعزيز القدرة التنافسية للشركة في السوق المالية العالمية، وخاصة بالنظر إلى إنشاء أدوات وآليات مالية جديدة، وتشكيل عمليات اندماج، أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي[3].

نلاحظ أن لحوكمة المؤسسات أهمية كبيرة، لا تقتصر على مستوى المؤسسة فقط، بل تتعدى إلى خارج محيطها من خلال القدرة على جلب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد الوطني إلى تحقيق معدل نمو مرتفع.

**ثالثا: خصائص الحوكمة**

يتضح مما سبق عرضه حول حوكمة الشركات، أنه عند تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات التي تتناسب وطبيعة الشركة والظروف التي تعمل بها، ينبغي الالتزام بالمبادئ التالية، والتي تعد من مميزات الحوكمة السليمة:

**1- العدالة**

[1] – عبد الحكيم بزاوية، **أهمية توظيف آليات الحوكمة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2000–2018**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2019، ص35.

[2] – رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة**، حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/12/19، ص6 - 7.

[3] – كمال بوعظم، زايدي عبد السلام، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، 18-2009/11/19، ص46-47.

تعني أن الشركة تتعهد باحترام وحماية حقوق كل الأطراف ذات المصالح، والعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لهذه الأطراف، بما في ذلك مصالح صغار المساهمين[1].

**2- الشفافية**

من الأمور الهامة التي تحقق النزاهة، وتنشر الثقة لدى جميع الأطراف المرتبطة بالشركة توافر الشفافية، والتي تعني أن الشركة تؤكد على التزامها بالتوقيت المناسب، وبالدقة في عملية الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي، وبأداء الشركة، وهيكل الملكية، وبحوكمة الشركة، وذلك من خلال إيجاد قنوات اتصال معينة، تمكن جميع الأطراف المهتمة بالشركة من الوصول إليها بسهولة.

فالشفافية تعتبر من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها، لما لها من أهمية على الشركة والأطراف المعنية بها. وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة[2].

**3- الانضباط**

ويكون باتباع السلوكيات الأخلاقية المناسبة والسليمة، والالتزام بمختلف القوانين والتشريعات والتعليمات، التي تبين الحقوق وتحدد الواجبات، ويعد هذا الالتزام بمثابة صمام الأمان الذي يضمن تطبيق مبادئ الحوكمة.

**4- الاستقلالية**

ويقصد بها الآلية التي تعمل على التقليل أو إلغاء تضارب المصالح، كهيمنة مساهم أو بعض المساهمين الكبار على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس، وتعيين اللجان، إلى تعيين مدقق الحسابات، على ألا يكون هناك أي تأثير بسبب النفوذ على قرارات مجلس الإدارة وأعمال الشركة[3].

**5- المساءلة**

هي قاعدة تتطلب من المسؤولين الذين يقومون بأعمال في الشركة، أن يكونوا مسؤولين عن العواقب التي تنتج عن أفعالهم وقراراتهم، بمعنى آخر، أن تتحمل الجهات المختصة في الشركة عواقب الإجراءات الموكلة

---

[1] – محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2008 ص24.

[2] – مركز أبو ظبي للحوكمة، **أساسيات الحوكمة**، مرجع سابق، ص10،

Http:// www.scribd.com/document/384427695/ pdf,14-05-2021.

[3] – مصطفى عبد الحسين علي وآخرون، **دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية**، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد 8 العدد 22، بغداد، 2013، ص103-104.

إليهم، ويجب على مجلس الإدارة تحديد الهرم الإداري، وواجبات وصلاحيات كل مسؤول، لتسهل لجميع المتعاملين في الشركة معرفة نطاق العمل، الذي يخدمونه للشركة، وتحقيق استراتيجيتهم، التي بنيت عليها أهدافها، فالأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية عند تطبيق الحوكمة أمام أصحاب المصالح (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الإدارة العليا، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، المشرعين والجمعيات المهنية).

**6- المسؤولية**

المسؤولية الرئيسية عن الحوكمة الجيدة متروكة للمديرين والمراجعين، وتكون من خلال تزويد المساهمين بضمان موضوعي ومستقل، بناء على التقارير المالية، والمعلومات الأخرى المقدمة من الشركة، وهذا ما يثبت أن الوضع الخاص للمدقق في قانون الشركات صحيح، وأن المسؤولية ترتبط ارتباطا وثيقا بركيزة المساءلة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، أو المعاقبة على سوء الإدارة، وهي بطبيعة الحال تندرج ضمن خط تفويض السلطات في كل شركة حيث تساعد المسؤولية في تنفيذ العمليات الخاصة بالشركة بشكل أفضل من خلال تعرف العاملين على الأعمال المطلوبة منهم ومحاسبتهم عليها.

**7- المسؤولية الاجتماعية**

النظر إلى المؤسسة باعتبارها المواطن الجيد، من خلال رفع الوعي الاجتماعي وبمستوى عال من السلوك المثالي والقيم للعاملين فيها.

**8- ثامنا: القوانين والتشريعات**

إن وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين، وواجباتهم، مثل حق التصويت، وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات، كما توضح بالمقابل حقوق المجتمع على الشركة، وواجباتهم تجاهها، تُعد بمثابة صمام الامان الرئيسي الضامن للتحكم المؤسسي[1].

[1] - مصطفى عبد الحسين علي وآخرون، مرجع سابق، ص104.

**الشكل رقم (06): خصائص الحوكمة**

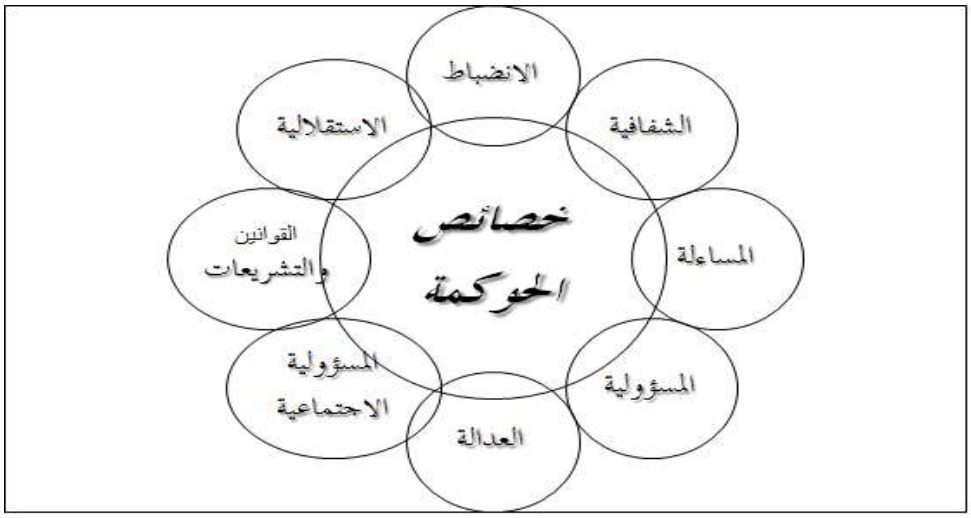


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

**المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية**

نتناول في هذا المطلب المحددات، سواء الخارجية أو الداخلية، والتي تساهم في إرساء قواعد الحوكمة في الشركات، إضافة إلى ذلك نبين مختلف الآليات، التي ينبغي الاستفادة منها حتى يتم التمكن من المحافظة على حقوق المساهمين، وجميع أصحاب المصالح، التي لهم علاقة مباشرة بالشركة أو غير مباشرة.

**أولا: محددات حوكمة المؤسسات الاقتصادية**

حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة، ينبغي توافر مجموعتين من المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، وبيانهما كما يلي:

**1- المحددات الخارجية**

عبارة عن عناصر تنظيمية تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي تعمل من خلاله الشركات، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن تمثيل القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وهي عبارة عن[1]:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال وقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

[1] - صلاح الدين حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص128.

- كفاءة الأجهزة من خلال تحسين كفاءة الهيئات التنظيمية، مثل الهيئات الرقابية لسوق رأس المال من خلال تعزيز الإشراف والتحقق من دقة واكتمال البيانات والمعلومات المنشورة المتعلقة بالشركات، وكذلك وضع العقوبات المناسبة، وتطبيقها بصرامة في حالة عدم الالتزام[1].
- كفاءة القطاع المالي( البنوك، وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

### 2- المحددات الداخلية

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، يؤدي وجودها من جهة، وتطبيقها من جهة أخرى، إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

إذن تعتمد المحددات، سواء كانت داخلية أو خارجية، على عوامل متعددة تتعلق بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الوعي الشخصي لدى أفراد المجتمع، وهذه المحددات ترتبط بشكل وثيق بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة. ويعزز كل ذلك الثقة في الاقتصاد، ويعمق دور سوق المال، مما يزيد من قدرة المدخرات ويرفع معدلات الاستثمار، وفي الوقت ذاته، يساعد على الحفاظ على حقوق وحوكمة الأقليات أو صغار المستثمرين.

هذا السياق يشجع على تنمية القطاع الخاص، ويدعم قدرته التنافسية، ويساعد في توفير التمويل المطلوب للمشاريع، مما يساهم في خلق فرص العمل وتحقيق الأرباح.

[1] – ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص29.

كما يشجع تنمية القطاع الخاص، ويدعم قدرته التنافسية، ويساعد المشاريع في الحصول على التمويل وتحقيق الأرباح، وإتاحة فرص العمل.

**الشكل رقم (07): محددات الحوكمة**

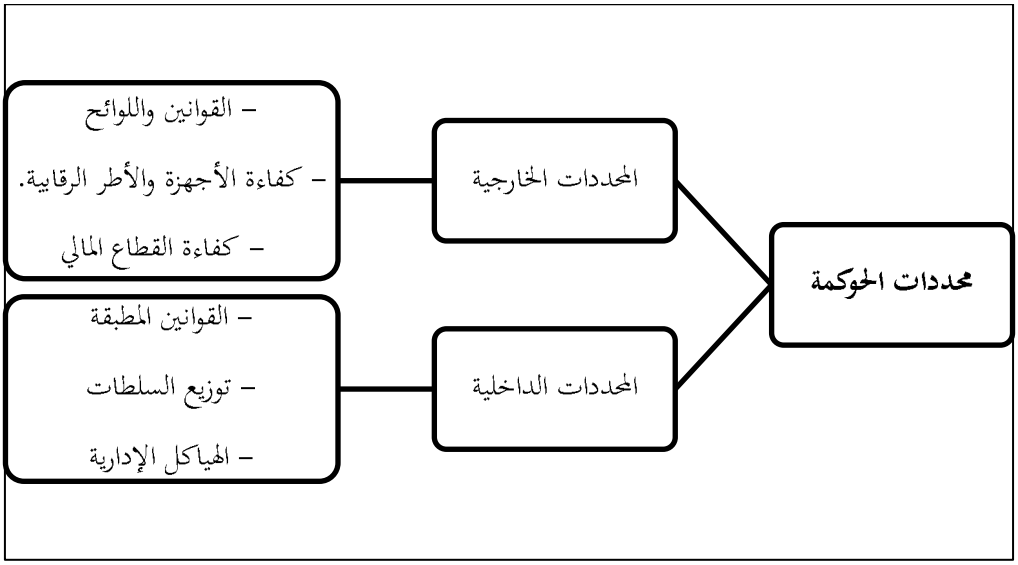


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

**ثانيا: آليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية**

المقصود بالآليات تلك الممارسات التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من تطبيق حوكمة الشركات[1]، وهناك العديد من الآليات التي تستخدم بشكل رئيسي من أجل حماية حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصالح، وذلك من خلال عملية المراقبة الصارمة والتحكم في أداء إدارة الشركة، ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى صنفين من الآليات: الأولى داخلية والأخرى خارجية، وبيانهما كما يلي:

**1- آليات داخلية لحوكمة المؤسسات الاقتصادية:**

يتم تطبيقها من داخل الشركة، هدفها الحد من المشكلات المترتبة على مفهوم الوكالة، إذ أن الشركات تدار وتراقب بواسطة مجالس إدارات يتم تعيينها بواسطة الملاك والمساهمين، وقد يكون تعارض المصالح بين الطرفين، فالمديرون يتخذون قرارات لصالحهم على حساب المساهمين، لهذا لابد من توافر هذه الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات الاقتصادية، والمتمثلة في مجموعة الإجراءات، والأنشطة التي ترمي إلى إضفاء المصداقية والشفافية على التقارير المالية للمؤسسة، وبيانها فيما يلي:

[1] – خلود عاصم وناس العبيدي، **دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العراق، 01-12-2011، المجلد 06، العدد 17، ص150.

### 1-1- مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة أحسن وسيلة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحرس على حماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وحماية مصالح المساهمين، وفي الوقت نفسه حماية مصالح الأطراف الأخرى، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يكون شريكا فاعلا في وضع استراتيجية الشركة، ويقوم بتقديم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أداءها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجأ إلى تكوين مجموعة من اللجان، التي لها تأثير استشاري كبير، وتعتمد على كل الأعضاء وليس فقط الأعضاء التنفيذيين[1]، ومن أبرز هذه اللجان ما يلي:

- **لجنة المراجعة:** يتم تعيين أعضائها من غير الأعضاء التنفيذيين، وتعتبر همزة اتصال بين مجلس الإدارة والمراقب الخارجي للشركة، من خلال المناقشة حول نتيجة عملية المراجعة والتأكيد على ملاءمة نظم الرقابة المالية بالشركة، ولها في الوقت نفسه دورا رقابيا على جميع عمليات الشركة، ومن مهامها مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة، وتشرف على إعداد القوائم المالية، كما تعمل على حل النزاعات التي تنشأ من تعارض المصالح بين المديرين التنفيذين ومصلحة المساهمين، أو التي ربما تنشأ بين المراجعين الداخليين أو الخارجيين مع المديرين التنفيذيين[2].
- **لجنة التعويضات:** هي المسؤولة عن تحديد تعويضات الرئيس التنفيذي وتقديم المشورة له في يتعلق بتعويضات كبار المسؤولين التنفيذين الاخرين، ومن واجبات هذه اللجنة إعداد ومراجعة الأهداف الخاصة بأداء الرئيس التنفيذي، وتحدد هيكل التعويضات المناسب للرئيس التنفيذي بناء على توقعات الأداء، وتعمل على رصد أداء الرئيس التنفيذي مقارنة بالأهداف[3].
- **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة، وتتمثل واجبات هذه اللجنة في

[1] – محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات**، مرجع سابق، ص 88.

[2] - المرجع نفسه، ص 86-91.

[3] – ديفيد لاركر، بريان تيان، مرجع سابق، ص94.

تحديد أفضل المرشحين المؤهلين، وتقوم باستمرار بتوخي الموضوعية في عملية التوظيف، وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها[1].

ويمكن للمجلس أن يقوم بإنشاء لجان أخرى تابعة له، وله في ذلك مطلق الحرية، بناء على رؤية مناسبة لذلك وفق حجم الشركة وكمية الأعمال والمسؤوليات الملقاة على المجلس ووفق طبيعة الشركة.

ففي بعض الشركات التي تكون كبيرة الحجم، يلجأ مجلس إدارتها إلى إنشاء لجنة الحوكمة التي تكون مسؤولة عن تقييم هيكل وعمليات حوكمة الشركة والتوصية بالتحسينات عند اقتضاء الحاجة، أما لجنة الترشيح فتكون مسؤولة عن تحديد وتقييم وترشيح الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة في حالة وجود شغور في المجلس، وفي معظم الشركات يتم دمج لجان الترشيح والحوكمة في لجنة واحدة، وبعض الشركات يقوم مجلس إدارتها بإنشاء لجنة خاصة للتمويل والتخطيط الاستراتيجي، تقوم بإعداد الاستراتيجيات القصيرة والطويلة الأجل، والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بها[2].

### 1-2- المراجعة الداخلية

يقصد بالمراجعة أو تدقيق الحسابات بأنها فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق، فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة[3].

وقد تم تعريف المراجعة الداخلية من طرف معهد المدققين الداخليين عام 2004 على أنها نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن، يهدف إلى زيادة قيمة عمليات الشركة وتحسينها، وتساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف الشركة عن طريق أسلوب منتظم ومنضبط، لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدارة المخاطر[4].

ولهذا تعد وظيفة المراجعة الداخلية آلية مهمة من آليات الحوكمة، ذلك من خلال تعزيزها لقدرة أصحاب المصالح على مساءلة المؤسسة، كما تعمل على ضمان دقة ونزاهة ومصداقية التقارير المالية وتحسين سلوك الموظفين وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، كما أكدت لجنة كادبيري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير، ولتحقق هذه الوظيفة أهدافها، يجب أن تكون مستقلة ومنظمة بشكل

---

[1] – فريد كورتل، **حوكمة المؤسسات**، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي15-16 أكتوبر، ص9.

[2] – محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات**، مرجع سابق، ص123-124، ديفيد لاركر، بريان تيان، مرجع سابق، ص94-95.

[3] – خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص13.

[4] -Hervé Boulanger, **L'audit internene dans le secteur public**, Revue Française d'administration publique, n°148, 2013, p: 1030.

جيد، وتستند إلى تشريع خاص بها[1]، وكلما قام المراجع الداخلي بمهامه دون ضغط أو تأثير من أي جهة، فإن ذلك سيبرز موقع المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي، الأمر الذي يعزز فعالية حوكمة الشركات.

تهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من التزام الإدارات التنفيذية المختلفة في ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة العليا خلال فترة معينة، والتي تشكل في مجموعها نظام الرقابة الداخلية هذا بالإضافة إلى تقييم مدى ملاءمة النظم والسياسات والإجراءات المقررة لظروف العمل ودرجة التغير فيها.

**ومن مهام المراجع الداخلي ما يلي[2]:**

- تقييم ودراسة وفحص أنشطة الشركات بهدف مساعدة كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي في أداء أهدافهم، من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالعمليات التي تم مراجعتها، بالإضافة إلى التحقق من نظام الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالقوانين والعمل على الوفاء باحتياجات أصحاب المصالح والعاملين والعملاء والمجتمع.
- ضمان مراجعة الأداء المالي، وتخصيص أموال الشركة بهدف حفظ أصولها والاستخدام الأمثل لها.
- وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين للحصول على قوائم مالية مبنية على أسس ومبادئ محاسبية تتفق مع المعايير الدولية.
- الإشراف على مسئولية الشركة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو القصور في النظم والإجراءات التي تستخدمها الشركة لتلافيها، فلا يقتصر الفحص على النظام المحاسبي أو أنظمة الرقابة فحسب، بل يجب أن يمتد ليشمل جميع أوجه النشاط بالشركة.
- التأكد من توافر المعلومات المالية والغير المالية لكافة المتعاملين في السوق وأصحاب المصالح في وقت واحد، وبالشكل الذي يسهم في اتخاذ قرارات سليمة.
- التأكد من عدم وجود أخطاء أو غش في العمليات والدفاتر ومدى تطبيق سياسة الإدارة العليا بمعرفة الموظفين المنفذين، والتحقق من مدى صحة البيانات والإحصائيات التي تقدم للإدارة.

---

[1] – بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص16.

[2] – السعيد مبروك إبراهيم، **الحوكمة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية**، مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية، القاهرة، 2019، ص26.

### 1-3- العلاقة بين مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية جزء من نظام الرقابة الداخلية ككل، فمن غير الممكن أن نجد نظاما سليما للرقابة الداخلية من غير وجود إدارة للمراجعة الداخلية، إذ تعد المراجعة الداخلية إحدى فروع الرقابة الداخلية، وتتمتع باحترام وثقة كل من مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الحكومية، لما تقدمه من فحص شامل وتقييم موضوعي لأنشطة الشركة.

ونظرا لبروز الدور الذي تؤديه إدارة المراجعة الداخلية، فإن مختلف الإصدارات المهنية وأفضل الممارسات في الشركات العالمية أكدت على أهمية تطبيق مبدأ هام من مبادئ حوكمة الشركات المتعلق بقيام مجلس الإدارة بإنشاء إدارة للمراجعة الداخلية عن طريق قيامه باعتماد لائحة عمل إدارة المراجعة الداخلية، التي تحدد أهداف وسلطات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية ووضعها التنظيمي[1]، وتتمثل أهمية وجود إدارة مراجعة داخلية بالنسبة لمجلس الإدارة في مساعدة المجلس في تنفيذ مهامه ومسئولياته عن طريق إمداده بتقييم مستمر للمخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية[2].

## 2- آليات خارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات الاقتصادية في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط كبير من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن بين أهم هذه الآليات ما يلي:

### 2-1- المراجعة الخارجية

تعد المراجعة الخارجية آلية مستقلة وحيادية، ترمي إلى مراجعة القوائم المالية للمنشأة، ويقوم بهذه الوظيفة محاسبون من خارج المنشأة، وظيفتهم هي الشهادة بعدالة تلك القوائم، وأنها تمثل جوهريا حالة المنشأة، وغالبا ما يقوم المراجع الخارجي بتقييم النظام والإجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي إذا كان الاعتماد على التقارير المعدة داخليا عند إجراءهم أعمال مراجعتهم[3].

**ومن مهام المراجع الخارجي ما يلي:**

- إجراء مقابلات شخصية مع العاملين لتقدير جودة نظام المراجعة الداخلية.

---

[1] – محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 137.

[2] – مبارك الرفاعي إبراهيم، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات** – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد التاسع والأربعون،2012، ص137-139.

[3] – كينيث أ.كيم وآخرون، **حوكمة الشركة الأطراف الراصدة والمشاركة**، مرجع سابق، ص 57.

- إبداء ملاحظاتهم الشخصية على أصول الشركة مثل مستويات المخزون.
- مراجعة عينة من أرصدة الميزانية العمومية.
- التأكد من سلامة أرصدة عملاء المنشأة لفحص دقة الأصول والالتزامات قصيرة الأجل.
- القيام بتحليل القوائم المالية ومقارنة النسب المالية للمنشأة من فترة لأخرى تالية، وبعد الانتهاء من المراجعة يعدون تقريرا في هذا الصدد.

### 2-2- القوانين والتشريعات

من أهم الآليات الخارجية التي تهدف إلى ضمان التزام المؤسسات المتنافسة بمعايير مشتركة للنزاهة والشفافية والمساءلة والمسؤولية، الالتزامات القانونية والتنظيمية الرسمية التي تفرضها الدولة، وذلك لحماية المساهمين والمستهلكين والعمال والبيئة، وحتى المنافسين من الممارسات المسيئة، ويدخل في هذا السياق جودة معايير الإفصاح والمحاسبة والمراجعة وقواعد العمل، ومعايير البيئة ومعايير المنتجات الصناعية[1].

### 2-3- المنافسة في سوق السلع والخدمات وسوق العمل الإداري

إذا كانت الإدارة لا تؤدي واجباتها بشكل فعال، فإنه لا يمكن للشركة التنافس مع الشركات الأخرى العاملة في نفس المجال، وبذلك قد تفشل من خلال(الإفلاس)، الأمر الذي سيكون له تأثيرا سلبيا على التطور الوظيفي وآفاق المدير، خاصة عندما يكون هناك سوق فعال في العمل الإداري، فمما يؤدى إلى عزل أعضاء مجلس الإدارة ومحاسبتهم فشلهم في المحافظة على كيان الشركة، هذا يؤثر أيضا على مستقبلهم لأن معظم الدراسات تؤكد أن الشركة لا تخطط لتعيين مديرين قد سبق لهم الفشل في قيادة شركة[2].

## المطلب الرابع: حوكمة المؤسسات الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الحوكمة الشرعية ونبين أهم مبادئها، كما نبين المستند الشرعي لها، ونتناول أهم الفروق بينها وبين الحوكمة، إضافة إلى توضيح أهمية الحوكمة الشرعية في مختلف مؤسسات الاقتصاد الإسلامي.

---

[1] - M. Adetunji Babatunde, Olawoye Olaniran, the effects of internal and external mechanism on governance and performance of corporate firms in Nigeria, Corporate Ownership & Control / Volume 7, Issue 2, Winter 2009, P334- 335.

[2] – رقية حساني ومروة كرامة، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012، ص19.

**أولا: مفهوم الحوكمة الشرعية ومبادئها**

**1- مفهوم الحوكمة الشرعية**

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية*IFSB بتقديم مفهوم الحوكمة الشرعية، وذلك من خلال المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الصادر في ديسمبر 2009، وقد تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافا شرعيا فاعلا مستقلا[1].

يستفاد من هذا التعريف أن الحوكمة الشرعية تتطلب ما يلي[2]:

- اعتماد مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتنظيمية من مجلس إدارة وهيئة شرعية وقسم الشريعة وقسم التدقيق الداخلي.
- مراقبة فعالة ومستقلة من خلال تقييم الممارسات والسلوكيات للتأكد من أنها متوافقة مع مبادئ الشرع الإسلامي.
- الإعلانات الشرعية ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية الداخلية، (الجوانب المسبقة والجوانب اللاحقة لإطار الالتزام والامتثال لأحكام الشريعة).

وقد عرفت الحوكمة الشرعية بأنها النظام الشامل الذي يدير مطابقة أنشطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات[3].

وعرفت أيضا بأنها الهياكل والعمليات المعتمدة لدى المؤسسات المالية الإسلامية لضمان التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها[4].

---

*- مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية واضعة للمعايير، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية، وأسواق المال والتكافل (التأمين الإسلامي)، كما يقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنشطة بحثية، وتنسيق مبادرات حول القضايا المتعلقة بهذه الصناعة فضلاً عن تنظيم حلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب المصالح المهتمين بهذه الصناعة، https://www.ifsb.org

[1] – الفقرة 3 من المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ص2-3.

[2] – سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص 108.

[3] – عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها**، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها ص2-3، https://www.researchgate.net/publication/335464806، 12-04-2021.

[4] – محمد أكرم جلال الدين، **الحوكمة أسسها ومبادئها وأثرها على ممارسات هيئات الرقابة الشرعية**، ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، 2015، ص1.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقدية، وهو يقوم على أسس ومبادئ شرعية تضع له ضوابط وقيود تنظم علاقة الجهة الإدارية والعاملين معه، سواء علاقاتهم مع بعضهم البعض، أو مع من يحيط بهم في دائرة المجتمع الأوسع[1].

من خلال التعريفات السابقة نجد أنها قد اتفقت على تعريف الحوكمة الشرعية بأنها ذلك النظام الذي يضمن امتثال المؤسسة المالية لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، وتهدف هذه الحوكمة إلى تحقيق التوازن بين المصالح المالية والاجتماعية، وضمان عدم تعارض الأنشطة المالية مع تعاليم الدين الإسلامي.

إذن فالحوكمة الشرعية هي مجموعة من التدابير التي تحقق مدى تطابق عمليات المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية، وبمحاكاة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية يمكن تعميمها على مختلف المؤسسات الاقتصادية، فهي إذن تبين مدى تطابق مختلف الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

## 2- المبادئ الإرشادية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية بماليزيا:

لتطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووثيقة لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية، وقام المجلس بإصدار معايير احترازية، ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية، وأسواق المال والتكافل (التأمين الإسلامي) وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

**المبدأ الأول:**

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطارا لسياسة ضوابط إدارة شاملة، تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة، لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح.

ويقصد بعناصر ضوابط الإدارة كل من: (مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين)، كما يجب على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير ضوابط إدارة مؤسسات متعارف عليها دوليا، مثل مبادئ

---

[1] – محسن أحمد الخضيري، **الفكر الإداري في الإسلام**، وقائع ندوة **الإدارة في الإسلام** رقم 21، معهد البحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995، ص145.

[2] – مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، إصدار ديسمبر ،2006، ص 6-22.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي، كذلك يجب أن تلتزم بالتوجيهات سارية المفعول الصادرة عن السلطات الإشرافية، كما يجب أن تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها.

**المبدأ الثاني:**

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها التي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية.

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تشكيل لجنة مراجعة، تتكون مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء، يختارهم مجلس الإدارة من أعضائه غير التنفيذيين حائزين على خبرات مناسبة وكافية في تحليل القوائم المالية والمستندات المالية، وعلى لجنة المراجعة الاتصال والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة ضوابط الإدارة للتأكد من المعلومات عن التزام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.

**المبدأ الثالث:**

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.

فيجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية باعتبارها مضاربا أن تتحمل مسؤولية استئمانية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار بموجب عقد المضاربة، من الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم.

**المبدأ الرابع:**

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية اعتماد استراتيجية استثمار سليمة، تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (آخذين في الحسبان التميز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة)، بالإضافة الى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.

**المبدأ الخامس**

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفتاوى ولمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.

ويبقى تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب، لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة.

كما يجب مواصلة إصدار وتشجيع مبادرات التنسيق بين الفتاوى الشرعية، حيث أن هذا القطاع خصوصا والأمة عموما يستفيدان من الفهم المشترك والتعاون بين علماء الشريعة.

**المبدأ السادس**

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المؤسسة أن تتيح إطلاع الجمهور على هذه الأحكام والمبادئ. ويتطلب ذلك أن تعتمد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الشفافية في اعتمادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المؤسسة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام.

**المبدأ السابع**

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفى الوقت المناسب، ويتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول طرق حسابات الاستثمار وتوزيع الموجودات واستراتيجية الاستثمار وآليات دعم العوائد.

كما يتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار والاعلان عن حصة كل من المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار في الأرباح حسب مقتضيات عقد المضاربة.

**ثانيا: المستند الشرعي للحوكمة والفرق بينها وبين الحوكمة الشرعية**

**1- المستند الشرعي للحوكمة:**

إذا ما تأملنا مبادئ الحوكمة التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو تلك التي أقرتها لجنة بازل، أو التي تم اعتمادها من طرف مجلس الخدمات الإسلامية، نجد أن هذه المبادئ لا تخرج عن أسس أربعة، وتتمثل

في (المسؤولية العدالة، الشفافية، المحاسبة)، وبالرجوع إلى النصوص الشرعية (القرآن الكريم، والسنة النبوية)، ومقاصد الشريعة الإسلامية نجد أن هذه الأسس قد أقرتها الشريعة الإسلامية، بل وجعلت روح الإخلاص ومعاني الإيمان ومراقبة الله تعالى تسري فيها، الأمر الذي يدفع كل ملتزم بها إلى الجد والصدق والمبادرة وإتقان العمل، والمحافظة على حقوق الغير.

### 1-1- الأمر بإتقان العمل

لم تحث الشريعة الإسلامية على العمل فقط لأجل تحصيل الرزق والمعاش، بل اشترطت في ذلك العمل، أن يكون مشروعا، بالإضافة إلى وجوب إتقانه، وأن يستشعر المسلم رقابة الله تعالى في كل خطوة يخطوها في عمله، ومما يدل على ذلك:

قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفُورُ ﴾ [سورة الملك: 02].

ومعنى أحسن عملا، أي أخلصه وأصوبه[1].

وحين سئل النبي ﷺ عن الإحسان فقال: ﴿أن تعبدَ الله كَأَنَّكَ تراه فإن لم تكن تراه فإنَّه يراكَ﴾[2].

فعبادة الإنسان لله تعالى كأنه يراه دليل على الإخلاص لله عز وجل، وعلى إتقان العمل[3].

يتضح مما سبق أن ما يقوم به المرء من عمل، إما لنفسه أو كلف بتأديته لغيره بعقد أبرمه معه، فالواجب عليه أن يتقنه، وأن يضع فيه كل معرفته وخيرته.

### 1-2- المسؤولية الشرعية

يقصد بها تحديد المسؤولية المنوطة بكل طرف على وجه التدقيق، والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة، وأن مسؤولية كل طرف في المؤسسات الاقتصادية حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق، لأن أي مسؤولية يتحملها المسلم تكون بناء على تعاقد مع غيره، فلا يكون مسؤولا فقط أمام من تعاقد معه، بل هو مسؤول أولا أمام الله عز ووجل [4].

قال تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾[سورة الإسراء: 13].

---

[1] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، دار ابن الجوزي، السعودية، د ط، 2012، ص1856.

[2] – محمد بن اسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، دار ابن كثير، لبنان ط1، 2002، كتاب الإيمان، باب (36) خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، حديث رقم 893، حديث رقم 50، ص23.

[3] – محمد بن صالح بن العثيمين، **شرح رياض الصالحين**، دار السلام، مصر، د ط، 2002، الجزء 1، ص228.

[4] –خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2016، ص20.

والمقصود أن عمل ابن آدم محفوظ عليه، قليله وكثيره، ويكتب عليه ليلا ونهارا، صباحا ومساء[1].

وقوله عز وجل: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سورة المجادلة: 06].

ووجه الدلالة هو أن الله عز وجل سيجازي ويحاسب، وينزل حكمه على من كان عمله سيئا، لأنه علم ذلك وكتبه في اللوح المحفوظ، وأمر الملائكة الكرام الحفظة بكتابته، هذا والعاملون قد نسوا ما عملوه والله أحصى ذلك[2].

وجاء في قول النبي ﷺ﴿ كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ﴾[3]، ففي هذا الحديث يرشد النَّبي ﷺ كل فرد من أُمته إلى القيام بواجبه نحو ما خوَّله الله عليه، وإذا تعينت المسؤولية عليه لزمه القيام بحقها، وسيسأل عنها أمام الله عز وجل، كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار اتخذ في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة، بل تمتد إلى تحمل نتائج هذا القرار، والمقصود بالراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما اؤتمن على حفظه، فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه، والراعي غير مطلوب لذاته، وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك، فينبغي أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه[4].

### 1-3- الأمر بالعدل

تعد قيمة العدل من أعظم قيم الدين الإسلامي الحنيف، وقد جاءت نصوص كثيرة سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية التي تعزز هذه القيمة، وتدعو إلى التحلي بها في جميع مجالات الحياة، ومنها مختلف العقود الشرعية التي يعقدها المسلم، ومن هذه النصوص:

قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾ [سورة النساء: 135].

---

[1] – إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999، الجزء 5، ص51.

[2] – تفسير السعدي، مرجع سابق، ص1791.

[3] – محمد بن اسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، مرجع سابق، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، حديث رقم 893، ص217.

[4] – شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار الرسالة العالمية، سوريا، ط1، 2013، كتاب الأحكام، الجزء 23، ص228-229.

والمقصود من هذه الآية أن المسلم مطالب بأن يكون قائما بالقسط، أي بالعدل في حقوق الله، وحقوق عباده في جميع أحواله، ومن القسط أداء الشهادة على أي وجه كان، حتى على الأحباب بل على النفس، ولا يراعى في ذلك غنيا لغناه أو فقيرا رحمة له، بل تجب الشهادة بالحق على من كان[1].

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الأنعام: 152].

في هذه الآية دليل على وجوب قول الحق والعدل والإنصاف وعدم الجور، ولو كان الذي يتوجه الحق عليه والحكم ذا قرابة، وفي الآية أيضا دليل على وجوب الوفاء بالعهد.

ومن العدل الذي أمر الله تعالى به ألا يدفعنا بغض وعداوة قوم على ترك العدل، فالعدل هو طريق لتحقيق مرضاة الله عز وجل، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة: 08].

وكما أمر الله سبحانه وتعالى بالعدل، فإنه حرم الظلم كأكل أموال الناس بالباطل، فعن رسول الله -ﷺ- عن الله تبارك وتعالَى أنَّه قال: ﴿يا عبادي إنِّي حرَّمت الظُّلم على نفسي وجعلته بينكم مُحرَّما فلا تَظالموا﴾[2].

### 1-4- الشفافية

يقصد بها الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي ترتبط بمختلف البيانات التي تقدم عن الأداء أو الأعمال داخل الشركة، للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال الشركة، التي لهم فيها مصالح، وهذا من أجل التعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة، في إدارة أموالهم والمحافظة على حقوقهم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم بالشركة.

وبالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، نجد نصوصا كثيرة قد أوجبت أداء الأمانة إلى أصحابها، وأوجبت أيضا الصدق، ومن هذه النصوص:

قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء: 58].

الأمانة معناها أنها أمنت من الإفساد، وهي كل ما اؤتمن عليه الإنسان وأمر بالقيام به، فأمر الله عباده بأدائها، أي كاملة موفرة، لا منقوصة ولا مبخوسة، ولا ممطولا بها[3].

---

[1] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، مرجع سابق، ص369.

[2] – مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، دار طيبة للنشر، القاهرة، ط1 ،2006م، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم حديث رقم2577، الجزء 2، ص 1998.

[3] – تفسير السعدي، مرجع سابق، ص316.

وقد حث النبي ﷺ على أداء الأمانة، ومن شدة حرصه عليها، أنه نهى عن خيانة حتى من يخون الأمانة، وجاء في الحديث الشريف قوله عليه السلام: ﴿أدّ الأمانةَ إلى منِ ائتمنكَ، ولا تخنْ من خانكَ﴾[1]، بل قد نفى عليه السلام الإيمان الكامل عن العبد، وعدَّ إيمانه ناقصا إذا كانت في نفسه خيانة يخون في مال غيره، قال ﷺ: ﴿لا إيمانَ لمن لا أمانةَ له﴾[2].

ومن الشفافية أن يكون المسلم صادقا، وهو أن يكون قوله مطابقا للواقع، وكذا كل ما يقدمه من معلومات لابد أن تكون مطابقة لما هو في الواقع، وقد أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالصدق، وأوجبه عليهم قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [سورة التوبة: 119].

وقد حث النبي ﷺ على فضيلة الصدق، وبين بأنه يوصل إلى الخيرات كلها، فقال عليه السلام: ﴿إنَّ الصّدْقَ برٌّ، وإنَّ البرَّ يهْدي إلى الجنَّة، وإنَّ العبْدَ ليتحرّى الصّدْقَ، حتّى يُكْتَبَ عنْدَ الله صدّيقًا، وإنَّ الكَذبَ فُجُورٌ، وإنَّ الفُجُورَ يهْدي إلى النّارِ، وإنَّ العبْدَ ليتحرّى الكَذبَ، حتّى يُكْتَبَ كَذّابًا﴾[3].

### 1-5- المحاسبة

أي بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء في صورة إثابة المجد، ومعاقبة المقصّر، من خلال نظام داخلي في المنشأة للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع، وكذا وجود نظام قضائي عادلَ وحاسم في الدولة، ومن المنظور الإسلامي وضعت الشريعة في تنظيمها لعقود المعاملات أسسا لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يخل بها، والأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلهي[4]، ولهذا لا ينبغي لأحد تولى أمرا أن يستغله لتحقيق منفعة خاصة له لم يكُن ليحصل عليها إلا من خلال هذا المنصب؛ فإنه مسؤول أمام الله عز وجل وأمام الناس.

---

[1] – الترمذي، (محمد بن عيسى بن سورة)، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، مصر، ط2، 1978، كتاب البيوع، باب 38، حديث رقم 1264، الجزء 3، ص555.

[2] – صحيح رواه أحمد (12567) وابن حبان عن أنس بن مالك، انظر صحيح الجامع الصغير، حديث رقم 7179.

[3] – مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، دار طيبة للنشر، القاهرة، ط1 ،2006م، كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، حديث رقم2607، الجزء 2، ص 2012.

[4] – خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 20.

وبالرجوع إلى سيرة النبي ﷺ نجد أنه مارس الرقابة الإدارية، والتي تعد شكلا من أشكال الحوكمة، ومن ذلك مراجعته ومحاسبته لعامله ابن اللُّتْبِيَّة* الذي استعمله على صدقات بني سليم، حينما عاد وجد معه من جنس مال الصدقة، وادّعى أنّه أُهدي إليه، فقال له النبي عليه السلام هلا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا، ثُمَّ قامَ رَسولُ اللَّه ﷺ، فَخطَب النَّاس، وحَمِدَ اللَّهَ وأَثْنَى عليه ثُمَّ قالَ: ﴿أمَّا بعْدُ، فإنّي أسْتعْملُ رِجالًا منكُم علَى أُمورٍ ممَّا ولّانِي اللَّهُ فيأْتِي أحَدُكُمْ فيَقولُ: هذا لَكُمْ، وهذه هَديَّةٌ أُهْديَتْ لِي، فهَلّا جَلَس في بيْتِ أبيه، وبيْتِ أُمِّه حتَّى تَأْتيَه هَديَّتُه إنْ كانَ صادقًا، فَو اللَّه لا يأْخُذُ أحَدُكُمْ منْها شيئًا – قالَ هشامٌ بغيرِ حَقِّه – إلّا جاءَ اللَّهَ يَحْمِلُه يومَ القيامَة، ألا فَلَأَعْرِفَنَّ ما جاءَ اللهَ رَجُلٌ ببَعيرٍ له رُغاءٌ، أوْ بقَرةٍ لها خوارٌ، أوْ شاةٍ تيعَرُ، ثُمَّ رفَع يدَيْه حتَّى رَأَيْتُ بياضَ إبْطَيْه ألا هلْ بلَّغْتُ﴾[1].

## 2- علاقة الحوكمة الشرعية بمقاصد الشريعة الإسلامية

معنى مقاصد الشريعة الإسلامية تلك الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد[2] في الدنيا والآخرة ومدار هذه المقاصد حفظ أحد المقاصد الكلية الخمسة وهي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

وبالنظر في مفهوم الحوكمة الشرعية، نجد أنها تتطابق مع مقاصد الشريعة الإسلامية في ذلك، حيث إن للأموال في الشريعة الإسلامية عناية خاصة، وحفظها يعد من الضروريات الخمس، فقد حثت الشريعة على استثمار الأموال، وتنميتها وحمايتها من كل أشكال الغصب والانتهاك والتبذير، وكذلك وضعت الشريعة حدودا للعباد للتمتع بالأموال، فقد حرمت كل كسب يثير الأحقاد ويفسد العلاقات، وقد أمرت بالابتعاد عن الغش والخداع واستغلال غفلة الناس، وأيضاً منعت التعدي على أموال الغير، وذلك لتحقيق استقرار المجتمع، وحماية مصالح أفراده؛ وكذلك فقد أقرت الشريعة توثيق المعاملات المالية، والإشهاد عليها، والرهن، وغيرها من الضمانات، وذلك لحفظ المال، وإبعاده عن مواطن التنازع والضياع والنسيان[3].

ولتحقيق مقصد حفظ المال في الشريعة الإسلامية جانبان:

---

* – رجُل من قَبيلة الأَسْد، واسْمُه عبدُ الله، وكان من بَني لُتْب؛ حَيٍّ من الأزد، وقيل: اللُّتْبِيَّةُ أُمُّه.

[1] – مسلم بنَ الحجاَج النيسَابوري، **صحيحَ مسلمَ**، مرجع سَابق، كتَاب الإمَارة، باب تَحريم هدايا العمال، حديث رقم1832، الجزء 2، ص 889.

[2] – أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص19.

[3] – ناصر علي، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014، ص122.

**أ- من جانب الوجود:**

أي من جهة تحصيل أسباب وجوده، من خلال تشريع العمل وطلب الرزق والحث على التكسب الحلال الذي يكون بطرق مشروعة، وجعلت ذلك من التكاليف التي يلزم المكلف بها سواء في تحصيل كفاية نفسه، أو تحصيل كفاية من يجب النفقة عليهم، وقد استنبط محمد بن حسن الشيباني* وجوب الكسب من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [سورة البقرة: 267]، فالأمر للوجوب، ولا يتصور الإنفاق من المكسوب إلا بعد الكسب، فصار الكسب واجبا، لأنه لا يتحقق الواجب إلا به[1].

وقال ﷺ: ﴿لأَنْ يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة الحطب على ظهره، فيبيعها فيكُفَّ الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه﴾[2].

**ب- من جانب العدم:**

أي تحصيل أسباب صونه ونفي الفساد عنه، ومن الوسائل التي جاءت بها الشريعة لغرض حفظ المال تحريم الاعتداء على الأموال على أي وجه كان، والأصل العام في ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾[سورة النساء: 29]، وأيضا تحريم إضاعة المال وتبذيره، فقد ورد في السنة أنه ﷺ :"نهى عن إضاعة المال"[3]، وقد حرمت الشريعة كل الطرق غير المشروعة في تحصيل المال، من رشوة وسرقة واختلاس وربا وقمار ...، وشرعت لولي الأمر تطبيق الحدود ومختلف العقوبات على من يعتدي على أموال الناس، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ [سورة المائدة: 38].

كما شرع ضمان المغصوب فكل من غصب شيئا وجب عليه رده، وكذلك دعت الشريعة الإسلامية إلى توثيق الديون والإشهاد عليها، وهذا دليل على المحافظة على مراعاة المال وحفظه.

---

* - (131-189هـ) عالم مسلم، فقيه ومحدث ولغوي، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان، وناشر مذهبه، يلقب بصاحب أبي حنيفة، وفقيه العراق تولى القضاء زمن هارون الرشيد ، وانتهت إليه رياسة الفقه بالعراق بعد أبي يوسف.

[1] - محمد بن الحسن الشيباني، **كتاب الكسب**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1997، ص99.

[2] - صحيح البخاري، **كتاب الزكاة**، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم 1471، ص358.

[3] - صحيح البخاري، **كتاب الزكاة**، باب قول الله تعالى: "لا يسألون الناس إلحافا" البقرة :273، حديث رقم 1477، ص360.

وقد علم النبي ﷺ أمته فيما يتعلق بطيب المأكل والمشرب والملبس، وأن الله تعالى لا يقبل من عباده أي عمل يكون مخالفا لأوامره، وأن من أسباب عدم استجابة الدعاء الكسب المحرم، قال عليه السلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ... ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟﴾[1].

لذلك فإن الحوكمة الشرعية تصرف يخدم مقاصد الشريعة، ويتفق معها، وذلك من جهتين:

**أحدهما:** أن الحوكمة الشرعية تخدم مقصد حفظ الدين من خلال الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة التي تستند إلى الشرع الإسلامي، فهي تحكم سلوك الأفراد والمسؤولين في المؤسسات، وتضمن استقامة وعدالة الحكم، وبالتالي، فإن الحوكمة الشرعية تعمل على توجيه وتنظيم سلوك الأفراد والمؤسسات لحفظ القيم والمبادئ الإسلامية، وبالتالي حفظ الدين الذي يعد مقصدا أساسيا وضروريا من مقاصد الشريعة الإسلامية.

**والآخر:** أن الحوكمة الشرعية تعد أحد الأدوات الرئيسية التي تساهم في المحافظة على المال، سواء من الجانب الذي يؤدي إلى تنميته وفق طرق مشروعة، أو من جانب عدم تبديده والتعدي عليه بمختلف الطرق غير المشروعة كالرشوة والاختلاس، ولهذا فقد تم وضع مبادئ الحوكمة لضمان تنفيذ الأعمال المالية والاستثمارية بطرق قائمة على الأصول الإسلامية، وبالتالي ينتج عن ذلك بيئة تنافسية صحية داخل المؤسسات الاقتصادية، وبفضل آليات الحوكمة التنظيمية التي تعمل على فحص التعاملات ومراقبتها، ومنح الأولوية للمبادئ الشرعية والأخلاقية في عمليات المؤسسة يتم تعزيز مبادئ التوازن والمسؤولية والشفافية والعدالة في جميع القرارات المالية التي تتخذها، وبالتالي فإن الحوكمة الشرعية تخدم مقصد حفظ المال الذي يعد بدوره أيضا مقصدا ضروريا من مقاصد الشريعة الإسلامية[2].

### 3- الفرق بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات الاقتصادية

يختلف مفهوم الحوكمة الشرعية للشركات تماما عن مفهوم حوكمة الشركات، فالأول له جوانب دينية وأخلاقية تتجاوز المفهوم الثاني، والأخير يقتصر على الجوانب المالية والإدارية، أيضا الحوكمة الشرعية تتميز باعتمادها على الشريعة الإسلامية كإطار حاكم لها، وهذا بخلاف حوكمة المؤسسات الاقتصادية، فإنها تعتمد على العقل البشري كإطار حاكم لها، وبخصوص مقصد الحوكمة الشرعية فهو حفظ الدين والمال معا، ففيه

[1] – مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، حديث رقم1015 الجزء 1، ص 704.

[2] – عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص3.

مراعاة لحق الله تعالى وحق الإنسان معا، أما الهدف من حوكمة الشركات فهو حفظ المال فقط دون مراعاة إلى الجانب الديني، إضافة إلى مراعاة حق الأشخاص فقط دون النظر إلى حق الله تعالى[1].

كما تولي الحوكمة الشرعية قدرا كبيرا من اهتمامها بالجوانب الأخلاقية والعقدية، التي لها دور هام ومعتبر في الالتزام الجيد لمقتضيات الحوكمة، هذا الأمر الذي ينعدم في المؤسسات الاقتصادية التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تعتمد على القوانين الجامدة، والتي يكتسب المديرون والموظفون في تلك الشركات المهارات التراكمية التي تمكنهم من التفلت وإخفاء جرائمهم المالية، مما يوفر لهم قدرا كبيرا من الحماية القانونية وعدم المساءلة والملاحقة القضائية، ويكون ذلك على حساب أصحاب المصالح في المؤسسة المالية[2].

والجدول التالي يوضح بعض الفروقات الجوهرية التي تميز الحوكمة الشرعية عن حوكمة المؤسسات الاقتصادية.

**الجدول رقم1: الفرق بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات الاقتصادية**

| البيان | الحوكمة الشرعية | حوكمة المؤسسات الاقتصادية |
|---|---|---|
| **المستند** | أحكام الشريعة الإسلامية. | اجتهادات العقل البشري. |
| **المقصد** | حفظ الدين والمال معا. | حفظ المال. |
| **صاحب الحق** | حق الله تعالى وحقوق الناس. | حق الإنسان. |
| **المجال** | كل مؤسسة اقتصادية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية | مختلف المؤسسات الاقتصادية. |
| **الأمر الذي تعالجه** | الجهل الشرعي بالمعاملات المالية. | مشكلة الوكالة. |
| **الهدف** | محاربة الفساد الشرعي للمعاملات. | محاربة الفساد المالي والإداري. |
| **الفساد** | واضح في أغلب الأحيان ويمكن ملاحظته. | لا يمكن ملاحظته بسبب خفائه في أغلب الأحيان. |
| **مراعاة المصالح** | لا تميز بين أصحاب المصلحة. | تميز الملاك وحملة الأسهم على باقي أصحاب المصلحة الآخرين. |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، مرجع سابق.

[1] – عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص5.

[2] – سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن، دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، 19-2013/11/20، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 22-23.

**ثالثا: أهمية الحوكمة الشرعية لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي:**

نتطرق في هذا العنصر من البحث إلى بيان أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، ونذكر أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينها وبين الحوكمة في المؤسسات التقليدية.

**1- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي**

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورا ملحوظا من حيث حجمها الذي عرف نموا هائلا، بسبب التنوع في أدواتها التمويلية، مما زاد في الإقبال على هذه الصناعة، سواء من دول العالم الإسلامي أو حتى من مختلف دول العالم الغربي، وللقدرة على المنافسة والاستمرارية يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية وضع معايير للحوكمة، تتناسب مع خصوصيتها الإسلامية، وهذا للحد من مشكلة الوكالة، فالوازع الديني للمديرين رغم أهميته إلا أنه غير كاف في الحفاظ على مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، بل لابد من توافر ضوابط أخرى من شأنها أن تساهم في حفظ هذه المصالح دون تميز أو تحيز لطرف على حساب طرف آخر، كذلك نجد أن المؤسسات المالية هي الأكثر عرضة من غيرها لمخالفة الأحكام الشرعية كالربا والغرر والتدليس، خاصة وأن معاملاتها تتميز بالتجدد والتطور، ولهذا وجب وضع نظام يسمح بتلافي هذه المخالفات الشرعية.

فتكمن أهمية تطبيق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق الآتي[1]:

- ضمان الامتثال الصارم لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال ضمان الامتثال للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والأحكام التفصيلية المتعلقة بالمعاملات مع المؤسسات المالية الإسلامية.
- تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسة المالية الإسلامية.
- الالتزام بالأساسيات العامة للحوكمة، وانضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية، وإعمال القيمة المضافة المتعلقة بالجانب الشرعي للحوكمة.
- تخفيض المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة في حال مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية قدر المستطاع، وبذلك يمكن تعزيز ورفع مستوى أداء الأعمال، وثقة جمهور المتعاملين[2].

[1] – سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، **حوكمة المؤسسات المالية تجربة البنك المركزي الماليزي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد02 ، جوان 2015، ص109.

[2] – خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص26.

## 2- الحوكمة الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية

تنقسم المؤسسات المالية الإسلامية إلى قسمين رئيسيين حسب كل نوع من أنواع الاحتراف وهما: المؤسسات المالية المصرفية: وتشمل المصارف التجارية والمصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والمصارف المركزية، والمؤسسات المالية غير المصرفية: بما في ذلك شركات التأمين وصناديق الاستثمار.

### 2-1- مفهوم حوكمة المصارف الإسلامية

تُعرَّفُ حوكمة المصارف الإسلامية على أنها النظام الذي تدار به المصارف إدارة رشيدة بهدف توفير المصالح وحماية الحقوق لكافة الأطراف المرتبطة بها، وتحقيق الشفافية والإفصاح عن أداء المصارف الإسلامية، وفي عرض القوائم والتقارير المالية، وعن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية بما يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف نفسه وللقطاع المصرفي الإسلامي[1].

### 2-2- الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

هناك العديد من أوجه الاتفاق بين حوكمة المؤسسات المالية التقليدية وحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لأن بعض الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية التقليدية تشبه بعض الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، وهذه الجوانب من الاتفاق تنظم المجالات الإدارية والفنية والمهنية، وسنعرض أولا أوجه الاتفاق، ثم أوجه الاختلاف بين الحوكمة في الحوكمة في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

#### أ- أوجه الاتفاق

هناك جملة من الأوجه التي تتفق فيها المؤسسات المالية التقليدية مع نظيراتها الإسلامية، والتي يمكن إبراز أهمها من خلال النقاط التالية[2]:

- إن الحوكمة في المؤسسات المالية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تركز عادة على الجوانب الائتمانية، ومن الجدير بالذكر أن الحوكمة في تلك المؤسسات تختلف عن الحوكمة في المنشآت الاقتصادية الأخرى، مثل الشركات، حيث تركز الأخيرة بشكل أساسي على الجوانب الإدارية والعملياتية، فالهدف الأساسي للحوكمة في المؤسسات المالية هو تحقيق التوازن في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة بأنشطة تلك

[1] – محمد فرحان، محمد الأمين قائد عبد القادر، **الحوكمة في المصارف اليمنية**، دراسة تطبيقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد20، العدد2، 2014، ص19. http://iesjournal.org/arabic/journalarticles.html

[2] – عبد المجيد الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس ليبيا، 27 – 28 أفريل 2010، ص24.

المؤسسات، وعلى الرغم من وجود اختلاف واضح بين الحوكمة التقليدية والإسلامية، إلا أنه يتم التوسع في مظلة الحوكمة في كلا النوعين لتشمل أكبر قدر ممكن من مصالح الأطراف.

- تفترض الحوكمة في المؤسسات المالية وجود مبادئ عامة وقواعد أساسية، لا تختلف في المؤسسات المالية التقليدية عن المؤسسات المالية الإسلامية في الجوانب الفنية والإدارية والمهنية، وتعتمد هذه الجوانب على اعتبارات علمية حيث تتميز بالحيدة والموضوعية، وبسبب حيادها وعدم قابليتها للتأثر بالانتماءات الفكرية والأيديولوجية، فإنه يصعب تصنيفها بالتقليدية أو الإسلامية، فهي تستند إلى الخبرات التجريبية والتراكمات العلمية، وبالتالي تبتعد عن الاستقطاب الفكري أو المذهبي.
- تحتل الرقابة مكانا بارزا في أدبيات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية على حد سواء، وتتضمن هذه الرقابة: الرقابة المالية، والرقابة الإدارية، والرقابة الفنية، وتَبذل الجهود لتطوير الرقابة في هذه الجوانب وتعتمد في المقام الأول على التجربة، والخبرة الفنية التي تكتسبها المؤسسات المالية عبر تاريخ طويل من التطبيق للمبادئ القانونية والإدارية، ويتم من خلال تلك الرقابة رصد الأخطاء والثغرات، ومحاولة تجنبها وتلافيها من خلال رسم الخطط والآليات، ومن خلال التعديل المستمر في اللوائح والأنظمة، وبفضل هذه الجهود، تتطور البيئة القانونية والإدارية، وتكون قادرة على تصحيح مسار المؤسسات المالية، بغض النظر عن طبيعتها (إسلامية أم تقليدية).
- تحتل الشفافية والنزاهة والإفصاح مكانها البارز أيضا في أدبيات حوكمة المؤسسات المالية بقسميها التقليدي والإسلامي، فالنزاهة والشفافية والإفصاح تعتبر غايات للحوكمة الرشيدة ووسائل لتحقيقها، وتهدف الحوكمة الرشيدة إلى الوصول إلى مستوى عال من الشفافية والنزاهة والإفصاح، إن الشفافية والنزاهة والإفصاح هي من أهم وسائل تحقيق حوكمة رشيدة تكون مستنيرة ومستبصرة، فالحوكمة ليست هدفا بحد ذاته، بل هي وسيلة لتحسين أداء المؤسسة المالية، وتحقيق التوازن المطلوب بين مصالح الأطراف المشتركة في أعمالها وأنشطتها وممارساتها.
- تتطلب مبادئ الحوكمة وآلياتها ووسائلها تفعيل الأداء المالي والإداري والفني والمهني للمؤسسة المالية، ويعد هذا التفعيل من الأهداف المتوخاة، لأنه يؤثر على سمعة المؤسسة، ويساهم في جذب الودائع المصرفية من جمهور المدخرين، سواء كانت في صورة أسهم أو ودائع مصرفية، فنلاحظ أن المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية على حد سواء تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، حيث تستخدم كافة وسائلها

لاستقطاب السيولة المصرفية التي تمكنها من تنفيذ أنشطتها التمويلية والائتمانية والاستثمارية، وتحسين أدائها في القطاعات المختلفة التي تهتم بها.

**ب- أوجه الاختلاف**

رغم أوجه الاتفاق بين الحوكمة في المؤسسة المالية التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن هناك مجموعة من الفروق بينهما، والتي تعد جوهرية، ومنها[1]:

- تختلف المنطلقات الفكرية والفلسفية والأيديولوجية الموجهة للحوكمة والضابطة لها بين المؤسسات المالية التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية، ففي المؤسسات المالية التقليدية، يتم التركيز بشكل أساسي على التوسع الائتماني والتمويلي والإقراضي وتعظيم العوائد وتضخيمها، وهذا هو العامل الرئيسي الذي يحافظ على سير الحوكمة في تلك المؤسسات ويدفع لتطوير الأفكار والآليات، بالمقابل تعتبر مجموعة القيم الإسلامية التي تشمل القيم العقدية والفكرية والفقهية والسلوكية، هي المحور الرئيسي في توجيه الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية وتنظيم مسارها، فتأخذ هذه الحوكمة طابعها من الرؤية والتصور الإسلامي في المجالات الاقتصادية، إذ تعتبر الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية نتاجا للفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يعتبر اقتصادا عقديا فكريا أخلاقيا سلوكيا.
- تولي الحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية اهتماما أكبر بحماية الملاك، سواء كانوا أعضاء مجلس الإدارة أو مساهمين كبار أو حملة الأسهم بشكل عام، ومع ذلك، فإن أصحاب الودائع ليس لديهم نفس مستوى الحماية من خلال الحوكمة، وذلك بسبب سيطرة أصحاب المصالح الكبار على أنشطة المؤسسة المالية، بينما في الحوكمة الإسلامية، يجب أن توفر الحماية للملاك وأصحاب الودائع على حد سواء، وتكون مصالح أصحاب الودائع في المقام الأول بسبب ضعف قوتهم، وليس لديهم قدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، كما هو الحال مع الملاك، وبالتالي، يجب تحسين الحوكمة إسلاميا لتعزيز مصالح أصحاب الودائع وتقليل المخاطر المالية والاستثمارات غير المنضبطة، والاقتراض المتساهل، وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات دراسات الجدوى والمهنية والاحترافية، وذلك لضمان عدم انهيار المدخرات التي يضعها أصحاب الودائع في سوق الصيرفة العالمية ولتجنب دفع صغار المودعين ثمن الأزمات بجهدهم وعرقهم وعمرهم.

[1] - سعد بن علي الوابل، **الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 1، ديسمبر2015 كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص13-14.

- تهتم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل كبير بالقواعد الأخلاقية والعقدية، فهذه القواعد يمكن أن تعمل كوسيلة لضمان الامتثال السليم لمتطلبات الحوكمة، هذا يختلف عن المؤسسات المالية التقليدية التي تعتمد على ثقافة القوانين الصارمة، ونظرا لذلك، فإن المدراء والموظفين في تلك المؤسسات المالية يمتلكون مهارات عالية في التفلت من هذه القوانين، وإخفاء جرائمهم المالية، وهذا يوفر لهم حماية قانونية كبيرة، وعدم المساءلة القانونية، على حساب المودعين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة المؤسسة المالية.
- تتميز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية بأنها تتبنى مفهوما أشمل من نظيرتها في المؤسسات المالية التقليدية، وذلك يعود إلى أن الحوكمة الإسلامية تعتمد بالإضافة إلى المعايير المالية معايير اجتماعية، باعتبارها مؤسسات مالية ذات رسالة، تسعى المؤسسات المالية الإسلامية إلى فهم الدور الحقيقي الذي ينبغي أن تؤديه في خدمة المجتمع، ولكن ذلك لا يعني أن تغفل المعايير المهنية في الحوكمة الشاملة، التي يجب أن تكون السمة البارزة لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، بالمقابل، في المؤسسات المالية التقليدية، لا يكاد يوجد مثلا لهذا الشمول حيث أن تلك المؤسسات تعمل فقط على تحقيق أقصى عائد ممكن ولا تقدر دورها في خدمة المجتمع، وحتى عندما تقوم بذلك في بعض الأحيان، فإن ذلك يكون عادة سببه الدعاية والإعلان، ولتحقيق أهداف ربحية محضة.
- تتميز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية بتوازنها بين المعايير التقليدية والشرعية، فمن الناحية التقليدية تركز الحوكمة على جوانب المالية والإدارية مع التركيز على الشفافية والنزاهة والإفصاح، ومن الناحية الشرعية الحوكمة تحرص على التأكد من توافق أنشطة المؤسسة المالية الإسلامية مع الأحكام الشرعية، إذ يعد التوافق بين الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والائتمانية للمؤسسات المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية أمرا مهما لعملية الحوكمة في تلك المؤسسات، ذلك لأن الجوانب الشرعية تؤثر على الجوانب الإدارية والمالية للمؤسسات المالية.
- تواجه الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من التحديات لا تتعرض لها المؤسسات المالية التقليدية نذكر منها[1]:
  - تتمثل مشكلة مواءمة الأنشطة المصرفية الإسلامية مع القوانين المعمول بها في بلدان تلك المؤسسات في عدم مراعاة الأبعاد الفكرية والشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في مواد تلك

[1] – سعد بن علي الوابل، مرجع سابق، ص14-15.

القوانين، وبالتالي تواجه تحديات كبيرة في محاولة المواءمة بين مختلف الأنشطة الاستثمارية، والائتمانية والصيرفية المنبثقة عنها، مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية أو القوانين المنظمة لعمل المصارف.

- هنالك ضعف في إدراك الناس لأهمية الصيرفة الإسلامية كبديل شرعي للصيرفة التقليدية، ولا يدركون أيضا القدرة التي تتمتع بها الصيرفة الإسلامية في تحقيق العائد الكبير، وهذا التحدي يشكل عبئا إضافيا لصناعة المالية الإسلامية، حيث ينتظر منها أن تجتذب المدخرات من خلال اكتساب سمعة حسنة، وبذلك تصبح المصارف الإسلامية قادرة على جذب مدخرات مودعيها.
- تقدم الصناعة المالية الإسلامية بدائل متنوعة في صيغ التمويل الإسلامية، ومع ذلك، يوجد تركيز كبير على صيغة المرابحة، واستخدامها بشكل أكثر شيوعا، وهذا التركيز يؤدي إلى ضعف التمييز بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية في أذهان الممولين والمودعين، وبالتالي، فإنهم لا يشجعون على اختيار البنوك الإسلامية كوجهة لوديعتهم أو مشاريعهم.
- يتسبب الاختلاف الواضح بين الفتاوى التي تصدرها هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ضعف الثقة في شرعية معاملاتها وأنشطتها، كما يؤدي هذا الاختلاف إلى ضعف قدرة الحوكمة على إدارة هذه الأنشطة من المنظور الشرعي، علاوة على ذلك، يعتبر تفاوت المعايير التي يمكن من خلالها تقييم الأداء الشرعي عقبة وحاجزا أمام الإدارة السليمة والمقنعة لتلك المؤسسات.

## 3- الحوكمة الشرعية في مؤسسة الأوقاف

### 3-1- ماهية الوقف ومكوناته:

#### أ- تعريف الوقف

الوقف من الناحية اللغوية المنع والحبس، فوقف الأرض يعني حبسها[1]، وسمي وقفا لأن العين الموقوفة تمنع التصرف فيها.

أما الوقف اصطلاحا، فقد وردت عدة تعاريف للوقف تختلف حسب المدارس الفقهية، ونذكر هنا التعريف الذي أخذ به أكثر علماء الاقتصاد الإسلامي وهو: حبس الأصل وتسبيل المنفعة[2].

[1] – ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ج 9، ص359.

[2] – ابن قدامة المقدسي، **عمدة الفقه**، مكتبة الطرفين، الطائف، د ط، د س، ص65.

فالوقف هو من عقود التبرعات، ومن أجل القربات التي يتقرب بها المؤمن لربه، ويكون بتحبيس الأصل أي منعه من البيع والميراث وسائر الانتقالات التي ينقل بها الملك، وتسبيل المنفعة أي جواز المنفعة لمن أبيحت له من أوجه البر سواء على جهة عامة (المساجد، الطرقات...)، أو جهة خاصة.

### ب- مكونات الوقف

للوقف مكونات وتتمثل في أربعة ركائز وهي[1]:

- الواقف وهو الحابس لعينه إما على ملكه، وإما على ملك الله تعالى، أي المتبرع.
- الموقوف وهو العين المحبوسة من أراضي زراعية وعقارات، كالمنازل والحوانيت والمساجد والطرق والقناطر والمنقولات.
- الموقوف عليه وهو الجهة المستفيدة من الوقف، سواء كان من جهة قربة، كالفقراء والمساجد والمدارس، أم معينا كشخص أو أشخاص بأعيانهم.
- الصيغة ويقصد بها لفظ الوقف، ويكون إما بألفاظ صريحة كقولك: وقفت، حبست، سبلت، وإما بألفاظ كناية كقولك: صدقة محبسه، صدقة جارية، صدقة مؤبدة.

وتتطلب هذه الركائز أمرا مهما، وهو استخدام الحوكمة وغيرها من الأساليب الإدارية الحديثة من أجل إدارة عقلانية لهذه الأوقاف، بما يضمن استمراريتها وديمومتها وتعزيز الثقة في أعمال مؤسسة الوقف، وتحقيق الشفافية في أنشطتها.

**الشكل رقم (08): مكونات الوقف**

**المصدر**: من إعداد الباحث.

[1] – مخنث فطوم، **دور الحوكمة في تطوير إدارة الأوقاف حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص28-29.

### 3-2- ماهية المؤسسة الوقفية ومكونات الحوكمة فيها

#### أ- مفهوم المؤسسة الوقفية

يقصد بها ذلك الهيكل التنظيمي ذو الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، هدفه المحافظة على الأوقاف، وتنمية أصولها، وصرف ريعها في مصارفها المحددة، والالتزام بالشروط الشرعية مع تحقيق الفاعلية والكفاءة اللازمة وحماية حقوق المتأثرين بالمؤسسة[1].

ويقصد بها أيضا ذلك الاستخدام الكفء للموارد، وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها، ويهدف إلى ربط مصالح الأفراد والمشاريع الوقفية والمجتمع بشكل عام، إذ يرغب كل بلد أن تزدهر وتنمو مؤسسات الأوقاف ضمن حدوده، لتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليم لتحقيق رفاهية المجتمع[2].

فالمؤسسة الوقفية هي مؤسسة تجارية تستخرج بسجل تجاري، ولا تكون مملوكة لشخص واحد كما هو الحال في الوقف، إذ في حالة المؤسسة الوقفية، يكون الناظر هو المسؤول عن إدارة الوقف، وفقا لصك الوقف الذي يحدد صلاحياته، ويتضمن ذلك إنشاء مؤسسة وقفية مستقلة ومملوكة للوقف، ويمكن للناظر أن يدير هذه المؤسسة، وأن يفتح حسابا بنكيا، ويشتري أو يبيع بالنيابة عن الوقف.

بالتالي تتشكل شخصية اعتبارية مستقلة للوقف، من خلال هذه المؤسسة الوقفية، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للناظر تأسيس شركة وقفية، حيث يتم تسجيل كل شريك فيها كسجل تجاري وقفي، وفي هذه الحالة يمكن للنظار أن يعينوا مديرا مستقلا لهذه الشركة الوقفية، ويختاروا كيفية إدارتها.

هذا يعني أن المؤسسة الوقفية والشركة الوقفية تمتلكان هويات قانونية مستقلة، تتماشى مع صك الوقف، وبذلك يتمكن الوقف من تحقيق أهدافه التجارية والاستثمارية بطرق متعددة وفعالة.

#### ب- مكونات الحوكمة في مؤسسة الأوقاف

أهم مكونات الحوكمة التي ينبغي توافرها في مؤسسات الأوقاف هي[3]:

- الالتزام بالأحكام الشرعية، حيث يتطلب الوقف أن يلتزم بالضوابط الشرعية لضمان تحقيق هدفه المبارك، ومن أجل تحقيق ذلك، قامت بعض الأوقاف بتشكيل هيئات شرعية تعمل على مراقبة أعمال الوقف

---

[1] – فؤاد بن عبد الله العمر، باسمة بنت عبد العزيز المعود، **قواعد حوكمة الوقف نظارة مؤسسة الوقف نموذجا**، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2014، ص30.

[2] – صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الحوكمة ودورها في تفعيل مؤسسات الأوقاف الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013، ص912.

[3] – فؤاد بن عبد الله العمر، باسمة بنت عبد العزيز المعود، المرجع نفسه، ص201-207.

وضمان أنها تتوافق مع أحكام الشرعية الإسلامية، هذه الهيئات تقدم بشكل منتظم رأيها لمجلس الإدارة، وتساعده في أداء مهامه بطريقة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يعزز هذا الالتزام الشرعي الثقة في أعمال الوقف، ويضمن أنها تكون متوافقة مع المبادئ الإسلامية.

- أساس التصرفات على الوقف هو تحقيق المصلحة لا غير، فمجلس النظارة لا يقوم بأي تصرف إلا إذا كان هذا التصرف يعود من ورائه تحقيق مصلحة لمؤسسة الوقف، وفي هذا الشأن يقول ابن عابدين–رحمة الله عليه– فالتصرفات على الوقف تدور مع المصلحة، ومع تحقيق مبدأ أفضل المصالح، حيث يفتى بكل ما هو أنفع للوقف، صيانة لحق الله تعالى وإبقاء للخيرات[1].
- الأمانة والكفاءة وحسن إدارة مجلس النظارة، إذ لا يمكن أن يستمر الوقف في تحقيق أهدافه، وبلوغ مراميه إلا من خلال الاختيار السليم لأعضاء مجلس النظارة، بناء على ما يتمتع به هؤلاء من أخلاق فاضلة، كالأمانة ومن قدرات علمية، وكفاءة متميزة في مجال التسيير، هذا من شأنه أن يعمل على الحد من الفساد، الذي يمكن أن يتغلغل في إدارة الأوقاف.
- تربية الناظر على تحمل المسؤولية، ومبدأ المساءلة والمحاسبة على التصرفات، وقد قال ﷺ: ﴿كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته﴾[2]، ومما يساعد على رفع مستوى المسؤولية، والشعور بها لدى مجلس النظارة والإدارة التنفيذية وجود نشر شامل عن أداء الوقف ونشاطاته المختلفة، وميادين استثماره، ومحاور صرف ريعه، وكذلك وجود جهات تقوم بوظيفة المراقبة والمحاسبة[3].
- العدالة في المعاملة لجميع الأطراف التي لها علاقة بالوقف.
- تطوير الوقف، والحفاظ على أعيانه مسؤولية كبيرة ومهمة تتطلب الكثير من الجهد والعمل، ولكن بمثابرة واهتمام الناظر، يمكن تحقيق نجاح وتطور للوقف، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير في المجتمع.
- الشفافية في التصرفات والقرارات والإفصاح ونشر المعلومات الكافية في الوقت المناسب، ويقصد بالشفافية الوضوح في المعاملات، والإفصاح عن المعلومات مع إمكانية مراجعتها من طرف جهات مستقلة، ونشرها في وسائل مناسبة، يستطيع أن يطلع عليها كل من له علاقة بالوقف، هذا الأمر الذي من شأنه أن يعزز الثقة والمصداقية في مؤسسة الوقف.

---

[1] – محمد أمين ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1966، ج 4، ص344.

[2] – محمد بن اسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، حديث رقم 893، دار ابن كثير، لبنان، ط1، 2002، ص217.

[3] – فؤاد بن عبد الله العمر، باسمة بنت عبد العزيز المعود، **قواعد حوكمة الوقف نظارة مؤسسة الوقف نموذجا**، مرجع سابق، ص47.

- التفكير بعناية في تحديد مكافآت مجلس النظارة وأعضاء الإدارة، خاصة إذا كانت الأوقاف التي يديرونها تحقق إيرادات كبيرة، ويجب أن يتم ذلك بشكل شفاف وعادل، مع مراعاة قيمة العمل والجهود المبذولة من قبل الأعضاء، فتحقيق هذا سيسهم في توفير بيئة عمل هادئة ومنسجمة، وتحقيق أهداف الأوقاف بصورة أكثر فعالية.
- من المفيد إشراك المتأثرين بمؤسسة الوقف، بما في ذلك الموقوف عليهم، في صنع القرارات المتعلقة بالوقف، ومع ذلك قد يصعب على هؤلاء المتأثرين تغيير قرارات مجلس النظارة، خاصة إذا كانت هناك إجراءات قضائية قائمة، لذلك قد يكون من الأفضل أن يكون للدولة دور في رقابة وتوجيه مؤسسات الوقف، لضمان حل أي نزاع، قد ينشأ بين الموقوف عليه والمؤسسة، والذي قد يؤثر على أنشطة الوقف، هذا الدور الرقابي يمكن أن يتضمن تشكيل هيئة مستقلة للرقابة على المؤسسات الوقفية، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة. فمن خلال هذا النهج، يمكن أن يعزز الشفافية، ويضمن المساءلة والعدالة في قرارات المؤسسات الوقفية، ويعزز الأمانة والثقة بين جميع الأطراف المعنية.
- الحد من تعارض المصالح : فبوجود قواعد تمنع تعارض المصالح مبدأ ضروري في الحوكمة، وهذا لتجنب الفساد، أو سوء الإدارة في مؤسسة الوقف، وينشأ تعارض المصالح من الممارسات السلبية للناظر، أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية، من خلال حصوله على مكاسب شخصية من جهات أخرى تستفيد من وجوده في مؤسسة الوقف، أو باستخدام أغراض المؤسسة لمنفعته الخاصة، ومما سبب في هلاك بعض الأوقاف أو عدم تحقيق أهدافها تعارض مصالح النظار مع مصلحة مؤسسة الوقف، حيث يعمل النظار على تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الوقف، ولهذا نص الفقهاء على أن الناظر لا يصلح أن يكون مؤجرا ومستأجرا للوقف[1].

### 3-3- أسباب احتياج مؤسسة الأوقاف للحوكمة وأهميتها

تقوم حوكمة مؤسسة الوقف على تحديد العلاقة بين الواقفين والموقوف عليهم، ومجالس الإدارة، والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم، بما يزيد في قيمة الوقف إلى درجة عالية على المدى الطويل، ويتحقق ذلك من خلال تحسين أداء المشروع الوقفي، وترشيد اتخاذ القرار فيه، ويشمل ذلك وضع حوافز وإجراءات تتماشى مع مصالح الموقوف عليهم، مع احترام رغبات الواقفين ومصالح جميع المتعاملين مع المشروع الوقفي، ومن هنا تتضح الأسباب التي تلزم تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة الوقفية.

[1] – محمد أمين ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار**، مرجع سابق، ج4، ص 370.

**أ- الأسباب الداعية لتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة الوقفية**

هناك جملة من الأسباب تستدعي تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الوقفية، نذكر منها:

- أهمية تعبئة موارد الوقف للتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والبطالة، وتخفيف الأعباء عن الدولة التي أصبحت عاجزة أو ستصبح غير قادرة على توفير هذه الموارد، وبالتالي لابد من المحافظة على الأوقاف، من خلال استخدام أفضل الطرق في التسيير، ويكون ذلك بتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات الأوقاف.
- ضعف الرقابة على الأوقاف، خاصة وأن الوقف ليست له هيئة رقابية تتابع مختلف نشاطاته كما هو الحال في باقي الشركات، وفي حالة وفاة الواقف يكون الأمر عسيرا، إذ أن نجد أن الموقوف لهم لا يملكون القدرة على التدخل أو الشكوى على النظار، وعدم و تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة للوقف (إدارة المؤسسة الوقفية أو الناظر، الواقفين، والموقوف عليهم، والهيئات المشرفة علي الأوقاف، والمجتمع)، حيث أن معظم المعلومات اللازمة لممارسة الرقابة على أموال الوقف تقع تحت تصرف ناظر الوقف[1]، وبالتالي فلابد من وجود نظم رقابية تساهم في الحد من الإهمال، أو الاستغلال السيء لهذه الأوقاف.
- تأسيس أوقاف جماعية كبيرة بالنظر إلى القيمة السوقية لأصولها، وفق نموذج الشركات المساهمة تدار على أسس تجارية، ويتكون رأس المال من قسمين: أحدهما وقفي، والآخر استثماري، وذلك مثل بعض المشروعات الوقفية للهيئة العالمية للوقف المتفرعة عن البنك الإسلامي للتنمية[2].
- تزايد المخاطر في أداء الأعمال خاصة في استثمارات الوقف، وتبرز كثرة الأزمات المالية العالمية تزايد المخاطر فما يتعلق باستثمارات مؤسسة الوقف وأعمالها المختلفة، وهذا الأمر يتطلب من مؤسسة الوقف أن تقوم بتحليل شامل للمخاطر المختلفة مع تحديد سبل تجنبها، وبالتالي فإن الرقابة على المخاطر هي أمر ضروري في تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسسة الوقف[3].

**ب- أهمية حوكمة مؤسسة الأوقاف**

تتجسد أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسسات الأوقاف فيما يأتي[4]:

---

[1] – عزالدين فكري تمامي، حوكمة المؤسسات الوقفية، الندوة الدولية الأولى في التمويل الإسلامي الوقف الخيري والتعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 2 – 3 جمادى الآخر 1433هـ الموافق 23-24 أبريل 2012م، ص19.

[2] – حسين عبد المطلب الأسرج، **اقتصاديات الوقف**، مطبوعات جامعة كاي، ماليزيا، 2018، ص133.

[3] – فؤاد بن عبد الله العمر، باسمة بنت عبد العزيز المعود، قواعد حوكمة الوقف نظارة مؤسسة الوقف نموذجا، مرجع سابق، ص91.

[4] – حسين عبد المطلب الأسرج، **اقتصاديات الوقف**، المرجع نفسه، ص134-135.

- تجنب الفساد المالي والإداري وعدم السماح بحدوثه أو عودته مرة أخرى.
- باستخدام النظم الرقابية المتطورة يمكن تفادي وجود أخطاء عمديه، أو أي انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره، أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن.
- تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة المشاريع الوقفية.
- تحقق قدرا كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
- تحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج، وتحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية.
- تعظيم كفاءة استخدام الموارد، وزيادة قيمة مؤسسة الوقف، وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو، ويجعلها قادرة على تحقيق أهداف الواقفين وتعظيم منفعة الموقوف عليهم، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة مؤسسة الوقف هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بها وحماية أصولها.
- تمويل الأوقاف عن طريق الاكتتاب العام (الشركة الوقفية) التي تتطلب أطرافا وعلاقات متعددة، يصعب استيعابها إلا من خلال الاهتمام بمبادئ الحوكمة[1].
- الحوكمة تساعد على استدامة الوقف، والحفاظ عليه، فتطبيق الحوكمة في تسيير الوقف يؤدي إلى رضا المجتمع عنه، وذلك الرضا يصبح محفزا لأفراد المجتمع للوقف، ومنه يتوسع وعاء الوقف.

### 3-4- أهداف حوكمة المؤسسة الوقفية

تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات الأوقاف جاء بغية تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها[2]:

- تحسين قدرة مؤسسة الوقف وزيادة قيمتها.
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تقويم أداء الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء مؤسسة الوقف، وتدعيم المساءلة المحاسبية.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

[1] – إسماعيل مومني، أمين عويسي، **حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية**، إصدارات الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، الكويت ط1، 2018، ص40.

[2] – حسين عبد المطلب الأسرج، **اقتصاديات الوقف**، المرجع نفسه، ص138.

- تعظيم أرباح المؤسسة، وزيادة ثقة الواقفين الحاليين والمرتقبين في مؤسسة الوقف.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف التي لها علاقة بمؤسسة الوقف، وإيجاد سبل للتواصل معهم.

## المبحث الثالث: المعايير الشرعية دعامة أساسية لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية

تعد المعايير الشرعية دعامة أساسية لتعزيز الحوكمة، ولذا علينا أن نبدأ أولا بالتعريف بالمعايير الشرعية وأنواعها ونوضح معنى التدقيق الشرعي، وما هي المصطلحات ذات الصلة به، كما نتطرق إلى مفهوم الحسبة وعلاقتها بالرقابة الشرعية.

### *المطلب الأول: التعريف بالمعايير وبيان أنواعها*

نتطرق في هذا المطلب إلى بيان معنى المعايير الشرعية، والتمييز بين مختلف أنواعها، ثم نبين مفهوم التدقيق الشرعي، وماذا يقصد به، وما علاقته بالرقابة الشرعية؟

**أولا: التعريف بالمعايير الشرعية**

**1- تعريف المعايير الشرعية في اللغة:**

يعد هذا المصطلح مركب من كلمتين: المعايير، الشرعية.

**المعايير** هي جمع كلمة معيار، ووردت في اللغة بمعنى:

- عاير بين المكيالين معايرة وعيارا: امتحنهما لمعرفة تساويهما، وعاير بين المكيال والميزان: امتحنه بغيره لمعرفة صحته[1]، فالمعيار هو الأساس الذي يتم به الحكم على الأشياء، هل هي متطابقة مع ما هو مطلوب فهي معيارية أو مخالفة لذلك فهي غير معيارية.
- المعيار كمصطلح يعني درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغ.رض مع.ين، كمقي.اس أو وزن، وعلى الآخرين التماثل معه ومسايرته، فهو ما يتم بوساطته الحكم على دقة أدائهم.
- **الشرعية** نسبة إلى الشريعة الإسلامية، وهي كل ما سنه الله تعالى لعباده من أحكام اعتقادية وعملية وأخلاقية لتنظيم حياة الناس الدينية والدنيوية.

**2- تعريف المعايير الشرعية اصطلاحا:**

يقصد بالمعايير الشرعية: مجموعة القواعد والأحكام والمبادئ المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، التي تحكم المعاملات بصفة عامة، والمعاملات التجارية والاقتصادية والمالية بصفة خاصة، ليعرف المسلم الحلال فيتبعه والحرام فيتجنبه[2].

---

[1] – إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص639.

[2] – عبد الرحمن بن عبد العزيز النفيسة، **صناديق الاستثمار–الضوابط الشرعية والأحكام النظامية**–، دار النفائس، الأردن، ط1، 2009 ص16.

وقد عرفت أيضا بأنها رؤية متجددة لفقه المعاملات المالية، حاول واضعوها من الفقهاء الجمع بين صحيح المذاهب والأقوال ضمن شكل مقعد يسهل على العاملين التنفيذيين الرجوع إليه والعمل بمقتضاه، وتكون بمثابة منصة عمل مشتركة (قدر الإمكان) في المؤسسات المالية الإسلامية، كما تصلح للاحتجاج بين العاملين من جهة، وبين المؤسسات المالية الإسلامية من جهة أخرى، عند الضرورة بطرق فنية وبلغة مشتركة[1].

وعرفت بأنها صياغات تكاد تكون قانونية للرأي الفقهي المختار المرجَّح من بين الآراء المتعددة في فقه المعاملات المالية، وقد يكون رأي أحد المذاهب الأربعة أو غيرها من فقه أهل السنة والجماعة، فهي شبيهة بصياغات مجلة الأحكام العدلية، ولكنها مختصة بالمعاملات المالية فقط، وهي تضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية[2].

كما عرفت أيضا على أنها مرادف قريب للضوابط الشرعية التي تعد حاكما وهاديا ومعيارا لتقويم السلوك، يستنبط من الأحكام الشرعية ذات الصلة، والضابط حاكم شامل دائم ملزم وملازم للسلوك الإنساني الإسلامي، فالفقه كما نعلم هو العلم بالأحكام، بينما الضوابط والمعايير مستنبطة من هذه الأحكام، وضرب مثالا على ذلك بأن هناك ضابط منع الضرر في التصرفات، يمكن استنباطه من أحكام شرعية، تمنع إنتاج وتداول الخمور والنجاسات[3].

أما عن المعايير الشرعية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) فيقصد بالمعيار الشرعي: مجموعة من الأحكام الشرعية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بمجال معين أو منتج محدد أو عملية ما...، وهو يبين الجائز وغير الجائز منها، إضافة إلى أهم التطبيقات ذات الصلة التي تزاولها المؤسسات المالية الإسلامية[4].

ومن التعاريف السابقة تتوضح لنا المعالم الأساسية للمعايير الشرعية فيما يلي:

---

[1] – سامر قنطقجي، **موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي**، https://iefpedia.com/arab/?p=19895، 15-03-2021.

[2] – بشر محمد موفق، **موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي**، المرجع نفسه.

[3] – نجاح عبد العليم أبو الفتوح، **موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي**، المرجع نفسه.

[4] – عبد الرحمن عبد الله السعدي، **المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية وأهميتها للصناعة المالية الإسلامية**، جلسات ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني للتعريف بعمليات البنوك الإسلامية (البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة) المنعقد يومي الثلاثاء والأربعاء 17-18رجب 1439هـ الموافق 3-4أبريل 2018م، فندق الدبلومات راديسون ساس مملكة البحرين، بنك البحرين الإسلامي ط1، 2018م، ص63.

- **المعايير الشرعية:** هي الأسس والضوابط التي يعتمد عليها في تحديد الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية.
- تصاغ المعايير الشرعية على شكل قواعد وقوانين، وفق المذهب المختار أو الرأي المرجح، ليرجع إليها العاملون في مختلف المؤسسات المالية للعمل وفقها.

**ثانيا: أنواع المعايير**

تنقسم المعايير إلى عدة أقسام، بحسب الاعتبار الذي تقسم على أساسه، وهي كالتالي[1]:

**1- أنواع المعايير بحسب المادة المضمنة في المعيار***

تنقسم هذه المعايير بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، وبيانها فيما يلي:

1-1- **معايير شرعية:** وتعنى بالضوابط الشرعية للمنتج.

1-2- **معايير محاسبية:** وتعنى بضوابط إثبات بيانات المنتج في القوائم المالية للمؤسسة.

1-3- **معايير ضبطية** : وتعنى بالضوابط الإدارية الرقابية وآلية التحقق من صحة التنفيذ.

**2- أنواع المعايير بحسب الجهة المصدرة:**

وتنقسم المعايير حسب هذا الاعتبار إلى قسمين:

2-1- **معايير داخلية:**

تصدر من طرف إدارة المؤسسة نفسها، وتعمل على الالتزام بها، وتلزم بها جميع موظفيها.

2-2- **معايير خارجية:**

تصدر من طرف الجهات التشريعية في الدولة، مثل البرلمان أو من طرف الجهات الإشرافية والرقابية كالبنك المركزي، والهيئة المركزية، والهيئة الشرعية للمؤسسة، وتلزم بها المؤسسات المالية.

**3- أنواع المعايير بحسب الإلزام وعدمه:**

تنقسم هذه المعايير بحسب هذا الاعتبار إلى قسمين:

---

[1] – نادر السنوسي العمراني، **أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**، بحث مقدم لمؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، تعقده شركة شورى للاستشارات الشرعية بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة aaoifi، البحرين، 20-2015/04/21، ص151-152. www.shura.com.kw ، 2020-06-06

* – قد اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) هذا الاعتبار في تقسيم معاييرها.

### 3-1- معايير ملزمة:

ينبغي على المؤسسة الالتزام بها والعمل بها، ولا يجوز لها أن تخالفها، وتكتسب المعايير صفة الإلزام من وجوه:

- إلزام الجهات التشريعية أو الإشرافية المؤسسة بهذه المعايير.
- اقتناع إدارة المؤسسة بجودة هذه المعايير، ومدى مناسبتها لعملها، فتلزم الإدارة نفسها وموظفيها بضرورة العمل بهذه المعايير.
- التزام جهة مؤثرة متبوعة* بهذه المعايير حتى تصبح أمرا واقعا، يجعل المؤسسات المالية المخالفة لهذه المعايير في حرج.

### 3-2- معايير غير ملزمة (استرشاديه):

يمكن للمؤسسة أن تستفيد منها، ولها أن تراعيها في عملها، وهي غير ملزمة بالعمل بها.

## 4- أنواع المعايير بحسب العموم والخصوص

وتنقسم المعايير حسب هذا الاعتبار إلى قسمين:

4-1- **معايير كلّية عامة:** تتعلق بالعمل المصرفي عموماً، ولا تختص بصيغة أو منتج محدد، كمعيار الضمانات، ومعيار التمويل المصرفي المجمع، ومعيار التحكيم.

4-2- **معايير خاصة:** تتعلق بصيغة أو منتج مخصوص.

**الشكل رقم09: أنواع المعايير**

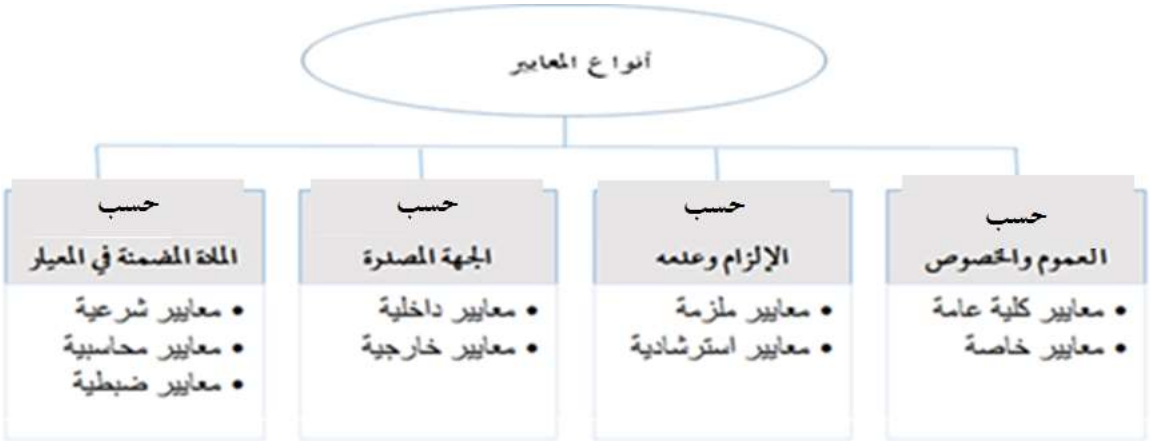


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق.

* – سواء كانت هذه الجهة أفرادا كبعض الشخصيات العلمية المعروفة الموثوق بها، أو مؤسسات، كدار الإفتاء أو لجنة الفتوى.

والذي يعنى به بحثنا هذا هو المعايير الشرعية التي تتعلق بالضوابط الشرعية لأي منتج، حيث تعتبر هذه المعايير وسيلة هامة لمعرفة مدى مشروعية المنتج من عدمه، وقد أصدرت بعض الهيئات مجموعة من المعايير الشرعية التي تضبط عمل المؤسسات المالية.

**المطلب الثاني: التدقيق الشرعي والمصطلحات ذات الصلة**

إذا نظرنا في حال المؤسسات المالية الإسلامية، نجد هناك تداخلا في مفاهيم المصطلحات التي تستخدم في الرقابة الشرعية، فنجد البعض يطلق الرقابة، ويقصد بها النظام الشامل الكامل، ومنهم من يقصد بالرقابة عمل الوحدة الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، التي تقوم بالتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تراها الهيئة الشرعية، كما يوجد اختلاف في تسمية هذه العملية، فمنهم من يسميها الرقابة الشرعية، ومنهم من يسميها المراجعة الشرعية، ومنهم من يسميها التدقيق الشرعي، ولهذا لابد من توضيح هذه المصطلحات (الرقابة الشرعية، المراجعة الشرعية، هيئة الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي).

**أولا: الرقابة الشرعية:**

يقصد بالرقابة الشرعية في الإسلام وضع ضوابط ومعايير شرعية، مستنبطة من الأدلة الشرعية، ثم النظر في مدى تطبيقها على أرض الواقع، والتأكد من صحة التنفيذ، وهذا حرصا على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها، وللرقابة الشرعية شبه وعلاقة بعمل أهل الحسبة، فهي امتداد لوظيفة المحتسب في ظل الاقتصاد الإسلامي منذ ظهور الدولة الإسلامية، وقد ارتبط مصطلح الرقابة الشرعية بظهور المؤسسات المالية الإسلامية، خاصة في المصارف الإسلامية، إذ تعد من أهم الأجهزة الرقابية التي استحدثت في مؤسسات هذه الصناعة، فهي تنطوي تحت أنواع مختلفة من أنواع الرقابات في الشريعة الإسلامية، ويعتمد عليها أكثر المتعاملين مع هذه المؤسسات، لمعرفة مدى توافق أعمال وتصرفات تلك المؤسسات مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين أهم الفروقات الجوهرية بين المصارف الإسلامية والتقليدية وجود هذه الرقابة الشرعية[1].

**1- تعريف الرقابة الشرعية:**

الرقابة في **اللغة** المراقبة بمعنى الانتصاب مراعاة للشيء، والرقيب والمراقب من يقوم بالرقابة، والرقيب هو الحافظ والمنتظر والحارس والموكل والأمين[2].

[1] – محمد أمين علي القطان، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، طبعة تمهيدية جامعة أم القرى، 1425هـ، ص9.

[2] – ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعرف، مصر، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، طبعة جديدة، دس، المجلد 3، الجزء 24، ص-1700 1701، معجم مقاييس اللغة، الجزء 2، ص 427.

ومن أسماء الله تعالى الرقيب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [سورة النساء: 01].

أي حفيظ مُحْصٍ عليكم أعمالكم[1]، ووردت الرقابة بمعنى الانتظار.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةٗ لَّهُمۡ فَٱرۡتَقِبۡهُمۡ وَٱصۡطَبِرۡ﴾ [سورة القمر:27 ].

أما من ناحية **الاصطلاح**، فقد عرف غير واحد من الفقهاء والباحثين المعاصرين الرقابة الشرعية، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات، التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية، متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل[2].
- عرفت الرقابة الشرعية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية، بأنها عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل فحص العقود، والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش، التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم ....الخ[3].
- وعرفت أيضا بأنها متابعة وملاحظة وتقييم التصرفات والأشياء بواسطة الفرد ذاته، أو بواسطة الغير، وذلك بهدف التأكد من أنها تتم حسب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وبيان الانحرافات والأخطاء تمهيدا لعلاجها أولا بأول[4].
- وعرفت أيضا على أنها حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية، وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية[5].

---

[1] – الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001، الجزء 6، ص350.

[2] – حسين حسين شحاتة، **المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي**، 1992م، ص93.

[3] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 2 –الرقابة الشرعية –، البحرين ص1061، http://aaoifi.com/themencode-pdf-viewer، 16-11-2022.

[4] – حسين حسين شحاتة، **المنهج الإسلامي للرقابة على التكاليف**، وقائع ندوة (الإدارة في الإسلام) التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، 15-1990/09/19م، ص411.

[5] – عبد الحميد البعلي، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية**، طبعة تمهيدية، ص27.

- وعرفت أيضا على أنها وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة تنفيذها[1].
- كما عرفت على أنها التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشرعية[2].

تتضمن التعريفات السابقة الركائز الأساسية للرقابة في الاقتصاد الإسلامي، والتي تتمثل فيما يلي:

- عملية الرقابة تتمثل في المتابعة والملاحظة والتقييم للأعمال والسلوكيات والتصرفات التي تصدر سواء عن الفرد أو المؤسسات.
- إجراء مقارنة بين هذه الأعمال والتصرفات مع المعايير والضوابط الشرعية.
- بيان الانحرافات والتجاوزات ومعرفة أسبابها.
- اتخاذ القرارات اللازمة التي من شأنها تصويب الأخطاء.

## 2- أنواع الرقابة في ظل الاقتصاد الإسلامي

يمكن تقسيم الرقابة في منهج الاقتصاد الإسلامي إلى أنواع عدة، تختلف بحسب وسائلها وزمنها وطبيعتها، وبيانها كالآتي:

**الشكل رقم 09: أنواع الرقابة في الاقتصاد الإسلامي**

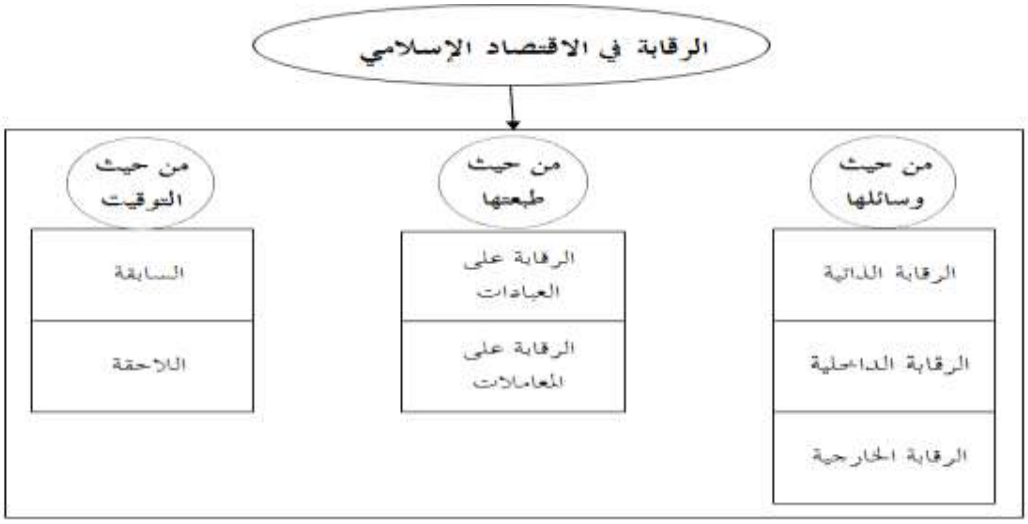


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على ما سيأتي

[1] – محمد الفاتح محمد بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2016، ص177.

[2] – عبد الستار أبو غدة، **الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية**، حولية البركة، العدد الرابع 2002م، ص25-26.

### 2-1- من حيث الوسائل:

تنقسم الرقابة من حيث الوسائل إلى رقابة ذاتية (داخلية)، وأخرى خارجية.

#### 2-1-1- الرقابة الذاتية:

تعتبر الرقابة الذاتية من أهم وسائل الرقابة في الإسلام، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [سورة آل عمران: 05]، ونعني بها مراقبة الإنسان (سواء كان رئيسا أو مرؤوسا) نفسه بنفسه، أي يجعلها حسيبا ورقيبا على ما يقوم به من أعمال وتصرفات، ويقارنها بالضوابط الشرعية الموضوعة ابتداء من عند الله تعالى أو من عند النبي ﷺ، أو من عند أولي الأمر، للتأكد من مدى مطابقة وصحة تصرفاته لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها، فإن وجد انحرافا وضلالا تراجع عنه وعرف سببه وقام بعلاجه[1]، بل الفرد مطالب بأن يراجع تصرفاته قبل أن يقوم بتنفيذها، فما كان من حق أمضاه وعمل به، وما كان من واجب عمل على تأديته، وما كان من تعد، أو تفريط أو خيانة انتهى عنه، ويراقب نفسه في جميع القرارات التي يتخذها، بأن تكون في حدود ما شرعه الله تعالى، وفي حدود ما قرره أولو الأمر من أنظمة ولوائح، وأن يكون قراره مبنيا على ما يعود على الأمة بالمصلحة [2].

وأساس هذه الرقابة الذاتية هو وجود القلب العامر بالإيمان بالله تعالى، المستشعر لرقابته الدائمة له في كل تحركاته وسكناته، قال الله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ١٤ وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ [سورة القيامة: 14]، وقد أرشد الله تعالى عباده إلى محاسبة النفس والنظر فيما قدمت، بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [سورة الحشر: 18]، والرسول ﷺ قد وجه الأمة إلى تحقيق هذه الرقابة بالنظر إلى النتائج المترتبة عن أي فعل يقوم به الفرد في حياته، فقال عليه الصلاة والسلام:" إذا هممت بأمر فتدبر عاقبته، فإن كان خيرا فأمضه، وإن كان غيا فانته عنه"[3].

فبالتزام النفس البشرية حدود الله تعالى، وتطبيق أحكامه الشرعية، واجتناب ما نهى عنه، واتباع الأنظمة وتطبيق التعليمات الصادرة عن ولي الأمر، والتحلي بالأخلاق الحسنة من أمانة وعدالة وصدق وغيرها، تعتبر الطريق الأمثل لتفادي كل عمليات الغش والاختلاسات والرشاوي، فإذا اجتمع مع هذه الرقابة القوة في أداء

---

[1]- حسين حسين شحاتة، **المنهج الإسلامي للرقابة على التكاليف**، مرجع سابق، ص412.

[2]- سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2011، ص217.

[3] - متفق عليه.

المهمات والأعمال الموكلة للفرد، أي الخبرة والعلم والدقة، فإن كثيرا من التجاوزات يمكن تلافيها قبل تنفيذ أي قرار أو القيام بأي عمل.

ولهذا ينبغي الاهتمام بهذا الجانب، أي تقوية رقابة الله تعالى في نفوس الأفراد، وإعطائه أولوية كبيرة بمختلف الوسائل التربوية والتعليمية والدعوية والبرامج الإعلامية، التي يكون هدفها جميعا تقوية هذه الرقابة الذاتية، وقد قدم أبو يوسف* نصيحة للخليفة يذكره فيها بالله وتخويفه إياه، فقال له:" وإن الرعاة مؤدون إلى ربهم ما يؤدي الراعي إلى ربه، فأقم الحق فيما ولاك الله وقلدك ولو ساعة من نهار، فإن أسعد الرعاة عند الله يوم القيامة راع، سعدت به رعيته، ولا تزغ فتزيغ رعيتك، وإياك والأمر بالهوى والأخذ بالغضب"[1].

### 2-1-2- الرقابة الداخلية:

ويدخل في هذه الرقابة رقابة كل إدارة أو مصلحة على نفسها، وتشمل رقابة كل رئيس على مرؤوسيه في كل إدارة أو مصلحة، وهي رقابة إشرافية تقوم على رباط المصلحة المشتركة، وتقوي في الجميع روح التعاون والفريق والإخاء وهو ما ورد فيه قوله ﷺ:" مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا"[2].

ويهتم الإسلام بهذه الرقابة وفق حلقات ثلاث[3]:

- تحديد القواعد التي يلتزم بها المسؤول في اختيار العمال.
- واجب المسؤول أو الرئيس في مداومة الإشراف على أداء مرؤوسيه لأعمالهم وتوجيههم وإرشادهم.
- القيام بمراقبة العمال ومحاسبتهم عما قدموه من عمل.

ويمكن أن تحقق الرقابة الداخلية بجملة من الوسائل نذكر منها:

---

* - أبو يوسف (113هـ 731م -182هـ 798م) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام الأعظم "أبي حنيفة النعمان" صاحب المذهب المتبوع "المذهب الحنفي"، ولي القضاء ببغداد في أزهى عصورها أيام المهدي والهادي والخليفة هارون الرشيد والذي مات في خلافته ببغداد وهو على القضاء، وهو أول من دعي "قاضي القضاة".

[1] - أبو يوسف، **الخراج**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، طبعة جديدة، ص13-14.

[2] - محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، مرجع سابق، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة؟ والاستهام فيها، حديث رقم2493، ص604.

[3] - محمد طاهر عبد الوهاب، **الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي**، ندوة النظم الإسلامية، أبو ظبي، 18-20-صفر 1405هـ/ نوفمبر 1984، ج1، ص292-293. **نقلا** عن سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، ص219.

- تقسيم العمل وتوزيعه بين عدة موظفين بطريقة تجعل كل موظف مراقبا على عمل الآخر.
- وجود موظف تابع للإدارة يقوم بمهمة المراجعة والفحص بالنسبة للحسابات والمستندات، ويعلم رئيس الإدارة بكل ما يحدث من تجاوزات أو أخطاء، وقد وجد في دواوين الدولة الإسلامية كاتب في كل ديوان يسمى: المستوفي، يطالب معاونيه بحسابات أقاليمهم، ويعلم متولي الديوان بما ينبغي أن يعلمه به، وأما المستوفى فله أن يسترفع سائر الحسابات اللازمة، وما تدعو إليه حاجته من المقترحات في المدد الماضية والحاضرة[1]، فهذا المستوفي يشبه المراجع الداخلي في كل إدارة، حيث يقوم بعملية مراجعة كل السجلات والحسابات والمستندات، ويوقع عليها بعد إبراز الأخطاء ويرفعها لمتولي الديوان[2].
- الاستفادة من كل ما من شأنه أن يحقق الرقابة الداخلية، إما بتنظيم إداري يحقق هذه الرقابة أو غير ذلك من الأساليب المستحدثة، ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتميز الرقابة الداخلية بجملة من الخصائص نذكر منها[3]:

- ضرورة توفر الكفاءة والخبرة المناسبة في العاملين.
- لا ينبغي أن تؤدى وظيفة بالكامل بواسطة فرد واحد أو إدارة واحدة.
- ينبغي عدم الجمع بين الأصل والسجل الخاص به.
- وجود سلطة اعتماد للعمليات في حدود الوظائف، أي يوجد تدرج في سلطات الاعتماد، وهذا يعطي نوعا من الأمان يحقق للشركة المرونة في العمل.
- لا بد من تسجيل العمليات بقيمتها الصحيحة، وبتواريخها المناسبة، وبالحسابات الملائمة.
- تحديد سلطة تداول الأصول في أفراد محددين.
- لا بد من المطابقة بين الجرد الفعلي والجرد الدفتري، أي ينبغي أن يتم التطابق بين الأصول والسجلات الممسوكة لها، باعتماد منطق الجرد المستمر للاطمئنان والدقة في الرقابة الداخلية.

---

[1] – النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري شهاب الدين النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423 هـ، ج8، ص301.

[2] – محمد لاشين، **التنظيم المحاسبي للأموال العامة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1977م، ص 89و286. **نقلا** عن سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، مرجع سابق، ص219.

[3] – سمير الشاعر، **أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية**، بحث مقدم للمؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي تعقده شركة شورى للاستشارات الشرعية، 20-2015/04/21، البحرين، ص7.

### 2-1-3- الرقابة الخارجية

وتكون بواسطة الغير، حيث يقوم فرد أو جماعة أو جهاز خاص بمراقبة سلوك وتصرفات وأفعال الآخرين، بغية إرشادهم إلى الطريق الصحيح، والتأكد من مدى سيرهم عليه، وبيان الضلال عنه وعلاجه[1]، وقد كانت الدولة الإسلامية تهتم بمثل هذه الرقابة، فأوجدت إدارات وأجهزة للرقابة، وأساس هذا النوع من الرقابة هو الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف إذا ترك فعله، والنهي المنكر إذا ظهر فعله، قال الله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة آل عمران: 104]، ففلاح الأمة الإسلامية ونجاحها لن يكون إلا إذا وجد في المجتمع من يقوم بوظيفة الرقابة، فيبينون للناس مواطن الخلل وسبل العلاج، ويحثونهم على التحلي بالأخلاق الحميدة، والتخلي عن الصفات الذميمة والتصرفات المخالفة لأحكام شريعة الإسلام.

وتتم الرقابة الخارجية بوسائل مختلفة نذكر منها:

- **أجهزة الرقابة التابعة للحاكم:** ومن هذه الأجهزة نظام الحسبة ونظام المظالم ونظام القضاء.
- **رقابة الأمة:** أو الرقابة الشعبية، ويقصد بها رقابة أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة في أي نشاط تقوم به المؤسسة[2]، أي أن للأمة الحق في مراقبة أعمال وتصرفات رئيس الدولة وسائر الولاة والمسؤولين في الشؤون التي تتعلق بالدولة، لأنهم بشر بعتريهم النقص والخطأ، وقد تضعف فيهم الرقابة الذاتية، فلابد أن يوجد من ينبههم إلى أخطائهم، ويصحح اعوجاجهم[3]، وتوجد أدلة في الشريعة الإسلامية تدل على هذا الحق نذكر منها[4]:
  - ضرورة الشورى، أي أن على كل مسؤول مشاورة أهل الحل والعقد والخبرة والعلم، الذين هم أهل الشورى الممثلين للأمة، ومما يدخل في صلاحيات أهل الشورى مراقبة ومحاسبة رئيس الدولة وغيره من موظفي الدولة.

---

[1] – حسين حسين شحاتة، **المنهج الإسلامي للرقابة على التكاليف**، مرجع سابق، ص413.

[2] – عبد الحميد محمود البعلي، **الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1991م ص197.

[3] – جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، **الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، 2003م ص584.

[4] – سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 221.

- ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى كل خير، وتقديم النصح لكل من ولي أمرا من أمور المسلمين، قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[سورة آل عمران: 110]، وقال الرسول ﷺ: " الدين النصيحة، قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله وأئمة المسلمين وعامتهم"[1].
- ما جاء في ممارسة الصحابة رضوان الله عليهم من تقرير لهذا الحق، فهذا سيدنا أبوبكر الصديق رضي الله عنه يطلب من الرعية مساندته ومساعدته في تسيير شؤون البلاد إذا كان على صواب، ويدعوهم لمراقبته وتصحيح سلوكه وتنبيهه إذا ما صدرت منه إساءة، وهذا ما ورد في نص خطبته لما تولى الخلافة: أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني[2].

2-2- **من حيث طبيعتها:** تنقسم الرقابة من حيث طبيعتها إلى رقابة على العبادات وأخرى على المعاملات.

### 2-2-1- الرقابة على العبادات

شرع الله تعالى جملة من الضوابط والقواعد التي تنظم العلاقة بين الفرد وخالقه من جهة العبادات والآداب، وتعد هذه الشرائع بمثابة دستور يبين للناس كيفية عبادة الله تعالى، أي أن الهدف المرجو والذي يسعى كل مسلم إلى أن تكون عبادته موافقة لهذه الضوابط، كما تعتبر هذه المعايير الأساس الذي يتم من خلاله تقويم عبادة وسلوكيات الناس في الدنيا والآخرة، ولقد كلف الله عز وجل الرسل والأنبياء، والعلماء والدعاة وغيرهم، لتبليغ وتعليم وهداية الناس إلى ذلك[3]، وأساس ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[سورة النحل: 44].

وتتم الرقابة على العبادات بواسطة الفرد ذاته، أي الرقابة الذاتية المبنية على استشعار رقابة الله تعالى، أو عن طريق الغير، مثل الوالدين والأقارب والأصحاب وجماعة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وتهدف إلى تحقيق التزام الفرد بأحكام شريعة الإسلام.

---

[1] – الإمام مسلم، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، المجلد الأول، الحديث رقم55، ص44.

[2] – أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1988م، ج6، ص333.

[3] – حسين حسين شحاتة، **المنهج الإسلامي للرقابة على التكاليف**، مرجع سابق، ص414.

### 2-2-2- الرقابة على المعاملات

تضمنت الشريعة الإسلامية الضوابط والمعايير التي تحكم معاملات الناس وعلاقاتهم فيما بينهم في مختلف المجالات الاجتماعية أو السياسية او الاقتصادية، والتي من شأنها تحقيق تنظيم حياة الناس وصلاح الأمة، وتعد عملية متابعة الناس للتأكد من مدى التزامهم بهذه القواعد من أساس انتظام الحياة، وعدم اضطرابها.

وتتم الرقابة على المعاملات عن طريق الفرد ذاته (الرقابة الذاتية)، أو عن طريق الغير، أو عن طريق جماعة الآمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر، أو بواسطة مختلف الأجهزة التي تنظمها الجهة المسؤولة لهذا الأمر[1].

**2-3- من حيث توقيتها:** تنقسم الرقابة من حيث توقيتها إلى رقابة سابقة وأخرى لاحقة.

### 2-3-1- الرقابة السابقة:

حتى لا يتم استغلال المنصب للمصلحة الشخصية على حساب مصالح الاخرين، فلابد من وجود رقابة سابقة (وقائية)، تتمثل في اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع العامل من استغلال وظيفته[2]، وتقوم فكرة الرقابة السابقة على مقارنة العمل الذي ينوي الفرد القيام به مع الضوابط الشرعية، فإذا كان هذا العمل موافقا لأحكام الشريعة سمح بأدائه، وإن كان مخالفا منع من أدائه[3].

إن نظام الشورى في الإسلام يعد من الوسائل المهمة للمراقبة، فعن طريق استشارة من لديه الخبرة والقدرة على تقديم الرأي بالشكل الذي من خلاله يـتوصل إلى الصواب، مع ترك الحرية التامة للمستشار في بيان رأيه، ومستند الشورى، قول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [سورة الشورى: 38] وقد ورد في سيرة الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يستشير أصحابه في العديد من القضايا المهمة، من ذلك استشارته في تعيين عمال الخراج، بل كان يطلب من أهل بعض الأقاليم أن يختاروا رجلا من خيرهم وأصلحهم، ليستعمله عمر رضي الله عنه على خراج أرضه، ومشاركة الأهالي في تعيين عامل الخراج له أهمية كبيرة من حيث مساهمتهم في مراقبته، وأيضا اختيارهم له سيساعد على صلاحه في أداء عمله، ما دام يشعر أن للأمة التي يتولى شؤونها دور في تعيينه[4].

ومن خصائص الرقابة السابقة أنها إذا ما أديت بكفاءة، فإنها تمنع من الوقوع في الأخطاء، وتمنع حدوث الانحرافات، وعلى هذا فهي رقابة وقائية، ومانعة للضلال والانحراف.

---

[1] - المرجع نفسه، ص415.

[2] - جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، **الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، مرجع سابق، ص586-587.

[3] - حسين حسين شحاتة، **المنهج الإسلامي للرقابة على التكاليف**، مرجع سابق، ص415.

[4] - جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، **الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، مرجع سابق، ص585

### 2-3-2- الرقابة اللاحقة:

تسمى أيضا الرقابة العلاجية، وهي تقوم على فكرة المقارنة بين الأداء الفعلي مع الأداء المحدد مسبقا، حسب الضوابط والمعايير الشرعية، وذلك بعد الانتهاء من العمل المطلوب، وبيان ما إذا كان هناك أي خلل في الالتزام بهذه القواعد، وتحديد أسبابه واقتراح سبل علاجه، و تأتي هذه الرقابة بعد الرقابة الوقائية[1].

وتتم هذه الرقابة بطرق مختلفة، إما بواسطة الرقابة الذاتية، أو الخارجية، أو بواسطة الغير، وتشمل جميع أعمال وتصرفات وسلوكيات الفرد.

## 3- وظائف الرقابة الشرعية:

لجهاز الرقابة الشرعية وظيفتان أساسيتان يقوم بهما:

- وضع المعايير والقواعد الشرعية لضبط عمل المؤسسة المالية، وهي بمثابة الفتوى فما يصدر عن الهيئة في هذا المجال، يعتبر أحكاما شرعية، وجب الأخذ بضوابط الفتوى، وهذه الوظيفة من أخطر الوظائف، لأن عضو الهيئة هو مخبر عن الحكم الشرعي لكل مسألة، وبالتالي فهو مبلغ عن الله تعالى أحكامه، بل لا يقتصر دوره على التبليغ فقط، بل يتعداه إلى الإلزام، فهي فتوى يجب على المؤسسة العمل بها وعدم مخالفتها[2]، ويقول ابن القيم رحمه الله تعالى في شأن فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الناس: وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؟ فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعد له عدته، وأن يتأهب له أهبته، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به؛ فإن الله ناصره وهاديه، وكيف هو المنصب الذي تولاه بنفسه رب الأرباب[3]، قال الله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [سورة النساء: 127].
- التأكد من سلامة تنفيذ المؤسسة للمعايير والأحكام الصادرة عن هيئة الرقابة، وفحص مدى التزامها بتلك الأحكام في جميع أنشطتها[4].

---

[1] – حسين حسين شحاتة، **المنهج الإسلامي للرقابة على التكاليف**، مرجع سابق، ص416.

[2] – محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص179.

[3] – محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م، ج1، ص9.

[4] – معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط، 15/2.

### 4- أهمية الرقابة الشرعية:

للرقابة الشرعية أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة، وخصوصا بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، لأسباب متعددة نذكر منها[1]:

- الأساس الذي قامت عليه مختلف المؤسسات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة هو إعطاء بديل شرعي عن تلك المؤسسات الاقتصادية التقليدية الربوية، التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية لهذه المؤسسات الإسلامية، في الجهة المخولة بمراقبة ورصد سيرورة عملها والتزامها وتطبيقها في معاملتها للأحكام الشرعية.
- نجد أن أغلب العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ليس لهم إحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية، ففي هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، واستحدثت أنواع جديدة من المعاملات التجارية، كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها والتجارة الالكترونية، التي لا يوجد لها أحكام شرعية في المصادر الفقهية القديمة، وإن وجدت هذه الأحكام فالقائمين على هذه المؤسسات ليست لهم الأهلية في الكشف عنها.
- مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية في الاستثمار والتمويل تحتاج دائما إلى رأي من هيئة الفتوى، نظرا لتميز هذه العمليات بعدم الثبات وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع تموله المؤسسة، وعليه يجب على العاملين في النشاط الاستثماري أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية، لكونهم في حاجة دائمة إلى الفتيا، ومعرفة الحكم الشرعي في النوازل والوقائع التي تواجههم أثناء عملهم.
- إعطاء الصبغة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية من خلال وجود الرقابة الشرعية بها، الذي يكون سببا مهما في إيجاد ارتياح لدى جمهور المتعاملين مع المؤسسة[2].
- بروز مؤسسات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية دون وجود رقابة تتكفل بالتحقق من ذلك[3]، ودفعا للتلاعب في هذه القضية فإن من السياسة الشرعية منع أي مؤسسة مالية من تقديم خدمات إسلامية ما لم يكن لديها

---

[1] – حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2014، ص18-19.

[2] – يوسف القرضاوي، **تفعيل آليات الرقابة**، الحلقة الأولى، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 238، ص15.

[3] – محمد عبد الحكيم زعير، **دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية**، الحلقة الأولى، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 186، بنك دبي الإسلامي، 1996، ص44.

هيئة رقابة شرعية، ولا يمكن الاكتفاء بإسناد الرقابة الشرعية إلى جهاز المراجعة الداخلية في المؤسسة، أو الاكتفاء بتدريب الموظفين على التعاملات المالية الإسلامية، وتثقيفهم بأحكام الشريعة فيها بدلا من وجود إدارة للرقابة الشرعية، فكل ذلك غير مقبول فلابد من وجود جهاز خاص، يضم مجموعة من العلماء والمتخصصين في فقه المعاملات المالية[1].

- صون التجربة المالية الإسلامية عن كل انحراف وفساد محتمل، حتى تتمكن من مواصلة نجاحها كبديل عن النظم المالية التقليدية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية[2].

وعموما فإن أي مؤسسة مالية إسلامية أو بنك أو مؤسسة أخرى تخضع للرقابة الشرعية يكسبها الثقة ويمنحها القوة والشرعية، ونشير إلى أن الأنظمة الداخلية والأساسية لجميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تتطلب خضوع جميع المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يضفي عليها صفة القانونية إضافة إلى الشرعية.

**ثانيا: هيئة الرقابة الشرعية:**

**1- تعريف هيئة الرقابة الشرعية:**

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي وصف هيئة الرقابة الشرعية على أنها مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وبخاصة فقه المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة، ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة، للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمة[3].

وعرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء، على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة،

[1] – محمد الفاتح محمد بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص 180.

[2] – رياض منصور خليفي، **النظرية العامة للهيئات الشرعية**، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 05-2003/10/06، ص7.

[3] – قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم :177(19/3) بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها، شروطها، طريقة عملها.

ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة[1].

ويظهر من خلال التعريفين، أنه لابد من توفر شرط الكفاءة والعلم بفقه المعاملات، إضافة إلى العلم بواقع عمل المؤسسات، وأن لأعضاء الهيئة الصلاحية المطلقة في الإشراف على المؤسسة، وتوجيهها ومراقبتها بحيث يتم الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطات المؤسسة.

## 2- مكونات هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية عموما من[2]:

- هيئة الفتوى وتضم مجموعة من الفقهاء أو المتخصصين في المعاملات المالية، ممن لديهم الأهلية للفتوى في هذا المجال، بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة ليتحقق بذلك صدور الفتوى عن اجتهاد جماعي، فمهمة هذه الهيئة إذن هو إصدار الفتوى والإجابة عن الاستفسارات، التي ترد إليها من قبل الجهات التابعة للمؤسسة المالية، كما تنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المختلفة، وإصدار الرأي الشرعي حيالها[3]، كما تتثبت من شرعية معاملات وعقود المصرف، وذلك من خلال التقارير الدورية التي يرفعها المراقب الشرعي عن سير العمل، وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة، وعموما فهي تقوم بالجانب النظري لنشاط المؤسسة.
- هيئة التدقيق الشرعي مهمتها عملية، وتتمثل في متابعة تنفيذ الفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى، من خلال رقابة الأعمال اليومية، وتلقي الاستفسارات، والتأكد من مدى التزام أعمال المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.
- هيئة عليا على مستوى الدولة، تتبع غالبا البنك المركزي، وهي بمنزلة المحكمة العليا لجميع هيئات الفتاوى في المصارف الإسلامية.
- شركات الاستشارات والرقابة الشرعية الخاصة، المقصود هنا التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات المالية الإسلامية.

---

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير الحوكمة والمراجعة والأخلاقيات، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم1 –تعيين هيئة الرقابة الشرعية، ص1046. متاح على http://aaoifi.com /، اطلع عليه يوم 16-11-2022.

[2] – محمد علي أمين قطان، **هيئات الرقابة الشرعية اختيار أعضائها وضوابطها**، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 27-2008/05/28، ص4.

[3] – أحمد محي الدين، **الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك**، حولية البركة، مجموعة دله البركة الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد الثالث، 2001، ص237.

### 3- مهام هيئة الرقابة الشرعية

من مهام هيئة الرقابة الشرعية[1]:

- توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها، للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- من أولويات قيام الهيئة بوظيفة المراجعة الشرعية هو التأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم، يضمن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية، طبقا لما تقره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، وعلى الهيئة أيضا، أن تقوِم فاعلية نظام الرقابة الموجود بغرض تخطيط أعمالها.
- فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص :العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير، وخاصة تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي ...إلخ.
- مساعدة المؤسسة في تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب بشأن الالتزام بالشريعة.
- تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المؤسسة بالشريعة، وإعلانه أمام الجمعية العامة للمؤسسة وفي تقريرها السنوي.

### 4- أهمية هيئة الرقابة الشرعية

تبرز أهمية الهيئات الشرعية من خلال دورها الرقابي، وهي بذلك تعتبر أمرا أساسيا، وضروريا للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى ضرورتها القانونية، حيث نجد معظم القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية تشترط وجود هيئة شرعية، تقوم بالمصادقة على معاملات هذه المؤسسات، من غير أن تتدخل في التفاصيل التي تتعلق بعمل هذه الهيئة، وبالتالي فهي ضرورة شرعية، إذ أن عمل هذه المؤسسات لا يمكن أن يكون واقعيا ما لم تلتزم بمبادئ وقواعد أحكام الشريعة الإسلامية، وتطبيقها[2].

ونظرا لما للهيئات الشرعية من أهمية، عملت المؤسسات الإسلامية على تكوين هيئة، أو لجنة مستقلة تابعة للجمعية العامة للمساهمين، أو مجلس الإدارة لتقوم بعملية الإفتاء والرقابة.

---

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير الحوكمة والمراجعة والأخلاقيات، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم1 –تعيين هيئة الرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص1046.

[2]– خولة فريز النوباني، عبد الله الصديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص36.

**ثالثا: المراجعة الداخلية:**

المراجعة الداخلية هي نوع من أنواع الرقابة التنظيمية، تتم بواسطة إدارة خاصة في المؤسسة، وتسمى بإدارة المراجعة حيث تقوم بالتأكد من التزام المؤسسة بالسياسات الإدارية والمالية المعتمدة من خلال فحص البيانات المالية، وفحص كفاءة العمليات، ومدى التزام المؤسسة بالأنظمة وغير ذلك، مما يحكمه عادة حجم المؤسسة المالية واختصاص المدقق الداخلي، ففي بعض المؤسسات الكبيرة هناك فصل تخصصي بين تدقيق الأمور المالية وتدقيق الأمور التشغيلية، ولما كانت الجوانب الشرعية حساسة من ناحية، وتحتاج إلى متخصص من ناحية أخرى، فقد تم فصل التدقيق الداخلي المتعلق بالجوانب الشرعية، عن التدقيق الداخلي المتعلق بالجوانب الإدارية والمالية[1].

والفرق بين المراجعة الداخلية والرقابة الشرعية الداخلية، أن الأولى تهتم بالجوانب الفنية والإدارية والمالية ومرجعيتها بما في ذلك المعايير المحاسبية الدولية، وتسند هذه المهمة غالبا لمتخصصين في المحاسبة والمالية، بينما الرقابة الشرعية الداخلية، فتهتم بالجوانب الشرعية ومرجعيتها في ذلك فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، وتسند هذه المهمة إلى متخصصين في العلوم الشرعية[2].

**رابعا: المراجعة الشرعية**

المراجعة الشرعية تعنى بفحص مدى التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف أنشطتها، وتسمى أيضا الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي.

**1- مفهوم التدقيق الشرعي**

التدقيق أو المراجعة مصطلحان مترادفان ويشيران إلى معنى واحد.

ويقصد بالتدقيق الشرعي فحص مدى التزام المؤسسة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص: العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية... وغيرها[3]، من خلال إدارة التدقيق الشرعي داخل المؤسسة، ووحدة التدقيق

[1] – مهند الدكاش، **التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الداخلي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 111، أوت 2021، ص90، https ://giem.KantaKji.com، 17-11-2022.

[2] – محمد الفاتح محمد بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص178-179.

[3] – هيئة المحاسبة والمراجعة، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية، (البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1392هـ-1981م)، ص4.

الشرعي هي جزء من نظام الرقابة الشرعية داخل المؤسسة، والذي يشمل بالإضافة إلى ذلك عناصر أخرى هي: العاملون الأكفاء مهنيا وشرعيا، والمرجعية الشرعية الكافية، والفصل بين الوظائف المتعارضة[1].

وعرف التدقيق الشرعي على أنه شكل من أشكال الرقابة الإدارية، فالإدارة تعمل بنظرية الوكالة، لذلك هي وكيلة عن المساهمين الذين يرغبون بالعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[2].

وعرف أيضا بفحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويسمى أيضا (المراجعة الشرعية) و(الرقابة الشرعية الداخلية)[3].

وعرف أيضا بأنه إحدى مكونات الرقابة الشرعية، ويقصد بها العمل الذي تقوم به وحدة إدارية خاصة؛ للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية[4].

وعرف أيضا من أحد الباحثين بأنه نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها، حتى تصل المؤسسة إلى درجة الالتزام الشرعي الأمثل[5].

وعرف أيضا على أنه نشاط خدمي يشتق من الأعمال المتكاملة لجهاز الرقابة الشرعية، وتشرف عليه هيئة التدقيق الشرعي، إذ يقوم التدقيق الشرعي على أساس موضوعي ومحايد في إطار توفير النصح والمشورة لكافة أجزاء المؤسسة من أجل ضبط كيفية إنجازها للأهداف والسياسات المرسومة وتحسينها عبر الالتزام بالضوابط والأحكام الصادرة من قبل جهاز الرقابة الشرعية، كما تركز هذه الضوابط والأحكام في ضوء المعايير والمتطلبات المطلوبة على ضمان تنفيذ القرارات والأهداف المؤسساتية في سياق الالتزام الشرعي الأمثل[6].

---

[1] – عاصم أحمد حمد، **التدقيق الشرعي المبني على المخاطر**، بحث مقدم لمؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، تعقده شركة شورى للاستشارات الشرعية بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة aaoifi، البحرين، 20-2015/04/21، ص71.www.shura.com.kw

[2] – سامر مظهر قنطقجي، **التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة بحثية قدمت للندوة العلمية حول:" الخدمات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 18-2010/04/20، ص2.

[3] – محمد الفاتح محمد بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص 178.

[4] – نادر السنوسي العمراني، **أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص153.

[5] – موسى آدم عيسى، أفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي، بحث مقدم للمؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تعقده شركة شورى للاستشارات الشرعية، إسطنبول، تركيا، 2017/04/07، ص86. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads، 12-03-2022.

[6] – الآء عبد الواحد ذنون طه، **توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية**، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2016، العدد 98، المجلد 23، ص514.

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص المعالم الأساسية للتدقيق الشرعي، وأهمها:

- يعدُّ التدقيق الشرعي مكونا أساسيا من مكونات الرقابة الشرعية داخل المؤسسة.
- التدقيق الشرعي هو نشاط تأكيدي مستقل، يعمل على التحقق من التزام المؤسسة بالضوابط الشرعية.
- يعتبر التدقيق الشرعي وسيلة هامة للكشف عن أي مخالفات شرعية، قد تحدث داخل المؤسسة.
- من خلال التدقيق الشرعي يتم فحص ومراجعة الأعمال، التي تقوم بها المؤسسة في ظل أحكام الشريعة الإسلامية.

## 2- أنواع التدقيق الشرعي

ينقسم التدقيق الشرعي إلى قسمين اثنين، التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي

### 2-1- التدقيق الشرعي الداخلي

يقصد به التدقيق الذي تقوم به إدارة الرقابة الشرعية، بهدف مساعدة إدارة المصرف في القيام بمسؤوليتها في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى هذا فهو إدارة من إدارات المؤسسة المالية، التي تعنى بالتحقق من تنفيذ وتطبيق قرارات هيئة الفتوى للمؤسسة[1]، وهو أيضا جهاز من أجهزة الحوكمة المعنية بالالتزام الشرعي، إضافة إلى التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية[2].

### 2-2- التدقيق الشرعي الخارجي

يعرف التدقيق الشرعي الخارجي على أنه التدقيق الذي يقوم به مدقق شرعي خارجي، بهدف مساعدة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في تكوين رأي بشأن التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية[3]، والذي يقوم بعملية التدقيق هو شخص ذو كفاءة، ومستقل عن المؤسسة، حيث يفحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية، ومختلف العقود المبرمة من أجل إبداء رأي حول مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية.

---

[1] – مطلق جاسر مطلق جاسر، **التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر المدققين الشرعيين، شركة شورى للاستشارات الشرعية، الكويت، 2009/04/12، ص4.

[2] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية aaoifi، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم9 – وظيفة الالتزام الشرعي–، ص4، http://aaoifi.com، 20-11-2022.

[3] – محمد عواد الفزيع، **دليل إجراءات التدقيق الشرعي**، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد 42، جانفي 2010، ص272.

ويعتبر التدقيق الشرعي الخارجي والداخلي عنصران من عناصر الرقابة الشرعية، إلا أنه يوجد فرق بينهما، ويمكن توضيح الفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 2: الفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي**

| | التدقيق الشرعي الخارجي | التدقيق الشرعي الداخلي |
|---|---|---|
| الهدف ونطاق العمل | شهادة حول الالتزام ومدى متانة نظام الرقابة الشرعية الداخلية | تحسين وتقوية نظام الرقابة الداخلية وتفعيل الالتزام. |
| الاستقلالية، التبعية والعلاقة بالهيئة الشرعية | مستقل عن المصرف ويقدم التقرير إلى الهيئة الشرعية ومنه إلى المساهمين | غير مستقل عن المصرف ويتبع إداريا لها وفنيا إلى الهيئة الشرعية |
| تنظيم المهنة | لا يوجد | لا يوجد |
| المعيار | فتاوى وإرشادات الهيئة والمجامع والمعايير الشرعية | فتاوى وإرشادات الهيئة والمجامع والمعايير الشرعية |
| الرقابة والمخاطر | التعرف على المخاطر الشرعية وقياس قدرة الرقابة الداخلية على مواجهتها | التعرف على المخاطر الشرعية والعمل على تفعيل نظم الرقابة الداخلية تجاهها |

**المصدر:** محمد عمر جاسر، التدقيق الشرعي الخارجي، مؤتمر المدققين الشرعيين، شركة شورى للاستشارات الشرعية، الكويت، ماي 2009، ص2.

### 3- ضرورة وجود المدقق الشرعي

إن التطور الحاصل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ونموها بشكل ملفت للنظر، من خلال زيادة نسبة أعمالها وتشعب أنشطتها الاستثمارية والمصرفية، جعل الأمر صعبا على هيئة الفتوى الشرعية بأن تتطلع وتتابع مدى التزام هذه المؤسسات بالتوصيات والإجراءات الصادرة عنها، فأصبح من الضروري إيجاد جهاز تابع للهيئة الشرعية يجمع بين العلم الشرعي ومختلف العلوم المصرفية والمالية، ليكون مساعدا لها على أداء مهامها فنشأت هيئة التدقيق الشرعي[1].

وتشرف هيئة التدقيق الشرعي على متابعة مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات والعمل بالفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى، وتقوم بتدقيق المعاملات المختلفة التي يقوم بها المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية وتتحقق من عدم وجود تعارض مع أحكام الشرع.

[1] – زيدان محمد، **تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31ماي-3جوان 2009، ص22.

ومن هنا تظهر أهمية وجود مدقق شرعي لدراسة جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة من الناحية الشرعية زيادة على دوره في متابعة تنفيذ الفتاوى، وقيامه بحلقة الوصل بين هيئة الرقابة الشرعية والعاملين بالمؤسسة بعرض جميع أعمال المؤسسة على هيئة الرقابة، لتقدم الهيئة ما تراه مناسبا من المشورة الشرعية إلى المؤسسة في كل ما يتعلق بمعاملاتها، إضافة إلى كونه همزة وصل أيضا بين هيئة الرقابة والمتعاملين مع المؤسسة من خلال تقبل شكواهم ورفعها لهيئة الرقابة[1].

### 4- مهام المدقق الشرعي

تتنوع مهام المدقق الشرعي إلى نوعين من المهام الأولى أساسية، والأخرى مساعدة، وهما[2]:

- المهام التنفيذية، وتتمثل في كل وظائف التدقيق الشرعي على جميع أعمال المصرف، وهذه هي المهمة الرئيسية المنوطة بالمدقق الشرعي.
- المهام الثانوية والمساعدة، ومنها مساعدة الهيئة في أداء مهامها، والتعاون مع إدارة البنك في طريقة التطبيق الشرعي، ووضع السياسات وتنفيذ المنتجات، و تأهيل الموظفين.

فمهام المدقق الشرعي تتضمن مراجعة الحسابات والعمليات المالية، للتأكد من امتثالها للضوابط الشرعية والقوانين المالية، فضلا عن ذلك، يقوم المدقق الشرعي بتقديم تقاريره واستشاراته للإدارة والجهات الرقابية لتحسين العمليات المالية، وتعزيز الامتثال للضوابط الشرعية، ويجب أن يكون المدقق الشرعي ملتزما بمعايير المهنة وأخلاقيات العمل المهني، وأن يكون على دراية بأحدث التطورات في مجال الضوابط الشرعية وأساليب التدقيق المالي، وذلك لما له من دور حيوي في ضمان النزاهة والشفافية في العمليات المالية، والتأكد من عدم وجود أي مخاطر غير مشروعة.

## المطلب الثالث: تأصيل مهام التدقيق الشرعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي

إن الرقابة الشرعية عموما هي امتداد لوظيفة المحتسب المنطوي تحت جهاز الحسبة، الذي يضمن بموجبه توافق المسار الاقتصادي مع أحكام الشريعة الإسلامية في تحقيق مصالح الفرد والمجتمع معا، فالمحتسب يقوم بالتأكد من أداء الأمانات والأمر بالمعروف، ومنع المنكرات ووقاية المجتمع من أي شر، ويراقب النشاطات الاقتصادية للأفراد

---

[1] – أشرف محمود، **الرقابة الشرعية بالبنوك غياب فقه التجربة**، www.islamonline.net/arabic/economics/exchange_banks/topic_01/2006/06/02.shtml، 2021/10/19.

[2] – يحي محمد زكريا، **الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية**، منشورات كاي الالكترونية، ط1، 2019، ص46، https://kantakji.com/category/kie_publications، 15-11-2022.

ويردعهم عن الغش، والكذب والخيانة وتطفيف المكيال والميزان، والتدليس والنجش وكتمان العيوب، وكذلك ينهاهم عن المعاملات الربوية والميسر وكل ما فيه غرر، وكل هذا من أجل التوفيق بين مصلحة العامة والخاصة، دون تغليب لمصلحة طرف على آخر[1].

**أولا: الحسبة مفهومها وأصولها.**

**1- تعريف الحسبة**

للحسبة في اللغة معان نذكر منها:

- الكفاية، ومنه قوله تعالى: ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾ [سورة النبأ: 36]، أي كافيا كثيرا شاملا[2]، وحسبك درهم أي كفاك[3].
- الإنكار، فيقال احتسب فلان على فلان بمعنى أنكر عليه قبح عمله، ومنه جاء مفهوم المحتسب[4].
- العد، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾[سورة الأنعام: 96]، أي أن الشمس والقمر يجريان بحساب مقدر مقنن، لا يتغير ولا يضطرب[5]، وحسبه أي عده ومنه هذا بَحَسَب ذا، أي بِعَدَده وقَدْره[6].

**وفي اصطلاح الفقهاء وردت عدة تعاريف للحسبة نذكر منها:**

- عرفت الحسبة على أنها أمر بالمعروف، إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله[7]، ومما يلاحظ على هذا التعريف، أنه شامل لكل ما يراد به وجه الله تعالى من صدقة وعبادات وجميع أعمال الخير...، دون تخصيص للمحتسب إن كان مكلفا من طرف الدولة، أو يقوم بذلك على وجه التطوع.

---

[1] – ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، ج28، ص70-77.

[2] – أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، مرجع سابق، المجلد الثامن، ص309.

[3] – مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، **القاموس المحيط**، مرجع سابق ص74.

[4] – المرجع نفسه، ص74.

[5] – أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد السلامية، دار طيبة، الرياض، د ط، د س، المجلد الثالث ص304.

[6] – الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 2005، ص74.

[7] – الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، د ط، د س، ص349.

- وعرفت الحسبة أيضا على أنها عبارة عن المنع عن المنكر لحق الله، صيانة للممنوع عن مفارقة المنكر[1]، وفي بيانه لأركان الحسبة، قال بأنها شاملة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]، ومما يلاحظ على هذا التعريف زيادة على شموله، أنه لم يبيّن على أيّ أساسٍ يتم الاحتساب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هل من باب التطوع أو من باب تعيين ولي الأمر للمحتسب.
- وعرفت الحسبة على أنها وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين، يعين لذلك من يراه أهلا له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان على ذلك[3]، ويلاحظ على هذا التعريف أنه جعل الحسبة جهازا من أجهزة الدولة، يعين من طرف ولي الأمر، ويحرص على الأمر بالمعروف وينهى عن كل منكر.
- وعرفت الحسبة على أنها مشارفة السوق، والنظر في مكاييله وموازينه، ومنع الغش والتدليس فيما يباع ويشترى من مأكول ومصنوع، ورفع الضرر عن الطرق بدفع الحرج عن السابلة من الغاديين والرائحين وتنظيف الشوارع والحارات والأزقة إلى نحو ذلك من الوظائف، التي تقوم بها الآن المجالس البلدية ومفتشو الصحة، ومفتشو الطب البيطري، ومصلحة المكاييل والموازين، وقانون المرور ورجال الشرطة الموكول إليهم المحافظة على الآداب العامة إلى غير ذلك[4].
- وعرفت أيضا الحسبة بأنها رقابة إدارية، تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد، وأي مجال من المجالات الاجتماعية بوجه عام، تحقيقا للعدل والفضيلة ووفقا لمبادئ الدين المقررة في الشرع الإسلامي، وللأعراف المألوفة في كل بيئة وزمن[5].

وكانت الحسبة تطلق على حسابات الدولة، وعلى دار المحاسبة والمواريث، وعلى ديوان مراقبة الموازين والمكاييل، أي أنها كانت مصطلحا إداريا عاما، ثم خصصت لمعنى الشرطة، وبنوع أخص لشرطة الأسواق والآداب[6].

---

[1] – أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، **إحياء علوم الدين**، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص327.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص312.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون** (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988، ص280-281.

[4] – أحمد مصطفى المراغي، **الحسبة في الإسلام**، مطبعة الحلبي، القاهرة، دس، ص5.

[5] – محمد المبارك، **الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1967، ص73.

[6] – موسى لقبال، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1971، ص20.

من التعاريف السابقة يمكن القول إن الحسبة جهاز مهم وحساس، تقوم الدولة بتعيين أفراده وفق ضوابط شرعية، من أجل العمل على السير الحسن لجميع مؤسسات الدولة، ومن بينها المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل شؤونها وتعاملاتها ونشاطاتها.

## 2- التأصيل الشرعي للحسبة

يقوم نظام الحسبة على مبدأ مهم وأساسي في الحياة، وهو الأمر بالمعروف إذا ترك فعله والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، ونجد في القرآن الكريم والسنة النبوية نصوصا كثيرة تحدثت عن ضرورة القيام بالحسبة، وذلك بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لمواجهة أي فساد حاصل، ولجلب النفع ودفع الضرر، وتحقيق مصلحة العباد في الدنيا وفي الآخرة.

قال الله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[سورة آل عمران: 104]، والمقصود من الآية أن تكون فرقة من هذه الأمة متصدية لهذا الشأن، أي منتصبة للقيام بأمر الله تعالى في الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن كان ذلك واجبا على كل فرد من الأمة بحسبه[1].

قال الله تعالى: ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۚ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[سورة التوبة: 67].

وقال أيضا: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة التوبة: 71]، بينت الآيتين أن من أجل صفات المؤمنين وما يميزهم عن المنافقين القيام بوظيفة الحسبة وهذا ما جعلهم ينالون الأجر العظيم من الله تعالى، وهذا بخلاف عمل المنافقين الذين يخالفون أوامر الله عز وجل، وبالتالي يستحقون العذاب الشديد[2].

قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [سورة الحج: 41].

---

[1]- أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، مرجع سابق، الجزء 2، ص91.

[2] - المرجع نفسه، الجزء 4، ص172-173.

ومن السنة النبوية قوله ﷺ:" من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"[1].

وقوله أيضا:" والَّذي نفْسي بيَده لَتَأْمُرنَّ بالمعْروف، ولَتنهونَّ عَنِ المنْكَرِ، أَوْ لَيُوشكَنَّ اللَّهُ أَنْ يبعَثَ عَلَيْكُمْ عقَابًا منْهُ، ثُمَّ تَدْعَونَه فَلاَ يَستَجاب لَكُم"[2].

**ثانيا: أركان الحسبة**

للحسبة أربعة أركان، ولكل ركن شروط، وهي كالتالي[3]:

**الركن الأول: المحتسب**

وهو من يقوم بعملية الاحتساب التي تتضمن مراقبة تطبيق مبادئ الشرع تطبيقا سليما، وكشف المخالفات، وإنزال العقوبة المناسبة بالمخالفين، وفي إطار مهمته هذه يراقب سير الحياة التجارية والصناعية والمعايير وأنواع الغش[4]، ويجب أن تتوفر فيه شروط التكليف (العقل، البلوغ، القدرة، الإسلام) وعليه أن يتصف بصفات حميدة، ومنها العلم والورع وحسن الخلق والنبل وعلو الهمة....

**ومن المهام التي يقوم بها المحتسب:**

- مراقبة الأسواق والطرقات، ويحرص على تنظيمها ونظافتها وترتيبها حسب تجانس الصناعات بها، فمن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار كالخباز مثلا فعليه أن يبعد دكانه عن بائع الثياب والعطور[5].
- مراقبة الموازين والمكاييل، من خلال منع التطفيف في المكاييل والإنقاص في الموازين.
- منع الغش في المعاملات والصناعات من كتمان للعيوب التي تكون في السلع ومن خيانة في إتقان المصنوعات وغيرها.
- منع المعاملات المحرمة من ربا وميسر وبيع الغرر وبيع الخمور وغيرها من المحرمات.
- منع الاحتكار وإكراه المحتكرين على البيع بقيمة المثل.

---

[1] – الإمام مسلم، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، الجزء الأول، الحديث رقم49، ص41-42.

[2] – الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1978، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم الحديث 2169، ص468.

[3] – أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، مرجع سابق، ج2، ص312-333.

[4] – موسى لقبال، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي**، مرجع سابق، ص27.

[5] – الشيزري، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، مرجع سابق، ص12.

- النظر في سوق النقد من خلال منع الغش والتزييف في العملات من الذهب والفضة وغيرها، ومراعاة التوازن بين كمية النقود الموجودة في الأسواق قلة وكثرة مع الوضع الاقتصادي السائد في البلد، حتى لا يحدث أي خلل في التجارة أو يحدث ارتباك في الأسعار[1].
- التأكد من مطابقة الأسعار لما هو محدد لها في حال اللجوء إلى التسعير، بأن يمتنع أصحاب السلع عن بيعها إلا بزيادة عن القيمة المعروفة[2].
- الإشراف على اللحوم، وكيفية ذبحها من خلال النظر في مدى صلاحية الحيوان المذبوح وسلامته من الأسقام قبل الذبح، كما يحرص على نظافة أماكن بيعها، وتوفر المواد اللازمة لحفظها[3].

**الركن الثاني: المحتسب عليه**

وهو من يصدر منه ترك المعروف أو فعل المنكر، ويشترط فيه أن يكون قد ارتكب مفسدة وجب دفعها، أو ترك منفعة وجب تحققها.

**الركن الثالث: المحتسب فيه**

وهو ما تجرى فيه الحسبة من الأمر بالمعروف إذا لم يفعل، ومن النهي عن المنكر إذا ظهر فعله من غير تجسس.

**الركن الرابع: الاحتساب**

وهو عملية الحسبة، أي ما يقوم به المحتسب اتجاه المنكر الواقع أو المعروف المتروك، وهو الرقابة الإدارية بتكليف من الدولة، للإشراف على نشاط الأفراد في مختلف المجالات الدينية والأخلاقية والاقتصادية... بغية تحقيق العدل والفضيلة.

**ثالثا: جذور الحسبة والمراحل التي مرت بها.**

لم يكن للحسبة نظام مستقل في صدر الإسلام، يشرف عليه موظف خاص يعرف بالمحتسب، وإنما كان جوهر الحسبة موجود في الواقع من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالتدرج شيئا فشيئا حتى صارت الحسبة معروفة بهذا الاسم، وأصبحت ولاية من ولايات الدولة الإسلامية إلى جانب ولاية القضاء وولاية المظالم، وفيما يلي بعض المحطات التي مرت بها الحسبة من العهد النبوي إلى عصرنا الحالي.

---

[1] – ابن تيمية، **الحسبة في الإسلام**، مرجع سابق، ص13.

[2] – المرجع نفسه، ص16.

[3] – محمد بن أبي محمد السقطي، **آداب الحسبة**، مطبعة ارنست لورو، باريس، 1931، ص 35.

## 1- الحسبة في عهد الرسول ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين

تعود ممارسة الحسبة في الدولة الإسلامية إلى أيام الرسول ﷺ، حيث كان يقوم بنفسه عليه الصلاة والسلام بإنكار المنكر متى علم به ويغيره، أو كان يولي من يقوم مكانه في ذلك، وقام الخلفاء الراشدون من بعده ﷺ بالحسبة بأنفسهم، وتكليف البعض بها إلى أن صارت الحسبة ولاية من ولايات الإسلام، ومن أمثلة ذلك:

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِيهَا، فَإِذَا فِيهِ بَلَلٌ، فَقَالَ:"ما هذَا يا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ "، قَالَ :أَصَابَتْهُ سَمَاءٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ:"فَهَلَّا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ، حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا"[1]، فهذا نهي من النبي ﷺ عن غش الطعام، وهذا يدل على مراقبته للأسواق، وعدم سماحه بوقوع أي غش أو تغرير.
- استعمل النبي ﷺ بعض الصحابة رضوان الله عليهم للقيام بوظيفة المحتسب، إذ استعمل سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية رضي الله عنه على سوق مكة بعد فتح مكة[2]، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه على سوق المدينة، وسمراء بنت نهيك الأسدية رضي الله عنها كانت تمر في الأسواق، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها[3].
- مراقبة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأسواق، ومتابعته لكل ما يحدث في المدينة، وحرصه الشديد على تغيير المنكر، فقد أدب التجار الذين تجمعوا حول الطعام، ولم يتركوا منفذا للمرور، وقد استعمل سليمان بن أبي حثمة بن غانم بن عامر* على السوق[4]، وكان علي بن طالب رضي الله عنه يأمر بإبعاد ما يلحق الأذى بالمسلمين.

---

[1] – ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، **صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، كتاب البيوع، ذكر الزجر عن غش المسلمين بعضهم بعضا في البيع والشراء، الحديث رقم 4905، الجزء 11، ص279.

[2] – ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، دار الجيل، بيروت، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، 1992، ج2، ص621.

[3] – ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، المرجع نفسه، ج4، ص186.

*– من كبار التابعين، هاجر صغيرا مع أمه الشفاء، وكان من فضلاء المسلمين وصالحيهم، وجمع عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–عليه وعلى أبي بن كعب الناس ليصليا بهم في شهر رمضان.

[4] – ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، مرجع سابق، ج2، ص649.

### 2- الحسبة في العصر الأموي والعباسي

كان الخلفاء الأمويون والعباسيون يقومون بمهام المحتسب، فيباشرونها بأنفسهم، أو يوكلون المهمة إلى القضاة أو عمال الشرطة نيابة عنهم، ويلاحظ التداخل في الاختصاصات بين القضاة وعمال الشرطة، وبين المحتسبين إلا أن المهمة واحدة، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي جوهر عملية الحسبة، ولم يستقل جهاز الحسبة عن القضاء وعمل الشرطة إلا في عصر الخليفة المهدي*، إذ أصبح هذا الجهاز ضمن الوظائف الإدارية، وصاحبه يعينه الخليفة أو وزيره أو القاضي من أهل الدين والورع والوجاهة والشدة، ليفصل في الأمور بمقتضى الشرع وفي مدة قصيرة فيما ليس من اختصاص القاضي أو والي المظالم أو عمال الشرطة، أي فيما يتعلق بالتبادل التجاري، وبالحياة الصناعية، والثقافية والاجتماعية والدينية أيضا[1].

### 3- الحسبة في العصر الحديث

قد تطور هذا النظام أي نظام الحسبة شيئا فشيئا، وظهرت معالمه واستقلت آلياته، وتباينت من مصر إلى آخر حسب تغير ظروف حياة الناس عبر الزمان والمكان، فأنشئت المجالس البلدية ونظمت الدواوين الحكومية واتسعت الأعمال الإدارية، ونتيجة لذلك فقد ألغيت الحسبة باسمها الخاص في البلدان الإسلامية، وأثبتت في جوهرها ومضمونها، إذ وزعت وظائفها على وزارات وإدارات حكومية مختلفة، ومن بين أجهزة الدولة الحديثة التي تقوم بهذه الوظيفة (الحسبة) على مستوى الجانب الاقتصادي، نجد كل من وزارة التجارة ووزارة الصناعة وغيرها[2].

ولما نشأت المؤسسات المالية في الدول الإسلامية التي صار جل أعمالها وأنشطتها مبنيا على الربا، أصبح من الضروري أن توجد مؤسسات مالية إسلامية تعمل وفق الضوابط الشرعية، وحتى يتخلص المسلم من هذه المخالفات الشرعية(الربا)، تم إنشاء مؤسسات مالية تتميز عن غيرها من المصارف والمؤسسات التقليدية بالعديد من المزايا، إذ أنها تخضع للضوابط الشرعية ولأجل ذلك استحدث هذا النوع من الرقابة

---

*- أبو عبد الله محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي المهدي بالله، هو ثالث خلفاء الدولة العباسية بالعراق، ولد بإيذج من كور الأهواز عام 127 هـ/745 م وتوفي بماسبذان عام 169هـ/785م ولي الخلافة بعد وفاة أبيه أبي جعفر المنصور عام 158 هـ/775م كان محمود السيرة محببا إلى الرعية، حسن الخُلق والخَلق، جواداً، وكان يجلس للمظالم.

[1] - موسى لقبال، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1971، ص23-24.

[2] - أحمد بن يوسف بن أحمد الدرويش، **أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي**، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض ط1، 1989م، ص 429-430.

الشرعية من خلال إنشاء هيئات شرعية لهذه المؤسسات، تحرص على ضرورة الالتزام بالأحكام الشرعية، ويعد هذا الأمر مسألة قانونية، إذ أن أغلب هذه المؤسسات تنص أنظمتها ولوائحها الداخلية على أنه يجب أن تكون جميع معاملاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يمكن أن يتم تطبيق ذلك إلا بوجود هيئة متخصصة تسهر على تطبيق الأحكام الشرعية.

**رابعا: الفرق بين الرقابة الشرعية والحسبة**

لازالت الدولة المعاصرة تحافظ على نظام الحسبة وهيبتها، ولكن ليس بالطريقة نفسها التي كانت سائدة في بداية الأمر، بل توزعت الاختصاصات التي كان يقوم بها المحتسب على وزارات ومؤسسات متعددة ومتخصصة، فهناك مؤسسة مخصصة للمواصفات والمقاييس فيما يتعلق بإنتاج السلع، وهناك مؤسسات مخصصة للرقابة على الأسواق، وهناك وزارة التجارة التي تهتم بالرقابة على الجانب التجاري، وغيرها من المؤسسات التي تقوم بالرقابة على مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، فالحسبة نظام رقابي شامل لجميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن نظام الحسبة أوسع مجالا ونطاقا من الرقابة الشرعية التي أصبحت تتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية فحسب، ومن الفروق بين الرقابة الشرعية والحسبة نذكر ما يلي:

- أعضاء هيئات الرقابة الشرعية فيهم شبه بالمحتسبين والقضاة والمفتين، وهم أقرب ما يكونوا إلى المفتين، إذ الإفتاء هو بيان الحكم الشرعي عند السؤال عنه، وقد يكون من غير سؤال في حال بيان حكم نازلة من أجل تصحيح أوضاع الناس وتصرفاتهم[1].
- الهدف من الحسبة هو التأكد من تطبيق الأحكام الشرعية وعدم مخالفتها، وهذا هو هدف الرقابة الشرعية أيضا، لكن في البنوك الإسلامية فقط، إذن فنظام الحسبة هو نظام عام وشامل لكل السوق بينما الرقابة الشرعية فهي خاصة بالمؤسسات المالية.

[1] – محمد علي أمين قطان، **هيئات الرقابة الشرعية اختيار أعضائها وضوابطها**، ص4.

## خلاصة الفصل الأول

تبين من خلال هذا الفصل الأول من الدراسة أن فكر الاقتصاد الإسلامي لا ينكر المجهودات البشرية في مجال الأمور التنظيمية والإدارية، ولكن ينكر المحذورات الشرعية التي تقع فيها المؤسسات الاقتصادية من خلال ممارساتها السلبية، وبالتالي فإن المؤسسة الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي تحكمها مجموعة من الضوابط الشرعية، كتجنب الربا في المعاملات وكل الخبائث.

كذلك تبين أن مبادئ الحوكمة التي يسعى الجميع لتحقيقها في ضوء الاقتصاد الوضعي أن فكر الاقتصاد الإسلامي لا يرفض العمل بهذه المبادئ، بل يحث على الالتزام بها، لأن مبادئ الشريعة الإسلامية كانت سباقة لإرساء هذه المبادئ من خلال الدعوة إلى التحلي بمجموعة من القيم في ممارسة النشاطات الاقتصادية وجميع المعاملات المالية، كقيمة العدل وقيمة الصدق(الشفافية)، وقيمة تحمل المسؤولية، وقيمة المحاسبة، وغيرها من القيم النبيلة التي تساهم في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ولتعزيز حوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية، هناك العديد من الآليات تتمحور مهامها في الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة، ومن ثمة ضمان استقرار هذه المؤسسات وتجنب لمختلف الأزمات، ومن هذه الآليات نجد آلية الرقابة الشرعية التي تعتمد في عملها على مدى الالتزام بتطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الشرعية، والمجامع الفقهية المهتمة بالنشاط الاقتصادي والمالي وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

# الفصل الثاني

## المعايير الشرعية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية

**تمهيد**

تحرص مختلف المؤسسات والهيئات الشرعية التي يشرف على عملها مجموعة من العلماء الذين لهم باع ودراية وتخصص في الشريعة الإسلامية، وخاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي والمالي على تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال محاولة ترجمة النصوص الشرعية إلى قواعد سهلة الفهم، ويسيرة التطبيق على المستوى العملي، ووضع المعايير الشرعية التي يساهم العمل بها في تحقيق التزام المؤسسات الاقتصادية والمالية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذه المعايير تعتبر وسيلة مهمة، ومساعدة للذين يشتغلون في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، وللذين يشتغلون في المؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة، والذين ليس لهم المعرفة الكافية التي تمكنهم من فهم النصوص الشرعية وتطبيقها على أرض الواقع، فيأتي الفصل الثاني لبيان ذلك، ضمن ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: المؤسسات والهيئات القائمة على إصدار المعايير الشرعية.

المبحث الثاني: المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: المعايير والضوابط الشرعية التي تحكم نشاط المؤسسات الاقتصادية.

## المبحث الأول: المؤسسات والهيئات القائمة على إصدار المعايير الشرعية

إن تكامل المؤسسات المالية الإسلامية هو تطور علمي وتوسع يتوافق مع احتياجات المستقبل، فهذه المؤسسات تشكل بيئة داعمة للعمل الإسلامي، لأنها تنظم وتراقب عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ويتمثل دورها الهام في تعزيز الرقابة والتدقيق، لدعم التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية العالمية، ومن أهم هذه المؤسسات والهيئات والمعاهد التي سنتناولها في هذا المبحث، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والمجمع الفقهي الإسلامي، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية.

### المطلب الأول: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

نتناول في هذا المطلب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصفتها هيئة إسلامية عالمية، تدعم الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها وأهدافها، والهيكل التنظيمي لها.

**أولا: نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأهدافها:**

**1- نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI):**

هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي مختصرة في كلمة (**AAOIFI**)، تأسست في الجزائر سنة 1990م، بناء على اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية تحت اسم: (هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991 في مملكة البحرين، بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

وللهيئة عدة منجزات مهنية بالغة الأثر، على رأسها إصدار 117 معيارا حتى الآن في مجالات المحاسبة(33 معيارا) والمراجعة(8 معايير)، وأخلاقيات العمل(3معايير)، والحوكمة(14 معيارا) ،بالإضافة إلى المعايير الشرعية(61 معيارا) التي اعتمدتها البنوك المركزية، والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية، والسلطات الرقابية، والمؤسسات المالية، وشركات المحاسبة والتدقيق، والمكاتب القانونية من أكثر من

45 دولة، وتُطبِّقُ معاييرَ الهيئةِ حاليا المؤسساتُ المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم[1].

**2- أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة:**

تهدف هذه الهيئة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[2]:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والتفكير الأخلاقي، فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة المعايير والممارسات الدولية.
- نشر فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب، وعقد الندوات، وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
- تحقيق التطابق أو التقارب –ما أمكن ذلك–في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، لتجنب التضارب، أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات، بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية، وذلك بإعداد وإصدار معايير شرعية، ومتطلبات شرعية لصيغ الاستثمار والتمويل والتأمين، وتفسير هذه المعايير، والمتطلبات الشرعية.
- تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات، والحوكمة، والمبادئ الشرعية، والمجالات الأخرى المرتبطة بها، وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة، والتمويل الإسلامي، وتشجيع مزيد من التخصص فيهما.

[1]- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **http://aaoifi.com/about-aaoifi**، اطلع عليه يوم 04-11-2022.

[2] - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المنامة، 1437هـ، ص23.

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة ومجالسها**

يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من المكونات التالية:

**1- الجمعية العمومية:**

السلطة العليا في الهيئة، وتتكون من المؤسسات الأعضاء في الهيئة، وللجمعية العمومية صلاحية إقرار التعديلات في النظام الأساسي للهيئة، وقبول الأعضاء الجدد، وتعيين مجلس الأمناء، واعتماد القوائم المالية السنوية.

ومن اختصاصات الجمعية العمومية: اعتماد تعديل النظام الأساسي للهيئة، والموافقة على طلبات الانضمام لعضوية الهيئة، كما تقوم بتعيين أعضاء مجلس الأمناء، وهي المخولة باعتماد تقرير مجلس الأمناء والقوائم المالية السنوية للهيئة، وتقرير المراجع الخارجي.

**2- مجلس الأمناء:**

يتكون مجلس الأمناء من تسعة عشر عضوا -بما فيهم الأميـــــن العام-غير متفرغ، تعينهم الجمعية العمومية لمدة خمس سنوات، ويمثل أعضاء مجلس الأمناء الفئات المتعددة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، والجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة، أو إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

ومن المهام التي تشملها اختصاصات مجلس الأمناء الآتي: القيام بتعيين أعضاء مجالس الهيئة، وإعفاءهم وفقا لأحكام النظام الأساسي للهيئة، وتدبير المصادر المالية لتمويل الهيئة واستثمار أموالها، يقوم بتعيين عضوين من بين أعضائه في تشكيل اللجنة التنفيذية، وأيضا يقوم بتعيين الأمين العام للهيئة.

**2-1- اللجنة التنفيذية**

تتكون اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء: رئيس، وعضوين من مجلس الأمناء، والأمين العام، ورئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، ورئيس المجلس الشرعي، ومن مهامها مناقشة خطة العمل، والموازنة التقديرية السنوية، ومناقشة القوائم المالية، وتقرير المراجع الخارجي، واعتماد لائحة التوظيف واللائحة المالية، وتجتمع اللجنة التنفيذية بدعوة من الأمين العام مرتين على الأقل سنويا، وكلما دعت الحاجة بناء على طلب رئيس اللجنة، أو الأمين العام.

### 2-2- الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام، والجهاز الفني والإداري بمقر الهيئة، والأمين العام هو المدير التنفيذي للهيئة، ويقوم بتنسيق أعمال كل من: الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة، والمجلس الشرعي، واللجنة التنفيذية واللجان الفرعية. ويتولى الأمين العام مهمة المقرر في اجتماعات هذه الأجهزة، كما يتولى تصريف أعمال الهيئة، والتنسيق، والإشراف على الدراسات، والإجراءات الخاصة بإعداد البيانات والمعايير، والإرشادات التي تصدرها الهيئة، كما يقوم بتوثيق الصلة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات الهدف المماثل، وكذلك بين الهيئة والمؤسسات المالية الإسلامية، وتمثيل الهيئة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية.

### 2-3- المجالس الفنية للهيئة

تضم المجالس الفنية المجالس التالية: (المجلس الشرعي، المجلس المحاسبي، ومجلس الحوكمة والأخلاقيات)، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم 10: المجالس الفنية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

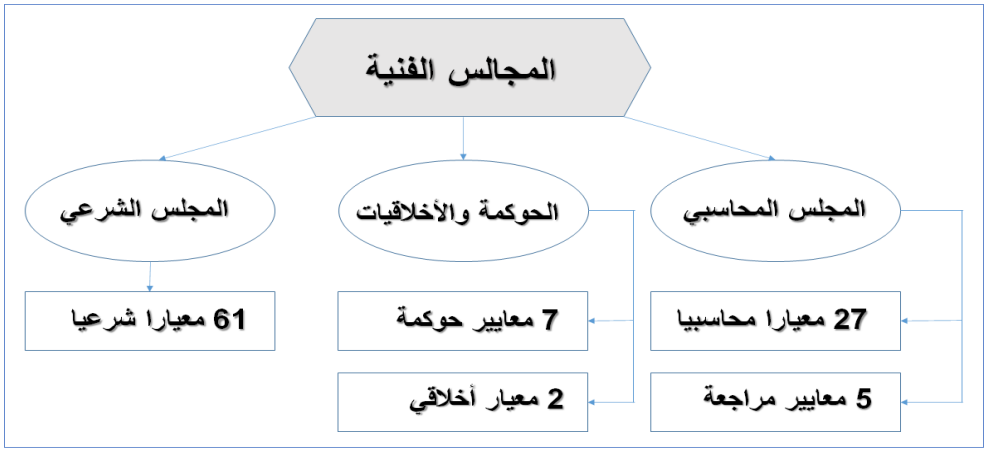


**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على http://aaoifi.com/about-aaoifi

### 2-3-1- المجلس الشرعي

#### 2-3-1-1- تعريفه

هو المجلس الفني الذي يختص بإصدار المعايير ومراجعتها وتحديثها، وله كل الصلاحيات في ذلك، يضم في عضويته 20 عضوا من علماء وفقهاء الأمة من مختلف دول العالم الذين لهم دراية بفقه المعاملات المالية، حسب المذاهب الفقهية المعتبرة، وهم يمثلون هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك المركزية، وغيرهم، بالإضافة إلى الأمين العام

للهيئة، وللإشارة فإن ربع من أعضاء المجلس مستقلون، ولا يشغلون عضوية أي هيئة لمؤسسة ربحية، ولا يقدمون استشارات للبنوك ولا يعملون فيها، وهذا له أثر إيجابي على عمل المجلس، وتتم إعادة تشكيل هذا المجلس كل أربع سنوات تقريبا.

وقد أنشأت الهيئة هذا المجلس الشرعي في سنة 1999م، ليقوم بدراسة المعايير الشرعية، ويساهم في إصدارها، لتستفيد منها المؤسسات المالية الإسلامية، وحتى تكون لها بمثابة مرجع في التقيد بأحكام الشريعة في تعاملاتها ومنتجاتها.

### 2-3-1-2- مهام المجلس الشرعي

من المهام التي يقوم بها المجلس الشرعي ما يلي[1]:

- تحقيق الاتساق أو التقارب في التصور، والتطبيق عبر هيئات الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية؛ لتجنب التناقضات بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات، مما ينتج عنه تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.
- السعي لإيجاد المزيد من الصيغ الشرعية من أجل تمكين المؤسسات المالية من مواكبة التطور في الصيغ والأساليب في مجالات التمويل، والاستثمار، والخدمات المصرفية.
- النظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية، أو من هيئات الرقابة الشرعية لديها، سواء كانت الإحالة من أجل إبداء الرأي الشرعي فيما يتطلب اجتهادا جماعيا، أو للفصل في وجهات الرأي المختلفة، أو للقيام بدور التحكيم.
- دراسة المعايير التي تعمل الهيئة على إصدارها في مجالات المحاسبة والمراجعة، أو الأخلاقيات والبيانات ذات الصلة، للتأكد من مراعاة هذه الإصدارات لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

### 2-3-2- المجلس المحاسبي

### 2-3-2-1- تعريف المجلس المحاسبي

هو المجلس الذي يتكون من عشرين عضوا غير متفرغين، بالإضافة إلى الأمين العام للهيئة، يتم تعينهم من طرف مجلس الأمناء لمدة أربع (4) سنوات، ويمثل أعضاء هذا المجلس مختلف الفئات من جهات رقابية، وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، وأساتذة

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، مرجع سابق، ص29-30.

جامعات، والجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة أو إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

### 2-3-2-2- مهام المجلس المحاسبي

من المهام التي يقوم بها المجلس المحاسبي ما يلي:

- إعداد واعتماد بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها.
- إعداد واعتماد معايير الأخلاقيات والتعليم المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات المالية الإسلامية.
- إعادة النظر بغرض الإضافة، أو الحذف، أو التعديل في أي بيان من بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة.
- إعداد واعتماد الإجراءات التنفيذية لإعداد المعايير ولوائح وإجراءات عمل مجلس المعايير.

ويجتمع مجلس المعايير مرتين في السنة على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس.

### 2-3-3- مجلس الحوكمة والأخلاقيات

لضمان تمثيل القطاعات المختلفة، فإن النظام الأساسي اشترط أن يكون تكوين مجلس الحوكمة والأخلاقيات وفق ما يأتي[1]:

- ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء يمثلون المؤسسات المالية.
- ما لا يزيد عن ثلاثة أعضاء يمثلون شركات المحاسبة والمراجعة والخبراء المهنيين في مجالات الحوكمة أو الالتزام (المطابقة) أو إدارة المخاطر.
- ما لا يزيد عن ثلاثة أعضاء يمثلون المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات الدولية أو المتعددة الأطراف.
- ما لا يقل عن عضو من علماء الشريعة على أن يكون عضوا في المجلس الشرعي.
- ما لا يقل عن عضو يمثل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والتعليمة.

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **http://aaoifi.com/about-aaoifi**، 04-11-2022.

**المطلب الثاني: مجلس الخدمات المالية الإسلامية**

من المؤسسات التي ساهمت ولازالت تساهم بشكل إيجابي في إعداد المعايير الشرعية، خدمة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية في دول العالم الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بهذا المجلس ونبين أهدافه، والآليات المتبعة في إصدار المعايير الشرعية.

**أولا: ماهية مجلس الخدمات المالية الإسلامية ونشأته وأهدافه**

**1- نشأة المجلس والتعريف به**

**أ- التعريف بالمجلس**

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية، تقوم بوضع المعايير، لفائدة الهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها منفعة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين[1].

ويعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالحصافة والشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أَو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها.

يتكون أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية البالغ عددهم 187 عضوا من 81 سلطة تنظيمية ورقابية، و10 منظمات حكومية دولية، و96 مؤسسة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية، والشركات المهنية، والاتحادات النقابية) تعمل في 57 دولة.

ومن أجل أن يؤدي هذا المجلس عمله على أحسن وجه، فقد سنت دولة ماليزيا قانونا يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2002، ويعطي هذا القانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحصانات والامتيازات التي تمنح في العادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

**ب- نشأة المجلس**

تم افتتاح المجلس في الثالث من نوفمبر عام 2002م، وبدأ نشاطه في العاشر مارس عام 2003م، ويقع مقره في كوالالمبور بماليزيا.

[1] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، https://www.ifsb.org/ar_background.php، 13-12-2022.

### 2- أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يهدف مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى تحقيق ما يلي[1]:

- العمل على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة، أو ملائمة لمعايير دولية قائمة، متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية، والعمل على تطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، للمساعدة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر، والإفصاح عنها، مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية المعنية، لاسيما حسابات الدخل والنفقات.
- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية المختلفة، التي تضع حاليا معايير لاستقرار وتقوية الأنظمة النقدية والمالية الدولية، فضلا عن التواصل، والتعاون مع منظمات الدول الأعضاء.
- تحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير الآليات والإجراءات، التي تساعد على القيام بالعمليات، خاصة إدارة المخاطر.
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- العمل على تدريب وتنمية مهارة الموارد البشرية، فيما يتعلق بالرقابة الفعالة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- إعداد الأبحاث، ونشر الدراسات، والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- تأسيس قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية وخبراء صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

### ثانيا: هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تنص المادة الخامسة من بنود اتفاقية مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أن يكون لمجلس الخدمات المالية الإسلامية هيكل دائم، يتمتع بالصلاحيات الواردة في مواد ميثاق المجلس المعدلة في شهر نوفمبر 2018، مما يمكنه

[1] - ARTICLES OF AGREEMENT The Islamic Financial Services Board (As at November 2018), article4, p2. https://www.ifsb.org/ar_objective.php. 23-07-2023.

من أداء مهامه على أحسن وجه، والعمل على تحقيق أهداف المجلس، ويتكون هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية من المكونات التالية[1]:

**1- الجمعية العامة:**

تعد الجمعية العامة الكيان الذي يمثل جميع أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي يضم في عضويته منظمات دولية وإقليمية، ووطنية، بالإضافة إلى الشركاء الذين تجمعهم به أهداف مشتركة، وتتألف عضوية المجلس من ثلاث فئات، هي الأعضاء كاملي العضوية، والأعضاء المنتسبين، والأعضاء المراقبين، وتجتمع الجمعية العامة سنويا في الوقت والمكان اللذين يتم تحديدهما من طرف الأمانة العامة، بعد التشاور مع رئيس المجلس، وفق القوانين واللوائح الواردة في مواد ميثاق المجلس، ويتمثل دور الجمعية العامة في ما يلي:

- مراجعة الحسابات الختامية المدققة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والموافقة عليها.
- الموافقة على تعيين المراجع الخارجي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- تحديد رسوم العضوية لمختلف فئات الأعضاء، بما في ذلك أي إعفاءات أو تخفيضات للأفراد، على النحو المحدد على أساس كل حالة على حدة.
- مناقشة القضايا المتعلقة بأهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ومما يتيحه المجلس لأعضائه المزايا التالية[2]:

- حضور جلسات الجمعية العمومية.
- التصويت في الجمعية العمومية (الأعضاء الكاملين فقط).
- تلقي المساعدة الفنية (الأعضاء الكاملين والأعضاء المنتسبين فقط).
- المشاركة (بالدعوة) في تطوير المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وذلك من خلال مجموعات العمل بما فيها النقاشات المغلقة.
- المشاركة في برامج التوعية التي ينظمها المجلس (مثل ورش العمل، والندوات، والمؤتمرات)، من خلال إعطاء الأولوية.

[1] - ARTICLES OF AGREEMENT The Islamic Financial Services Board (As at November 2018), article5, p3. https://www.ifsb.org/ar_objective.php. 23-07-2023.

[2] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الإسلامي، تقرير منشور بتاريخ 11-07-2018، على موقع:https://www.aliqtisadalislami.net ، 29-12-2022.

- المشاركة في ورش العمل وجلسات الاستماع العمومية الخاصة بالمسودات والتي ينظمها المجلس مجانا.

**2- المجلس**

يعتبر الهيئة التنفيذية العليا المسؤولة عن وضع سياسات مجلس الخدمات المالية الإسلامية. ويشغل عضوية المجلس الأعلى ممثل واحد عن كل عضو كامل العضوية، والذي ينبغي أن يكون المسؤول التنفيذي الأعلى لذلك العضو كامل العضوية، أو أي شخص آخر ذي منصب رفيع يتم ترشيحه من وقت لآخر، ومن هؤلاء نجد محافظي البنوك المركزية لمختلف البلدان (السعودية، جيبوتي، البحرين، بنغلاديش، بروناي، اندونيسيا، مصر، ماليزيا رئيس البنك الإسلامي للتنمية...).

**3- اللجنة التنفيذية**

وهي الكيان المسؤول عن تقديم المشورة إلى المجلس الأعلى بخصوص المسائل التشغيلية والإدارية المتعلقة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية (على النحو المحدد من قبل المجلس الأعلى)، وتتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء على الأقل، يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، وتكون فترة شغلهم عضوية اللجنة سنتين.

**4- اللجنة الفنية**

وهي الكيان المسؤول عن تقديم المشورة للمجلس الأعلى بخصوص القضايا الفنية وفق الشروط المرجعية (على النحو المحدد من قبل المجلس الأعلى)، وتتكون اللجنة الفنية من ثلاثين عضوا كحد أقصى، يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، وتكون فترة شغلهم عضوية اللجنة ثلاث سنوات.

**5- الأمانة.**

وتتمثل في الكيان الإداري الدائم لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويرأسه أمين عام متفرغ، معين من قبل المجلس الأعلى، وفق أحكام وشروط يحددها المجلس الأعلى، ويقع مقر الأمانة العامة في كوالالمبور، ماليزيا، وتضم إدارة أمانة المجلس:

- مكتب الأمين العام، ومكتب الأمين العام المساعد.
- إدارة الشؤون الفنية والبحوث المتعلقة بتطوير المعايير والأبحاث والمطبوعات والإحصائيات والمراجعة الشرعية والترجمة.
- إدارة تفعيل المعايير والموارد وتتعلق بالشؤون المالية والإدارية، والتخطيط الاستراتيجي والرصد والحوكمة، والتواصل وبرامج التوعية وشؤون العضوية، وتفعيل المعايير، والموارد البشرية.

وعموما فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) يتكون من الجهات الرقابية والإشرافية العالمية، وهو يضع المعايير العالمية التي تضمن سلامة قطاع الخدمات المالية والإسلامية واستقرارها، ويعمل المجلس على تعزيز تطور قطاع الخدمات المالية الإسلامية المرتكزة إلى الممارسات الاحترازية والشفافية، ويتم ذلك بتقديم معايير جديدة أو تكييف المعايير الدولية القائمة لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتوصية باعتمادها.

**المطلب الثالث: معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (smiic)**

يعتبر معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي من المعاهد التي أنشئت حديثا وتعمل على المساهمة في تطوير ودعم التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، وسنتناول في هذا المطلب التعريف بهذا المعهد ونبين أهدافه، وأهم انشطته.

**أولا: التعريف بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وأهدافه ونشاطاته**

**1- التعريف بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (سميك) (SMIIC) تابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC، وهو مؤسسة جديدة بدأت نشاطها فعليا بداية عام 2012 بعد التشكيل الرسمي للأمانة العامة، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي البيني بين الدول الأعضاء، ويعد المعهد بمثابة منصة مشتركة تعمل على تمكين الدول الأعضاء في هذا المعهد من التعاون في مجال المواصفات والمقاييس والاعتماد، بما يتيح بناء قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وخاصة تلك البلدان الأقل نموا[1].

**2- أهداف معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

سطر معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية مجموعة من الأهداف نذكر منها[2]:

- يسعى المعهد جاهدا لإنشاء بنية تحتية جيدة، تساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق الرفاهية، وحماية الصحة والبيئة، وتعزيز الابتكار، وحماية الدول الأعضاء، كما يهدف إلى إزالة الحواجز الفنية أمام التجارة البينية.

[1] - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية(smiic)، **تقرير حول عزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، مقدم إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، البند 5، أنقرة، تركيا، 10-11ماي 2017، ص1-2، https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2021/11/33-FC-SMIIC-ARB.pdf، 2023-02-09.

[2] - https://www.smiic.org/en/smiic, 2023-02-09.

- يهدف إلى تطوير مواصفات الجودة بشكل جيد، مما يؤدي إلى تلبية احتياجات الجهات الفاعلة في الصناعة والدول الأعضاء، وهكذا يتم العمل بها واستخدامها على نطاق واسع.
- دعم احتياجات الدول الأعضاء وضمان المشاركة لأصحاب المصلحة من أجل إنجاح أعمال التقييس.
- دعم تعزيز البنية التحتية للجودة على المستوى الوطني، وتحسين الاتصال والتكامل بينهم.

**3- أنشطة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

يتمثل العمل الرئيسي للمعهد OIC / SMIIC في التطوير والنشر للمعايير والمواصفات الفنية تلبية للاحتياجات المتغيرة للشركات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمات أخرى، وقد جلب هذا العمل المهم فوائد ملموسة مثل: تحسين السلامة والجودة، وموثوقية المنتجات والخدمات[1].

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

يتألف الهيكل الداخلي للمعهد من الأجهزة التالية[2]:

**1- الجمعية العمومية:** وهي الجهاز الأعلى لصنع القرار في المعهد، وتتألف من الدول الأعضاء.

**2- مجلس الإدارة:**

مجلس إدارة المعهد، هو الجهاز المكلف بالإشراف على تنفيذ برامج وخطط وأنشطة المعهد، ويتكون مجلس الإدارة من ثلاثة عشر عضوا، بما فيهم البلد المضيف بوصفه العضو الدائم، تنتخبهم الجمعية العمومية، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، لمدة ثلاث سنوات، ويضم مجلس الإدارة المجالس التالية:

**2-1- مجلس إدارة التقييس**

هو الجهاز المكلف بمهمة وضع مواصفات منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الاسلامية بالتعاون مع الدول الأعضاء، ويتكون المجلس من رئيس و9 دول أعضاء يعينهم أو ينتخبهم مجلس الإدارة، ويقوم مجلس إدارة التقييس بالتنسيق والاشراف على أداء اللجان الفنية، ويقوم المجلس بأنشطة التقييس في مجال قطاع المنتجات، والخدمات مع التركيز بشكل خاص على متطلبات الدول الأعضاء، وأي نشاط آخر يحدده مجلس الإدارة.

[1] - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية(smiic)، **التقرير السنوي 2021**، ص8، https://www.smiic.org/mysql/upload/files/202207/62bec23ec6b36-1656668734.pdf 11-02-2023.

[2] - https://www.smiic.org/en/structure, 26-07-2023.

**2-2- مجلس القياس (المترولوجيا)**

مجلس القياس هو الذي يقوم بجرد مواصفات المعايرة القائمة، ويضع سلسلة من التتبع للمواصفات المرجعية لكل وحدة أساسية، كما يعمل مجلس القياس كوسيط لأي وحدة، لتلبية متطلبات المعايرة، التي قد تنشأ في أي حلقة من السلسلة التي سيتم إنشاؤها، ويجب عليها من خلال موظفيها من الخبراء، أن تشهد بمدى الصحة، والدقة التي يقدم بها أي مختبر معايرة الخدمات.

**2-3- مجلس الاعتماد**

هو الجهاز الذي ينفذ الأنشطة التي تهدف إلى إنشاء نظام الاعتماد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يتكون مجلس الاعتماد من أعضاء من هيئات الاعتماد الوطنية، التي تأذن بها الدول الأعضاء والمراقبون فيSMIIC ، ويعتبر هو المسئول عن دعم الإجراءات، لإنشاء نظام اعتماد سليم على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، وزيادة الوعي بمفهوم الاعتماد داخل الدول الأعضاء، ويكون مجلس الاعتماد مسؤولا عن تنفيذ معايير الاعتماد OIC / SMIIC وإجراء تقييم النظراء.

**2-4- اللجنة الاستشارية الدائمة:**

تعمل اللجنة الاستشارية الدائمة كمجموعة استشارية بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المجالس وسياساتها وأنشطتها، وتهدف إلى العمل كهيئة استشارية قوية مستقلة لمجلس الإدارة، لضمان التوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجالات التقييس والمقاييس والاعتماد.

3- **الأمانة العامة:** وهي الجهاز المسؤول عن تنفيذ خطط البرامج وقرارات المعهد، ويرأسها الأمين العام للمعهد.

**المطلب الرابع: هيئات أخرى تساهم في إصدار المعايير الشرعية**

من الجهات التي تساهم في إصدار الأحكام والضوابط الشرعية المتعلقة بالجانب المالي والاقتصادي الهيئات الآتية:

**أولا: المجمع الفقهي الإسلامي الدولي**

**1- التعريف:**

مجمع الفقه الإسلامي الدولي هو جهاز علمي عالمي منبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، يتكون أعضاؤه من الفقهاء، والعلماء، والمفكرين في شتى مجالات المعرفة الفقهية، والثقافية والعلمية والاقتصادية من مختلف أنحاء

العالم الإسلامي، لدراسة مشكلات الحياة المعاصرة، والاجتهاد فيها اجتهادا أصيلا فاعلا، بهدف تقديم الحلول النابعة من التراث الإسلامي، والمنفتحة على تطور الفكر الإسلامي[1].

**2- النشأة:**

قد تأسس هذا المجمع في ربيع الأول 1401هـ (يناير 1981م)، وجاء تأسيس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي تنفيذا لقرار صادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة عام 1401هـ الموافق 1981م.

**3- أهداف المجمع الفقه الإسلامي الدولي:**

تأسس هذا المجمع الفقهي من أجل العمل على تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[2]:

- تشجيع الاجتهاد الجماعي في قضايا الحياة المعاصرة، ومشكلاتها، بهدف تقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية.
- الردّ على الفتاوى التي تخالف ثوابت الدين، وقواعد الاجتهاد المعتبرة، وما استقرَّ من مذاهب العلماء بغير دليل شرعيّ معتبر.
- بيان الحكم الشرعي في الموضوعات والمسائل التي تتصل بالواقع المعاصر، بما ييسر الإفادة منه في تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة، لتكون متوافقة ومنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إفتاء الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج دول العالم الإسلامي بما يحفظ قِيَمَ الإسلام، وثقافته، وتقاليده، حفاظا على هويتهم الإسلامية مع الالتزام بمقتضيات المواطنة والإقامة في تلك المجتمعات غير المسلمة.

وقد أصدر المجمع عدة فتاوى وقرارات والتي تزيد عن238 قرارا، هذه القرارات تتعلق بجميع مجالات حياة الإنسان المسلم سواء كان في بلده الإسلامي، أو كان في غير البلاد الإسلامية، ومن هذه القرارات هناك ما يتعلق بالشأن الاقتصادي ككل، وأخرى تتعلق بالصناعة المالية الإسلامية خصوصا، ومن أمثلة هذه القرارات نجد القرار الذي له علاقة بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية، والذي تطرق إلى أهمية الرقابة الشرعية، وبين ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية، تكون مهمتها التأكد من السلامة الشرعية لمختلف

[1] - منظمة التعاون الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي الدولي، https://iifa-aifi.org، 16-12-2022.

[2] - https://iifa-aifi.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81, 27-07-2023.

النشطات التي تقوم بها المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كما تطرق إلى الشروط الواجب توفرها في هذه الهيئة، إذ لابد أن تكون الهيئة مستقلة، وألا تكون مساهما في المؤسسة، كل ذلك من أجل قيام الهيئة بدورها بعيدا عن كل الشبهات، كما بين هذا القرار أيضا طريقة عمل هيئة الرقابة الشرعية، حتى لا تتعارض في فتواها مع مختلف هيئات الاجتهاد الجماعي[1].

**ثانيا: معهد البنك الإسلامي للتنمية**

**1- التعريف بمعهد البنك الإسلامي للتنمية**

معهد البنك الإسلامي للتنمية الذي يعرف سابقا باسم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، هو المنارة الفكرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهو المسؤول عن قيادة تطوير الحلول المعرفية المبتكرة التي تسترشد بالمبادئ الاقتصادية والمالية الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في (57) دولة عضو وغيرها في جميع أنحاء العالم المجتمع الإسلامي.

**2- النشأة والأهداف**

تأسس المعهد عام 1981 باسم معهد الدراسات الإسلامية والتدريب، وغير اسمه إلى معهد البنك الإسلامي للتنمية في أبريل 2021، ويقع مقره الرئيس في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، يهدف الاسم الجديد إلى تعزيز توافق المعهد مع نموذج الأعمال الجديد للبنك الإسلامي للتنمية والخطة الخماسية لمحافظ البنك، بالإضافة إلى تمكين المعهد من قيادة الحلول المعرفية المبتكرة بفعالية من أجل التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

والهدف من إنشاء هذا المعهد، يتمثل في إنجاز البحوث لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وكذلك العمل على تدريب المشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء بالبنك[2].

**3- وظائف معهد البنك الإسلامي للتنمية**

يقوم معهد البنك الإسلامي للتنمية بمجموعة من الوظائف تتمثل في[3]:

[1] – المجمع الفقهي الإسلامي الدولي، قرار رقم 177/ (19/3) متاح على https://iifa-aifi.org/ar/2297.html

[2] – المعهد البنك الإسلامي للتنمية، https://irti.org، 09-01-2023.

[3] – https://isdbinstitute.org/ar/what-we-do. 28-07-2023.

- إعداد البحوث وتنظيمها بغرض تطوير نماذج لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.
- إنشاء مركز للمعلومات ونشرها في المجالات المتعلقة بمجالات نشاطه.
- تدريب الموظفين المهنيين وتنمية وقدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي، تلبية لاحتياجات البحوث والهيئات التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها.
- تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية.
- نشر المؤلفات من كتب وتقارير ومجلات ووقائع ندوات التي تتعلق بالاقتصاد والتمويل الإسلامي.

ومن إنجازات معهد البنك الإسلامي للتنمية أنه قام بـــ 377 مشروعا بحثيا، وعقد 405 مؤتمرا بمختلف الدول التابعة للبنك، وقدم 762 برنامجا تدريبيا، و08 دورات تعليمية عبر الانترنت، كما طبع أكثر من 500 مطبوع، كلها تتعلق بمجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ونظرا للجهود المبذولة من طرف المعهد، فقد نال عدة جوائز ولسنوات عديد تشيد بذلك، وكان آخرها فوزه بجائزة أفضل مؤسسة بحثية وتنموية إسلامية لسنة 2021.

**ثالثا: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**

**1- التعريف بالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو منظمة دولية غير هادفة للربح، تابع لمنظمة التعاون الإسلامي تأسس في عام 2001 من طرف البنك الإسلامي للتنمية، والعديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، مقره الرئيسي في مملكة البحرين.

ويضم المجلس في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية واستثمارية إسلامية، موزعة على أكثر من 30 دولة، وتخضع هذه المؤسسات المالية لرقابة البنوك المركزية، يضم أهم الفاعلين في السوق المالية الإسلامية ومؤسسات دولية، ومؤسسات وجمعيات مهنية، ولهذا يعرف المجلس بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسية في بنية المالية الإسلامية[1].

**2- أهداف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:**

يهدف المجلس إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[2]:

[1] – المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، https://www.cibafi.org، 09-01-2023.

[2] – المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، **التقرير السنوي 2021**، ص9.

- وضع معايير للمؤسسات المالية الإسلامية، وضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتطويرها، والدفاع عنها فيما يتعلق بالسياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في خدمة المصلحة العامة للأعضاء.
- نشر مفاهيم المالية الإسلامية، والتعريف بها عبر تحقيق وتعميق المقاصد الشرعية، والترويج لها دوليا.
- تعزيز الإنماء والتطور الاقتصادي بالتركيز على القيمة المضافة للمالية الإسلامية، وترشيد العمل المصرفي الإسلامي.
- تأهيل وتدريب الموظفين على الممارسات المالية الإسلامية الصحيحة.
- التعاون بين الأعضاء وغيرهم من المؤسسات والهيئات الداعمة للمالية الإسلامية، بهدف تبادل أفضل الممارسات وضبط الفتاوى في المعاملات المالية.
- تشجيع البحث والابتكار والممارسات السليمة في الصناعة المالية الإسلامية، بالتنسيق مع المؤسسات في إصداراته ومنشوراته الدورية.

**رابعا: السوق المالية الإسلامية الدولية**

**1- النشأة:**

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين، من أجل توفير حاجيات المصارف الإسلامية الدولية من سيولة وابتكار منتجات مصرفية إسلامية، وإصدار معايير ومبادئ توجيهية منظمة بشكل جيد، وشارك في إنشاء هذه السوق كل من دولة البحرين وماليزيا واندونيسيا والسودان، وهيئة النقد في بروناي، وبنك التنمية الإسلامي سنة 2001[1].

**2- وظيفة السوق المالية الإسلامية الدولية**

تقوم السوق المالية الإسلامية الدولية على وضع معايير الصناعة التابعة لخدمات المالية الإسلامية، وما يتعلق بقطاع رأس المال الإسلامي، كما أن تركيزها الأساسي ينصب على وضع معايير للمنتجات المالية الإسلامية، وتوثيقها والعمليات المرتبطة على المستوى الدولي، كما تسعى هذه السوق لأن تؤدي دورا مهما في تطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامية الأولية أو الثانوية[2]، وذلك من خلال[3]:

[1] - **https://iifm.net**, 09-01-2023.

[2] - خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، كرسي سابك، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2016، ص56-57

[3] - السوق المالية الإسلامية الدولية، **https://iifm.net**، 09-01-2023.

- نشر الوثائق المالية العملية وتأكيدات المنتجات للاستخدام في جميع أنحاء العالم، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تنشر الملاحظات الإرشادية التشغيلية المتعلقة بالوثائق المنشورة، إضافة إلى اعتمادات الهيئة الشرعية.
- تعزيز الوعي بصناعة التمويل الإسلامي، وتبادل المعرفة الفنية حول معايير سوق التمويل الإسلامي الدولي من خلال تنظيم ندوات وورشات عمل فنية، وعقد اجتماعات استشارية، تتعلق بمواضيع محددة في صناعة التمويل الإسلامي.
- نشر تقارير الصكوك السنوية وأوراق المفاهيم الخاصة بموضوع معين من وقت لآخر.

وتنشط السوق المالية الإسلامية الدولية تحت إشراف ورقابة إدارة السوق، ويندرج تحت هذه الإدارة كل من الرئيس التنفيذي، ولجنة التطوير والدراسات، بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية التي تضم في عضويتها العديد من علماء الشريعة والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي، وقد حدد النظام الأساسي للهيئة مهامها وصلاحياتها، والتي من بينها ما يلي:

- التأكد من أن كل الوثائق والمستندات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- مراجعة الاتفاقيات الرئيسية للسوق المالية الإسلامية الدولية، والتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إبداء الآراء الشرعية للسوق المالية الإسلامية الدولية فيما يتعلق بمشاريعها.
- رفض بنود الاتفاقيات الرئيسة أو تعديلها، إذا كانت لا تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

## المبحث الثاني: المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية

تعد مختلف المؤسسات والهيئات التي تشارك في تكوين الصناعة المالية الإسلامية من الجهات المعززة لهذه الصناعة، وبالتالي فهي كثيرة ومتعددة، فهناك الحكومات والبنوك المركزية، والجامعات والمعاهد وهيئات الرقابة والهيئات المحاسبية والهيئات الإقليمية وغيرها، ونجد من هذه الهيئات التي بذلت جهدا معتبرا في وضع المعايير الشرعية التي تتعلق بعمل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وسنتناول في هذا المبحث هذه المعايير الصادرة عن كليهما.

### المطلب الأول: المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة، آلية إصدارها وأقسامها وعوامل نجاحها

من الهيئات التي لاقت قبولا على مستوى العالم الإسلامي هيئة المحاسبة والمراجعة، التي تمكنت من إصدار أكثر من ستين معيارا شرعيا، تتعلق بالصناعة المالية الإسلامية، وسنتناول في هذا المطلب الكيفية التي يتم من خلالها إصدار هذه المعايير، إضافة إلى تحديد أقسام هذه المعايير، وتناول البعض منها، كما نبين عوامل نجاح هذه المعايير الشرعية.

#### أولا: آلية إصدار المعايير الشرعية من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI)

**1- مقدمة عن المعايير الشرعية**

**المعايير الشرعية:** هي قواعد وضوابط مختصرة الصياغة مختزلة العبارة، تهدف إلى توصيف عقود ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية، وتكييفها الفقهي، وبيان أحكامها الشرعية مع ما يتضمنه ذلك من شروط الصحة وموانعها، مع عناية بالمستجدات والواقع، لتكون دليلا عمليا يختصر الخبرات ويطورها.

وبعبارة أخرى هو دليل عمل ينظم المتطلبات والإجراءات وخطوات التنفيذ المطلوبة شرعا، لمزاولة أو مراقبة العقود أو المنتجات أو الخدمات[1].

والمستهدف الرئيس من هذه المعايير الشرعية هم المطبقون في المؤسسات المالية الإسلامية، وهناك فئات أخرى مستهدفة من هذه المعايير.

[1] – حامد بن حسن ميرة، **مدخل لدراسة معايير أيوفي**، 01-10-2017، https://www.youtube.com/watch?v=CHeNLhzR5fE، 03-11-2022.

## 2- المراحل الفنية لإصدار المعايير الشرعية:

من أهم ما أعطى القيمة والنجاح لهذه المعايير، ما يبذل من جهد واجتهاد جماعي لفقهاء الأمة وعلمائها وخبرائها، والذي يستغرق الكثير من الوقت والجهد (أكثر من 100 ساعة استماع، غير ساعات البحث...) من أجل إصدار المعيار واعتماده، ويتم إصدار عبر المراحل التالية[1]:

- الفكرة والموضوع، ويمكن لأي مؤسسة أن تقترح الفكرة.
- عرض فكرة المعيار على المجلس للاعتماد.
- تكليف المجلس لخبير بإعداد دراسة مفصلة.
- مناقشة لجنة فرعية للدراسة.
- تكليف خبير بإعداد مسودة المعيار.
- عرض مسودة المعيار على لجنة فرعية او مجموعة عمل.
- رفع مسودة المعيار إلى المجلس للدراسة.
- إعلان المسودة للصناعة من أجل النقد أو الإضافة او غير ذلك.
- عقد جلسات استماع.
- عرض ملاحظات ومقترحات الصناعة وجلسات الاستماع على اللجنة الفرعية.
- مناقشة المجلس للملاحظات والمقترحات المنقحة.
- تعديل المسودة ثم اعتمادها.
- لجنة الصياغة والاعتماد النهائي.

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة واحدا وستين معيارا شرعيا [2]، من أجل ضمان السلامة الشرعية لنشاطات المؤسسات المالية الإسلامية، وهذه المعايير يمكن تقسيمها إلى ست مجموعات، كل مجموعة تضم جملة من المعايير، المجموعة الأولى تضم المعايير التي تتعلق بالتمويل، والمجموعة الثانية تضم المعايير المتعلقة بالاستثمار والمشاركات وأسواق المال الدولية، والمجموعة الثالثة تضم المعايير المتعلقة بالضمانات والتبرعات، والمجموعة الرابعة تضم المعايير المتعلقة بالخدمات المالية، والمجموعة الخامسة تضم المعايير

[1] – حامد بن حسن ميرة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المنامة، 1437هـ، ص11.

[2] – https://aaoifi.com. 23-07-2023.

المتعلقة بالتأمين الإسلامي، والمجموعة الأخيرة تضم المعايير التي تتعلق بالمبادئ المالية العامة، ويمكن بيان بعض هذه المعايير والأحكام والضوابط التي تحكمها، حسب التالي[1]:

**ثانيا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتمويل**

تتضمن هذه المجموعة سبعة معايير وهي:

-المرابحة -التورق – الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك-إجارة الأشخاص –السلم والسلم الموازي – الاستصناع والاستصناع الموازي – التمويل المصرفي المجمع، وسنتطرق إلى معياري المرابحة والسلم *بشيء من الإيجاز.

**1-المرابحة**

يتناول هذا المعيار عمليات المرابحة بمراحلها المتعددة، بدءا بالوعد وانتهاء بتمليك العميل السلعة، وما يتعلق بضمانات الشروع فيها، مثل الوعد وهامش الجدية، وما يتعلق بضمانات المديونيات الناشئة عن المرابحة، والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها[2].

**1-1- مفهوم المرابحة**

تبيع المؤسسة إلى عميلها (الآمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المرابحة) في الوعد، وتسمى المرابحة المصرفية لتمييزها عن المرابحة العادية، وتقترن المرابحة المصرفية بتأجيل

الثمن، مع أن هذا التأجيل ليس من لوازمها، فهناك مرابحة حالة أيضا، وحينئذ يقتصر البائع على الربح الأصلي دون مقابل الأجل[3].

**1-2- من الضوابط والأحكام التي تتعلق بالمرابحة**

- يجب على المؤسسة التأكد من أن الذي يبيع السلعة إليها طرف ثالث غير العميل أو وكيله، فلا يصح إطلاقا أن يكون العميل الآمر بالشراء هو نفسه أو وكيله المالك الأصلي للسلعة، أو أن

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، مرجع سابق، ص 5-7.

* – تجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير التي أصدرتها الهيئة، قد ضمتها في كتاب بعنوان المعايير الشرعية، يضم جميع المعايير وفق نسق يتمثل في: (تقديم للمعيار -نص المعيار -نطاق المعيار – تاريخ إصدار المعيار – اعتماد المعيار – نبذة تاريخية عن إعداد المعيار-مستند الأحكام الشرعية –التعريفات)

[2] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 8، المرابحة، مرجع سابق، ص202-234.

[3] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، مرجع سابق، ص234.

تكون الجهة الموردة للسلعة مملوكة للعميل بما يزيد على النصف، فإن وقع مثل ذلك البيع، ثم تبين الأمر كانت العملية باطلة، لأنها من بيع العينة.

- عدم جواز إجراء المرابحة المؤجلة في الذهب أو الفضة أو العملات، ولا يجوز إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المرابحة أو غيرها، كما لا يجوز تحديد المرابحة على نفس السلعة.
- لا يجوز للمؤسسة بيع سلعة بالمرابحة قبل تملكها لها، فلا يصح توقيع عقد المرابحة مع العميل قبل التعاقد مع البائع الأول لشراء السلعة محل المرابحة، وقبضها حقيقة أو حكما بالتمكين أو تسليم المستندات المخولة بالقبض.

## 2- السلم والسلم الموازي

يتطرق هذا المعيار إلى السلم والسلم الموازي، سواء أكانت المؤسسة مشترية أم بائعة، ويوضح شروط السلم والسلم الموازي، وأركانه وضوابطه[1].

### 2-1- مفهومه

**السلم:** هو بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا، ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى المسلم فيه.

**السلم الموازي:** هو دخول المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث، من أجل الحصول على سلعة تكون مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول، ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه.

**ومثاله:** شراء مؤسسة لكمية محددة من القطن من المزارعين، ثم تنشئ المؤسسة عقد سلم جديد مع مصانع الغزل والنسيج، فتبيع لهم عن طريق عقد السلم قطنا بذات مواصفات المبيع في العقد الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

### 2-2- بعض ضوابطه وأحكامه

من الأحكام والضوابط الشرعية التي تتعلق بالسلم والسلم الموازي:

- يجوز التفاوض على إنشاء عقود السلم بمعاملات محدودة، تنتهي كل عملية بنهاية أجلها.

[1] - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 10، السلم والسلم الموازي، مرجع سابق، ص274-291.

- يجوز إعداد إطار عام أو اتفاقية أساسية، تشتمل على التفاهم بإبرام عقود سلم متتالية، كل في حينه.
- يجوز أن يكون رأس مال السلم عينا من المثليات (مثل الحبوب الزراعية)، أو من القيميات (الحيوانات) أو كونه منفعة عامة لعين معينة، كسكنى دار، ويشترط في ذلك أن يكون رأس مال السلم معلوما للطرفين، وأن يتم قبضه في مجلس العقد.
- يجوز للمسلم إليه أن يعقد سلما موازيا مستقلا مع طرف ثالث، للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول، ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وفي هذه الحالة يكون البائع في السلم الأول مشتريا في السلم الثاني.
- يجوز للمسلم أن يعقد سلما موازيا مستقلا مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول، وفي هذه الحالة يكون المشتري في السلم الأول بائعا في السلم الثاني.

وقد شرع السلم تيسيرا لمصالح الناس وحاجتهم إليه، من أجل الحصول على التمويل، مما يؤدي إلى تلبية حاجة قطاعات كبيرة ومتعددة لأصحاب الأعمال الراغبين في الاستثمار في مجال الزراعة والصناعة والتجارة، فهو يتيح التمويل النقدي للاستثمارات، ويحصل المسلم (المشتري) على السلعة غالبا بثمن أقل من سعر السوق، وبهذا فالشريعة تقف على مسافة واحدة بين المسلم والمسلم له دون أن تقدم طرفا على آخر، وبالتالي فالشريعة الإسلامية جاءت مراعية لمصالح الجميع.

**ثالثا: المعايير الشرعية المتعلقة بالاستثمار والمشاركات وأسواق المال الدولية**

وتتضمن هذه المجموعة ستة عشر معيارا وهي:

-صكوك الاستثمار –توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة – الشركة والشركات الحديثة – المضاربة – الأوراق المالية – المساقاة – عقود الامتياز – الوكالة بالاستثمار – حماية رأس المال والاستثمارات – المتاجرة في العملات – بيوع السلع في الأسواق المنظمة – المؤشرات – السيولة تحصيلها وتوظيفها – ضمان مدير الاستثمار – الذهب وتطبيقاته المعاصرة – إعادة الشراء، وسنتطرق بشيء من التفصيل إلى معيارين من هذه المعايير الشرعية، وهما صكوك الاستثمار، ومعيار المتاجرة في العملات.

## 1-صكوك الاستثمار

يتطرق هذا المعيار إلى صكوك الاستثمار، ويشمل ذلك صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، وملكية المنافع وملكية الخدمات، والمرابحة والسلم، والاستصناع، والمضاربة، والمشاركة، والوكالة في الاستثمار، والمزارعة والمساقاة والمغارسة[1].

### 1-1- تعريف صكوك الاستثمار

هي وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

ومن خصائص صكوك الاستثمار أنها:

- وثيقة تصدر باسم مالكها أو لحاملها بفئات متساوية القيمة، من أجل إثبات حق مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية، وتمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار.
- تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية، تنظم عملية إصدارها وتداولها الخاضع لشروط تداول ما تمثله.
- يشارك مالكو الصكوك في غُنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ملكية كل منهم من صكوك.

### 1-2- الضوابط والأحكام التي تتعلق بها:

من الضوابط والأحكام التي تتعلق بصكوك الاستثمار ما يلي:

#### أ- فيما يتعلق بإصدار الصكوك

ذكر المعيار خمسة عشر ضابطا فيما يتعلق بالضوابط والأحكام الشرعية التي تخص إصدار الصكوك ونذكر منها: أنه يجوز إصدار صكوك الاستثمار حصيلة الاكتتاب فيها على أساس عقود الاستثمار الشرعية، ويجوز أيضا تصكيك الموجودات والمنافع والخدمات، في حين يمنع تصكيك الديون في الذمم لغرض تداولها، كما يجوز أن تصدر الصكوك لآجال قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة بالضوابط الشرعية وقد تصدر دون تحديد أجل، وذلك بحسب طبيعة العقد

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 17، ص 466-491.

الذي تصدر الصكوك على أساسه، وقد حدد المعيار أيضا العلاقة بين طرفي عقد الإصدار، حسب نوع العقد وصفته الشرعية، والجدول التالي يبين هذه العلاقة وما يترتب عليها:

**الجدول رقم 03: العلاقة بين طرفي عقد الإصدار والأثر الناتج عن العقد**

| نوع صك الاستثمار | المصدر | المكتتب | حصيلة الاكتتاب | أثر حمل الصك |
|---|---|---|---|---|
| **صكوك ملكية الموجودات المؤجرة** | بائع عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها | المشترون لها | ثمن الشراء | ملكية الموجودات على الشيوع بغنمها وغرمها (مشاركة) |
| **صكوك السلم** | البائع لسلعة السلم | المشترون للسلعة | ثمن شراء سلعة السلم | ملكية السلعة والحق في بيعها |
| **صكوك الاستصناع** | الصانع | المشترون للعين المراد تصنيعها | تكلفة المصنوع | ملكية العين المصنوعة واستحقاق ثمن البيع |
| **صكوك المرابحة** | البائع لبضاعة المرابحة | المشترون لبضاعة المرابحة | تكلفة شراء البضاعة | ملكية سلعة المرابحة واستحقاق ثمن بيعها |
| **صكوك المزارعة** | صاحب الأرض | المزارعون (أصحاب العمل) | تكاليف الزراعة | ملكية الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على المعيار الشرعي رقم 17 من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص472-476.

**ب- فيما يتعلق بتداول الصكوك واستردادها**

فإنه يجوز تداول الصكوك بأي طريقة متعارف عليها فيما لا يخالف الشرع، مثل القيد في السجلات، أو الوسائل الإلكترونية، كما يجوز استرداد صكوك ملكية الموجودات المؤجرة من مصدرها قبل أجلها بسعر السوق او بالسعر الذي يتم التراضي عليه بين حامل الصك ومصدره حين الاسترداد، وبخصوص صكوك السلم فلا يجوز تداولها، وكذلك صكوك المرابحة لا يجوز تداولها بعدما يتم تسليم البضاعة للمشتري، أما بعد شراء البضاعة وقبل بيعها للمشتري فيجوز التداول[1].

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 17، ، ص479-482.

### 2- المتاجرة في العملات

#### 2-1- مفهومها

**تعرف المتاجرة في العملة** على أنها: شراء العملات لقصد بيعها بغرض الربح[1]، فلا يدخل في المتاجرة في العملة بيع الصرف، لأنه قد لا يقصد به الربح، ولا عقد الحوالة لأنها نقل حق(دين) من ذمة إلى أخرى.

وقد بين هذا المعيار أحكام المتاجرة في العملات، وشروطها وضوابطها الشرعية، والحكم الأصلي للمتاجرة في العملات وهو الإباحة.

#### 2-2- الأحكام والضوابط التي تحكم المتاجرة في العملات

ومن بين الأحكام والضوابط التي تحكم المتاجرة في العملات ما يلي[2]:

- أن يتم التقابض قبل تفرق العاقدين، سواء أكان القبض حقيقيا أم حكميا.
- في حالة التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة بين طرفين في مكانين متباعدين، فإنه تنشأ عنه نفس الآثار المترتبة على إجراء العقد في مكان واحد.
- عند اجتماع الصرف والحوالة المصرفية، فإنه يجوز إجراء حوالة مصرفية بعملة مغايرة للمبلغ المقدم من طالب الحوالة، وتتكون تلك العملية من صرف بقبض حقيقي أو حكمي، بتسليم المبلغ لإثباته بالقيد المصرفي، ثم حوالة (تحويل) للمبلغ بالعملة المشتراة من طالب الحوالة، كما يجوز للمؤسسة أن تتقاضى من العميل أجرة التحويل.

**رابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بالضمانات والتبرعات**

وتحتوي هذه المجموعة سبع معايير شرعية، وتتمثل في: -الضمانات – المدين المماطل – الرهن وتطبيقاته المعاصرة – العربون – القرض -الوقف – الزكاة، ونتطرق فيما يلي إلى البعض منها:

### 1- الضمانات

يتناول هذا المعيار الأحكام الشرعية للضمان في عقود الضمان، وعقود الأمانة، والكتابة، والشهادة، وضمان الأعيان المؤجرة، والكفالة، والرهن.

---

[1] – وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002م، ص162 –هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، مرجع سابق، ص70.

[2] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 1، المتاجرة في العملات، مرجع سابق، ص54-70.

### 1-1- مفهوم الضمانات

يقصد بها توثيق الالتزامات، ومنع تعريض الديون للضياع أو المماطلة، مثل الكتابة والشهادة، والكفالة والرهن والشيكات وسندات الإذن، مع بيان ما هو مشروع أو ممنوع من الضمانات[1].

ويميز هذا المعيار بين المضمونات والأمانات، فالمضمونات هي ما يضمن بالعقد أو باليد (أي بالحيازة)، أما الأمانات فهي التي لا تضمن إلا بالتعدي أو بالتقصير أو مخالفة القيود[2].

### 1-2- الأحكام والضوابط الشرعية المتعلقة بالضمانات

من الأحكام العامة التي تتعلق بالضمانات ما يلي:

- مشروعية الضمانات، وملاءمتها للعقود، فلا مانع من الجمع بين عقد الضمان والعقد المضمون، لأن التوثيق ملائم للعقود، ولا مانع من الحصول على أكثر من ضمان، مثل الجمع بين الكفالة والرهن.
- لا يجوز اشتراط الكفالة أو الرهن في عقود الأمانة، مثل عقد الوكالة والإيداع، والشركة، والمضاربة، وذلك لمنافاة الضمان لمقتضى عقود الضمان، ويستثنى مما سبق لو اقتصر اشتراط الضمان على حالة التعدي والتقصير أو المخالفة للشروط أو القيود فيجوز.
- فيما يتعلق بضمان الأعيان المؤجرة، فإن ضمان العين المؤجرة على مالكها، وهي أمانة في يد المستأجر لا يضمنها إلا بالتعدي والتقصير، ويجوز اشتراط الكفالة والرهن ونحوها على المستأجر، للاستيفاء عند هلاك العين، إذا كان هذا الاشتراط مقتصرا على حالة التعدي والتقصير.
- التوثيق بالكتابة مندوب شرعا، ويحرم تزويد المستندات أو كتمانها أو إتلافها لضياع حقوق الآخرين. والتوثيق بالشهادة مندوب أيضا، ويستحب تحمل الشهادة، ويجب أداؤها عند طلبها، وتحرم شهادة الزور، وهي من كبائر الذنوب.

---

[1] – عبد الباري مشعل، **قراءة وإضاءة حول المعيار الشرعي رقم 5 بشأن الضمانات**، https://assabeel.net، 11-07-2023.

[2] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 5، مرجع سابق، ص151.

## 2-المدين المماطل

### 2-1- مفهوم المدين المماطل

المدين الموسر هو من يمتنع عن أداء الدَّين الحال من غير عذر شرعي بعد المطالبة المعهودة[1]، أي من له القدرة على سداد الدين الذي عليه في وقت استحقاقه وثبوت المطالبة به فلا يفي بدينه، ولا يثبت إعساره، ويشمل أيضا المقاول أو المتعهد الذي يتأخر عن إنجاز العمل، فيصير مدينا بمقتضى الشرط الجزائي.

### 2-2- الأحكام الشرعية المتعلقة بالمدين المماطل

من الأحكام الشرعية التي تتعلق بالمدين المماطل ما يلي:

- تحرم مماطلة المدين الذي له القدرة على سداد الدين، لقوله ﷺ: "مطل الغني ظلم"[2].
- لا يجوز اشتراط التعويض المالي عينا أو نقدا، وهو ما يعرف بالشرط الجزائي على المدين في حال التأخر عن سداد الدين.
- المدين المماطل هو من يتحمل مصروفات الدعوى القضائية، كما يتحمل أيضا المصروفات التي غرمها الدائن من أجل تحصيل دينه.
- يجوز النص في عقود المداينة كالمرابحة على التزام المماطل بالتصدق بمبلغ أو نسبة من الدين، بشرط أن يُبذل ذلك في وجوه البر عن طريق المؤسسة، وتحت رعاية هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.
- يجوز النص على الشرط الجزائي في عقود المقاولات وعقود الاستصناع والتوريد، وفي حال الامتناع عن أداء مبلغ الشرط الجزائي تطبق أحكام المدين المماطل ذات الصلة بالمقاول أو بالمتعهد، كما يجوز حسم المبلغ من استحقاقات المقاول.

---

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 3 المدين المماطل، مرجع سابق، ص109.

[2] – البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب مطل الغني ظلم، حديث رقم 2269، ج2، ص 845.

**خامسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالخدمات المالية**

ويمكن جمع اثني عشر معيارا تحت هذه المجموعة، وهي:

-الاتفاقية الائتمانية – الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية – الاعتمادات المستندية – بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان – الحوالة – الأوراق التجارية – الوكالة وتصرف الفضولي – المقاصة – الجعالة – التعاملات المالية بالانترنت -المسابقات والجوائز – بيع الدين، وسنذكر بشيء من التفصيل معيار بطاقة الحسم وبطاقة الاعتماد، ومعيار الحوالة وتطبيقاتها المعاصرة:

**1-بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان**

**يقصد ببطاقة الائتمان** تلك البطاقة التي تمكن العملاء من السحب من أرصدتهم نقدا، أو الحصول على قرض أو دفع أثمان المشتريات والخدمات المباحة، فهي عبارة عن أداة وفاء، ومن بين أنواع البطاقات نجد[1]:

- **بطاقة الحسم الفوري** من خلالها يتمكن العميل من السحب وتسديد أثمان السلع والخدمات من رصيده نقدا، وله أن يسحب أكثر من رصيد حسابه، إذا وافق البنك على ذلك دون ربا، كما أن العميل لا يتحمل أي رسوم عند استخدام هذه البطاقة، إلا في حال السحب النقدي عن طريق مؤسسة أخرى غير المؤسسة المصدرة.
- **بطاقة الائتمان والحسم الآجل:** تعتبر هذه البطاقة أداة ائتمان في حدود سقف معين لفترة محددة، وهي أداة وفاء أيضا، وتستخدم هذه البطاقة في سداد أثمان السلع والخدمات وفي الحصول على النقد.
- **بطاقة الائتمان المتجدد:** تصدر هذه البطاقة كأداة ائتمان ووفاء، لتسديد ثمن المشتريات أو قيمة الحصول على خدمات معينة، وهذه البطاقة تمنح صاحبها فترة سماح لسداد المبلغ المستحق دون دفع فوائد، أما في حالة السحب النقدي فلا يمنح صاحبها فترة سماح لسداد المبلغ.

وقد تناول هذا المعيار **الأحكام الشرعية** التي تتعلق بالتعامل بهذه البطاقات، ونذكر منها:

- عند طلب ضمان نقدي من صاحب البطاقة، فليزم النص على استثماره لفائدة العميل من باب المضاربة الشرعية.

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 2، بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان، مرجع سابق، ص76-86.

- يجوز للمؤسسات الانضمام إلى عضوية المنظمات العالمية الراعية للبطاقات، شريطة اجتناب المخالفات الشرعية التي قد تشترطها تلك المنظمات.
- يحرم على المصدر منح حامل البطاقة أي امتياز محرم، مثل التأمين التقليدي على الحياة، ويجوز منح خدمات مباحة مثل الأولوية في الحصول على الخدمات.

**2- الحوالة**

تناول هذا المعيار أحكام حوالة الدين، وأنواعها، وشروطها، وضوابطها، وتطبيقاتها في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية.

**2-1- مفهومها**

حوالة الدين هي نقل الدَّين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، أي يتغير فيها المدين إلى مدين آخر، وتختلف عن حوالة الحق التي هي حلول دائن محل دائن آخر.

**2-2- أحكامها وبعض تطبيقاتها المعاصرة**

- حوالة الدين مباحة، وإذا علم ملاءة المحال عليه وحسن قضائه فهي مستحبة، لقوله ﷺ: (مَطْلُ الغني ظلم، وإذا أُتْبِعَ أحدكم على مَلِيءٍ فلْيتبَعْ"[1].
- حوالة الدين هي عقد لازم، ويشترط أن تكون منجزة، فلا يصح فيها التعليق، أو التأقيت، أو الإضافة للمستقبل، ويجوز فيها اشتراط تأجيل الدين المحال به إلى أجل معلوم[2].
- جواز الحوالة المؤجلة، وهي التي يجب فيها الدين مؤجلا على المحال عليه، سواء كان الدين مؤجلا فانتقل بالحوالة إلى المحال عليه مؤجلا، أم كان حالا فاشترط حوالته مؤجلا، فلا يطالب المحال عليه حينئذ إلا في الأجل.
- **من التطبيقات المعاصرة للحوالة**

أ- **السحب على الحساب الجاري** فيعتبر مصدر الشيك على الحساب الجاري حوالة، إذ كان المستفيد دائنا بمبلغ الشيك للمصدر، وبهذا فإن الساحب هو المحيل، والبنك المسحوب عليه هو المحال عليه، والمستفيد هو المحال.

[1] - سبق تخريجه.

[2] - عبد الباري مشعل، **قراءة وإضاءة حول المعيار الشرعي رقم 7 بشأن الحوالة**، https://assabeel.net، 11-07-2023.

ب- **السحب على المكشوف:** إذا كان المستفيد دائنا بمبلغ الشيك للمصدر، فتحرير الشيكات على حساب المصدر دون أن يكون له رصيد يعتبر حوالة مطلقة إذا قبل المصرف، أما إذا لم يقبل المصرف فليست حوالة، ويحق لحامل الشيك الرجوع على مصدره.

ج- **تظهير الأوراق التجارية:** يعتبر تظهير الأوراق التجارية تظهيرا تمليكيا بنقل ملكية قيمتها من المظهر إلى المظهر إليه من قبيل الحوالة، إذا كان المظّهر إليه دائنا للمظهر.

**سادسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتأمين الإسلامي**

وتتضمن هذه المجموعة معيارين وهما: -معيار التأمين الإسلامي –معيار إعادة التأمين الإسلامي، وسنتطرق بشيء من التفصيل إلى معيار التأمين الإسلامي وبعض الضوابط الشرعية التي تحكمه.

**1-معيار التأمين الإسلامي**

يتناول هذا المعيار التأمين الإسلامي، ويعرفه ويبين خصائصه، ومبادئه وأركانه، وأنواعه، وما يميزه عن التأمين التقليدي، ويحدد الضوابط التي يجب الالتزام بها في المؤسسات المالية الإسلامية[1].

**1-1- تعريف التأمين الإسلامي**

يعرف على أنه تعاون مجموعة من الأشخاص، واتفاقهم على تحمل الأضرار المحتملة، بإنشاء صندوق غير هادف للربح، له ذمة مالية مستقلة، وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات ونحوها، كما تصب فيه إيرادات وفقا لنظام الصندوق، ويمكن أن توكل إدارته واستثماراته لشركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

**1-2- أحكامه وضوابطه**

قد تطرق هذا المعيار إلى الضوابط والأحكام التي يجب مراعاتها في المؤسسات المالية الإسلامية، ومن بين هذه الضوابط التي ذكر مستندها الشرعي في أخر البحث المتعلق بالتأمين الإسلامي، ما يدل على شرعيتها، ونذكر منها:

- عدم جواز التأمين التقليدي(التجاري) وذلك لاشتماله على الغرر المنهي عنه.
- مشروعية التأمين الإسلامي لقيامه على التعاون والتبرع وليس قائما على أساس المعاوضة. وبالتالي فالغرر ليس له تأثير في عقود التبرعات.

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 26 التأمين الإسلامي، ص681-707.

وقد تطرق هذا المعيار أيضا إلى العلاقات التعاقدية في التأمين الإسلامي، فتكون العلاقة تشاركية بين المساهمين في حال وجود شركة تدير شركة التأمين الإسلامي، وتكون علاقة الشركة وبين صندوق حملة الوثائق علاقة وكالة من حيث الإدارة، وعلاقة مضاربة أو وكالة بالاستثمار من حيث الاستثمار، وتكون العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك علاقة التزام بالتبرع[1].

**2-معيار إعادة التأمين الإسلامي.**

يتناول هذا المعيار إعادة التأمين الإسلامي، والاشتراك مع شركات التأمين، أو إعادة التأمين التقليدية، ويهدف إلى توضيح الأسس والأحكام الشرعية، والقواعد والضوابط التي يجب على شركات التأمين، وإعادة التأمين الإسلامية الالتزام بها[2].

**2-1- مفهوم إعادة التأمين الإسلامي**

وهو أن تقوم شركات تأمين (نيابة عن صناديق التأمين التي تديرها والمعرضة لأخطار معينة) باتفاق على تلافي جزء من هذه الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك من خلال دفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة من المستأمنين على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق إعادة تأمين، له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة(صندوق)، يتم منه التغطية عن الجزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين من جراء وقوع الأخطار المؤمن عليها.

**2-2- أهم الضوابط والأحكام المتعلقة بإعادة التأمين الإسلامي لدى شركات إعادة التأمين التقليدية**

من الضوابط التي تحكم عملية إعادة التأمين لدى شركات التأمين الإسلامية نذكر ما يلي:

- أن تبدأ شركات التأمين الإسلامية بإعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين الإسلامية بأكبر قدر ممكن.
- أن تقتصر على أقل قدر من إعادة التأمين لدى شركات إعادة التامين التقليدية، وعلى هيئات الرقابة الشرعية مراعاة ذلك.
- الحصول على موافقة واعتماد هيئات الرقابة الشرعية لاتفاقيات إعادة التأمين قبل إبرامها.

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 26 التأمين الإسلامي، ص686-687.

[2] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 41 إعادة التأمين الإسلامي، ص1034-1055.

- ألا تتجاوز مدة الاتفاقيات بين شركات التأمين الإسلامية وشركات إعادة التأمين التقليدية القدر الذي تتطلبه الحاجة.
- عدم الاحتفاظ بأية احتياطات نقدية عن الأخطار السارية، والتي تعود ملكيتها لشركات إعادة التأمين التقليدية، إذا ترتب على ذلك دفع فوائد ربوية.

وقد تناول هذا المعيار أيضا الضوابط الشرعية لممارسة إعادة التأمين من قبل شركات الإعادة الإسلامية، والمتمثلة في ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، وينطبق عليها ما ينطبق على شركات التأمين الإسلامية، وتكوين هيئة رقابة شرعية تشرف على ذلك، كما أنه يمكن لشركة إعادة التأمين الإسلامية قبول إعادة التأمين لشركة تأمين تقليدية إذا كان العقد عقد شركة إعادة التأمين الإسلامية، وألا يشتمل التأمين المعاد على تأمين محرم.

**سابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بالمبادئ المالية العامة**

ويمكن جمع خمسة عشر معيارا تحت هذه المجموعة، وهي:

-تحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي – ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات – العوارض الطارئة على الالتزامات – خيارات الأمانة – خيارات السلامة – خيارات التروي – الجمع بين العقود – الوعد والمواعدة – الحقوق المالية والتصرف فيها – القبض – ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية – الإفلاس – فسخ العقود بالشرع – التحكيم – ضوابط حساب ربح المعاملات، وفيما يلي نفصل في معيار تحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي ومعيار ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية:

## 1-تحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي

### 1-1- مفهوم المعيار ومحتواه

يقصد بتحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومنها الالتزام بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة[1].

وقد تطرق هذا المعيار إلى مجموعة من البنود وتتمثل في نطاق المعيار، المدى الزمني للتحول، الإجراءات اللازمة للتحول، التعامل مع البنوك، تقديم الخدمات المصرفية بالطرق المشروعة، الأموال

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 6، تحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي، مرجع سابق، ص154-168.

التي تلقاها البنك بفائدة، توظيف الأموال، معالجة الحقوق غير المشروعة، معالجة الالتزامات غير المشروعة، كيفية التخلص من الكسب غير المشروع، الزكاة الواجبة قبل التحول.

### 1-2- الأحكام والضوابط الشرعية المتعلقة بتحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي

من الأحكام الشرعية المتعلقة بتحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي ما يلي:

- وجوب الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع عمليات البنك بعد عملية التحول.
- وجوب التخلص من العمليات غير المشروعة فورا وعاجلا دون أي تأخير.
- يجب التعامل مع البنك المركزي والبنوك التقليدية على أساس غير ربوي.
- يجب توقيف الإقراض بفائدة، وإحلال هذه المعاملة بصيغ التمويل المشروعة.
- يجب على المساهمين أداء الزكاة عن الفترة السابقة، إذا كان التحول من داخل البنك، أما إذا كان التحول من خارج البنك، فلا يجب على الملاك الجدد زكاة الفترة السابقة.

## 2-ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية

يتطرق هذا المعيار إلى بيان حقيقة الغرر، وما يترتب عليه من آثار في المعاملات التي تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية، كذلك يتناول ضوابط الغرر المفسدة للمعاملات[1].

### 2-1- مفهوم الغرر

هو صفة في المعاملة تجعل بعض أركانها مجهولة العاقبة، والغرر هنا يتردد أثره بين الوجود والعدم.

وينقسم الغرر من حيث أثره إلى مفسد للمعاملة، وغير مفسد لها.

### 2-2- ضوابطه وأحكامه وأمثلة عنه

- عدم جواز إبرام أي عقد أو اشتراط أي شرط (كمن يبيع عمارة ويستثني منها طابقا دون تعيينه) فيه غرر مفسد للمعاملة.
- يكون الغرر مفسدا للمعاملة، إذا توفرت فيه الشروط الآتية، وهي: أن يكون الغرر في عقد معاوضة مالية، وأن يكون كثيرا، وأن يكون في المعقود عليه أصالة، وألا تدعو الحاجة المعتبرة شرعا إلى العقد المشتمل على غرر، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [سورة الحج: 78].

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 31، ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية، مرجع سابق، ص780-792.

- من أمثلة الغرر في العقود والتي تفسد المعاملة بيع سلعة ما بمئة نقدا أو بمئتين إلى أجل دون البت بأحدهما، أو بيع سيارة دون بيان نوعها، أو بيع سلعة غائبة دون وصفها، أو البيع بغير ذكر الثمن، أو بيع سلع لا يقدر على تسليمها.

والجدول التالي يوضح المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

**الجدول رقم 04: المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.**

| رقم المعيار | اسم المعيار | رقم المعيار | اسم المعيار | رقم المعيار | اسم المعيار |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | المتاجرة في العملات | 21 | الأسهم والسندات | 41 | إعادة التأمين |
| 02 | بطاقتي الحسم والائتمان | 22 | عقود الامتياز | 42 | الحقوق المالية والتصرف فيها |
| 03 | المدين المماطل | 23 | الوكالة وتصرف الفضولي | 43 | الإفلاس |
| 04 | المقاصة | 24 | التمويل المصرفي المجمع | 44 | السوق تحصيلها وتوظيفها |
| 05 | الضمانات | 25 | الجمع بين العقود | 45 | حماية رأس المال والاستثمارات |
| 06 | تحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي | 26 | التأمين الإسلامي | 46 | الوكالة بالاستثمار |
| 07 | الحوالة | 27 | المؤشرات | 47 | ضوابط حساب ربح المعاملات |
| 08 | المرابحة | 28 | الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية | 48 | خيارات الأمانة |
| 09 | الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك | 29 | ضوابط الفتوى وأخلاقياتها | 49 | الوعد والمواعد |
| 10 | السلم والسلم الموازي | 30 | التورق | 50 | المساقاة |
| 11 | الاستصناع والاستصناع الموازي | 31 | ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية الحديثة | 51 | خيارات السلامة |
| 12 | الشركة والشركات الحديثة | 32 | التحكيم | 52 | خيارات التروي |
| 13 | المضاربة | 33 | الوقف | 53 | العربون |
| 14 | الاعتماد المستندي | 34 | إجارة الأشخاص | 54 | فسخ العقود بالشرط |
| 15 | الجعالة | 35 | الزكاة | 55 | المسابقات والجوائز |
| 16 | الأوراق التجارية | 36 | العوارض الطارئة على الالتزامات | 56 | ضمان مدير الاستثمار |
| 17 | صكوك الاستثمار | 37 | الاتفاقية الائتمانية | 57 | الذهب وضوابط التعامل به |
| 18 | القبض | 38 | التعاملات المالية بالانترنت | 58 | إعادة الشراء |
| 19 | القرض | 39 | الرهن وتطبيقاته المعاصرة | 59 | بيع الدين |
| 20 | بيوع السلم في الأسواق المنظمة | 40 | توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية | 60-61 | الوقف بطاقات الدفع |

**المصدر**: من إعداد الباحث، اعتمادا على كتاب النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها في نوفمبر 2017من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والموقع الالكتروني للهيئة.

**ثامنا: من مظاهر نجاح وتأثير المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة:**

من أبرز مظاهر نجاح المعايير وتأثيرها، نذكر ما يلي[1]:

**1- إنجاز مهني:**

فلا تخلو مؤسسة إسلامية أو غير إسلامية، وتكون مهتمة بالمنتجات الإسلامية (مصرفية، تكافل، استثمار، تمويل...) من العناية بهذه المعايير.

**2- إنجاز تطبيقي:**

تعد هذه المعايير بمثابة المرجع الأساسي للمطبقين والداعمين والمتخصصين ومكاتب المحاماة، الذين لهم اهتمام بالصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، وقد اعتمدت مجموعة من البنوك المركزية، والسلطات المالية في مجموعة من الدول هذه المعايير رسميا، باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما سارعت إلى تطبيقها المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم.

**3- إنجاز علمي وأكاديمي:**

أصبحت هذه المعايير مرجعا علميا، ومتنا فقهيا، يستفيد منه العلماء والباحثون وطلاب العلم في مختلف الدول الإسلامية، وحتى الأقليات المسلمة في الدول الشرقية والغربية.

**4- إنجاز تشريعي وقانوني:**

أصبحت هذه المعايير في أماكن متعددة أشبه بقانون حاكم تشير لها الاتفاقيات والعقود، وأصبحت كذلك مرجعية لدى كثير من المسلمين، سواء في بلدان إسلامية أو غير إسلامية، عند التراع في العقود عوضا عن القوانين الغربية، من باب العمل بالأعراف.

**المطلب الثاني: المعايير الشرعية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية**

مجلس الخدمات المالية الإسلامية عبارة عن هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، من خلال إصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة، كما يقدم معايير جديدة، أو يكيف معايير دولية حالية متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويوصي بتبنيها.

[1] – حامد بن حسن ميرة، **مدخل لدراسة معايير أيوفي**، مرجع سابق. ص45-47. – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، مرجع سابق، ص10.

**أولا: آلية إصدار المعايير الشرعية من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية**

تتبع المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية إجراءات مفصلة، تم تحديدها في وثيقة «إرشادات وإجراءات إعداد المعايير والمبادئ الإرشادية» والتي تشمل – من بين أمور أخرى – إصدار مسودة للمشروع، التواصل مع أصحاب المصلحة، فترة الاستشارة، الاعتماد من قبل المجلس[1].

وبناء على هذه المعايير، يقوم المجلس بمتابعة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تطبيقها، وللتأكد من ذلك فإنه يطالب هذه المؤسسات بضرورة توفير بيانات محددة، والالتزام بإجراءات محددة، من أبرزها ما يلي[2]:

- يتابع مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، مثل المعلومات المحاسبية المدققة داخليا والبيانات المالية، وطريقة اختيار الأساليب المناسبة والسليمة لتحقيق خطط وأهداف المصرف، ويعهد إلى مجلس الإدارة بالإشراف على الأهداف الاستراتيجية للمصرف الإسلامي ومصالح المساهمين والعملاء، ويضع خطوطا واضحة للمسؤولية والمساءلة.
- يطالب المجلس المصارف الإسلامية بالرقابة والإفصاح عن المعلومات والشفافية، لتظل قوية وسليمة وآمنة، الأمر الذي يتطلب رقابة شفافة لحماية مصالح أصحاب الودائع، الذين ترتكز علاقتهم بالمصارف الإسلامية على الثقة والمصداقية أساسا.
- توفير البنية التحتية التقنية والإدارية لكل مؤسسة ويقصد بها: تقديم توصيف مفصل لعدد من الممارسات المهمة في تكنولوجيا المعلومات، وتوفر قوائم مرجعية شاملة، إضافة إلى المهام والإجراءات التي يمكن أن تقوم أية شركة بالتعديل عليها لتناسب احتياجاتها، ويتم نشر هذه المفاهيم والممارسات في سلسلة من الكتب، كل كتاب منها يغطي جزءا من إدارة تقنية المعلومات.
- يطالب المجلس بتوفير دليل يدوي أو إلكتروني صادر عن منظمات مالية إسلامية دولية، إضافة إلى التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي لكل مؤسسة.
- يطالب المجلس بإعداد برامج من أجل تطوير أداء وتدريب الموظفين على المفاهيم الإسلامية وماهية البرامج المتبعة في ذلك.

---

[1] – ifsb, Guidelines and Procedures for the Preparation of Standards and Guidance/Technical Notes, December 2022, p1-30, https://www.ifsb.org, 15-07-2023.

[2] – مجلس الخدمات المالية الإسلامية، https://www.ifsb.org/ar_standard.php، 15-07-2023.

وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ إنشائه سبعة وعشرين معيارا ومبدأ إرشاديا، تتعلق بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وقد غطت المعايير والمبادئ الإرشادية التي أصدرها المجلس حتى الآن المجالات التالية[1]:

**ثانيا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتمويل**

في إطار تحديد الضوابط والأحكام الشرعية التي تحكم عملية التمويل، أصدر المجلس المعيار رقم17 والمبادئ الإرشادية رقم2، وهي متاحة على الموقع الالكتروني للمجلس، وفيما يلي بعض ما جاء في هذه المعايير:

**1-(المعيار رقم 17) المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)**

من بين هذه المبادئ التي وجب الالتزام بها[2]:

- وجود نظام إشرافي مصرفي فعال، يقوم بتحديد المسؤوليات، ويضع أهدافا واضحة لكل سلطة تتولى الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية.
- تتمتع السلطات المشرفة باستقلالية وشفافية عملياتها، وينص الإطار القانوني للإشراف المصرفي على الحماية القانونية للسلطة الإشرافية.
- إيجاد إطار قانوني للتعاون، والتنسيق مع مختلف السلطات المحلية ذات العلاقة والمشرفين الأجانب، مما ينعكس إيجابا على حماية سرية المعلومات.

**2- (المبادئ الإرشادية رقم 2) الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المرابحة في السلع.**

تستخدم المؤسسات المالية الإسلامية معاملات المرابحة في السلع كجزء من استراتيجيتها لإدارة السيولة، وهذا الأمر يتطلب تقييم المخاطر ومتطلبات رأس المال النظامي، ومن أجل معالجة هذه المخاطر جاءت هذه المبادئ الإرشادية لتكمل بقية المعايير الأخرى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وقد تناولت هذه المبادئ:

[1] – مجلس الخدمات المالية الإسلامية، https://www.ifsb.org/ar 15-07-2023.

[2] – مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية رقم 2) الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المرابحة في السلع**، ديسمبر 2010، ص20. https://www.ifsb.org 16-07-2023.

تحديد تعريف المرابحة، وجاء تعريفها في هذه المبادئ الإرشادية على أنها: عقد تبيع بموجبه مؤسسة خدمات مالية إسلامية للعميل نوعا معلوما من الموجودات تكون مملوكة لها وفي حوزتها حقيقة أو حكما بثمن التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه[1]، فالمرابحة في السلع تعتبر أداة لإدارة السيولة.

كما تناولت هذه المبادئ الإرشادية شروط معاملات المرابحة في السلع المتعلقة بطبيعة المعاملة، ونوع السلع وأوصافها، وكمية السلع، وبيان آجال الدفع، وسعر الوحدة وغيرها.

وبينت هذه المبادئ أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية يمكن أن تستفيد من التمويل بأن تشتري السلع سواء من العميل أو مؤسسة مالية إسلامية أخرى بالدين، وتبيعها بثمن حال لطرف آخر، بهدف الحصول على الأموال، كما أن العميل يمكن أن يحصل هو على التمويل بأن يشتري السلع من المؤسسة التي تقدم خدمات مالية إسلامية بالدين، ويبيعها بثمن حال لطرف ثالث من أجل الحصول على الأموال[2].

**ثالثا: المعايير الشرعية المتعلقة بالاستثمار وسوق رأس المال**

وقد صدر عن المجلس فيما يتعلق بالاستثمار وسوق رأس المال معايير وإرشادات تعزز من الرقابة والإشراف على سوق رأس المال ونذكر منها:

**1-(المعيار رقم 6) حوكمة برامج الاستثمار الجماعي**

ويعتبر برنامج الاستثمار الجماعي أداة من أدوات السوق المالية، والضوابط المتعلقة بهذه الأداة تشكل هذا المعيار الاحترازي، الذي وضعه مجلس الخدمات المالية الإسلامية في مجال الأسواق المالية الإسلامية، وجاء هذا المعيار ليكمل معايير الضوابط المعترف بها دوليا من أجل تعزيز الممارسات الدولية الأفضل من خلال تناوله لبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، الذي يعد إضافة إيجابية إلى المعايير الدولية المعمول بها.

وقد تناول هذا المعيار تعريف برنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، وبين ضوابطه وكيفية استخدامه، ثم تعرض إلى المبادئ الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها[3].

---

[1] – مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المعيار رقم 17 المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)**، أبريل 2015، ص10-19. https://www.ifsb.org 15-07-2023.

[2] – مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية رقم 2) الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المرابحة في السلع**، ديسمبر 2010، مرجع سابق، ص4.

[3] – مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المعيار رقم 06، المبادئ الإرشادية لضوابط برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي**، جانفي 2009، مرجع سابق، ص1-55.

**2-(المعيار رقم 19) والمبادئ الإرشادية الخاصة بمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي (الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي).**

تهدف المبادئ الإرشادية الخاصة بمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي (الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) إلى توفير إطار إفصاح شامل للمشاركين في سوق رأس المال الإسلامي، وتحديد أساس للسلطات الرقابية، لتقييم مدى كفاية أطر الإفصاح التي وضعها الآخرون كالبورصة وغيرها، وقد حدد هذه المبادئ نطاق هذا المعيار، إذ ينطبق على الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، كما يغطي هذا المعيار المراحل الأساسية من الإفصاح (الإفصاح المبدئي، المستمر، الدوري والفوري، الإفصاح عند الاكتتاب)[1].

**3-(المبادئ الإرشادية رقم 3) الإرشادات المتعلقة بممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار.**

جاءت هذه المبادئ الإرشادية لتبرز المزيد من التفاصيل إلى السلطات الإشرافية على وجه الخصوص، وإلى أصحاب المصالح الآخرين في الصناعة المالية الإسلامية عموما حول المسائل التي تتعلق بالدعم الناجمة عن الطرق المختلفة، كالتنازل عن حصة أرباح المضارب، وتحويل الأرباح من حملة الأسهم إلى أصحاب حسابات الاستثمار، وتكوين احتياطي معدل الأرباح، واحتياطي مخاطر الاستثمار، ومسائل الإفصاح والشفافية وضوابط إدارة المؤسسات، وكذلك أتت هذه المبادئ من أجل تعزيز النقاش حول النقاط الرئيسية فيما يتعلق بممارسات الدعم المعتمدة من طرف المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي فهي توفر إطارا يمكن من خلاله أن تقيم السلطات الإشرافية الوطنية وتحدد معايير للدعم في دولها[2].

**رابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بإدارة المخاطر**

بخصوص إدارة المخاطر فقد قام المجلس بإصدار المعايير والإرشادات التالية المتعلقة بـــ:((المعيار1):إدارة المخاطر-(المعيار2):كفاية رأس المال-(المعيار رقم 7) قضايا خاصة في كفاية رأس المال-(المعيار رقم 12): المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة-(المعيار رقم 13) المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط-(المعيار رقم 15) المعيار

[1] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المعيار رقم 19، المبادئ الإرشادية الخاصة بمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي (الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)**، أفريل 2017، مرجع سابق، ص1-66.

[2] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية رقم 3، الإرشادات المتعلقة بممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار**، ديسمبر 2010، مرجع سابق، ص1-35.

المعدل لكفاية رأس المال-(المبادئ الإرشادية رقم 4) الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل «ألفا» في نسبة كفاية رأس المال-(المبادئ الإرشادية رقم 6) الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة)، وسنتناول بعض هذه المعايير بشيء من التفصيل:

**1-(المعيار رقم 1) إدارة المخاطر**

حدد هذا المعيار المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات المالية الإسلامية، واستثنى منها المؤسسات التأمينية، وتحتوي هذه المبادئ خمسة عشر مبدأ إرشاديا فيما يتعلق بضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها خصوصا تحريم الحصول على الأرباح دون تحمل أي مخاطر، ولهذا كان لزاما على المؤسسات تطبيق أساليب الحد والتخفيف من المخاطر بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وجادت هذه المبادئ لتعزز المعايير الدولية (لجنة بازل على سبيل المثال) التي تحدد الممارسات السليمة والمبادئ التي تتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال ومخاطر معدل العائد بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية[1].

**2-(المعيار رقم 2) كفاية رأس المال**

يهدف هذا المعيار إلى معالجة المكونات الخاصة للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع أحكام الشريعة، كما يرجى منه توحيد الأسلوب الذي ينبغي اتباعه في تحديد المخاطر وإداراتها بما يتفق مع المعايير الاحترازية الدولية، وجاء هذا المعيار ليبين متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل لمختلف الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة، والتي تتعلق بالمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة والمشاركة والمضاربة والصكوك، كما تطرق المعيار إلى كيفية معالجة حسابات الاستثمار بالمشاركة في الأرباح[2].

**خامسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتأمين الإسلامي**

لبيان الأحكام والضوابط التي تحكم عقد التأمين الإسلامي قام المجلس بإصدار ثلاثة معايير شرعية ومبادئ إرشادية وهي: ((المعيار رقم 8) المبادئ الإرشادية لحوكمة عمليات التأمين الإسلامي-(المعيار رقم11) معيار متطلبات

[1] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص1-55.

[2] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص1-81.

الملاءة للتكافل-المبادئ الإرشادية لإعادة التكافل (إعادة التأمين الإسلامي) - (المعيار رقم 14) معيار إدارة المخاطر للتكافل (التأمين الإسلامي)- (المبادئ الإرشادية رقم 5) الإرشادات المتعلقة بالاعتراف بالتصنيفات الصادرة عن مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية للتكافل وإعادة التكافل)، وسنتناول فيما يلي بعضا من هذه المعايير وما تناولته بشيء من الإيضاح:

**1- (المعيار رقم 8) المبادئ الإرشادية لحوكمة عمليات التأمين الإسلامي (التكافل).**

تنطبق المبادئ الإرشادية المتعلقة بضوابط عملية التأمين التكافلي على جميع مؤسسات التأمين التكافلي، وجاءت هذه المبادئ لتعزيز المعايير الدولية الموجودة حاليا فيما يتعلق بالتأمين التقليدي، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة، وذلك من خلال تدعيم الممارسات الأفضل للضوابط الجيدة كما تم وصفها في المعايير الدولية، وإيجاد أسلوب متوازن يحقق المعاملة العادلة بين جميع أصحاب المصالح، والعمل على تطوير الأطر الاحترازية الشاملة للتأمين التكافلي، وقد تناول هذا المعيار شرحا لمفهوم التأمين التكافلي والعقود التي يتضمنها، وبين المبادئ الرئيسية للتأمين التكافلي[1].

**2- (المعيار رقم 11) معيار متطلبات الملاءة للتكافل (التأمين الإسلامي).**

تناول هذا المعيار الهدف الكلي من وضعه، والمتمثل في وضع أربعة مبادئ أساسية لمتطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، منها زيادة القدرة على استيفاء الشروط والالتزامات التعاقدية المتعلقة بالتأمين التكافلي، والالتزام بضوابط هذا المعيار لإتاحته التدخل الرقابي المبكر، وإجراء التصحيح الفوري، وتشجيع ثقة الجمهور في الاستقرار المالي لقطاع التكافل، وقد تطرق هذا المعيار أيضا إلى بيان خصوصيات متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، وتقييم الموجودات والمطلوبات، وفَصَّلَ في الأخير في الميزات الرئيسية لمتطلبات الحد الأدنى للملاءة، وأشار إلى أنه يجب أن يتناول أسلوب المركز المالي الإجمالي الفصل الواضح بين صندوق المخاطر للمشتركين وصندوق حملة الأسهم للتأمين التكافلي، كما يجب أيضا وضع متطلبات الملاءة في مستوى تكون فيه مبالغ موارد الملاءة في صندوق المخاطر للمشتركين وصندوق المساهمين كافية لتلبية التزاماتها المالية المعينة كلما حل أجلها[2].

[1] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي**، ديسمبر 2009، مرجع سابق، ص1-51.

[2] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي**، ديسمبر 2010، مرجع سابق، ص1-46.

**سادسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالخدمات المالية**

لضبط سلوكيات وممارسات العمل للمؤسسات المالية الإسلامية أصدر المجلس (**المعيار رقم 9**) الذي يتناول مبادئ سلوكيات العمل التي تحكم أنشطة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، فيما يتعلق بحماية مصالح عملائها، ونزاهة السوق من جهة، وبالنسبة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فإن ميثاق الأخلاق لسلوكيات العمل فهو مستمد من المبادئ الشرعية، ولهذا وجب شرعا على المديرين والعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية احترام هذه المبادئ الأساسية، والتزام العمل بها، ومن بين هذه المبادئ[1]:

- الطموح للوصول إلى أعلى معايير الصدق والأمانة والمعاملة العادلة في جميع التعاملات، والتعامل بعدالة مع العملاء.
- إيلاء العناية التامة والحرص الدائم على أداء عمليات المؤسسة المالية التي تهيكل بها منتجاتها وتوفر وسائل تمويلها، خصوصا فيما تعلق بالالتزام بأحكام الشريعة.
- وجب على المؤسسات المالية الإسلامية التأكد من قدرة وكفاءة موظفيها وامتلاكهم المهارات اللازمة التي تمكنهم من فهم هذه المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية والالتزام بها.

**سابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الشرعية**

لإحكام الرقابة الشرعية والالتزام بمبادئ الحوكمة الشرعية في نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية أصدر المجلس خمسة معايير تتعلق بذلك، وهي (المعيار رقم3: حوكمة المؤسسات-المعيار رقم4: الشفافية وانضباط السوق-المعيار رقم 5: إجراءات الرقابة الإشرافية-المعيار رقم 10: المبادئ الإرشادية لنظام الحوكمة الشرعية-المعيار رقم 16: الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية)، وسنتطرق فيما يلي إلى بيان بعض هذه المعايير وما اشتملت عليه من مبادئ وإرشادات:

**1- (المعيار رقم 3) حوكمة المؤسسات**

تنقسم المبادئ الإرشادية التي تناولها هذا المعيار إلى أربعة أقسام، القسم الأول يتحدث عن الطريقة العامة لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وأنه يجب على هذه المؤسسات وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة، تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لعناصر ضوابط الإدارة، وأن تتأكد المؤسسة من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية مستوف للمتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية

[1] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، ديسمبر 2009، ص3-4. https://www.ifsb.org ،2023-07-15

الدولية، وتكون متوافقة مع أحكام الشريعة، والقسم الثاني يتناول حقوق أصحاب الاستثمار، وتمكينهم من الحصول على معرفة أفضل ضوابط إدارة المؤسسات التي يمكن استخدامها كوسيلة مراقبة ومتابعة من أجل تطبيقها، والقسم الثالث يتعرض إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها من خلال بيان المتطلبات الاحترازية التي تضمن الالتزام بأحكام الشريعة فيما يتعلق بضوابط إدارة المؤسسات، والقسم الأخير يبين أهمية شفافية إعداد التقارير المالية التي تتعلق بحسابات الاستثمار، إذ لابد على المؤسسات أن توفر المعلومات الجوهرية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار للجمهور بالقدر اللازم وفي الوقت المناسب، مما يؤدي لتطوير الشفافية والمسؤولية اتجاه الغير[1].

**2- (المعيار رقم 4) الشفافية وانضباط السوق**

تم وضع هذا المعيار بغرض تطبيق محتواه من طرف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الإفصاحات التي يقدمونها، وذلك من أجل تحقيق مزيد من الشفافية، وتدعيم انضباط السوق في هذه المؤسسات، ومن أهداف هذا المعيار تمكين المشاركين في السوق من القيام باستكمال ومساندة تطبيق معايير كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر والرقابة الإشرافية، كما يهدف هذا المعيار إلى إيصال المعلومات المناسبة والموثوقة، وفي الوقت المناسب إلى المشاركين في السوق وأصحاب الاستثمار من أجل تعزيز قدرتهم على المتابعة، وقد تناول هذا المعيار بالتفصيل مبادئ الإفصاح المالي والإفصاح عن المخاطر، والإفصاحات الخاصة بأصحاب حسابات الاستثمار، وإفصاحات المستثمرين الأفراد لأصحاب حسابات الاستثمار، كما تطرق هذا المعيار إلى إدارة المخاطر والتعرض للمخاطر والتخفيف من المخاطر، كمخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر معدل العائد، وتطرق أيضا إلى إفصاحات الضوابط العامة وإفصاحات الضوابط الشرعية، كما تناول النافذة الإسلامية باعتبارها مهيئة لتكون مستقلة بذاتها في الوساطة المالية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها[2].

إن الغرض الأساسي من إصدار هذه المعايير هو تطبيقها والعمل بها، وجعلها إلزامية بعد الانتقال من مرحلة التوجيه والإرشاد، وقد اتخذت مجموعة من الدول قرارات بالإلزام بالمعايير وجعلتها جزءا من الإطار الرقابي والإشرافي، ولهذا فهناك جهود تبذل لتحقيق هذا الغرض من خلال التنسيق مع جهات

[1] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الارشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التامين الإسلامي وصناديق الاستثمار**، ديسمبر 2006، مرجع سابق، ص1-55.

[2] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التامين الإسلامي**، ديسمبر 2007، مرجع سابق، ص1-57.

دولية مؤثرة، على غرار صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، كومسيك...

ولتطبيق هذه المعايير لابد من وجود تدقيق شرعي، يهتم بعمل المؤسسات المالية الإسلامية ويرافقها ويحرص على عدم مخالفتها في نشاطاتها ومنتجاتها لمضمون هذه المعايير.

**المطلب الثالث: المعايير الشرعية الصادرة عن شركة فالكم وسوق دبي المالي الإسلامي**

قامت الهيئات الشرعية للمؤسسات والأسواق المالية بإصدار مجموعة من المعايير الشرعية ليصبح نشاطها متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونذكر منها:

**أولا: الضوابط الصادرة من الهيئة الشرعية لشركة فالكم للخدمات المالية**

أصدرت الهيئة الشرعية لشركة فالكم للخدمات المالية* مجموعة من الضوابط لجواز بيع وشراء أسهم الشركات المساهمة ذات الأغراض المباحة، وهي[1]:

**الضابط الأول: طبيعة النشاط**

يجب أن يقتصر الاستثمار على الشركات التي يكون غرضها مباحا، مثل إنتاج السلع والخدمات النافعة في مجال الزراعة والصناعة والتجارة، ولا يجوز الاستثمار في الشركات التي يكون مجال نشاطها الرئيسي واحدا أو أكثر مما يلي:

- ممارسة الأنشطة المالية التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة، أو الأدوات المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وشركات التأمين التقليدية.
- إنتاج وتوزيع الخمور أو الدخان وما في حكمها.
- إنتاج وتوزيع لحم الخنزير ومشتقاته.
- إنتاج وتوزيع اللحوم غير المذكاة.
- إدارة صالات القمار وإنتاج أدواته.
- إنتاج ونشر أفلام الخلاعة وكتب المجون، والمجلات والقنوات الفضائية الماجنة ودور السينما.

* – بنك استثماري متكامل، يوفر خبرة فائقة في مجالات الخدمات المصرفية الاستثمارية، وتعد فالكم من أوائل البنوك الاستثمارية التي حصلت على ترخيص من هيئة السوق المالية (CMA) في المملكة العربية السعودية برأسمال مدفوع قدره مليار ريال سعودي، بتاريخ 19 فبراير 2007م، https://silaa.net/business/profile/falcom-financial-services-757 ، 09-10-2023.

[1] – عبد الرحمن بن عبد العزيز النفيسة، **صناديق الاستثمار**–الضوابط الشرعية والأحكام النظامية–، دار النفائس، الأردن، ط1، 2009، ص166-168.

- المطاعم والفنادق وأماكن اللهو التي تقدم خدمات محرمة كبيع الخمر وغيره.
- أي نشاط آخر تقرر الهيئة الشرعية عدم جواز الاستثمار فيه.

**الضابط الثاني: النقود والديون**

يختلف حكم تداول أسهم الشركة بحسب الأصل المتبوع، وهو غرض الشركة ونشاطها المعمول به، فيكون تداول أسهمها جائزا ولا يراعى فيه أحكام الصرف أو التصرف في الديون إذا كان غرض الشركة ونشاطها التعامل في الأعيان والمنافع والحقوق.

وينبغي مراعاة أحكام الصرف في تداول الأسهم إذا كان غرض الشركة ونشاطها المعمول به هو التعامل في الذهب أو الفضة أو العملات.

كما ينبغي مراعاة أحكام الديون في تداول الأسهم إذا كان غرض الشركة ونشاطها هو التعامل في الديون.

**الضابط الثالث: القروض**

لا يجوز الاستثمار في أسهم شركة تكون القروض الربوية وفقا لميزانيتها أكثر من 33% من القيمة السوقية لموجوداتها، بناء على أن حد الكثرة هو الثلث أو ما زاد عنه، فإذا كانت القروض على الشركة ثلثا فأكثر يمنع شراء أسهمها، لأن الحرام في أصول الشركة كثير فلا يعفى عنه، ولأن جزءا كبيرا من نمو الشركة يكون ناتجا عن هذه القروض المحرمة، وتوصي الهيئة الشرعية إدارة الشركة بالحرص على ألا تزيد هذه النسبة عن 25%، وستكون هذه التوصية في اعتبار الهيئة الشرعية عند مراجعتها الدورية لقوائم الشركات المستثمر في أسهمها.

**الضابط الرابع: استثمار السيولة**

تحتفظ كثير من الشركات بسيولة تستثمرها في أدوات قصيرة الأجل، كودائع بنكية أو أوراق مالية بفائدة ربوية، فإذا كانت هذه الودائع والأوراق المالية تزيد نسبتها عن 33% من القيمة السوقية لموجودات الشركة فيمنع الاستثمار في أسهمها.

**الضابط الخامس: نسبة الدخل غير المشروع**

إذا كان الدخل غير مشروع، مهما كانت مصادره، ويزيد عن نسبة 5%من الدخل الكلي للشركة، سواء كانت هذه المصادر من فوائد ربوية، أو من مصادر أخرى غير مشروعة، فإنه لا يجوز التعامل في أسهم هذه الشركات.

**الضابط السادس: أدوات وطرق الاستثمار**

لا يجوز بيع وشراء الأسهم بأي أداة من الأدوات الاستثمارية التقليدية التالية:(عقود المستقبليات-عقود الاختيارات-عقود المناقلة-الأسهم الممتازة*).

**ثانيا: المعايير الشرعية لسوق دبي المالي لإصدار وتملك وتداول الأسهم**

من أجل التمييز بين الأدوات المالية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبين الأدوات الأخرى، قامت الهيئة الشرعية للسوق المالي في دبي بوضع معايير تحتوي على الضوابط الشرعية لتملك وتداول الأدوات المالية، وبدأت بمعيار خاص بالأسهم، يتم من خلاله تصنيف الشركات إلى شركات متوافقة مع أحكام الشريعة من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية للتملك والتداول، وشركات أخرى غير متوافقة مع أحكام الشريعة.

**1- نطاق المعيار**

يتناول هذا المعيار ضوابط تملك وتداول أسهم الشركات، من ناحية غرض ونشاط الشركة والأغراض غير المشروعة، والإقراض والاقتراض العرضيان، وعناصر الموجودات، والدخل المحرم وطريقة احتساب النسب المستخدمة في الضوابط، والتعامل مع اختلال الضوابط الشرعية، والمساهمة في الشركات غير المستوفية للضوابط الشرعية بقصد تحويلها أو تصحيح مسارها شرعا ، وقواعد استبعاد الدخل المحرم والأحكام العامة، ويتضمن المعيار كذلك في ثناياه الإشارة إلى الأسهم الخضراء التي تصدر عن الشركات التي تكون مشروعاتها محافظة على البيئة، وتحميها من كل خطر أو ضرر واقع أو متوقع عليها تطبيقا لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [سورة الأعراف: 85]، فتبين خصائصها، وطرق التشجيع على المشاركة فيها، باعتبارها استثمارا يتفق مع مقاصد الشريعة العامة ومصالحها الكلية التي حماها الإسلام، وأوجب المحافظة عليها من جانب الوجود، ومن جانب العدم، بل وراعاها في كل دين وملة[1].

**2- ضوابط تملك أسهم الشركات**

يشترط لمشروعية تملك أسهم الشركات ما يلي:

*- **أسهم الامتياز**، هي الأسهم التي لها الأولوية في توزيع الربح، بأن يستحق أصحابها مبالغ محددة، أو نسبة من قيمة أسهمهم متفقا عليها سلفا من أرباح الشركة، و/أو في ناتج التصفية. عطية فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، ص177.

[1] - هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي الإسلامي، **معايير سوق دبي المالي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية**، المعيار رقم1 لإصدار وتملك وتداول الأسهم، ص4، www.dfm.ae، 17-02-2022.

### 2-1- فيما يتعلق بغرض الشركة ونشاطها:

يجوز تملك وتداول أسهم الشركة فيما يلي:

- إذا نص نظام الشركة الأساسي على أن غرضها ونشاطها الأساسي مشروعان، وأن وسائل وعقود وآليات ممارسة هذا النشاط مشروعة.
- إذا خلا نظام الشركة من النص على طبيعة غرضها ونشاطها الأساس، وكانت لها هيئة شرعية ذات قرارات ملزمة.
- إذا اشتمل نظام الشركة على أهداف وأنشطة وآليات غير مشروعة، وتم التأكد من ثبوت تعطيل هذا النص، وعدم ممارسة الشركة لأية أنشطة محرمة في الواقع، وتأكد ذلك من قوائمها المالية.

### 2-2- الأغراض غير المشروعة

تشمل الأغراض والأنشطة الأساسية غير المشروعة جميع المنتجات والمعاملات والعقود والخدمات المحرمة، سواء بالصنع والإنتاج أو التسويق أو الترويج، أو النقل، أو البيع والشراء للسلعة أو الخدمة، أو التوسط في ذلك، ومن الأغراض والأنشطة غير المشروعة التي لا يجوز إدخالها في غرض الشركة أو نشاطها الأساس، وذلك على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- الإقراض والاقتراض بفائدة.
- التمويل التقليدي.
- الاستثمار التقليدي.
- التأمين التقليدي.
- التعاملات الآجلة في الذهب والفضة والعملات.
- لحم الخنزير ومنتجاته.
- الخمور.
- القمار.
- الصور والمواد الإباحية، التي تنافي القيم والأخلاق والسلوك الإسلامي.
- التعامل بالعقود المتعارضة مع أحكام الشريعة.
- التعامل غير المشروع في الديون، مثل خصم أدوات الدين، وتحصيل الأجر على مجرد الضمان.

[1] – هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص4-5.

- التعامل مع الإنسان بما يمس كرامته وإنسانيته، مثل الاتجار بالبشر وأعضائهم، والدعارة.
- الأسلحة المصنعة أو الموزعة خلافا لقوانين البلاد.
- الفنادق والمنتجعات السياحية، والمؤسسات المماثلة التي تقوم بتوفير أو التعامل مع المنتجات والخدمات المحرمة شرعا أو تسويقها أو التوسط في تقديمها.
- الأنشطة التي تضر بالبيئة.
- المواد التي تضر بصحة الكائنات الحية (الإنسان والحيوان والنبات،) سواء بمفردها أو مخلوطة بغيرها.
- الأبحاث الأحيائية (البيولوجية) المنافية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مثل الاستنساخ البشري أو التحكم في نوع الجنين بوسائل غير مشروعة.
- الهندسة الوراثية أو الجينية التي يتم فيها تغيير الفطرة أو تغيير الخلقة، ما لم تكن التدخلات الجراحية للعلاج أو استعادة الوظيفة الأصلية للعضو المصاب أو المعاق.

**2-3- المساهمة في الشركات غير المستوفية للضوابط الشرعية بغرض تحويلها أو تصحيح مسارها الشرعي:**

- يجوز شرعا تملك أسهم الشركة التي لا تتوافر فيها جميع الضوابط الشرعية أو بعضها، إذا كان ذلك بهدف تحويلها إلى شركة تلتزم بالضوابط الشرعية المبينة في هذا المعيار، وذلك لمن كانت له القدرة على التحويل، من خلال شراء حصة مؤثرة، تمكنه من الاستحواذ على الشركة وتحويلها بمفرده، أو بالتنسيق مع غيره، وذلك بناء على خطة مدروسة تحدد أسباب وعوامل القدرة، ويكون من شأنها أن تقود إلى التحويل خلال مدة معقولة لا تزيد عن عامين، ويصدر قرار من الهيئة بذلك، وتفصح عنه إدارة السوق للمتعاملين في أسهم هذه الشركات.
- بخصوص العائد المحرم الذي يتضمن الفوائد والدخل من الأنشطة والعقود المحرمة خلال فترة التحويل فإنه يجب التخلص منه.
- في حالة عدم التحويل خلال الفترة المحددة من طرف الهيئة الشرعية، فإنه يجب التخلص من الأسهم ببيعها.

### 3- ضوابط تداول أسهم الشركات

هناك مجموعة من الضوابط ينبغي الالتزام بها في تداول أسهم الشركات[1]:

- إذا كان غرض الشركة ونشاطها الأساسي مشروعين، وكانت طبيعة نشاط الشركة تقتضي تنوع الموجودات بين الأعيان والمنافع والديون والنقود والحقوق المالية، وكان متوسط موجودات الشركة من غير النقود والديون خلال الفترة المالية السابقة لا يقل عن 10% من مجموع الموجودات من المنافع والأعيان والديون والنقود والحقوق المالية، فإنه يجوز تداول أسهم الشركة القائمة، وفي حالة اقتصار نشاط الشركة على التعامل في الديون وحدها، أو النقود وحدها، أو مجموعهما فقط، فإنه لا يجوز تداول أسهمهما.
- لا يجوز تملك أو تداول أسهم الشركات الجديدة في سوق دبي المالي ما لم تبدأ نشاطها وتحول نسبة 10% فما أكثر منم رأسمالها إلى موجودات غير نقدية تضم أعيانا ومنافع وحقوقا مالية.
- في حالة أن الهيئة الشرعية أجازت تملك وتداول أسهم شركة ما فإنه يستصحب هذا الجواز حتى ولو زادت الشركة رأسمالها من خلال إصدار أسهم جديدة أو جزأت أسهما القائمة أو اندمجت في شركة أخرى إلى غاية أن تصدر الشركة قوائم مالية جديدة مدققة يظهر منها اختلال الضوابط الشرعية.
- إذا صدر عن الهيئة الشرعية قرارا باختلال الضوابط الشرعية بناء على القوائم المالية الجديدة للشركة، فإن الشركة ملزمة بالتصحيح خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ابتداء من تاريخ انتهاء الفترة التي صدر عنها قرار الهيئة، ويجوز تملك وتداول أسهم هذه الشركة أثناء فترة التصحيح، فإذا لم يتم التصحيح المطلوب فلابد على إدارة السوق أن تعلن عن تغيير تصنيفها وتمنح مهلة التصحيح مرة واحدة في العام.
- في حالة اختلال الضوابط الشرعية لتملك وتداول أسهم الشركة فإن المتعامل في أسهمها يلزم ببيعها فورا، إذا لم تكن هناك خسارة بالبيع بأقل مما اشتريت به، فإذا كان البيع يؤدي إلى مثل هذه الخسارة، فيجوز للمتعامل الانتظار مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ العلم باختلال الضوابط، وإذا تم البيع، فإنه لا يلزم المتعامل التخلص من عائد البيع (ربحه).

[1] – هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص6.

**4- التعاملات الممنوعة في تملك وتداول الأسهم**

لا يجوز استخدام العقود غير الشرعية، وهي العقود التي حدث خلل في أركانها وشروطها الشرعية، أو التي ورد النهي عنها، ويدخل في هذه العقود ما يلي[1]:

**4-1- بيع العينة:** وهو بيع السلعة بعد شرائها نقدا إلى بائعها الأول بثمن مؤجل أكبر منه أو بالعكس[2]، فإن بيعت لغيره أصبحت تورقا*.

**4-2- التعامل بالمشتقات غير المتوافقة مع الشريعة:** وهي أدوات مالية مبنية على عقود لم تستوف ضوابطها الشرعية، يتم بموجبها تثبيت سعر سلعة ما في الوقت الراهن على أن يتم شراؤها وتسليمها بهذا السعر الثابت في المستقبل وتشمل:

- **التعامل بالمستقبليات:** وهي البيع مع تحديد الثمن وتأجيل تسليم كل من الثمن والبضاعة إلى أجل معلوم، وذلك بهدف الحصول على الربح المتوقع في الفرق بين السعرين، سعر يوم التعاقد، وسعر يوم التنفيذ[3].
- **التعامل بالخيارات:** وهي عقود بيع تعطي لحاملها الحق في بيع أو شراء ورقة مالية في تاريخ لاحق بسعر معين يحدد وقت التعاقد[4]، أي أن البائع (مُصدر الخيار) يقدم للمشتري (المكتتب بالخيار) الحق، وليس الالتزام، في بيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية، بسعر محدد سلفا في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ، والثمن المنجز في هذا العقد هو ثمن الخيار وليس ثمن العملة أو البضاعة أو الأداة المالية، وتنقسم الخيارات إلى خيارات حقوق الشراء وخيارات حقوق البيع.

---

[1] – هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص8.

[2] – محمد خالد منصور، **حكم بيع العينة في الفقه الإسلامي المقارن وتطبيقاته المعاصرة**، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 2، 2007، ص226.

*– بيع التورق أن يشتري سلعة نسيئة، ثم يبيعها نقدا لغير البائع بأقل مما اشتراها به؛ ليحصل بذلك على النقد. رياض بن راشد عبد الله آل رشود، **التورق المصرفي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2013، ص24.

[3] – عطية فياض، **سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي**، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1998، ص338.

[4] – المرجع نفسه، ص368.

- **التعامل بالأدوات المالية المبنية على المؤشرات**، والتي يتعهد مصدرها بدفع معدل العائد عليها وفقا لمؤشر (أو رقم قياسي) لمجموعة معينة من الأدوات المالية، ولا يرتبط العائد المدفوع على الأداة باستخدام حصيلتها في استثمار معين، وإنما بمعدل العائد المعلن على المؤشر.
- التعامل بالمبادلات المؤقتة التي تمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى.
- البيع التأجيري الذي تنتقل فيه العين المؤجرة لملك المستأجر في نهاية الإيجار تلقائيا دون إبرام عقد جديد[1]، وتتداخل فيه أحكام البيع مع أحكام الإجارة.
- إصدار أسهم الامتياز وإصدار أسهم التمتع* والتعامل فيها.
- تمويل شراء الأسهم بالقروض الربوية.
- الشراء على الهامش المتضمن قرضا بفائدة، صراحة أو ضمنا، بأن يتقاضى الوسيط عمولة أعلى من العمولة على التداول النقدي، ولو كانت العمولة في الحدود التي تقررها هيئة السوق المالية، ولا يمنع الشراء إذا تم بتمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تأجير الأسهم وإقراضها بفائدة.
- بيع الأسهم سلما.
- رهن الأسهم ضمانا لقرض ربوي.
- القيام بأية نشاطات تحوط مبنية على عملية الشراء بالهامش أو البيع القصير، أو غيرها من العمليات المحرمة.
- البيع القصير**.

**5- استبعاد الدخل المحرم:**

ويتم استبعاد أي دخل محرم من خلال[2]:

[1] – علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي**، مكتبه دار القرآن، مصر، ط7، 2002، ص 608.

*- **أسهم التمتع**، هي الأسهم التي ترد قيمتها الاسمية لأصحابها خصما من أرباح الشركة، ولكن يبقى أصحابها يتمتعون ببعض حقوق المساهمين، مثل الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، والتصويت في الجمعية العمومية للشركة.

**- وهو أن يقوم البائع باقتراض أو تأجير أسهم من غيره لمدة محددة ثم يبيعها بغرض تسليمها للمشتري، ومن ثم يشتريها ويسلمها لمالكها في نهاية الفترة. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي الإسلامي، ص7.

[2] – هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص7.

- على مالك السهم التخلص من الدخل المحرم، إذا لم تقم الشركة باستبعاده في حالة تخصيص العوائد لحملة الأسهم، أما إذا باع قبل ذلك فلا يكون ملزما بهذا التخلص.
- تقع مسؤولية التخلص من الدخل المحرم على المؤسسات في حالة تكون المؤسسة هي التي تقوم بالتداول لحسابها وفي حالة تقوم بإدارة العمليات، مثل إدارة الصناديق والمحافظ المالية.
- يجب حساب نصيب السهم من الدخل المحرم الذي اختلط بإيرادات الشركة بعناية.
- يساوي الدخل المحرم الواجب على المتداول استبعاده: "إجمالي الدخل المحرم للشركة مقسوما على عدد أسهمها المصدرة، وضرب ناتج القسمة في عدد الأسهم التي يملكها المساهم".
- إن محل الاستبعاد هو حصة السهم من الدخل المحرم سواء ربحت الشركة أم خسرت، وسواء وزعت أرباحا أو لم توزع، وسواء كان التوزيع نقدا أو في شكل أسهم منحة.
- يجب استبعاد الدخل المحرم، سواء كان تملك تلك الأسهم بغرض الاستثمار أو المتاجرة.
- لا يجوز استفادة الشركة أو مالك السهم من العنصر المحرم بأية طريقة كانت، مثل دفع الضرائب أو دفع مبالغ الفوائد المترتبة على الشركة، أو تسوية التزامات المديونية عليها.
- لا تخضع لاستبعاد الدخل المحرم، العمولة أو الأجرة التي تكتسبها جهة تقوم بدور وسيط أو وكيل أو مدير للأسهم التي يجوز تداولها وفقا لهذا المعيار.
- يحرم على الأفراد والشركات والأسواق المالية أن تقوم بدور الوسيط أو الوكيل أو المدير للأسهم التي لا يجوز تداولها وفقا لهذا المعيار، ويجب على الأفراد والشركات ومساهميها التخلص من العمولة التي يحصلون عليها من تلك الأعمال.

**المطلب الرابع: فائدة الالتزام بالمعايير الشرعية وأثرها في كفاءة التدقيق الشرعي**

**أولا: فائدة الالتزام بالمعايير الشرعية**

يترتب عن الالتزام بالمعايير الشرعية لكل منتج من المنتجات في المؤسسات جملة من الفوائد نذكر منها[1]:

- وجود معيار شرعي لأي منتج أو عقد مصاغ بصياغة قانونية واضحة يجعل من المؤسسة قادرة على أن تسير بخطوات واضحة من أجل تطبيق أحكام الشريعة دون أي غموض.

[1] – حسام الدين عفانة، **مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**–البنك الإسلامي الفلسطيني كمثال تطبيقي–، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي، رام الله فلسطين، 14-06-2010، ص24.

- يؤدي الالتزام بالمعايير الشرعية إلى تحقيق التعاون بين مختلف المؤسسات من خلال الأعمال المشتركة بل إلى توحيدها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة.
- وجود هذه المعايير يحقق الفائدة للمتعاملين من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- تستفيد الجهات القضائية في الوصول إلى الحكم العادل من خلال هذه المعايير الشرعية.
- الالتزام بهذه المعايير يفيد الدولة والمصارف المركزية وجهات الرقابة والتدقيق بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبطها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وكيفية التدقيق عليها على ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية.
- يسهل الالتزام بهذه المعايير عملية التصنيف والجودة، حيث يمكن المنافسة على ما هو أجود.

**ثانيا: أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**

للمعايير والضوابط الشرعية دور بارز في كفاءة عملية التدقيق الشرعي، ويظهر ذلك من خلال[1]:

**1- ارتباط عملية التدقيق الشرعي بالمعايير الشرعية**

تكمن أهمية المعايير الشرعية في تمكين المدقق من أداء مهمته على أحسن وجه، ولا يعقل أن يؤدي المدقق الشرعي عمله على الوجه المطلوب إلا إذا كانت له معايير واضحة يعتمد عليها ويعاير بها عمل المؤسسة.

ومن أهداف المؤسسات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي تحقيق الربح وتقديم الخدمات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفقدان هذه المؤسسات لمعايير شرعية واضحة المعالم تبين الطريقة الشرعية لتنفيذ هذه المنتجات والخدمات الإسلامية التي تقدمها يفقد المدقق الشرعي جزءا هاما من نطاق عمله، فمن أهم ما يدل على التزام المؤسسة بأحكام الشريعة هو مدى موافقة أعمالها لما جاء في هذه المعايير المعتمدة، وإذ لم يكن هناك معايير فبأي أي شيء يعاير؟

**2- دور المعايير الشرعية في تعزيز ثقة المتعاملين مع المؤسسة.**

من غايات إيجاد التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية زرع الثقة في نفوس المتعاملين مع المؤسسة في مشروعية أعمالها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا فهم أحوج ما يكونون إلى مقياس صحيح يثقون فيه؛ للحكم على هذه الأعمال التي لا يتمكن الشخص العادي من معرفة حِلِّها

[1] – نادر السنوسي العمراني، **أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص155-160.

أو حرمتها، فإذا قيل لهم: إنَّها متوافقة مع المعيار الفلاني، أو أقرَّها العالم الفلاني ركنوا إليها، واطمأنت نفوسهم إلى حِلِّها ومشروعيتها.

ومن هنا، فإنَّ الواجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعتمد معايير شرعية واضحة، بل أن تعتمد من المعايير ما صدر عن جهات علمية معتبرة، فكلَّما ازدادت قوة هذه الجهة المصدرة وثقةُ الناس في القائمين عليها، كان ذلك أدعى إلى بعث الطمأنينة في نفوس المتعاملين مع المؤسسة، واعتُبِر ذلك نجاحا لنظام الرقابة الشرعية، ودليلا على كفاءة إدارة التدقيق[1].

**3- المعايير الشرعية تساهم في التقليل من أخطاء العاملين في المؤسسة.**

من أجل أن يحقق نظام الرقابة أهدافَه لابد من توافر مقومات أساسية، ومن أهم هذه المقومات اللازمة لنظام الرقابة الشرعية:

- وجود عاملين أكفاء مهنيا وشرعيا، قادرين على أداء المهام الموكلة إليهم بدقة.
- وجود هيكل تنظيم إداري سليم، يحدد اختصاصات الموظفين ومسؤولياتهم بكل وضوح ويحقق الاستقلال الوظيفي لإدارات المؤسسة، ويَفصل بين المهام المتعارضة.
- وجود وحدة مراجعة قوية مستقلة، تتناسب مع حجم عمل المؤسسة.
- وجود مرجعية شرعية كافية، متمثلة في معايير متوافقة مع أحكام الشريعة[2].

ووجود الفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية يجب أن تصاغ على شكل قوانين واضحة، حيث يتمكن الموظفون العاملون بالمؤسسة الذين ليس لهم تكوين شرعي من فهمها، وبالتالي القدرة على تطبيقها دون أي صعوبة.

وقد نصَّ معيار الرقابة الشرعية الداخلية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنَّه: (يتعين على إدارة المؤسسة وضع ضوابط وسياسات وإجراءات لتحقيق هدف المؤسسة في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية)[3].

---

[1] – نادر السنوسي العمراني، **أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص155-160.

[2] – ينظر: **تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي**، للدكتور عبد الباري مشعل (ص43-46).

[3] – ينظر: **معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية** رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية (ص32/ فقرة 28).

ولذا فإنه إذا تمت المقارنة بين مؤسسة توجد بها معايير شرعية منضبطة ومعتمدة من الهيئة الشرعية وبين مؤسسة تنعدم بها هذه المعايير، فسيظهر فرق شاسع بينهما من حيث الملاحظات الكثيرة التي تقدم للمؤسسة غير الملتزمة بالمعايير الشرعية وهذا نتيجة لعدم وضوح الإجراءات[1].

**4- وجود المعايير الشرعية يجنب الهيئات الشرعية وإدارة التدقيق ضغوطات الإدارة.**

تقوم المؤسسات العلمية المتخصصة (كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) بإصدار المعايير الشرعية بغية إيجاد نمط واحد للعمل بين المؤسسات المالية، وتجنب الخلافات الشرعية بين العلماء، وذلك سيؤدي بالضرورة إلى ما يلي[2]:

- زيادة ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية؛ إذ نجد أن كل خلاف بين عمل هذه المؤسسات يؤدي إلى زرع الشك في نفوس المتعاملين معها وفي صدق التزامها بالشريعة الإسلامية.
- غلق باب التساهل أو الاختيار بمحض التشهي، وتجنيب الهيئات الشرعية ضغوطات إدارة المؤسسة في إجازة بعض المعاملات المختلف فيها؛ إذ الغالب على المعايير الشرعية أن تُصاغ بطريقة تَسمح بوجود بعض الفسحة مادام الخلاف العلمي قويا معتبرا، وتَسدُّ بابَه إذا كان ضعيفا غير معتبر.
- تسهيل مهمة الهيئات الشرعية في صياغة عقود المنتجات.

وكلُّ هذا من شأنه أن يُقوِّي من كفاءة عملية التدقيق، ويقوِّي ثقةَ المتعاملين مع المؤسسة فيما يصدر عن إدارة التدقيق الشرعي، ويزيد من ثقتهم فيها.

**5- المعايير الشرعية مقوم أساسي لنجاح عمل المدقق.**

ترتكز عملية المراجعة الشرعية على ما يُسمَّى بنشاط الاطلاع، ويعني إلمام المراجع بغرض المراجعة، وتجميع المعلومات والبيانات المتصلة بعمله، والاطلاع على السياسات والإجراءات والعقود المقررة من طرف هيئة الرقابة الشرعية، وكلُّ ذلك يمكن ضبطُه إذا كان للمؤسسة معايير شرعية تعتمد عليها في عملها[3].

---

[1] – ينظر: **شركات التدقيق الشرعي الخارجي** (الحاجة –الواقع –الطموح) لياسر دهلوي (ص61).

[2] – نادر السنوسي العمراني، **أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**، مرجع سابق، ص155-160.

[3] – جاء في معيار الضبط رقم (2) فقرة (8): ((يجري تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية بحيث يتم أداؤها بكفاية وفعالية. وتطور خطة الرقابة بصورة ملائمة تشتمل على فهم كامل لعلميات المؤسسة من حيث منتجاتها، وحجم عملياتها، ومواقعها، وفروعها، والشركات التابعة لها، وأقسامها. ويشتمل التخطيط على الحصول على قائمة بجميع الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة)).

وكما هو معلوم في علم المراجعة، فإنَّ المراجع محتاج إلى ملفات عمل يعتمد عليها في إتمام عملية المراجعة، وتنقسم قسمين: ملف دائم، وملف جارٍ. ومن أبرز مكونات الملف الدائم[1]:

- قرارات هيئة الرقابة الشرعية وفتاواها.
- نماذج العقود والاتفاقيات ومستندات العمل المقرة من الهيئة.
- أدلة الضوابط الشرعية وإجراءات العمل.
- المعايير الشرعية والمحاسبية المعتمدة لدى المؤسسة، سواء كانت معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، أو معايير محلية مثل معايير المصرف المركزي.

وتُعدُّ هذه المكونات أساسية لتشكيل خلفية كافية عن الضوابط الشرعية للمجال محل المراجعة.

[1]- ينظر: **تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي** للدكتور عبد الباري مشعل (ص130-131)، **والرقابة والتدقيق الشرعي** (النشأة -طبيعة الممارسة-المستقبل) للدكتور سمير الشاعر (ص56).

## المبحث الثالث: *المعايير والضوابط الشرعية التي تحكم نشاط المؤسسات الاقتصادية*

إذا تحدثنا عن المعايير فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية فإننا بصدد الحديث عن الضوابط الشرعية التي أتت بها الشريعة الإسلامية، والتي تنظم كافة الجوانب والعلاقات الدنيوية للبشر، ومن بينها الجانب الاقتصادي الذي يعد جزءا مهما في حياة الأفراد والمجتمعات، وهذه الضوابط الشرعية من شأنها تنظيم جميع النشاطات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات والمجتمع، بما يحفظ مصلحة الجميع، ودون تغليب مصلحة طرف على آخر، خاصة إذا تم الالتزام بها من جانب فقه المعاملات، إذ أن الشريعة الإسلامية (عقيدة، وفقه (عبادات ومعاملات)، وأخلاق).

وسنتناول في هذا المبحث المعايير الشرعية* التي تحكم وتنظم الجانب الاقتصادي بصفة عامة، ونركز على تلك الضوابط لها علاقة بوظائف المؤسسة الاقتصادية.

### المطلب الأول: المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية

يعد الإنتاج في ظل الاقتصاد الإسلامي عملية مركبة، تستنفد جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقة في إطار زمني معين بهدف إيجاد منافع اجتماعية سواء كانت مادية أو معنوية[1]، ولهذا فالعملية الإنتاجية تحكمها مجموعة من الضوابط نبينها فيما يلي:

#### أولا: إنتاج الطيبات

ليس كل ما يرغب الإنسان في إنتاجه حلالا كان أو حراما، نافعا كان أو ضارا يسمح الاقتصاد الإسلامي بإنتاجه بل لابد أن يكون المنتوج من السلع والخدمات مباحا، وعلى هذا فيحرم إنتاج كل المحرمات التي حرمها الله تعالى، والتي من شأنها إلحاق الضرر، سواء بالنفس أو بالغير أو بالمجتمع أو بالحيوان أو بالبيئة، فلهذا يجب على كل مؤسسة أن تراعي في إنتاجها إنتاج الطيبات التي تعود بالنفع على المجتمع، والامتناع عن إنتاج السلع المحرمة، كالخمر والمخدرات والسجائر والميتة ولحم الخنزير**...، وعدم تقديم الخدمات المحرمة، كالميسر والقمار وإقامة دور الرقص والفجور، بداعي تنشيط السياحة، وكسب العملة الصعبة...، لأنها ليست من الطيبات، بل تفسد ولا تصلح، والعلة في تحريم إنتاج المحرمات هو أن الدافع للإنتاج هو النفع البشري، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بتيسير وتسهيل الحصول على ما هو في حاجة إليه من السلع والخدمات،

---

*- المعايير الشرعية إذا تعلقت بالمؤسسات الاقتصادية فيقصد بها الضوابط الشرعية (الأحكام الشرعية) التي تتعلق بالجانب الاقتصادي، أما إذا تعلقت بالمؤسسات المالية فيقصد بها تقنين تلك الضوابط الشرعية في شكل قوانين، ولوائح تعين غير المتخصصين في علوم الشريعة الإسلامية على تطبيقها.

[1]- عبد المنعم الجمال، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1980، ص92.

** - فلا يحل للمسلمين تربية الخنازير والمتاجرة فيها وبيعها لغير المسلمين ولو كان في ذلك فائدة اقتصادية لأنه إذا حرم شيء حرم أكل ثمنه.

وكذلك يجب الابتعاد عن جميع صور التحايل من خلال إنتاج السلع وتقديم الخدمات الضارة، وتسميتها بغير مسمياتها لتضليل المستهلكين، يقول الله عز وجل: ﴿ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [سورة الأعراف: 157].

فإنتاج الطيبات ضابط جد مهم، يتميز به الاقتصاد الإسلامي عن غيره، فمن خلال الالتزام به يتم تحقيق المنفعة الحقيقية من خلال إنتاج السلع المفيدة، وتقديم الخدمات النافعة، وبالتالي تحقيق الفعالية الاقتصادية التي تظهر في توجيه جميع الإمكانيات المتاحة لمجالات الإنتاج النافع، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قدرات الإنتاج المحلي، إضافة إلى التقليل من تبديد موارد المجتمع، وتحقيق درجة عالية من الكفاءة في استخدام مختلف الموارد، التي كانت ستوجه إلى المجالات غير النافعة[1].

**ثانيا: الالتزام بسلم الأولويات**

يجب الالتزام بسلم الأولويات في الإنتاج، إذ أن الإسلام دين يربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، فتقدم الضروريات على الحاجيات، والحاجيات على الكماليات، وتستبعد الشهوات، والمحرمات، وأوجه السرف، والترف والتبذير[2]، وفيما يلي بيان المفهوم الاقتصادي لكل من الضروريات والحاجيات والكماليات:

**1- الضروريات:**

هي ما لابد منه لقيام مصالح الدين والدنيا، ويؤدي عدم إشباعها إلى عدم استقامة النظام، واختلال حياة الناس، ويقصد بالضروريات عند الاقتصاديين أنها مجموع السلع والخدمات الأساسية التي تحفظ وتشبع الحاجات المتعلقة بالكليات الخمس التي جاءت الشريعة لحفظها (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال)، ويتم على أساسها تخصيص الموارد، وتوجيه القدرات واستخدام الطاقات والإمكانيات المتاحة بصورة رشيدة لإشباعها وتلبيتها، ويترتب عن عدم إشباعها فساد كبير واضطراب خطير في حياة المجتمع[3].

فالعملية الإنتاجية في ظل الاقتصاد الإسلامي لا تتم إلا إذا امتثلت لقاعدة المفاضلة والاختيار المحكومة بقاعدة ترتيب الأولويات والمصالح التي نظمتها الشريعة، كما لا تخضع أساسا لفكرة الربح، كما هو

[1] – صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص415.

[2] – رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، دمشق، د ط، د س، ص54.

[3] – صالح صالحي، **الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي**، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1997، ص231.

الحال في فكر الاقتصاد الوضعي، وباتباع هذه القاعدة فإنه لا شك في تحقيق أكبر منفعة ممكنة، فكلما كانت الحاجة ضرورية كانت منفعة المنتج الذي يشبعها كبيرة[1]، ومن **أمثلة** الضروريات:

- توفير الأمن الداخلي والخارجي للناس.
- توفير القدر الضروري من الغذاء واللباس والمأوى الذي يحفظ الناس من الهلاك.
- توفير التعليم الضروري في أمور الدين الدنيا.
- منع جميع النشاطات المادية والمعنوية الضارة بالمجتمع، كالخمر والمخدرات والربا وغيرها من المحرمات.

وعلى هذا ينبغي على المؤسسة عند إنتاجها أن تراعي الضروريات، التي تحفظ المجتمع، والتي تكون في قمة سلم الأولويات، مثل صناعة الغذاء والدواء واستصلاح الأراضي الزراعية، فلا يعقل إنشاء مصانع للمشروبات الغازية وترك صناعة الغذاء.

**2- الحاجيات:**

وهي التي يؤدي عدم وجودها إلى حدوث حرج ومشقة في حياة الناس، ولكن لا يحدث اختلال في نظام حياتهم كما هو الحال عند انعدام الضروريات، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [سورة الحج :78].
وبوجود هذه الحاجيات تتيسر سبل الحياة على الناس، وتوسع عليهم توسعة زائدة عن الضروريات، وبذلك فإن الحاجيات تأتي في المرتبة الثانية بعد الضروريات من حيث الترتيب.

ويقصد بالحاجيات عند الاقتصاديين أنها مجموعة السلع والخدمات التي ترفع الحرج، وتدفع المشقة وتزيل أسبابها، وتسهل الحياة الفردية والجماعية، وينبغي على الأمة أن توجه الجهود والإمكانيات لأجل إشباعها بعد إشباع الضروريات[2].

**ومن أمثلة** الحاجيات[3]: مأكل أساسي كاف، وملبس ملائم، ومسكن مناسب، وأجهزة منزلية ميسرة للعمل المنزلي، ومواصلات عامة سهلة، وأدوية للوقاية والعلاج من الأمراض، وتعليم ثانوي ومهني، وحد ملائم من الأمن على الحياة والعرض والمال.

---

[1] – شوقي أحمد دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1984، ص113.

[2] – صالح صالحي، **الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص238.

[3] – إبراهيم خريس، **الإنتاج والتنمية رؤية اقتصادية إسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-2010/02/24، ص16.

**3- التحسينيات:**

تدخل في نطاق هذه المرتبة السلع والخدمات التي تزيد رفاهية الفرد والمجتمع وتحسن مستواه المعيشي[1]، فلا يؤدي فقدانها إلى حدوث مشقة، ولا تصعب الحياة من دونها، كما هو الحال بالنسبة لفقدان الحاجيات، وإنما وجودها يزين الحياة، ويحسنها في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولكن بغير إسراف ولا تبذير.

**ومن أمثلة** التحسينات[2]: مأكل محسن، وملابس محترمة، وسكن واسع وجميل دون تبذير، وأجهزة منزلية ومواصلات خاصة ملائمة، وخدمات طبية وأدوية وقائية.

ومراعاة ضرورة الالتزام بهذا الترتيب واجب على الدولة بالدرجة الأولي في ممارستها للإنتاج، وإجبار الأفراد والمؤسسات على الالتزام به في حالة الضرورات التي لا يمكن الحصول عليها من مصدر آخر، ولأن الإنتاج في ظل الاقتصاد الإسلامي لا يرتبط بمقدار ما يحققه من مصلحة لأصحاب المشروع فقط، وإنما يتطلب مراعاة المنافع الاجتماعية أيضا، ومن القواعد الشرعية على ذلك تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: إن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية، متى لم يقم بها غير الإنسان صارت فرض عين عليه، ولا سيما إن كان غيره عاجزا عنها، فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا، يجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل[3].

وتكمن الأهمية الاقتصادية للالتزام بضابط الأولويات في العملية الإنتاجية من خلال تحقيق المزايا التالية[4]:

- التخصيص الأمثل للموارد والتعبئة المثلى لها، والتقليل من الهدر الناتج إذا ما تسربت إلى المجالات الترفيهية والكمالية.
- الاستخدام الرشيد للموارد المجتمعية بما يتناسب مع طبيعة الحاجات الإنسانية في مراحل التطور الاقتصادي المختلفة.
- تحقيق تقارب نسبي في مستويات المعيشة من خلال تقليص فجوة التفاوت في مستويات الحياة.

---

[1] - محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 1985، ص82-83.

[2] - إبراهيم خريس، **الإنتاج والتنمية رؤية اقتصادية إسلامية**، مرجع سابق، ص16.

[3] - أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **الحسبة في الإسلام** أو وظيفة الحكومة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د س، ص26.

[4] - صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص416-417.

**ثالثا: الالتزام بمواصفات الإتقان ومعايير الجودة**

ومن الضوابط التي تحكم عملية الإنتاج ضرورة الالتزام بالإتقان والصدق، وتجنب الغش والخداع في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، قال ﷺ:" إن الله تعالى يُحِبُّ إذا عمِلَ أحدُكمْ عملًا أنْ يُتقِنَهُ"[1].

فإنتاج أي سلعة لابد أن يخضع إلى مجموعة من المواصفات الفنية تتخلل جميع مراحل العملية الإنتاجية ومتطلباتها المختلفة، انطلاقا من المواصفات المتعلقة بطبيعة المواد الأولية مرورا بخصائص الآلات والمعدات والأجهزة، إلى طرق التصميم والتنفيذ والتشغيل ونقل المنتج وظروف تخزينه ...، وهذه المراحل تتطلب إيجاد برامج مرنة للرقابة على الجودة الخاصة بالمواصفات الفنية بغية ضمان حد أدنى من الجودة والإتقان، إضافة إلى خضوع أي منتج سواء كان سلعة أو خدمة إلى مجموعة من المواصفات الجمالية التي تبرز الإبداع في نمط الحياة المجتمعي الذي يتفاعل مع المستجدات عن طريق القدرة على الاستيعاب والتطوير، وبالتالي يثبت خصوصية المجتمع الإسلامي، ويؤكد مشاركته الفعالة في منجزات التقدم ،كمنتج ومبدع وليس كمستهلك تابع[2].

ولضابط الجودة والإتقان عناصر متعددة، نذكر منها[3]:

- وضع مواصفات المنتج، ويدخل فيها رغبات المستهلكين والتصميم والتطوير والأبحاث.
- ضبط جودة المواد الأولية والوسيطة الداخلة في المنتج.
- ضبط جودة المنتج أثناء التشغيل.
- ضبط جودة المنتج النهائي من خلال ضبط جودة التغليف والتعبئة والتخزين والنقل.
- إدارة الجودة وتمثل النواحي الإدارية المتصلة بالجودة مثل مسؤولية الجودة.

وعلى هذا ينبغي على المؤسسة عند إنتاجها أن تراعي هذا الضابط المتعلق بالجودة والإتقان، وإعداد كل الوسائل والبرامج والخطط التي من شأنها أن تضمن حدا مناسبا ومقبولا من الجودة والإتقان لإنتاج أي سلعة أو خدمة.

**رابعا: مراعاة الجانب الصحي والبيئي**

من الضوابط التي يجب مراعاتها والالتزام بها في كل عملية إنتاجية الاهتمام بالجانب الصحي العام، والحرص على الحد أو التقليل من التأثيرات السلبية لهذه العملية على الصحة العامة والبيئة، من خلال المحافظة على

[1] – أخرجه أبو يعلى والطبراني، وقد صححه الألباني في السلسلة الصحيحة نظرا لشواهده، الجزء 3، ص106.

[2] – صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص418.

[3] – محمود سلامة عبد القادر، **الضبط المتكامل لجودة الإنتاج**، وكالة المطبوعات، الكويت، د ط، د س، ص13.

صفاء الهواء ونقاء الماء، وعدم تلويثهما، وعدم إنتاج السلع الضارة، كالمخدرات والدخان والخمور...، وأيضا لابد من توفير شروط نظافة المنتج، فالسلعة إذا كانت غير نظيفة أو غير صالحة للاستهلاك يمكن أن تلحق بعض الأضرار بالمستهلك، ومن أمثلة اهتمام الاقتصاد الإسلامي بنظافة السلع المنتجة ما يلي:

- يتعين على صاحب السلعة أن يحترز من أن يصيب ما عنده من السلع شيء مما تكرهه النفس كفضلات الفئران والهر فيتنجس بذلك كله أو بعضه، ومن عادة النفوس أنها تشمئز مما بقي سالما من ذلك، فيتعين عليه (صاحب السلعة) أن يبين ذلك لكراهة بعض الناس ما يبقى[1].
- يعتبر المحتسب على اللبانين تغطية أوانيهم، وأن يكون المكان مبلطا والأغطية جددا، فإن الدبيب يحب مكان اللبن...، ويلزمهم في كل يوم بغسل المواعين بالمسر أي الليف الجديد والماء النظيف لئلا يسرع إليها الفساد في زمان الحر[2].
- ولا يعجن العجان بقدميه، ولا بركبتيه، ولا بمرفقيه؛ لأن في ذلك مهانة للطعام، وربما قطر في العجين شيء من عرق إبطيه، وبدنه، فلا يعجن إلا وعليه ملعبة (ثوب من غير كم) أو بشت مقطوع الأكمام، ويكون ملثما أيضا؛ لأنه ربما عطس أو تكلم، فقطر شيء من بصاقه أو مخاطه في العجين، ويشد على جبينه عصابة بيضاء، لئلا يعرق فيقطر منه شيء (في العجين)، ويحلق شعر ذراعيه لئلا يسقط منه شيء في العجين، وإذا عجن في النهار فليكن عنده إنسان في يده مذبة يطرد عنه الذباب، هذا كله بعد نخل الدقيق بالمناخل السفيقة(الكثيفة) مرارا[3].
- وينبغي على الباعة أن تكون بضاعتهم مصونة في البراني والقطارميز* لئلا يصل إليها شيء من التراب والغبار وبول الفأر ونحوه...، ويأمرهم أن تكون المذبة في أيديهم، يذبوا بها على البضاعة طول النهار، ويأمرهم بنظافة أوانيهم، وغسل أيديهم، وتسريح لحاهم، ومسح موازينهم ومكاييلهم[4].

---

[1] – ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي، **المدخل**، دار التراث، د ط، د س، ج4، ص92.

[2] – الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، **الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أحمد جابر بدران، دار الرسالة، القاهرة، ط1، 2002، ص236.

[3] – عبد الرحمن بن نصر الشيزري، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د ط 1946م، ص36.

* – القطارميز: وعاء من الفخار قصير العنق واسع الفوهة. الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة، ص235.

[4] – الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، **الرتبة في طلب الحسبة**، مرجع سابق، ص235.

- وفي الحفاظ على البيئة يقول ابن خلدون *بعدما عدد أسباب الموت ذكر منها: وقوع الوباء وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبات الفاسدة، وإذا فسد الهواء، وهو غذاء الروح الحيواني وملابسه دائما فيسري الفساد إلى مزاجه، فإن كان الفساد قويا وقع المرض في الرئة، وهذه هي الطواعين وأمراضها مخصوصة بالرئة، وإن كان الفساد دون القوي والكثير فيكثر العفن ويتضاعف فتكثر الحميات في الأمزجة وتمرض الأبدان وتهلك، وسبب كثرة العفن والرطوبات الفاسدة في هذا كله كثرة العمران ووفوره آخر الدولة لما كان في أوائلها من حسن الملكة ورفقها وقلة المغرم وهو ظاهر، ولهذا تبين في موضعه من الحكمة أن تخلل الخلاء والقفر بين العمران ضروري ليكون تموج الهواء يذهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن بمخالطة الحيوانات[1].
- وقد أصدر المجمع الفقهي الإسلامي الدولي في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بالشارقة قرارا[2] بشأن البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي، حيث قرر ما يأتي:

✓ تحريم إلقاء أي نفايات ضارة على أي بقعة من بقاع العالم، وإلزام الدول المنتجة لهذه النفايات بالتصرف بها في بلادها، وعلى نحو لا يضر بالبيئة، مع التزام الدول الإسلامية بالامتناع عن جعل بلادها مكانا لتلقي أو دفن هذه النفايات.

✓ تحريم كافة الأفعال والتصرفات التي تحمل أية أضرار بالبيئة أو إساءة إليها، مثل الأفعال والتصرفات التي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، أو تستهدف الموارد أو تستخدمها استخداما جائرا، لا يراعى مصالح الأجيال المستقبلية، عملا بالقواعد الشرعية الخاصة بضرورة إزالة الضرر.

---

* – ابن خلدون (732 –808 هـ / 1332 –1406 م) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والاندلس، وتولى أعمالا، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس، ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برقوق، وولي فيها قضاء المالكية، اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر) طبع في سبع مجلدات، أولها (المقدمة) وهي تعد من أصول علم الاجتماع.

[1] – ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988 م، ص376.

[2] – قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي حول البيئة رقم 19/11/185.

- ✓ وجوب نزع أسلحة الدمار الشامل على مستوى جميع الدول، وحظر كل ما يؤدي إلى تسرب غازات تساعد في توسيع ثقب طبقة الأوزون وتلويث البيئة، استنادا إلى القواعد اليقينية الخاصة بمنع الضرر.

كما يوصي بما يلي:

- ✓ تشجيع الوقف على حماية البيئة بمختلف عناصرها الأرضية والمائية والفضائية.
- ✓ إنشاء لجنة لدراسات البيئة من منظور إسلامي بمجمع الفقه الإسلامي الدولي تختص برصد كافة الدراسات والاتفاقيات والمشكلات المتصلة بالبيئة.
- ✓ التعاون مع المجتمع الدولي بمختلف الصور في سبيل حماية البيئة ومنع تلويثها، والانضمام إلى الاتفاقيات والعهود الدولية التي تعقدها الدول لمنع التلوث والإضرار بالبيئة، شريطة ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو تحمل أضرارا بالدول الإسلامية.
- ✓ حث الدول الإسلامية على تفعيل المنظمات البيئية التي أوجدتها منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات التابعة لها، مع ضرورة التعاون الوثيق مع مجلس التعاون العربي الخاص بالبيئة، وكذلك مجلس التعاون الخليجي المهتم بها.
- ✓ الإكثار من الصناعات (صديقة البيئة) ودعمها بكافة الطرق الممكنة.
- ✓ حث الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي على الاستمرار في إصدار التشريعات والقوانين المنظمة للبيئة والمانعة من تلويثها، مع الاستعانة بسلطة القانون الجنائي بتوقيع العقوبات على الإضرار بالبيئة، وتشديد أجهزة الرقابة على مختلف التصرفات والأفعال التي قد تحمل الإضرار بأي عنصر من عناصر البيئة: المياه أو الهواء أو التربة.
- ✓ مطالبة المؤسسات المعنية بالشؤون الدينية في الدول الإسلامية بتزويد الأئمة والدعاة بالمعلومات البيئية، ونشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبيئة ووسائل الحفاظ عليها.
- ✓ نشر الثقافة البيئية بمختلف الوسائل التي تؤدي إلى نظافة البيئة وحمايتها من كافة المخاطر عن طريق البث المنظم لمخاطر البيئة في وسائل الإعلام، والتربية السوية، سواء داخل المنازل أو في مناهج الدراسة بمختلف مراحلها، والاهتمام بفقه البيئة من دراسات الفقه الإسلامي بكليات الشريعة والدراسات الإسلامية.

وقد نصت الشريعة الإسلامية على وجوب التحلي بالأخلاق الفاضلة التي جاء بها الإسلام من صدق وإيثار وإتقان ووجوب الشفافية في المعاملات، والتخلي عن تلك الأخلاق القبيحة من كذب وكتمان العيب والغش والتدليس والغرر واستغلال المضطرين...، فلابد أن تكون المؤسسة الاقتصادية ملتزمة بهذه الضوابط التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وأن يقتنع أصحابها أن الالتزام بهذه الضوابط سيساهم في تطور المؤسسة، ويحميها من المخاطر، وأهم هذه المخاطر التي يمكن أن تقع فيها خطر مخالفة الضوابط الشرعية.

**المطلب الثاني: المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية**

يجب الالتزام بالأحكام الشرعية الخاصة بالتمويل، والتمويل له مصدران إما يكون ذاتيا (داخليا) أو تمويل خارجي، وقد أجاز الإسلام التمويل الخارجي لأن الإنسان يحتاج إلى غيره، وهذا شأن المستثمرين والمنتجين، فهم بحاجة إلى أموال ومدخرات الآخرين لتمويل نشاطهم من خلال معاملات مختلفة كالاقتراض أو المشاركة أو الرهن أو تسهيلات ائتمانية، وهذه الوظيفة تحكمها جملة من الضوابط وتتمثل في:

**أولا: انتفاء الربا**

لقد ضبط الإسلام العلاقة بالدائن والمدين بضوابط، حيث قرر منح الائتمان(الدين)* وتحصيله وبصورة تضمن حصول صاحب الحق على حقه وحرم الربا[1] الذي يعد أكلا لأموال الناس بالباطل، يتم تحصيله من غير بذل للجهد ومن غير خسارة، فهو مضمون وبنسبة محددة مسبقا، وهذا يخالف قاعدة الغرم بالغنم، وأجاز القرض الحسن والمشاركة والمضاربة ...، وقرر الضمانات من رهن وكفيل وتوثيق وإشهاد من أجل ضمان الحقوق، وعليه فإنه يجب على كل مؤسسة اقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي أن تمتنع في تمويل مشاريعها عن الاقتراض بالفائدة (الربا)، مهما كانت نسبة الفائدة، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[سورة البقرة:278].

وتحريم الربا يعد من أهم الضوابط الشرعية التي تحكم جميع المعاملات المالية، وينبغي استبعاد الربا من الحياة الاقتصادية، وإيجاد العوائق والحواجز بينه وبين المجتمع بالتشريع والتوجيه وفق نظام الإسلام[2].

---

* – من الأمانة حيث يأتمن أحد المتعاقدين الآخر ويعطي له مالا على أن يستوفي بدله آجلا، ويطلق عليها أيضا المداينات من الدين، وهو عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين فيها نقدا والآخر الذمة.

[1] – محمد عبد الحليم عمر، **الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1982، ص75.

[2] – تقي الدين النبهاني، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، دار الأمة، بيروت، ط6، 2004، ص192.

**ثانيا: الأصل في المعاملات الإباحة**

لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [سورة المائدة: 01]، وهذا يقتضي الإيفاء بكل معاملة وبكل عقد مادامت هذه المعاملة غير منصوص على تحريمها، وقد ورد في السنة ما يدل على أن المحرمات محصورة قوله عليه الصلاة والسلام:" إنَّ أَعْظَمَ المسْلِمِينَ جُرْمًا، مَن سَأَلَ عن شيءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِن أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ"[1].

**ثالثا: منع الظلم**

فكل الشرائع السماوية قد اتفقت على تحريم الظلم الذي هو ضد العدل الذي أمر الله تعالى به، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [سورة البقرة: 188]، وقد حرمت السنة اعتداء المسلم على مال أخيه المسلم لأنه ظلم، فقال ﷺ:" ... فإنَّ دِمَاءَكُمْ، وأَمْوَالَكُمْ، وأَعْرَاضَكُمْ، وأَبْشَارَكُمْ، علَيْكُم حَرَامٌ"[2]، كما نهى الإسلام عن كثير من المعاملات التي فيها ظلم وتعدي على أموال الناس بالباطل، فنهى النبي عليه السلام عن بيع النجش*، وبيع التدليس، وأن يبيع المسلم على بيع المسلم أو يسوم على سومه...

**رابعا: منع الغرر**

أصل الغرر هو الذي لا يدرى هل يحصل أم لا؟ كالطير في الهواء والسمك في الماء، وأما ما علم حصوله وجهلت صفته فهو المجهول كبيعه ما في كمه فهو يحصل قطعا، لكن لا يدرى أي شيء هو؟[3].

فالغرر يطلق على كل ما فيه جهالة وخداع، سواء جهل الكمية أو النوعية أو معاد التسليم وتؤدي للغبن، فالغرر هو المجهول العاقبة[4].

وقد نهى الإسلام عن كل أشكال التعامل التي ينقصها بعض جوانب التعامل السليم والتأكد من مواصفاتها، ومقدارها ودفع الغرر، ومن ذلك النهي عن بيع اللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع الثمار قبل بدو صلاحها، وبيع ما ليس عندك...، فقد قال عليه الصلاة والسلام:" ولا يتلقى الركبان

---

[1] – محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم الحديث 7289، ص1800.

[2] – محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، المرجع نفسه، كتاب الفتن، رقم الحديث،7078، ص1751.

* – بيع النجش يتم عادة باتفاق مع البائع بإيجاد حالة شكلية من الطلب على السلعة توهم الآخرين بأنها مطلوبة، ومنه تحدث الرغبة في شراءها.

[3] – القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، **أنوار البروق في أنواء الفروق**، عالم الكتب، بيروت، د ط، د س، ج3، ص265.

[4] – ابن تيمية، **القواعد النورانية**، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1951م، ص38.

لبيع، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظر من بعد أن يحلبها فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر"[1].

فالغرر يشمل كل ما لا يمكن تسليمه أو تجهل عاقبته، كالتأمين التجاري على الممتلكات وبيع الثمار قبل بدو صلاحها...

**المطلب الثالث: المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة الإدارية للمؤسسة الاقتصادية**

من المهام الإدارية: التخطيط، التنظيم، إصدار الأوامر، التنسيق، والرقابة وهذه المهام ينبغي أن تؤدى وفق الضوابط الشرعية الآتية:

**أولا: حسن اختيار العاملين:**

من الأمور الأساسية التي يجب أن تراع في اختيار العاملين بإدارة المؤسسة توفر مجموعة من الصفات والأخلاق الحسنة في هؤلاء العاملين[2]، خاصة الذين يشغلون وظائف حساسة، ومن أهم هذه الصفات التحلي بالأمانة والكفاءة والمؤهلات، ولنا في القرآن الكريم ما يدل على ذلك، حين طلب سيدنا يوسف عليه السلام من ملك مصر أن يجعله مسؤولا على خزائن مصر، ذكر له الصفتين اللتين يتمتع بهما، وهما الأمانة والعلم، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف: 55]، وأيضا في قصة ابنة سيدنا شعيب لما طلبت من أبيها أن يستأجر سيدنا موسى عليه السلام، فذكرت له صفتين عاينتهما فيه، وهما القوة والأمانة قال الله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ [سورة القصص: 26].

فالقرآن الكريم يحث على اختيار من توفرت فيهم صفة الأمانة والعلم والقوة، أي المؤهلات التي تجعله قادرا على أداء المهام المسندة إليه دون أي تقصير، وقد ذكر الماوردي* صفتي الكفاءة والأمانة وجعلهما

---

[1] – مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش وتحريم التصرية، حديث رقم1515، ص1155.

[2] – محمد عبد الحليم عمر، **الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص161.

* – هو علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن البصري، المعروف بالماوردي نسبةً إلى بيع ماء الورد، أقضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة، من أكبر فقهاء الشافعية، وُلِدَ سنة 364هـ/ 975م في البصرة، وتوفي سنة 450هـ/1058م. الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، ص9.

شرطين أساسيين يجب التحقق من توافرهما في العاملين بالدواوين حين قال: من يصح أن يتقلَّد العمالة، وهو من استقلَّ بكفايته ووثق بأمانته[1].

ولا شك أن سوء اختيار العاملين يعد خيانة للأمانة، ولهذا قال رسول الله ﷺ: "إذا ضُيِّعَت الأمانَةُ فانتَظِرِ السَّاعَةَ قالَ: كيفَ إضاعَتُها يا رَسولَ اللَّهِ؟ قالَ :إذا أُسْنِدَ الأمْرُ إلى غيرِ أهْلِه فانتَظِرِ السَّاعَةَ"[2]، فبين الحديث أن الاختيار السيء للعاملين يؤدي إلى الفشل وضياع الحقوق، وأيضا أرشد النبي ﷺ إلى وجوب إسناد العمل للأكفاء، لقوله ﷺ: " مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فوَلَّى رَجُلًا وَهُوَ يَجِدُ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُ فقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ "[3]، فمن القواعد المقررة في الإسلام في مجال تولية الوظيفة ترتكز على أساس الصلاحية بحيث لا يجوز توظيف من لا صلاحية لهم، أو ترك الأصلح وتقديم من هو دونه.

وقد أخذ رسول الله ﷺ بمبدأ الاختبار قبل الاختيار، فحينما أسند منصب القضاء إلى سيدنا معاذ بن جبل سأله:" كَيْفَ تقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟، قَالَ :أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟، قَالَ :فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ :الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يرْضِي رَسُولَ اللَّهِ "[4].

ومن جهة أخرى فقد رفض النبي ﷺ تولية من لا تتوافر فيه الكفاية اللازمة لتولي المنصب، حتى ولوكان طالبه صحابيا جليلا، وهذا ما حدث مع سيدنا أبي ذر الغفاري حينما قال للرسول ﷺ:" ألا تستعملني يا رسول الله؟ قال: فضرب على منكبي، ثم قال: يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذ بحقها، وأدى الذي عليه فيها"[5].

---

[1] – الماوردي، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، د ط، د س، ص310.

[2] – محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الرقائق، باب رفع الأمانة، الحديث رقم 6496، ص1615.

[3] – ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ، ص7.

[4] – أبو داود سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، د ط، د س، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، ج3، ص303

[5] – مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة، حديث رقم1825، ص1457.

**ثانيا: الإشراف على عمل المرؤوسين:**

وللحد من الفساد الناتج عن خيانة الأمانة، لا تكفي التربية الدينية، والاختيار الحسن للعاملين في ذلك، – وإن كانا أساسيين– بل لابد من المتابعة لأعمال المرؤوسين، وفي هذا الصدد يقول الماوردي من خلال بيان المهام التي يجب أن يقوم بها الخليفة، ومنه أي مسؤول: " أن يباشر بنفسه مُشَارَفَةَ الأمور، وَتَصَفُّحَ الأحوال؛ لينهض بسياسة الأمَّة وحراسة المِلَّة، ولا يَعَوِّلُ على التَّفويض تشاغلا بلذَّة أو عبادة، فقد يخون الأمين وَيَغُشُّ الناصح"[1].

ومن باب تحمل المسؤولية المفروضة على الرؤساء والمديرين، قال الرسول عليه الصلاة والسلام: "كلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِه"[2]، ومن تمام المسؤولية أن يتفقد الرئيس، ويتابع أعمال المرؤوسين، وقد أشار الماوردي إلى ذلك حينما تحدث عن العلاقة بين الإمام والوزير، باعتبار أن الإمام رئيس للوزير بقوله: أن يتصفَّح أفعال الوزير وتَدبيرهُ الأمورَ؛ ليُقرَّ منها ما وافق الصَّواب، ويستدرك ما خالفه؛ لأنَّ تدبير الأمَّة إليه موكول، وعلى اجتهاده محمول[3].

فأي عمل يقوم به الفرد أو الجماعة داخل المؤسسة يجب أن يطلع عليه الآخرون، ويتابع بمختلف طرق المتابعة، سواء من خلال الرقابة وما تتطلبه من مهارات قيادية، أو من خلال تقييم الإنجاز بناء على تقارير النشاط الدورية، وممارسة الرقابة بمختلف أنواعها ومؤسساتها المختلفة، فلا بد من متابعة نشيطة تحصي نشاط العامل وتتبع أعمال التقييم بانتظام بناء على معدلات دقيقة ومعروفة، ومع ضوابط ومعايير محددة للتكلفة والأداء.

ومما يتصل أيضا بالإشراف على عمل المرؤوسين وضع الضوابط والمعايير، التي تقتضي تنظيم وتقنين النشاطات البشرية، وفق ضوابط معينة، ومعايير محددة معلومة، يلتزمها الأفراد، وتجري مساءلتهم على مقتضاها؛ ولذلك يتعين وضع ضوابط ومعايير إنجاز توازن الأعمال، ويقوم العاملون على أساسها بموجب تقارير نشاط، وهو ما تستند إليه الرقابة والمتابعة وفق أحدث أصولها العلمية، وأساليبها الفنية[4].

---

[1] – الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص40.

[2] – محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها، الحديث رقم 5200، ص1326.

[3] – الماوردي، **الأحكام السلطانية**، المرجع نفسه، ص54.

[4] – مناهج جامعة المدينة العالمية، **السياسة الشرعية**، جامعة المدينة العالمية، د ط، د س، ص616.

ولهذا ينبغي توفير الرقابة والمتابعة بأنواعها المختلفة على الأعمال التنفيذية، وهذه الرقابة تشمل رقابة الله تعالى للعبد، ورقابة قيادة الدولة، ورقابة المجتمع بمختلف مستويات المسؤولية فيه ورقابة الشخص لنفسه ومحاسبته لها.

**ثالثا: توفير الحوافز اللازمة لتسيير نشاط المؤسسة:**

يعتبر توفير الحوافز اللازمة لتسيير نشاط المؤسسة عاملا حاسما لتحقيق النجاح وزيادة الإنتاجية، وذلك من خلال تقديم مكافآت مالية للموظفين عند تحقيقهم أهدافا معينة أو تحسين أدائهم، إضافة إلى توفير حوافز غير مادية للعاملين وتشمل هذه الحوافز الاعتراف بالجهود المبذولة وتقديرها، وتقديم إجازات إضافية ومرونة في ساعات العمل...، وكذلك إنشاء بيئة عمل داعمة وإنشاء نظام تقييم عادل، بكل ذلك يمكن تحفيز الموظفين وزيادة مستوى الأداء الذي يؤدي إلى تحقيق النجاح وزيادة الإنتاجية، وسنبين هذا الأمر من خلال بيان أهمية الحوافز والأجور في توفير بيئة عمل سليمة بعيدة عن كل فساد.

**1- مفهوم الحوافز**

يقصد بالحوافز مجموعة الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لتشجيع موظفيها على تقديم أفضل ما لديهم، ويندرج في هذا الإطراء، والتقدير الشخصي، والحوافز العينية، والمكافآت، وإدماج الموظفين في الخطط الاستراتيجية والمسائل المهمة التي تخص المؤسسة[1].

نلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر فقط على المكافآت المادية، والحوافز العينية التي تضمن استمرارية العمال في عملهم، وبذل ما في وسعهم من جهود لصالح المؤسسة، وأهمل الجانب التحفيزي الروحي الذي يتميز به النظام الاقتصادي الإسلامي، فالحوافز والمكافآت الروحية في الاقتصاد الإسلامي تتغلب على الحوافز المادية الدنيوية في مجالات العمل والنشاطات الاقتصادية، وتمثل دافعا قويا لدى الفرد المسلم على بذل المزيد من الجهد والعطاء في أداء العمل، وزيادة الإنتاج، وإتقان الخدمة والمنتوج رغبة في إرضاء الله عز وجل القائل : ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [سورة التوبة: 105]، فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد دنيوي، وأخروي في آن واحد[2].

[1] – رولا نايف المعايطة، صالح سليم الحموري، **إدارة الموارد البشرية**، دليل علمي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص130.

[2] – غازي عناية، **ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي**، دار النفائس، بيروت، ط1، 1992، ص75-76.

وللعامل في ضوء الاقتصاد الإسلامي مكافآت وأجر في الدنيا على ما يبذله من جهد، كما له ثواب على جهده وإتقانه وإخلاصه بدافع الحصول على مرضاة الله تعالى يوم الآخرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [سورة الكهف: 30].

**2- أهمية الحوافز**

تكمن أهمية الحوافز في ضرورة تحديد نوعها، وطبيعة وقوة فاعليتها أثناء تقريرها في مجالات العمل، وكذلك تبرز أهميتها في[1]:

- زيادة العوائد المتحققة للمنظمة عندما يكون نظام الحوافز كفؤ، وذلك من خلال رفع الكفاية الإنتاجية للأفراد العاملين.
- تقليص حجم قوة العمل المطلوبة من قبل المؤسسة، من خلال مساهمة نظم الحوافز في تفجير قدرات العاملين وطاقاتهم، والاستفادة منها قدر الإمكان.
- تحسين الوضع المادي والنفسي والاجتماعي للفرد، وتحقيق عملية ربط للمصالح الذاتية للفرد مع مصالح مؤسسته.
- تقليل كلف الإنتاج باتجاه ابتكار وتطوير واعتماد أساليب عمل حديثة، من شأنها التقليص في الوقت والمواد الأولية المصروفة في الإنتاج، لتحقيق حالة من الرضا لدى الأفراد العاملين بسب الحوافز، وبذلك ستكون حلا لكثير من المشاكل الإدارية من ارتفاع معدلات التكاليف، ومعدل دوران العمل.

وإذ عدنا إلى تاريخ الصحابة-رضوان الله عليهم-في مجال التحفيز، نجد أنه لما استخدم عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-بعض الصحابة رضوان الله عليهم لجباية الخراج، قال له أبو عبيدة بن الجراح: دَنَّسْتَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فقَالَ لَهُ عُمَرُ :يَا أَبَا عُبَيْدَةَ إِذَا لَمْ أَسْتَعِنْ بِأَهْلِ الدِّينِ عَلَى سَلَامَةِ دِينِي فَبِمَنْ أَسْتَعِينُ؟ قَالَ :أَمَا إِنْ فعَلْتَ فَأَغْنِهِمْ بِالْعِمَالَةِ (أي أجزل لهم العطاء) عَنِ الْخِيَانَةِ"[2].

فتوفير الحوافز اللازمة والمناسبة لمختلف العاملين كل حسب جهده ونشاطه، وإغناءهم وحفزهم على العطاء والإخلاص في العمل، يؤدي إلى تجنيب هؤلاء العاملين الوقوع في الفساد، سواء من خلال التقصير

[1] - طاهر محمود الكلاكدة، **الاتجاهات المعاصرة في تنمية الموارد البشرية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2013، ص95-96.

[2] - أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، **الخراج**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط جديدة، د س، ص126.

في أداء العمل من خلال التهاون والإهمال في أعمالهم، أو من خلال الممارسات السلبية والسلوكات غير السَّوِّية من غش، وتلقي رشاوي، واختلاس...

### 3- تحديد الأجور

تتقضي العلاقة بين أصحاب المؤسسات والعمال تحديد الأجور قبل بداية العمل، تجنبا لأي نزاع وخلاف بينهما بعد الانتهاء من العمل المطلوب، ولهذا فقد أوجبت الشريعة الإسلامية تحديد الأجور مسبقا، لما ورد في السنة النبوية أن رسول الله ﷺ نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره[1]، وكذلك أوجبت على صاحب العمل إيفاء العامل حقه فور الانتهاء من عمله، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ﴾ [سورة هود: 85]، وقال ﷺ : "**أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه**"[2]، وعلى صاحب العمل أيضا أن يوفر الظروف الملائمة للعمل ويحسنها، فلا يكلف العامل ما لا يطيق، ويعطيه فترات راحة ويوفر له الرعاية الصحية...، ومقابل هذا الأجر وجب على العامل أن يؤدي عمله بإتقان وإخلاص، أما بالنسبة لكيفية تحديد الأجر فتختلف بين القطاع الحكومي وبين المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

فالأجر في القطاع الحكومي يحدد بناء على الحد الأدنى لمستوى معيشة العامل، وتبعا لمسؤولياته الاجتماعية، ويحدد كذلك على حسب الجهد المبذول في العملية الإنتاجية، وكفاءة العامل، وخبرته ومساهماته الفعالة.

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، فإن الأجور تخضع عموما لظروف المساومة والمنافسة الحرة والشريفة في سوق العمل المبنية على العرض والطلب، بعيدا عن كل استغلال واحتكار[3]، والتي تحدد بناء على الكفاءة والخبرة اللازمة للعمل المطلوب، ودون ظلم أو استغلال من طرف أصحاب المؤسسات للعمال، وإن كان غير ذلك، فللدولة أن تتدخل عند الحاجة، وتقوم بعمليه تحديد أسعار الأجور لأجل ضمان العدالة الاجتماعية.

وكلما كان الأجر عادلا ومرضيا يفي بحاجات العامل، كلما كان ذلك دافعا ومحفزا قويا للعامل على تأدية عمله بجد وإتقان، وقد أشرنا لأهمية التحفيز في ذلك، وكثيرا ما نسمع من بعض العمال المتهاونين في

---

[1] – أحمد بن حنبل، **المسند**، مرجع سابق، مسند المكثرين من الصحابة، مسند ابي سعيد الخدري رضي الله عنه، حديث رقم 11565، ج18، ص116.

[2] – البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط3، 1424 هـ – 2003 م، كتاب الإجارة، باب لا تجوز الإجارة حتى تكون معلومة، وتكون الأجرة معلومة، حديث رقم 11654، ج6، ص199.

[3] – محمد عبد المنعم عفر، يوسف كمال محمد، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، دار البيان العربي والنشر، جدة، ط1، 1985م، ج1، ص303.

أداء العمل المنوط بهم عن سبب إهمالهم لعملهم وعدم التفاني فيه، يرجعونه إلى الأجر غير العادل وغير الكاف للحاجات الأساسية للحياة، أي لم يضمن لهم هذا الأجر حتى حد الكفاف، وهو توفير الضروريات التي لا يسع الإنسان أن يستغني عنها من مسكن ودواء...

فحسن اختيار العاملين المبني على الأمانة والقيم والمبادئ الإسلامية، والإشراف على عمل المرؤوسين، ومتابعة نشاطهم، وتوفير الحوافز اللازمة للتسيير، ووضع شبكة أجور مناسبة، تعتبر ضوابط مهمة من شأن الالتزام بها المساهمة في تعزيز الحوكمة للمؤسسة، لأن هذه القيم التي يتحلى بها الموظفون تحول بينهم وبين الوقوع في أي فساد متعمد، كاستغلال المنصب لأغراض شخصية على حساب باقي الأطراف أصحاب المصالح الذين لهم علاقة مع المؤسسة.

**المطلب الرابع: المعايير الشرعية المتعلقة بوظيفة إدارة الموارد البشرية للمؤسسة الاقتصادية**

يعد المدير المسؤول الأول عن إدارة الموارد المادية والبشرية داخل المؤسسة، من خلال تنظيم العلاقات والمعاملات فيما بينهما، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، فتنظيم العمل وتنسيق العلاقات والمعاملات والإجراءات فيما بين الناس يعتبر بعدا هاما لأعمال المدير.

ومن وظائف المدير وظيفة التوجيه التي تتعلق بتنمية قدرات المرؤوسين وقيادتهم بحكمة، تُمكِّن من تحقيق الأهداف، إضافة إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة لمسايرة تنفيذ الخطط الموضوعية وحل المشكلات...

ولا أهمية لتخطيط الأعمال وتنظيمها، ولا جدوى من الرقابة ومتابعة أنشطة التسيير؛ ما لم يكن هناك توجيه كاف ودائم من طرف قائد المؤسسة.

**أولا: مرتكزات وظيفة التوجيه**

تكمن أهمية وظيفة التوجيه وضرورتها في مسايرتها لعمليات تنفيذ السياسات، والخطط التي تم وضعها، ولنجاح وظيفة التوجيه، لابد من الالتزام بالضوابط التالية:

- تحديد الأهداف وضبطها بدقة، فهي تمثل نقطة البداية نحو غاية واضحة يعمل الجميع بعزم من أحل الوصول إليها، ولهذا فلابد من العناية بتحديد الأهداف وبيان الطرق الموصلة إليها، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[سورة يوسف: 108].
- الشعور بالمسؤولية والالتزام بها اتجاه الأعمال والأشخاص وكل ما هو تحت مسؤوليته، وقد أوضح هذا المعنى قوله ﷺ:" كُلُّكُمْ رَاعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ؛ فَالإِمَامُ رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والرَّجُلُ في

أَهْلِه رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِه، والمَرْأَةُ في بيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وهي مَسْؤُولَةٌ عن رَعِيَّتِهَا، والخَادِمُ في مَالِ سَيِّدِه رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِه "[1].

- تكوين الفريق القيادي الصالح الذي يتميز بالقوة والأمانة من أجل البلوغ إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وقد قال الله تعالى على لسان احدى ابنتي سيدنا شعيب: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [سورة القصص: 26]، وقال عليه الصلاة والسلام: " مَا بعَثَ الله من نَبيّ ولا اسْتَخْلَفَ من خَلِيفَة إلَّا كانت له بطانَتان: بطانَةٌ تَأْمُرُهُ بالخَيْرِ وتَحُضُّهُ عليه، وبِطانَةٌ تَأْمُرُهُ بالشَّرِّ وتَحُضُّهُ عليه، فالمعصُومُ مَن عَصَمَ اللَّهُ تعالى"[2].
- الرأفة بالمرؤوسين وتحسين العلاقات فيما بينهم، وتدعيم عملية الاتصالات، والتقريب بين وجهات النظر قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: 128].
- العدالة وعدم التمييز بين المرؤوسين، ومراعاة قدراتهم وإمكاناتهم، والخطاب معهم بلغة مفهومة وواضحة أي على حسب عقولهم، كذلك الحرص على إنزال كل واحد منهم على حسب منزله وقدره، مع العمل على تشجيعهم وتقديرهم وشكرهم على قدر ما يبذل منهم من جهود، كما ينبغي على القائد(المدير) إرشادهم إلى الطريق الصحيح في حال وجود سلبيات وأخطاء، ولا شك أن هذه المعاملة الحسنة أنها تؤدي لرفع كفاءتهم في العمل، نتيجة الرضا لدى العاملين من خلال المعاملة الطيبة والحكيمة من طرف المدير.

**ثانيا: أهمية القيادة ودورها في تحقيق أهداف المؤسسة**

للقيادة دور فعال وجد مهم في توجيه العاملين في المؤسسة، إذ يعد القائد المؤثر الرئيسي في توجيه مرؤوسيه نحو تحقيق الأهداف المسطرة لتنفيذ الخطط والسياسات.

ولذلك فالقائد يعمل على تحقيق الإنتاج، وتنفيذ هيكل الأجور، والحوافز المناسبة للعاملين، والعمل على تحقيق الإشباع والرضا لهم مع تحقيق رضا الرؤساء، مما يمكّن من نمو المؤسسة، وتطورها وبقائها على المدى الطويل.

[1] – رواه البخاري، سبق تخريجه.

[2] – البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب القدر، باب المعصوم من عصم الله، حديث رقم 6611، ص1639.

وعلى هذا وجب توفر مجموعة من المواصفات في القائد حتى تتم وظيفة التوجيه على وجه صحيح، ومن هذه المواصفات[1]:

- الاهتمام الدائم بالمرؤوسين في المعاملة والعدالة والمساعدة والإشراف، والسعي إلى إقامة علاقات إنسانية معهم، والعمل على استمالتهم ورفع الروح المعنوية لديهم، لأنه كلما زاد مناخ التفاعل الإيجابي على أساس التعاون والاحترام بين الطرفين زادت الرغبة لدى المرؤوسين في ترشيد وزيادة العمل والإنتاج.
- إيلاء العمل اهتماما كبيرا من خلال حسن الأداء في الإدارة التي يتولى رئاستها.
- الحرص على تبادل المعلومات والاتصال الفعال بالمرؤوسين، وتنمية روح العمل كفريق.
- الحزم في التسيير والموضوعية في العمل، والابتعاد عن العاطفة التي تؤدي إلى الإهمال.

**المطلب الخامس: المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة التسويقية للمؤسسة الاقتصادية**

يعد التسويق عملية حاسمة وحيوية لنجاح أي مؤسسة، ويهدف التسويق إلى جذب العملاء وتحقيق مبيعات مربحة للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة، ويتطلب التسويق التحليل المستمر لسوق المستهلك واحتياجاته ورغباته،

وقد عرف التسويق على أنه نشاط يقوم به الإنسان من أجل إشباع الاحتياجات والرغبات من خلال عمليات تبادلية[2]، فالتسويق يعتبر من النشاطات الأساسية التي تقوم بها المؤسسة، إذ به يتم نجاح المؤسسة وبقاؤها في السوق، والشريعة الإسلامية لم تهمل هذا النشاط الحساس، بل وضعت قواعد وأحكام تتعلق بهذه الوظيفة الحيوية للمؤسسة، وسنبين ذلك من خلال التطرق إلى الضوابط الشرعية المتعلقة بعملية التبادل، والضوابط الشرعية المتعلقة بالإعلان التجاري باعتباره وسيلة مهمة في عملية التسويق، كذلك نتطرق إلى الضوابط المتعلقة الشرعية بعملية التسعير، كما نبين بعض المعاملات الممنوعة كالغش والغبن في وظيفة التسويق.

**أولا: التبادل**

من المبادئ الهامة التي تحكم عملية التبادل في ظل الاقتصاد الإسلامي ضرورة البيان والإفصاح في كل ما يتعلق بالمنتج من عيوب وعدم إخفاءها، بل يجب التعامل بكل شفافية ووضوح، وهذا الأمر الذي يزيد في عامل الثقة

[1] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد للوطنية أثناء النشر، جدة، ط1، 2004، ص323.

[2] – PH. Kotler et B.Dubois: **Marketing management**, (9ème edition, Paris: Publi-Union), 1997, P31.

لدى المستهلك، مما يزيد في الربح الحقيقي للمؤسسة، وقد نهى الرسول ﷺ عن كتمان العيب بالسلعة فقال: "من باع شيئا فلا يحل له حتى يبين ما فيه، ولا يحل لمن يعلم ذلك ألا يبينه"[1].

ولهذا يوجب الشرع الإسلامي توضيح مواصفات السلعة، بل ويحث على ضرورة إظهار عيوب السلعة، وتبيانها وإعلام المشترين بها وبحالها حتى تنتفي الجهالة والغرر، وتتحقق الفائدة وتعم البركة لكل من البائع والمشتري، قال ﷺ:" البيِّعانِ بالخِيارِ ما لم يَتفرَّقَا، فإنْ صَدَقَا وبيَّنا* بُورِكَ لَهُمَا فِي بيْعِهما، وإنْ كَذَبَا وكَتَمَا مُحِقَت برَكَةُ بَيعِهما"[2].

فهذا الحديث يتناول عيوب السلعة المباعة وثمنها، وما ينبغي إظهاره وبيانه لصاحبه من عيب، فتحصل البركة، ويبين أن البركة تنزع ويحصل المحق، إذا وجد الكذب على المشتري وكتمان العيب وطمسه من أي واحد منهما. وتتجلى أهمية إظهار عيوب السلعة المتداولة في إقبال المشترين على اقتناء السلع عن ثقة ورضا نفس، فلا يبقى مجالا للمخاصمة بعد إتمام عملية البيع، فَيحُل الاستقرار في الأسواق وتنعدم الفوضى، وبكتمان العيوب التي تشوب السلع يدفع الناس إلى الغش، وبذلك تكثر الخصومات بين المتعاملين وتعم الفوضى.

**ثانيا: الإعلان التجاري**

اخترع في عصرنا الحالي وسيلة لتنفيق السلع، هي أشد تأثيرا من الأيمان، فقد كان الحلف قديما يؤثر في الناس لغلبة العنصر الديني على حياتهم واعتقادهم أن المؤمن حقا لا يجرؤ على الحلف بالله كذبا، وقد نهى النبي ﷺ عن إنفاق السلعة بالحلف الكاذب*، أما اليوم فأيمان العصر هي الإعلانات التي تغري الناس بالأوصاف الخلابة، والأساليب الجذابة، بالكلمات المكتوبة حينان وبالصوت والصورة حينا آخر، فتخدعك وتدفعك دفعا للشراء ولو بدَيْن[3].

**1- تعريف الإعلان:**

عرِّف الإعلان على أنه: جملة الوسائل المستعملة لتعريف الجمهور بمؤسسة تجارية أو صناعية، وإقناعه بميزات منتجاتها له، والإيحاء له باقتنائها[4].

---

[1] – رواه الحاكم في المستدرك (9/1، 10) وصححه.

* – (بينا) أي بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة والثمن، (محقت بركة بيعهما) أي ذهبت بركته وهي زيادته ونماؤه.

[2] – مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، حديث رقم1532، ص1164.

* – روى مسلم في صحيحه عن أبي ذر مرفوعا:" ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يومَ الْقيامَة، وَلَا ينْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ الله ﷺ ثَلَاثَ مرارا، قَالَ أَبو ذر :خابوا وخسروا، من هم يا رَسولَ الله؟ قالَ: (الْمسبل، والْمَنَّان، والْمُنفق سِلْعته بالْحَلف الْكَاذب).

[3] – يوسف القرضاوي، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 2001م، ص271-272.

[4] – عبد الجبار منديل، **الإعلان بين النظرية والتطبيق**، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1982، ص19.

كما عرِّف أيضا بأنه الشكل غير الشخصي لتقديم وترويج السلع والخدمات بواسطة طرف معلوم ومقابل أجر مدفوع[1].

فمن خلال الإعلان يتم تعريف المستهلكين بأنواع السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات بوسائل مختلفة عن طريق وسيط إعلاني، حتى تتمكن من تصريف تلك السلع والخدمات بما يعود بالنفع العام على الاقتصاد الوطني العام.

ولهذا فهناك جملة من الضوابط الشرعية التي يجب توافرها في العملية الإعلانية التي تقوم بها المؤسسة لتكون مباحة من الجهة الشرعية، وبالتالي تحقق المصلحة لجميع الأطراف، ولا مانع في الإسلام من الإعلان عن السلعة أو الخدمة وبيان المحاسن الموجودة فيها والتي لا يعلمها المستهلك، وهذه الضوابط تتعلق بجهتين: المُعلِن (المؤسسة)، ووسيلة الإعلان[2].

**2- الضوابط الشرعية المتعلقة بالمُعلن:**

يشترط في المؤسسة حال القيام بعملية الإعلان عن منتجاتها من أجل تسويقها جملة من الضوابط:

- الصدق من خلال تجنب الإطراء والمبالغة في وصف السلع والخدمات والمنشآت المعلن عنها؛ لأن تعاطي ذلك مجانب للصدق والبيان.
- تجنب الغش والخداع، كإخفاء بعض الشركات المستوردة للأغذية البيانات الدالة على وجود بعض المواد المحرمة، كشحوم الخنزير والكحول في صناعتها، أو إعلان بعض الشركات عن أسعار منافسة محددة لمنتجاتها،كأن يقال اشتر غسالة من نوع كذا بخمسين ألف دينار ليتفاجأ المشتري بأن هذا السعر لا يشمل الرسوم والضرائب التي قد تزيد في سعر المنتج بنسبة كبيرة غير تلك التي ذكرت.
- تجنب الطعن في السلع والخدمات والمنشآت المنافسة، لأنه يلحق الضرر بالآخرين، ومما ينبغي أن يكون هو المنافسة في الخير، بتقديم أحسن خدمة للمستهلكين، وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، فقد نهى عنه النبي ﷺ، فقال:" لا ضرر ولا ضرار"[3]، وليس من الأخلاق في شيء أن يعمل الشخص على ذم سلعة

[1] – المرجع نفسه، ص19.

[2] – علي عبد الكريم محمد المناصير، **الإعلانات التجارية مفهومها وأحكامها في الفقه الإسلامي**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كليه الدراسات العليا الجامعة الأردنية، جويلية 2007، ص117.

[3] – أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، **الأربعون النووية**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، الحديث رقم 32، ص97. (حديث حسن رواه ابن ماجه والدارقطني)

الآخرين من أجل أن يقوم بتسويق سلعته[1]، ومن الصور التجارية القديمة التي يقصد بها ترويج السلع وتلحق الضرر بالآخرين تلقي الركبان* من خلال تقديم معلومات مضللة للعملاء عن أحوال السوق ليفوز هو بالصفقة على حساب خسارة الآخرين سواء كانوا مشترين أو بائعين، وفي العصر الراهن فإن صورة تلقي الركبان تتحقق بالإعلان الذي يقدم المنتج على أنه الوحيد أو الأقل ثمنا أو الأجود بالسوق دون أن يكون ذلك حقيقة، مما يساهم في خداع الأخرين، فيلحق الضرر بالمنافسين وبالمشترين[2].

- تجنب الإعلان عن المحرمات، إذ يعد ذلك إعانة على الإثم والعدوان، وقد نهى الله تعالى عنه فقال: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [سورة المائدة: 02] وأيضا لما تلحقه المحرمات من المفاسد والأضرار الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمعات، ومن أمثلة المحرمات التي لا يجوز الإعلان عنها: الخمور والميتات واللحوم المحرمة، والمؤسسات الربوية، والفنادق التي تتعاطى المنكرات ...[3].
- الاعتدال في الإنفاق على الحملة الإعلانية، إذ يشكل هذا الانفاق عن السلع والخدمات أحد بنود التكاليف بالنسبة لبائعي تلك السلع والخدمات، فكلما زاد الإنفاق على الإعلان زادت التكاليف، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وقد بلغت نسبة ما تمثله نفقات الدعاية من تكاليف السلعة في اقتصاديات الدول المتقدمة في بعض السلع 20%، وزادت في سلع أخرى عن هذه النسبة[4]، كل هذه التكاليف يتحملها المستهلك لوحده في الأخير، وهذا لا شك أن فيه ضرر لهم.

### 3- الضوابط المتعلقة بوسيلة الإعلان:

يشرط في وسيلة الإعلان* حتى تكون مشروعة أن تراعي عدة ضوابط نذكر منها:

---

[1] – أحمد محمد المصري، **الإعلان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د ط، 1985، ص36.

* – تلقي الركبان أن يخرج الرجل من البلدة يتلقى الجلب قبل دخوله، فيشتريه، وليس النهي عن الشراء فقط بل يشمل البيع أيضا فالبيع للركبان كالشراء منهم، لأن النهي عن تلقيهم لدفع الغبن، والشراء والبيع فيه واحد. (ابن قدامة المقدسي أبو محمد موفق الدين عبد الله، **كتاب الكافي في فقه الإمام أحمد**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1994، ج2، ص15)

[2] – محمد عبد الحليم عمر، **الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص62.

[3] – عبد المجيد الصلاحين، **الإعلانات التجارية، أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي**، مجلة الشريعة والقانون، الأردن، العدد 21، يونيو 2004م، ص96-100.

[4] – صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص441.

* – من صحف ومجلات عامة ومتخصصة، أفلام، ملصقات ولافتات، نوافذ المعروضات في المكاتب، النشرات والصور الفوتوغرافية، المعارض المختلفة والمهرجانات وغيرها من وسائل الدعاية.

- المحافظة على الحياء من خلال تجنب كل ما من شأنه أن يخدش الحياء عند تصميم الرسائل الإعلانية، فلا للإعلان بصور متبرجة أو خليعة أو مثيرة أو برقص وغيره، وهذا كله من أجل المحافظة على قيم المجتمع الإسلامي، وعدم استغلال المرأة بشكل سيء في الترويج لكثير من السلع، سواء فيما يخصها أو فيما لا يخصها، وفي هذا الصدد يذكر أن الإعلان التجاري اليوم لآلاف المنتجات قد لا يكون إلا مع امرأة متبرجة أو طفل غير مهذب[1]، وهذا ديدن الإعلان في الاقتصاد الوضعي.
- تجنب الدعوة للإسراف والتبذير، فيجب أن تخلو الإعلانات من كل ما يدعو إلى التبذير، ويزيد في إشاعة ثقافة الاستهلاك بين أفراد المجتمع، وقد ذم الله تعالى الإسراف والتبذير، فقال: ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ [سورة الإسراء: 27]، ولا شك أن الدعوة إلى الإسراف تعتبر ترويجا لأنماط استهلاكية وإهدارا لموارد الأمة وتضييعا لها، مما يلحق الضرر بالجانب الاقتصادي للأمة والجانب التربوي والاجتماعي، ومن أمثلة الإعلانات التي تدعو إلى التبذير ظهور طفل يتلذذ بالتهام قطع كثيرة من الشكولاطة أو غيرها للدلالة على لذتها، وكذلك ظهور طابور طويل من الزبائن المزعومين في زحام وتشاجر من أجل السبق للحصول على المنتج[2].

ومن خلال ما سبق نجد أن الإعلانات التجارية التي نراها اليوم بعيدة عن تطبيق القواعد والضوابط الإسلامية التي أشرنا إليها، وعلى هذا وجب على الجهات الحكومية التدخل من أجل وضع آليات للحد من الإعلانات الخادعة والمضللة، وهذا من خلال سن القوانين والتشريعات التي تضبط عملية الإعلان بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ثم إحكام الرقابة والإشراف لمتابعة تنفيذ ذلك.

**ثالثا: الضوابط الشرعية المتعلقة بعملية التسعير**

عند وضع سعر لمنتج أو خدمة ما، يجب على المؤسسة احترام بعض المبادئ الشرعية للتأكد من أن السعر عادل ومنصف لكل الأطراف المعنية، ويعتبر العدل والمساواة مبدأين أساسيين في التسعير الشرعي، فيجب أن يتم تحديد سعر السلعة أو الخدمة بناء على قيمتها الحقيقية والعادلة، كما يمنع استغلال الزبون أو تحميله أعباء زائدة، ولذلك يتعين على البائع أن يكون شفافا في تكلفة تقديم المنتج أو الخدمة، كما يضمن عدم ربط الأسعار بالعوامل غير المتعلقة بقيمة السلعة نفسها، ومن الضروري أيضا التأكد من أن الأسعار التي تم تحديدها لا تساهم في إعاقة

[1] – شعاع اليوسف، **التقنيات الحديثة**، فوائد وأضرار دراسة للتأثيرات السلبية على صحة الفرد، كتاب الأمة، العدد 122، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، مارس-إبريل2006، ص 130.

[2] – عبد المجيد الصلاحين، **الإعلانات التجارية، أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي**، مرجع سابق، ص110-111.

الاقتصاد وتؤدي إلى زيادة الفقر أو الانحدار الاقتصادي، وسنبين ذلك من خلال التطرق في هذا العنصر إلى بيان مفهوم التسعير، وأهميته، وصفته، وذكر الضوابط الشرعية المتعلقة به.

## 1-تعريف السعر

- **السعر في اللغة** هو ما يقوم عليه الثمن، والتسعير هو تقدير السعر[1].

والسّعر هو الثّمن الّذي تقف فيه الأسواق والتسعير إيقافها على ثمن معلوم لا يُزاد عليه[2].

والفرق بين السعر والثمن، هو أن الثمن هو مقابل المبيع الذي تراضى عليه المتعاقدان في عملية بيعية وعقد سواء زاد على القيمة* أو نقص، بينما السعر هو تجريد لقيمة السلعة دون ارتباط بعملية بيعية، أو هو ما يطلبه البائع أي الثمن المطلوب للسلعة[3]، أي أن الثمن هو القدر الذي يساوي قيمة المبيع في الواقع، وأما السعر فهو القدر الذي يتحدد في السوق أثرا لما يسمى بقانون العرض والطلب.

- **ويعرف السعر اقتصاديا** على أنه المقابل النقدي الذي يعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة بالنسبة للبائع والمشتري، ويرتبط سعر السلعة بمجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى الأرباح المخططة أو المقترحة[4].

- **أما التسعير فيعرف في الشرع على أنه:** أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمرا أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة[5].

وعرف أيضا على أنه: جعل سعر معين ينتهي إليه ثمن الشيء[6].

ومما سبق يمكن تعريف التسعير على أنه قيام أولي الأمر (الدولة ممثلة في إحدى الوزارات كوزارة التجارة) في البلد بتحديد سعر للسلعة أو الخدمة بعد مشورة أهل الاختصاص، وإجبار الناس على التعامل به وعدم مجاوزته، ومعاقبة كل من يخالف ذلك.

---

[1] – ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، ج4، ص365.

[2] – القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة ودار التراث، د ط، د س، ج2، ص255.

* – القيمة هي عبارة عن ثمن المثل.

[3] – الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية–الكويت، ط2، 2010، ج15، ص25.

[4] – عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2006، ص82.

[5] – الشوكاني، **نيل الأوطار**، مرجع سابق، ج5، ص260.

[6] – الشيرازي، **المجموع شرح المهذب**، ط2، ج12، ص109.

**2- أهمية التسعير**

للتسعير أهمية كبيرة لأسباب عديدة ومختلفة، نذكر منها:

- كثيرا ما يكون ارتفاع الأسعار ارتفاعا مفتعلا بسبب تواطؤ المنتجين أو البائعين بقصد استغلال حاجة الناس وتعظيم الأرباح، ولا شك أن في هذا الأمر ظلم وإلحاق للضرر بالمستهلكين، ومن هنا تظهر الحاجة للتسعير لمعالجة الاحتكار.
- يعتبر التسعير وسيلة فعالة في الوقوف أمام الاحتكار المحرم، الذي يلحق الضرر بالفرد والأمة والاقتصاد الوطني ككل[1].
- التسعير كفيل بعدم بيع السلع بأكثر من السعر الحقيقي لها، وخاصة بالنسبة للذي لا يجيد المماكسة، وفي هذا حماية لبعض الفئات من المجتمع من الانتهازيين في حالة عدم التسعير.
- كثير من المنتجين والتجار لا يلتزمون بالتسعير حتى ولو قامت الجهات المعنية بالتسعير، ولهذا وجب على جهاز الحسبة مراقبتهم وإلزامهم بهذا السعر، وإيقاع العقوبة على من يجاوز السعر المحدد، ويشهد على ما نقول عدم التزام تجار الحليب ومادة الدقيق بالسعر الذي حددته وزارة التجارة، وساهموا في حدوث أزمة ندرة هاتين المادتين الأساسيتين مما ألحق الضرر بكثير من الناس.

**3- صفة التسعير**

يرتبط تحديد الأسعار في ظل اقتصاد السوق الإسلامي بتوازن قوتين متضادتين هما العرض والطلب، من غير وجود لتدخل خارجي، أو تدخل حكومي مسبق للأسعار، ويتم تحديد الثمن في السوق الإسلامي حسبما تقتضيه ظروف السوق وأحوال السلع، كتكاليف إنتاجها ونوعياتها وكمياتها وجودتها، والاختيار الحر للمتعاملين ورضا المستهلكين وقبولهم، ومقدار ما تقدمه لهم من منفعة[2]، ويتغير الثمن أيضا ارتفاعا وانخفاضا حسب تغير العرض أو تغير الطلب أو كليهما.

إذن فالأصل العام للتعامل في ظل الاقتصاد الإسلامي عدم التسعير، وهذا لنهي النبي ﷺ عن ذلك، فعن أنس بن مالك -رضي الله عنه-قال:" غلا السِّعرُ على عَهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ فقالوا: يا رسولَ اللَّهِ، سعِّر

[1] - موفق محمد عبده، **حماية المستهلك في الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2002، ص303.

[2] - غازي عناية، **ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي**، مرجع سابق، ص63.

لنا، قالَ إنَّ اللَّهَ هوَ المسعِّرُ، القابِضُ، الباسطُ، الرَّزَّاقُ، وإنِّي لأرجو أن ألقى ربِّي وليسَ أحدٌ منْكم يطلُبني بمظلمةٍ في دمٍ ولا مالٍ"[1].

فقد رفض النبي ﷺ التسعير، وعلل ذلك بأنه ظلم، والظلم حرام، فالتسعير لا يجوز لما فيه من مفاسد، ومنها دفع التجار والباعة إلى عدم البيع بسبب إجبارهم على البيع بثمن لا يرضونه، -خاصة إذ لم يكن لهم دخل في ارتفاع الأسعار-وهذا ما يؤدي إلى حالة الركود والكساد.

يقول ابن قدامة مبينا أضرار التسعير: التسعير سبب الغلاء، لأن الجالبين إذا بلغهم ذلك، لم يقدموا بسلعهم بلدا يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها، ويكتمها، ويطلبها أهل الحاجة إليها، فلا يجدونها إلا قليلا، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها، فتغلوا الأسعار، ويحصل الإضرار بالجانبين، جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم، وجانب المشتري في منعه من الوصول إلى غرضه، فيكون حراما[2].

أما في حالة تواطؤ المنتجين والتجار والباعة على المساهمة في ارتفاع الأسعار بسبب الجشع واستغلال حاجة الناس إلى مختلف السلع، فهنا يجب على ولاة الأمور التدخل إلى وضع سعر عادل بين الناس من أجل تحقيق المصلحة العامة ودفع الضرر، وفي هذا الصدد يقول ابْنُ حَبِيبٍ*: ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم، فيسألهم كيف يشترون، وكيف يبيعون، فينازلهم إلى ما فيه لهم، وللعامة سداد حتى يرضوا به، ولا يجبرون على التسعير، ولكن عن رضا، وعلى هذا أجازه من أجازه، ووجه ذلك أن بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشترين، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف بالناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار، وإخفاء الأقوات، وإتلاف أموال الناس" [3].

---

[1] - الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **السنن**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395 هـ -1975 م، حديث رقم 1314، كتاب البيوع، باب ما جاء في التسعير، ج3، ص597. وأخرجه أبو داود (3451)، وابن ماجه (2200)، وأحمد (14057).

[2] - ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، **المغني**، مكتبة القاهرة، دس، د ط، ج4، ص164.

* - أبو مروان عبد الملك بن حبيب المرداسي السلمي (174-238) هـ، (790-853) م، فقيه الأندلس، مالكي المذهب، من بين مصنفاته كتاب (الواضحة)، وكتاب (الجامع)، وكتاب (تفسير الموطأ).

[3] - الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، **المنتقى شرح الموطأ**، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332هـ، ج5، ص19.

ويقول ابن القيم*:وجماع الأمر أنَّ مصلحة النَّاس إذا لم تتم إلَّا بالتسعير سعَّر عليهم تسعير عدل، لا وكس ولا شطط (لا نقص ولا زيادة)، وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل[1].

وعلى هذا الأساس لا يمكن لشخص واحد أن يتحكم في سوق أو في سلعة، أو في تاجر أو في متجر أو في مصنع، بتحديد أسعار البيع والأرباح، إلا إذا كان هناك استغلال للمشتري، وما هو حاصل اليوم من تسعير لبعض السلع، هو بسبب استغلال بعض المنتجين أو البائعين جهلَ المشترين بعدم معرفة قيمة السلع، فكان لزاما أن جعلوا في بعض السلع بيانا للأسعار، مثلما هو حادث في الأدوية، فالمريض مثلا لا يستطيع أن يعرف الفرق بين الأدوية من الناحية الكيماوية أو الطبية، ويمكن للصيدلي أن يستغل ظروف المريض، ولهذا وضعت الأسعار على كل علبة دواء[2].

**4-ضوابط الأسعار**

إن عملية تحديد الأسعار تضبطها جملة من الضوابط:

- الأصل العام في تحديد الأسعار في الاقتصاد الإسلامي حتى ولو كان مرتفعا يرتبط بتدافع قوتي العرض والطلب، وفي ظل المنافسة الحرة في السوق.
- يحرم التسعير، ويعد ظلما في حالة عدم وجود احتكار وامتناع أصحاب السلع عن بيعها مع احتياج الناس إليها، وهذا لما يسببه من أضرار تلحق بالباعة والمشترين على حد سواء، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.
- في حالة امتناع أصحاب السلع عن البيع وممارسة الاحتكار، مع احتياج الناس إلى هذه السلع، فإنه يجب على جهاز الرقابة إلزام أصحاب السلع بالبيع بسعر عادل، وهو الذي يعدل قيمة المثل، وبذلك لا يظلم البائع ولا المشتري، كما لا يظلم أيضا المنتج.
- نهت الشريعة الإسلامية عن الغش والغبن والغرر والنجش ومختلف المعاملات التي تؤدي إلى انحراف عن تقدير الثمن بعدالة.

* – أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية (691 -751) هـ.

[1] – ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ، ج2، ص683.

[2] – عطية بن محمد سالم، **شرح بلوغ المرام**، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس، ج194، ص8، https://shamela.ws/book/7714، 22-12-2022.

**5-ما يلزم الدولة من إجراءات وقائية لأجل الحفاظ على استقرار الأسعار**

قد لا يكون التسعير وحده كافيا للحد من غلاء الأسعار والقضاء على جشع التجار، فسرعان ما تعود الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى بعد تحديدها، وبالتالي تكون عملية التسعير فاشلة، ولهذا ينبغي على الدولة من خلال الوزارات المعنية اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية للمحافظة على استقرار الأسعار، ونذكر منها:

- المراقبة الدقيقة للأسعار من طرف أعوان الدولة (المحتسب) لمنع كل من يتلاعب بالأسعار ويتحكم في الأثمان، وتسليط العقوبة اللازمة على من يثبت عليه مخالفة الأسعار المحددة[1].
- اختيار الموظفين ذوي الأمانة والكفاءة من أجل القيام بعملية الرقابة، ومعاقبة كل من يتواطأ مع مخالف التسعيرة إما محاباة أو رشوة عقوبة صارمة وقاسية، هذه العقوبة من شأنها أن تكون رادعة له، ولكل من يفكر في أن يخون الأمانة أو يتهاون في أدائها.
- إغراق السوق بالسلع الضرورية للناس، بحيث تكفي حاجات المستهلكين، وتحديد سعر لها بحيث يكون هذا السعر أقل من سعر التكلفة، وفي المقابل إعطاء إعانات وتسهيلات من خزينة الدولة للمنتجين تشجيعا لهم على عرض السلع بسعر منخفض، مع تحقيق أرباح مناسبة لهم.
- تفعيل دور الجمعيات التعاونية للمستهلكين في كل أنحاء البلد تحت إشراف الدولة، بحيث تباع السلع بسعر التكلفة دون ربح أو خسارة.
- ضرورة تفعيل دور المساجد والمدارس ووسائل الإعلام في غرس القيم والأخلاق الإسلامية المتعلقة بالمعاملات في أفراد المجتمع، سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وبيان العقوبات الدنيوية والأخروية التي تلحق المحتكرين والانتهازيين الذين يستغلون حاجات الناس، كما تحثهم على الاعتدال في الإنفاق، وتحذرهم من خطورة التبذير في المأكل والمشرب واتباع ملذات الحياة الدنيا، مما يسبب أضرارا بليغة على الفرد والمجتمع.

**رابعا: تجنب الغش والغبن والنجش**

مما يجب أن تلتزم به المؤسسة في عملية تسويقها لمنتجاتها أو تقديم خدماتها التحلي بالصدق والأمانة، وتجنب مجموعة من الأعمال -غير الأخلاقية وغير المقبولة بأي مجتمع- التي نهت عنها الشريعة الإسلامية محافظة على

[1] - محمد بن أحمد الصالح، **التسعير في نظر الشريعة الإسلامية**، مجلة البحوث الإسلامية، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، المجلد الأول، العدد الرابع، 1398هـ، ص234.

حقوق الاخرين، وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وعدم استغلالهم والإضرار بهم، ومن هاته الأعمال الذميمة الغش والغبن والنجش، وبيانها فيما يلي:

**1- الغش:**

**من معاني الغش في اللغة:** الخداع، ضد النصح، إظهار عكس ما يخفي[1].

بالنظر إلى الغش في عصرنا الحالي، نجد أنه أصبح ظاهرة في جميع المجالات، ومنها المجال الاقتصادي، سواء من حيث عدد حالات الغش، أو من حيث المنتوجات والأشياء المغشوشة، أو من حيث المعاملات فلا تكاد تخلو أيضا من الغش.

ومن مظاهر الغش التطفيف في الميزان الذي يؤدي إلى غش الكمية وغش النوعية، وبالتالي لا يكون تقدير عادل للسعر، وأيضا الغش في مكونات السلع، والغش في تاريخ صلاحية السلعة، والغش في دلالة المنشأ بأن يضع مكان بلد الصناعة ولتكن مثلا الصين ببلد آخر اشتهرت سلعته بالجودة كألمانيا مثلا، وأيضا من الغش كتمان عيوب السلعة، وغيرها.

ولا شك أن هذا الغش له أضرار ومخاطر كبيرة، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة، وهذه الأضرار خطيرة لأنها تعود بالسلب على جميع مجالات الحياة، فتشمل الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ولهذا نجد أن الشريعة الإسلامية قد حرمت الغش، ونهت عنه، فقال ﷺ:" لا يحلُ لمسلمٍ باع من أخيه بيعا فيه عيبٌ إلا بيَّنه له "[2]، وقال أيضا:" لا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَبِيعُ شَيْئًا أَلَّا يُبَيِّنُ مَا فِيهِ، وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ أَلَّا يُبَيِّنُهُ "[3]، هذان الحديثان فيهما دليل على تحريم كتم العيب، ووجوب تبيينه للمشتري[4]، فليس ممن اهتدى بهدي النبي عليه السلام، واقتدى بعلمه وعمله، وحسن طريقته، مَن يغُشُّ غيره، فعن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ

---

[1] – الرازي، **مختار الصحاح**، مرجع سابق، باب الغين، ج1، ص227.

[2] – ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق شعيب الأرناؤوط–عادل مرشد وآخرون، دار الرسالة العالمية، لبنان، ط1، 2009، باب من باع عيبا فليبينه، حديث رقم 1446، ج3، ص356. وأخرجه الطبراني في "الكبير" 17/ (877)، والحاكم 2/ 8، والبيهقي 5/ 320، والمزي في "تهذيب الكمال" في ترجمة عبد الرحمن بن شماسة 17/ 174 – 175 من طريق يحيى بن أيوب، بهذا الإسناد، وأخرجه أحمد (17451)، والطبراني في "الأوسط" (222) من طريق عبد الله ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب.

[3] – أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، تحقيق شعيب الأرناؤوط –عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2001م، مسند المكيين، حديث بن واثلة الأسقع من الشاميين، ج25، ص395.

[4] – محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، **نيل الأوطار**، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1993م، ج5، ص251.

عنه أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ مَرَّ علَى صُبْرَةِ طَعامٍ، فأدْخَلَ يَدَه فيها، فَنالَتْ أصابِعُه بلَلًا، فقالَ: ((ما هذا يا صاحِبَ الطَّعامِ؟ قال: أصابتْه السَّماءُ يا رَسولَ اللهِ، قال: أفَلا جَعَلْتَه فوْقَ الطَّعامِ؛ كيْ يَراه النَّاسُ، مَن غَشَّ فليسَ مِني))[1]، وهو يدل على تحريم الغش والتدليس، لأنه مبني على الكذب.

ولهذا وجب على جهاز الحسبة الحرص على معرفة طرق كشف الغش، من أجل منعه ومحاربته، واتخاذ الإجراءات اللازمة لردع الغاشين، من خلال تعزير كل من ثبت في حقه الغش، وتشديد العقوبة عليه بمختلف العقوبات التي تجعل هذا الغاش عبرة لغيره، وبالتالي تطهير المجتمع من هذه الظاهرة، وينبغي التشديد في العقوبات التي يمكن أن تسلط على الغاش كل حسب الضرر الذي تسبب في حدوثه، ومن أمثلة هذه العقوبات مصادرة سلعه أو توقيفه عن النشاط، أو فرض عقوبات مالية أو سجنه أو حتى قتله[2]، وغيرها من العقوبات التي تساهم في ردعه عن الغش، ولإيجاد بيئة اقتصادية نظيفة من كل طرق الغش والتدليس.

ولنا أمثلة كثيرة في تراثنا على محاربة ظاهرة الغش وإلحاق العقوبة بأصحابها، فقد ثبت عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أراق لبنا مغشوشا[3]، وهذا ابن ووهب يقول سمعت مالكا يقول: سألني صاحب السوق عن رجل يغش في السوق، فأمرته أن يخرجه من السوق ولا يضربه، ورأيت أن ذلك أشد عليه من الضرب[4].

**2- الغَبْن:**

**من معانيه اللغوية:** -النقص في البيع والشراء، يقال غبنه يغبنه في البيع والشراء غبنا أي نقصه وخدعه، -ضعف الرأي، -النسيان.

**ويعرف اصطلاحا** على أن يكون أحد البدلين في عقد المعاوضة غير مكافئ للآخر في القيمة عند التعاقد[5].

---

[1] - مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م، كتاب الإيمان، باب من غش فليس منا، رقم الحديث 102، ص99.

[2] - أحمد الوائلي، **أحكام السجون بين الشريعة والقانون**، مؤسسة أهل البيت، بيروت، ط2، د س، ص64.

[3] - الماوردي، **الرتبة في طلب الحسبة**، مرجع سابق، ص322.

[4] - ابن تيمية، **الحسبة في الإسلام**، مرجع سابق، ص31-32.

[5] - الشيخ علي الخفيف، **أحكام المعاملات الشرعية**، دار الفكر العربي، مصر، 2008م، ص 356.

ومن أمثلة غبن البائع أن يبيع سلعته بعشرة ألاف دينار وقيمتها في السوق ثلاثة عشر ألف دينار، فبهذا يكون مغبونا في بيعه، وغبن المشتري يكون لو اشترى سلعة بعشرة آلاف دينار بينما ثمنها في السوق هو سبعة آلاف دينار، فبذلك يكون مغبونا في شراءه.

**3- النجش:**

**من المعاني اللغوية للنجش:** الاستثارة، الاستخراج (نجش الشيء أي استثاره واستخرجه)، التنفير (نجش الصيد أنفر الصيد واستثاره من مكانه ليصاد)[1].

**ويعرف اصطلاحا** على أنه:

أن يزيد في ثمن السِّلعة من لا يريد شراءها، بل ليخدع غيره ويغُرَّه ليزيد ويشتريها.

وهو البيع والشراء بأثمان غير عادلة، نتيجة المزايدة في ثمن السلعة من غير إرادة شراءها، قال الشافعي: النجش أن يحضر السلعة تباع، فيعطي بها الشيء وهو لا يريد شراءها، ليقتدي بها السُّوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه[2].

ومن أمثلة النجش ما يقوم به الناجشون باتفاق مسبق مع الباعة من المؤسسات أو الجهات الحكومية أو بعض التجار الذين يعرضون كميات من السلع المختلفة لبيعها عن طريق المزاد، فيوقعون بالغير ويوهمونهم بأن السلعة جيدة، فيساهمون في ارتفاع ثمن السلعة دون الرغبة في شرائها، ويكون تصرفهم هذا دافعا للغير في شراء هذه السلعة حتى ولو ارتفع ثمنها.

وقد حرم الإسلام النجش في كثير من المواضع حرصا على خلو المعاملات من الجهالة والخداع، فقال ﷺ:" لا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، ولَا يَبِعْ بعْضُكُمْ علَى بيْعِ بعْضٍ، ولَا تَناجَشُوا، ولَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، ولَا تُصَرُّوا الغَنَمَ، ومَنِ ابتَاعَهَا فَهو بخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بعْدَ أنْ يَحْتَلِبَهَا: إنْ رَضِيَهَا أمْسَكَهَا، وإنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وصَاعًا مِن تَمْرٍ"[3].

وحرم الإسلام النجش حتى تنتظم أمور التعامل بين الناس، وحتى يتم اجتناب الأضرار التي تنتج عنه، من التغرير بالمشتري، وخداعه وتضليله، والمساهمة في رفع سعر السلعة، وبيعها بأكثر من ثمنها، يلحق الضرر بالمشتري، بل إنه قد يحرم المشتري من شراء السلعة أصلا، إذا كان غير قادر إلا على دفع

[1] – الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مرجع سابق، فصل النون، ص606-607.

[2] – الشوكاني، **نيل الأوطار**، مرجع سابق، ج5، ص187.

[3] – البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب النهي للبائع ألا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة، حديث رقم2150، ص516.

الثمن العادل للسلعة، وهذا بسبب شيوع النجش، وانتشاره الذي يؤدي إلى الاخلال بدور قوى العرض والطلب في تحديد الأسعار، وبالتالي يؤدي إلى التضخم الذي نتيجته هي الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ونظرا لهذه الأضرار المترتبة عن النجش، وجب على جهاز الحسبة والرقابة أو من يقوم مقامهما من وزارات وغيرها، اتخاذ الإجراءات الردعية اللازمة في حق كل ناجش ثبت غشه، وتسليط أشد العقوبات عليه لتجرئه على مخالفة الأحكام الشرعية.

وعلى هذا وجب الالتزام بالقواعد الأخلاقية المنظمة للسوق النابعة من السلوكيات الإيمانية لدى المتعاملين، ومن هذه القواعد ضرورة الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية، كذلك تقديم النصيحة بين المتعاملين المبنية على الصدق في المعاملة، والسماحة في البيع والشراء، لقوله عليه السلام: "رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى"[1].

**المطلب السادس: المعايير الشرعية المتعلقة بوظيفة التموين للمؤسسة الاقتصادية**

من الوظائف الحيوية التي تقوم بها المؤسسة وظيفة التموين، ويجب أن يتم التزام المؤسسة الاقتصادية بالمعايير الشرعية المتعلقة بعمليات التموين والتجارة، ويجب أن تتم عمليات الشراء والبيع وفقا للأحكام الشرعية، لضمان الشفافية والعدالة في المعاملات التجارية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى عمليتي الشراء والتخزين التي تقوم بهما المؤسسات الاقتصادية باعتبارهما الركيزتين الأساسين لوظيفة التموين، كما نبين أهم الضوابط الشرعية التي تحكمهما، كذلك نحدد مفهوم الاحتكار، ونبين أضراره، باعتباره ممارسة غير أخلاقية تتعلق بوظيفة التموين.

**أولا: المعايير الشرعية المتعلقة بعملية الشراء**

من بين العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية عملية شراء السلع والخدمات التي تكون بحاجة إليها، وبهذا تكون المؤسسة كزبون، وكلما كانت هذه العملية موفقة، كلما كان الربح عادة كبيرا.

ومن الضوابط التي يجب الالتزام بها قبل وأثناء عملية الشراء ما يلي:

- **تحديد الوقت المناسب للشراء:** ليست كل الأوقات تعد مناسبة لعملية الشراء، فينبغي تجنب الشراء في حالة ندرة السلع والخدمات وكثرة الطلب عليها، إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعرها، وهذا الأمر لا

[1] – البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف، حديث رقم2076، ص500.

شك أن له تأثيرا سلبيا على المشتري، وبهذا الصدد يقول الدمشقي*: إن أمر الخزان أن يشتري الشيء في إبانه، وتواتر حمله وكثرة البائعين له وقلة الطالبين[1]، وقال بشأن الشراء في حالة الكساد، بأنه يجب على الخزان أن يأخذ السلعة في حال كسادها ورخصها، ثم ينتظر إلى حين أن تزول المنحسة عنها، وتعود السعادة إليها، فإن أخذ السلع في حال ندرتها وارتفاع سعرها، ثم تربص بها زوال ذلك ناقض غرضه من حيث لا يشعر[2].

- **الشراء بالقدر المناسب:** وهذا القدر يتحدد من خلال الطلب المتوقع على السلعة المراد شراؤها، فتزداد كمية السلع المشتراة كلما كان الطلب عليها كبيرا، ومخالفة هذا الأمر أي الشراء بالقدر المناسب يؤدي ربما إلى كسادها وتلفها مما يفوت فرصة الربح، وهذا الفعل ينافي ما جاء به الإسلام من ضرورة تجنب الضرر.

- **اختيار البائعين المراد التعامل معهم:** فلا يشترى من كل من يعرض سلعة للبيع، فالباعة يختلفون فهناك من يعرض سلعته وهو غير جاد في بيعها، بل يريد ارتفاع ثمنها فقط، ومن المصلحة عدم الشراء منه، لأنه سيؤثر تأثيرا سلبيا على الأرباح، وعلى هذا ينبغي الشراء ممن هو زاهد في سلعته، أو من هو في حاجة ماسة لثمن السلعة المراد بيعها، فأصل التجارة في البيع والشراء أن يشترى من زاهد أو مضطر إلى أخذ الثمن لما يوفره من ربح[3].

- **تجنب شراء الرديء والمعيب من السلع:** فكلما كانت السلعة المراد شراءها جيدة وطيبة وغير معيبة كلما توقع منها خير كثير، إما من خلال الاستفادة منها في حالة استغلالها واستعمالها، أو من خلال سهولة بيعها في حالة بيعها، وقد قال عمر رضي الله عنه: إذا أراد أحدكم أن يشتري بعيرا، فلينظر إلى

---

* – فقيه مالكي مشهور (وهو من علماء القرن السادس هجري من أهل الشام)، يعرف بغلام عبد الوهاب: اختص بالقاضي [عبد الوهاب] أبي محمد بن نصر وأطال صحبته، وخدمته. فشهر به، وله كتاب في الفروق معروف.

[1] – الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، اعتنى به وقدم له وعلق عليه محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م، ص63.

[2] – المرجع نفسه، ص65.

[3] – الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، مرجع سابق، ص60.

العظيم الطويل، فليضربه بعصاه، فإذا وجده حديد الفؤاد، فليشتره؛ فإنه يخلفه فيه خيرا، لا يخلفه فيه ثمن[1]، وقد روي عن أبي العالية* أنه قال: إذا اشتريت شيئا فاشتر من أجوده[2].

- **شرط عدم الخداع، وشرط الخيار عند الشراء:** فإذا كان المشتري يغبن في البيع فله أن يشترط عدم الخداع، ويشهد لهذا أن رجلا من قريش كان يُخدع في البيع، فذكر ذلك للنبي فقال له عليه الصلاة والسلام:" إذا بايعت فقل لا خلابة"[3]. أي لا خداع، وكذلك إذا اشترى أحد شيئا من غير أن يره فهو بالخيار إذا رآه، وله أن يرده أو يمسكه.

**ثانيا: المعايير الشرعية المتعلقة بعملية التخزين**

تعد عملية التخزين التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية من العمليات الهامة في الحياة الاقتصادية والتجارية، ويتوجب على المؤسسات الاقتصادية الالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة بهذه العملية، وسنتطرق في هذا العنصر إلى بيان مفهوم التخزين، وذكر أسبابه، ثم نبين أهم الضوابط الشرعية التي تتعلق به.

**2-1- مفهوم التخزين**

المقصود بالتخزين هو الاحتفاظ بالمواد والسلع لحين الحاجة إليها، وتولي المؤسسات العناية التامة لهذه العملية لما تؤديه من دور مهم في ربح المؤسسة[4].

**2-2- أسبابه:**

من دواعي التخزين ما يلي[5]:

- العديد من الموارد موسمية، حيث يتم إنتاجها في موسم معين، بينما تستهلك على مدار السنة كلها، فتضطر المؤسسة لشراء حاجياتها بقدر ما يضمن دوام العمل والإنتاج وتجنب تغير أسعار هذه المواد في غير موسمها.

---

[1] - ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، **إصلاح المال**، تحقيق محمد عبد القادر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1993م، ص86.

* - أبي العالية رفيع بن مهران، الإمام، المقرئ، الحافظ، المفسر، أبي العالية الرياحي، البصري، أحد الأعلام. كان مولى لامرأة بني رياح بن يربوع، ثم من بني تميم. أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، ودخل عليه. وسمع من كبار الصحابة، وحفظ القرآن، وقرأه على: أبي بن كعب، وتصدر لإفادة العلم، وبعد صيته، مات سنة ثلاث وتسعين للهجرة.

[2] - ابن أبي الدنيا، **إصلاح المال**، مرجع سابق، ص86.

[3] - صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، حديث رقم 2117، ص509.

[4] - عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص84.

[5] - المرجع نفسه، ص85.

- احتياط المؤسسة بالتخزين لصعوبة التنبؤ المسبق بحال العرض والطلب وبظروف الإنتاج.
- العديد من المواد ترتفع قيمتها النقدية أو منفعتها الإنتاجية بعد التخزين، فتحقق المؤسسة بذلك ربحا الذي يترتب على الفروقات المادية أو المنافع الإنتاجية.
- احتياط المؤسسة بالتخزين لمواجهة تغير أحوال النقل التي ربما تؤثر في مواعيد استلام المواد بسبب تأثر وسائل النقل بمختلف الأحوال الجوية من عواصف وأمطار.
- تلجأ المؤسسة للتخزين عندما تقوم باستيراد احتياجاتها من المواد من خارج البلد، لتجنب فترة الانتظار الطويلة، واحتمالات النفاد التي قد تحدث نتيجة التأخر في الاستيراد.

### 2-3- ضوابط عملية التخزين

قد اهتم الاقتصاد الإسلامي بالسياسات التخزينية، ووضع لهذه العملية ضوابط نذكر منها:

- **التخزين في المخزن الملائم**، حتى يضمن للسلعة المخزنة سلامتها وعدم لحاق أي ضرر بها من تلف أو حريق أو سرقة، وبالتالي لابد من توفر هذه المخازن على الحصانة اللازمة التي تمنع حدوث السرقة، وكذلك ينبغي أن تكون مهيأة بكل ما يساهم في حفظ السلعة المخزنة سواء حرارة أو برودة أو جفاف أو رطوبة... وفي هذا الصدد يقول الدمشقي في شأن تخزين الزيت مثلا في المخزن الملائم أنه: يجب أن يختار للزيت مكانا دفيئا سخنا، ويكون بابه وطاقات الضوء فيه إلى جهة الجنوب، وتكون أرضه محكمة التبليط وحيطانه موزرة بالجبس والجير[1]، وهذه الاحترازات كلها من أجل المحافظة على سلامة هذه المادة، فالحرارة تكسب الزيت لمعانا وحسنا، وفي الأرض المبلطة تسمح بجمع الزيت إذا ما أهرق على الأرض.
- **عدم الاقتصار على التخزين في مخزن واحد**، بل ينبغي الإكثار من المخازن، حتى إذا تم تعرض مخزن من المخازن إلى الهلاك بأي سبب من الأسباب، لم تضع جميع السلع، وقد سأل ابن سيرين* بعض البحريين: كيف تصنعون بأموالكم؟ قالوا نفرقها في السفن فإن عطب بعض، سلم بعض ولولا أن السلامة أكثر، لما حملنا خزائننا في البحر[2]، وهذا يدل على فطنتهم ويقظتهم بأن أكثروا من مواضع حفظ أموالهم.

---

[1] – الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، مرجع سابق، ص44.

* – هو محمد بن سيرين أحد فقهاء أهل البصرة، وكان معروفا بالورع، وهو صاحب الحسن البصري، وتوفى سنة 110هـ.

[2] – أحمد زكي صفوت، **جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة**، المكتبة العلمية، بيروت، د ط، ج3، ص391-392.

- **إجراء ما يتطلبه التخزين السليم للسلع من أعمال**، من خلال اختيار وسائل التخزين الملائمة التي تتفق مع نوع البضائع المخزونة (التخزين بالرفوف، مخزن ارضي، مخازن ذات عدة طوابق...)[1].
- **القيام بعملية الجرد** من أجل التأكد من صحة سجلات المخازن، ومنه التمكن من اكتشاف حالات الاختلاس والسرقة والتهاون، إضافة إلى معرفة قدرة نظام المخازن وإجراءاته على السيطرة المخزنية.

**ثالثا: تجنب الاحتكار:**

يرتبط احتكار السوق بتقليل الاختيارات المتاحة للمستهلكين وتَحَكُّمِ الشركة المحتكرة في تحديد الأسعار وتقديم الخدمات، ومن المفترض أن تكون المنافسة الشريفة في السوق هي العنصر الأساسي لتعزيز النمو الاقتصادي الصحي وتوفير منتجات وخدمات ذات جودة أفضل وأسعار مناسبة، إلا أن الاحتكار يؤدي غالبا إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، و يعتبر الاحتكار سلوكا غير مرغوب في الشريعة الإسلامية، فالإسلام يشجع على العدالة والمنافسة الشريفة في الحياة الاقتصادية، ولهذا وجب على الحكومات والهيئات الرقابية التصدي لهذه الجريمة الاقتصادية بإحكام الرقابة والعمل على الحد من هذه الظاهرة غير الصحية سواء في الاقتصاد الوطني أو الدولي، وتشجيع المنافسة الصحيحة في السوق لضمان توازن مثالي بين الاستثمار والمنافسة، والحفاظ على مصلحة المستهلك. وسنبين من خلال هذا العنصر مفهوم الاحتكار ونبين أنه لا يتعلق باحتكار البيع فقط بل يتعلق أيضا باحتكار الشراء، كما نبين أيضا الأضرار الناتجة عن الاحتكار والآثار السلبية له.

**1- تعريف الاحتكار**

يعرف الاحتكار في اللغة بأنه الجمع والحبس للشيء انتظارا للغلاء[2].

أما عند **الفقهاء** فهو الادخار للمبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق، أما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار[3].

ويعرف الاحتكار **اقتصاديا** على أنه: السيطرة الخالصة على عرض سلعة أو خدمة ما، في سوق معلومة، أو على الامتياز الخالص للشراء أو البيع في سوق معلومة[4].

---

[1] – عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص86.

[2] – الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية –الدار النموذجية–، بيروت، ط5، 1420هـ / 1999م، باب الحاء، ج1، ص78.

[3] – الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، **المنتقى شرح الموطأ**، مرجع سابق، ج5، ص15.

[4] – راشد البراوى، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1971م، ص26.

فالاحتكار هو تحكم فرد أو شركة أو عدد قليل من الأفراد أو الشركات بعرض السلع والخدمات أو بالطلب عليها بحيث لا يتحقق شرط المنافسة الحرة، ومنه يلحق الضرر بالأفراد والمجتمع والاقتصاد الوطني، ويسبب مساوئ كثيرة، ولهذا فقد نهى الإسلام عنه، لما يترتب عليه من ضرر، ومن الأشكال والأنواع المعاصرة للاحتكار، والمرفوضة في فكر الاقتصاد الإسلامي ما يسمى بنظام الترست ونظام الكارتل**.

وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية*: ومثل ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس إليه، روى مسلم في صحيحه عن معمر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: "لا يحتكر إلا خاطئ"، فإن المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام، فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم، وهو ظالم للخلق المشترين، ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في مخمصة، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل، ولهذا قال الفقهاء: من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره[1].

### 2- احتكار كل من البيع والشراء:

كما أن الاحتكار لا يرتبط بالطعام فقط فكذلك لا يرتبط بالبائع فقط بل يتعلق أيضا بالشاري، وهذا ما أشار إليه ابن تيمية في قوله: وأبلغ من هذا أن يكون الناس قد التزموا ألا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفون لا تباع تلك السلع إلا لهم؛ ثم يبيعونها هم؛ فلو باع غيرهم ذلك منع إما ظلما لوظيفة(ضريبة) تؤخذ من البائع؛ أو غير ظلم؛ لما في ذلك من الفساد فههنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل، ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء؛ لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما اختاروا أو اشتروا بما اختاروا كان

** – نظام الترست يكون بسبب تحكم فرد أو مؤسسة إنتاجية في أحد الموارد الاقتصادية، بينما نظام الكارتل فيكون بسبب ما يتم من اتفاق بين المنتجين فيما بينهم حيث يقسمون الأسواق على بعضهم البعض، ويحددون الكميات المنتجة لكل واحد منهم، ويتحكمون في الأسعار حسب رغبتهم. (عبد السلام العبادي، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، مكتبة الأقصى، عمان، ط1، 1981، ج2، ص44.).

* – تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني( 661) المشهور باسم ابن تيمية، فقيه ومحدث ومفسر وعالم مسلم مجتهد منتسب إلى المذهب الحنبلي، وهو من أبرز العلماء المسلمين خلال النصف الثاني من القرن السابع والثلث الأول من القرن الثامن الهجري.

[1] – ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، ج28، ص75-76.

ذلك ظلما للخلق من وجهين: ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال؛ وظلما للمشترين منهم، والواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه، فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته إلزامهم ألا يبيعوا أو لا يشتروا إلا بثمن المثل، وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة؛ فإنه كما أن الإكراه على البيع لا يجوز إلا بحق يجوز الإكراه على البيع بحق في مواضع؛ مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب والنفقة الواجبة، والإكراه على ألا يبيع إلا بثمن المثل لا يجوز إلا بحق ويجوز في مواضع؛ مثل المضطر إلى طعام الغير، ومثل الغراس والبناء الذي في ملك الغير؛ فإن لرب الأرض أن يأخذه بقيمة المثل لا بأكثر، ونظائره كثيرة[1].

### 3- الآثار السلبية للاحتكار:

وقد منع الإسلام الاحتكار لما يترتب عليه من آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ونذكر منها[2]:

- الارتفاع في مستوى الأسعار مقارنة بها في ظل المنافسة الحرة.
- سد أبواب الفرص أمام عامة الناس من أجل العمل والارتزاق كما يرتزق المحتكر[3].
- عدم تحقيق التوظف الكامل للموارد بسبب الاستخدام السيء للموارد المالية والاقتصادية والمواد الأولية.
- التحكم في الأسواق والأسعار بحيث يفرض المحتكر السعر الذي يشاء في السوق فيرهق الناس وبالتالي يمنعهم من المشاركة في عملية الإنتاج.
- حرمان المستهلكين من الاستفادة من مزايا الاختراعات الحديثة والتقدم الفني في طرق الإنتاج.
- يؤدي الاحتكار إلى مساوئ اجتماعية خطيرة كالأنانية، حيث تقدم المصلحة الشخصية للمنتجين على حساب المصلحة العامة.
- التشجيع على ظهور السوق السوداء التي تؤدي إلى تقويض الاقتصاد الوطني ورفع الأسعار وانتهاز الفرص.

---

[1] – ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج28، ص77-78.

[2] – غازي عناية، **ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي**، مرجع سابق، ص60-61.

[3] – عبد السميع المصري، **مقومات الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1990، ص 91.

- يؤدي الاحتكار إلى سوء الأخلاق في المجتمع، حيث إن السوق الموازية تغرس في النفوس عادات الثأر والغضب وحب الانتقام بالنسبة للمشترين إذ أنهم يدفعون أكثر مما يجب دفعه، فيتحينون الفرصة للانتقام من المحتكرين.
- من نتائج الاحتكار ظهور قوى سياسية واقتصادية كبرى متمثلة في مختلف الشركات الرأسمالية والمتعددة الجنسيات التي تمارس ضغطا على الحكومات، فتؤثر في سير سياساتها الاقتصادية والسياسية تبعا لتحقيق مصالحها على حساب مصالح المجتمع[1].
- قد يصل الأمر بالمحتكر إلى إتلاف كميات كبيرة من المنتجات المحتكرة رغم حاجة الناس إليها، بغرض التحكم بالسوق ورفع الأسعار، وما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية من رمي كميات كبيرة من القمح في البحر دليل على جشع هؤلاء المحتكرين، بل أشد من ذلك احتكار بعض الصيدليات للدواء ومنعه عن المرضى وتركهم يتألمون وربما يموتون من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح[2].

ونظرا للآثار السلبية للاحتكار السالفة الذكر وغيرها، فقد نهى الإسلام عن الاحتكار وحرمه لما فيه من الجشع والطمع والتضييق على الناس، فقد قال النبي ﷺ: " مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ يوْمَ الْقِيَامَةِ "[3]، وقال أيضا:" مَنِ احْتَكَرَ فهُوَ خَاطِئٌ"[4]، والخاطئ هو العاصي الآثم، كما قال أيضا:" مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيلَةً فقَدْ بَرِئَ مِنَ اللهِ تعَالَى وَبَرِئَ اللهُ تعَالَى مِنهُ وأَيُّما أهلُ عَرصةٍ أصبح فيهم امرؤٌ جائعٌ فقد برئت منهم ذمةُ اللهِ تعالى"[5]، ولا يرتبط الاحتكار بالطعام فقط، بل كل ما أضر الناس حبسه فهو احتكار، ولهذا وجب على جهاز الحسبة والرقابة منع هذا السلوك ومحاربته دفعا للضرر عن الناس، وإلزام المحتكرين ببيع السلع المحبوسة بقيمة المثل، وفرض عقوبات تعزيرية من أجل الحد والقضاء على مثل هذه الجرائم الاقتصادية.

[1] – راشد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص27-28.

[2] – عبد السميع المصري، **مقومات الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 91-92.

[3] – أحمد بن حنبل، **المسند**، مرجع سابق، مسند البصريين، مسند معقل بن يسار، حديث رقم20313، ج33، ص425.

[4] – مسلم، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، حديث رقم1605، ص1227.

[5] – أحمد بن حنبل، **المسند**، مرجع سابق، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، حديث رقم4880، ج8، ص481.

**خلاصة الفصل الثاني:**

تبين من خلال الفصل الثاني مدى اهتمام الفكر الإسلامي، وحرصه الشديد على ضرورة تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع جوانب حياة المسلم، ومنها الجانب الاقتصادي والمالي الذي أولى له علماء الشريعة الإسلامية اهتماما كبيرا، فقد أنشئت هيئات ومؤسسات شرعية، تقوم على وضع معايير وضوابط شرعية من شأنها المساهمة في الحفاظ على استقرار المؤسسات المالية والاقتصادية، وعدم تعرضها لأزمات حادة في حال الالتزام بهذه المعايير، كذلك تحقيق مصلحة جميع المتعاملين الاقتصاديين، وضبط العلاقة بينهم دون التحيز لطرف على حساب طرف آخر.

وقد قامت بعض المؤسسات والهيئات ببذل جهود معتبرة في إصدار المعايير الشرعية التي تغطي مختلف نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية، وتعمل على تطويرها بعناية فائقة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتتطلب عملية إعداد هذه المعايير دراسات دقيقة ومناقشات واسعة النطاق، ومشاركة خبراء وعلماء متخصصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد، حيث يتم جعل المعيار جاهزا للتطبيق في المؤسسات المالية الإسلامية، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل هذه المؤسسات، وبخصوص المؤسسات الاقتصادية فإن الشريعة الإسلامية قد أولتها عناية كبيرة من خلال بيان الضوابط الشرعية التي تتعلق بنشاطها، وتحديد الأسس التي تقوم عليها، ورغم وجود هذه الضوابط إلا أن المؤسسات الاقتصادية لا تلتزم بها في مختلف أنشطتها وممارساتها.

# الفصل الثالث

## تطبيق معايير التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية

**تمهيد**

اهتمت العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية في العالم الإسلامي بضرورة الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أجل تحقيق هذا الالتزام عمدت هذه المؤسسات إلى تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات والمؤسسات الشرعية والمجامع الفقهية وغيرها ممن يهتم بوضع هذه المعايير التي تسهم في تحقيق إنجازات إيجابية في حال الالتزام بها على المستوى المالي والإداري، واستنادا لما تم التطرق إليه سابقا حول الحوكمة في المؤسسات المالية والاقتصادية وما تم تبيانه حول المعايير الشرعية، يأتي هذا الفصل التطبيقي لندرس فيه عينات من المؤسسات المالية والاقتصادية التي التزمت أو حاولت أن تلتزم بتطبيق المعايير الشرعية في مختلف أنشطتها، ويتعلق الأمر بدراسة تطبيق المعايير الشرعية في ثلاث مؤسسات مصرفية وهي (بيت التمويل الكويتي ومجموعة الراجحي المصرفية ومجموعة البركة المصرفية)، ومؤسستي التأمين التكافلي( مؤسسة التأمين الإسلامية وسلامة للتأمين التكافلي بالجزائر)، و سوقي رأس المال (سوق رأس المال الماليزي وسوق دبي المالي الإسلامي)، وفيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية فقد تم التطرق إلى صناعة الحلال باعتبار وجود جهات وطنية ودولية تضطلع بهذه الصناعة، وتضع شروطا وضوابط شرعية من أجل إصدار شهادة الحلال للمؤسسات الناشطة في مختلف المجالات، كالغذاء والدواء و المواد التجميلية والسياحة وغيرها، وقد تطلب عرض مادة هذا الفصل من الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المصرفية.

المبحث الثاني: تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التامين التكافلي وأسواق رأس المال.

المبحث الثالث: تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات الاقتصادية.

## المبحث الأول: تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المصرفية

تتميز تجربة الصيرفة الإسلامية بالنجاح بفضل اتباعها للضوابط الشرعية والأخلاقية في تقديم خدماتها المالية، وتعتمد الصيرفة الإسلامية على مفهوم الربا الحرام وتجنبه في جميع أشكاله، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن خلال تطبيق مبادئ العدالة والشفافية في عملياتها المالية، تحظى الصيرفة الإسلامية بثقة المستثمرين والعملاء، وبفضل احترامها للمخاطر المالية، والتعاطف مع العملاء في حالات الصعوبات المالية، تمكنت الصيرفة الإسلامية من بناء سمعة قوية ونجاح استثنائي في سوق الخدمات المالية، ومن بين النماذج الناجحة على المستويين المحلي والدولي، والتي لها قدرة تنافسية عالية في مجال الصيرفة الإسلامية بيت التمويل الكويتي(بيتك)، وشركة الراجحي المصرفية، ومجموعة البركة المصرفية.

### المطلب الأول: تطبيق المعايير الشرعية في بيت التمويل الكويتي

يعتبر بيت التمويل الكويتي(بيتك) من أهم التجارب الناجحة والمتميزة في مجال الصيرفة الإسلامية على المستويين المحلي والدولي، وسنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف ببيت التمويل الكويتي، وذكر الشركات التابعة له، وندرس أهم المؤشرات المالية للبيت، كما نتطرق إلى الإجراءات المتخذة لتطبيق المعايير الشرعية في بيت التمويل الكويتي.

#### أولا: التعريف ببيت التمويل الكويتي وتاريخ تأسيسه

**1- تعريفه**

هو مؤسسة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويعد بنك التمويل الكويتي أول بنك في الكويت والخليج العربي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو أحد النماذج الهامة والرئيسية للأعمال المصرفية الإسلامية في الكويت، وقد تأسس عام 1977، وتتمحور الأنشطة الرئيسية لبيت التمويل الكويتي والشركات التابعة له (المجموعة) حول تقديم الخدمات المصرفية والتمويل وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

ويمكن توضيح الشركات التابعة (المجموعة) والشركات الزميلة (الاستثمارات المهمة) لبيت التمويل الكويتي كالتالي:

[1] - بيت التمويل الكويتي، **التقرير السنوي لسنة** 2018، ص10، www.kfh.com، 24-12-2022.

### 1-1- بعض الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي

الجدول التالي يبين هذه الشركات والبلد الذي تنتمي إليه، كما يظهر من خلاله النشاط الذي تقوم به هذه الشركات[1].

**الجدول رقم 05: بعض الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي**

| الشركات | النشاط |
|---|---|
| بيت التمويل الكويتي ماليزيا | بنك إسلامي تابع مملوك بالكامل مسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006م، لديه سبعة فروع، وتتركز الأنشطة الرئيسة للبنك في تقديم منتجات تمويلية إسلامية، والاستثمار في النشاط العقاري، وتمويل الشركات. |
| بيت التمويل الكويتي البحرين | بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 93 % مسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002م، لديه ثمانية فروع وثمانية شركات تابعة منها بنك إسلامي، يعمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتتركز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة في الأرباح وتقديم عقود تمويلية إسلامية ومنها بيوع التجزئة، وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل قطاع الخدمات والاتصالات والنشاط الاستثماري العقاري. |
| البنك الكويتي التركي للمساهمة | بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 62 %، مسجل بدولة تركيا منذ عام 1989م، لدى البنك مئة وعشرون فرعاً، ولديه شركتين تابعتين مملوكتان بالكامل، تتمثل الأنشطة الرئيسة للبنك في تقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة. |
| شركة المثنى للاستثمار | شركة استثمارية تابعة مملوكة بالكامل لديها سبع شركات تابعة وعشرة شركات زميلة، تتركز أنشطتها الرئيسة في أنشطة الاستثمار والتمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار العقاري وخدمات إدارة الأصول. |
| مجموعة عارف الاستثمارية | شركة استثمارية مملوكة بنسبة 52 %، وتتنوع أنشطة الشركة في الأنشطة التمويلية الإسلامية وأنشطة الاستثمار العقاري، وتتسع الأنشطة من خلال الشركات التابعة (32 شركة) في مجال الطاقة والخدمات التعليمية والطبية والنقل والتكنولوجيا المعلوماتية. |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على: محمد محمود عبد الله يوسف، البنوك الإسلامية في الكويت، القاهرة، 2011، ص6.

[1] - محمد محمود عبد الله يوسف، **البنوك الإسلامية في الكويت**، القاهرة، 2011، ص6، https://scholar.cu.edu.eg، 24-12-2022.

### 1-2- الشركات الزميلة لبيت التمويل الكويتي " استثمارات أخرى"

الجدول التالي يبين هذه الشركات والبلد الذي تنتمي إليه، كما يظهر من خلاله النشاط الذي تقوم به هذه الشركات[1].

**الجدول رقم 06: الشركات الزميلة لبيت التمويل الكويتي**

| الشركات | النشاط |
|---|---|
| الأولى للتأمين التكافلي | شركة زميلة مملوكة بنسبة 27 % تعمل في نشاط التأمين التكافلي الإسلامي وتقديم الاستشارات والدراسات الفنية الخاصة بعمليات إعادة التأمين، إلى جانب استثمار الأموال في الصناديق التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. |
| مركز إدارة السيولة | شركة زميلة مملوكة بنسبة 25 % مسجلة بمملكة البحرين، تعمل في مجال الأنشطة التمويلية والاستثمارية ذات الجودة العالية والمخاطر المحدودة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. |
| مصرف الشارقة الإسلامي | شركة زميلة مملوكة بنسبة 20 % مسجلة بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1975م، لدى المصرف عدد اثنان وعشرون فرعاً، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول. |
| بيت الاستثمار الخليجي | شركة استثمارية زميلة مملوكة بنسبة 20% إن الأنشطة الرئيسية للشركة تتمثل في أنشطة الاستثمار والخدمات المالية والاستشارية المتعلقة بها |
| الشركة الأولى للاستثمار | شركة زميلة مملوكة بنسبة 9%، تم تأسيس الشركة في العام 1997م، وهي إحدى المؤسسات المالية الاستثمارية الرائدة في الكويت والتي تمارس عدداً من الأنشطة الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن نشاطاتها المختلفة الملكية الخاصة وأسهم الشركات وإدارة الأصول. |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على: محمد محمود عبد الله يوسف، البنوك الإسلامية في الكويت، القاهرة، 2011، ص6.

## 2- نشأة بيت التمويل الكويتي وتوسعه العالمي وخدماته

### 1-2- نشأته وتوسعه

تأسس بيت التمويل الكويتي (بيتك) في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري عام 1977، وافتتح لخدمة الجمهور في 1978، ويقدم خدماته إلى 7,34 مليون عميل حتى نهاية عام 2020.

[1] - محمد محمود عبد الله يوسف، **البنوك الإسلامية في الكويت**، مرجع سابق، ص6.

بيت التمويل الكويتي مدرج في سوق الكويت للأوراق المالية، وتعد مجموع.ة بيتك رائدا عالميا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، نخص منها بالذكر تقديم مستوى عال من الابتكار وخدمة العملاء، وأيضا يعتبر (بيتك) رائدا في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[1].

وعلى مر السنين، توسع بيت التمويل الكويتي خارج دولة الكويت، وأثبت تواجده في ستة أسواق إضافية، وهي مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وماليزيا، وألمانيا، والشكل التالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم11: يوضح توسع بيت التمويل الكويتي على مر السنين.**

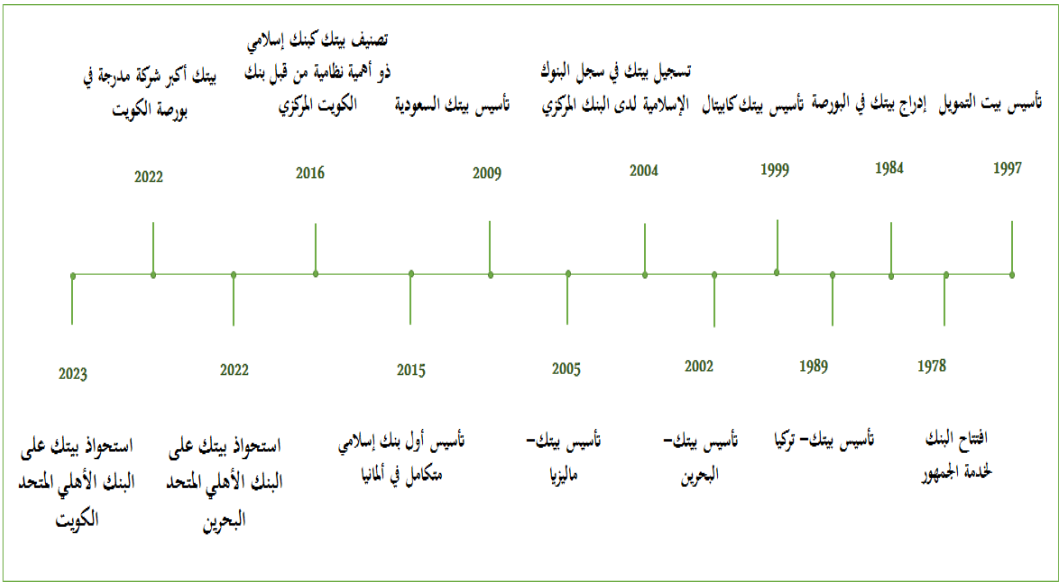


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على بيت التمويل الكويتي، **تقرير الاستدامة 2019-2020**، مرجع سابق، ص17، والموقع الالكتروني لبيتك https://www.kfh.com، 24-03-2024.

### 2-2- خدمات بيت التمويل الكويتي

يقدم بيت التمويل الكويتي عدة خدمات لعملائه سواء كانوا أفرادا أو شركات، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] - بيت التمويل الكويتي، **تقرير الاستدامة 2019-2020**، ص17.

**الشكل رقم 12: خدمات بيت التمويل الكويتي**

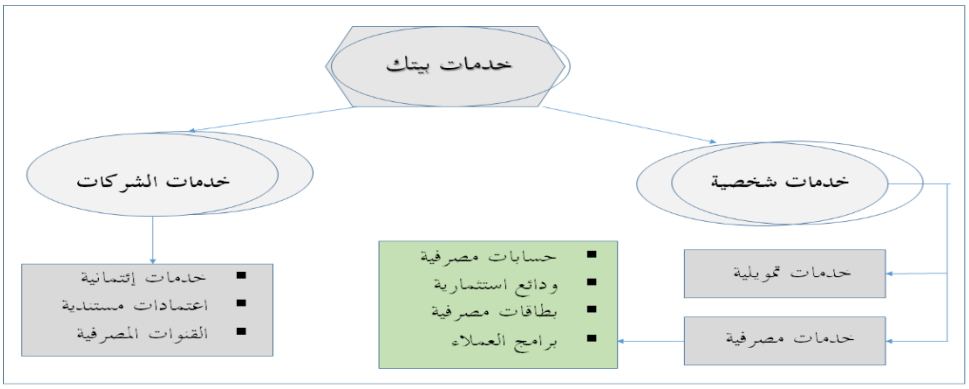


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على التقرير السنوي 2021 لبيتك.

## 3- المساهمون في بيت التمويل الكويتي وأهم المؤشرات المالية له

### 3-1- المساهمون في بيت التمويل الكويتي

يعمل بيت التمويل الكويتي منذ أكثر من 40 عاما، وقد تم إدراجه في سوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 1984، حيث احتل المرتبة الثانية كأكبر شركة تم طرحها للاكتتاب العام في عام 2019 برأسمال سوقي قدره 5,6 مليار دينار كويتي (18,5 مليار دولار أمريكي).

تمتلك الحكومة الكويتية حوالي 48٪ من أسهم بيت التمويل الكويتي، والشكل أدناه يوضح أكبر مساهمي بيت التمويل الكويتي:

**الشكل رقم 13: نسب المساهمة في بيت التمويل الكويتي**

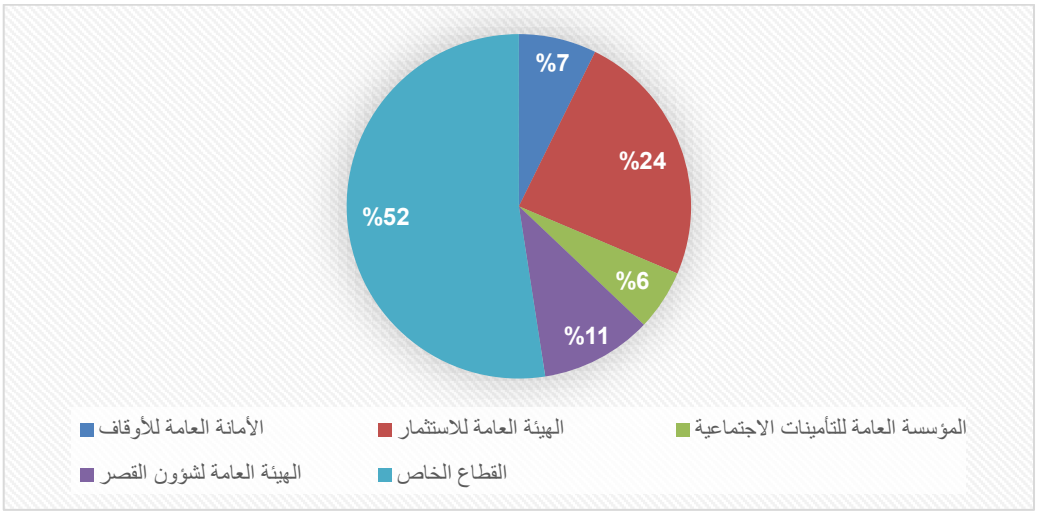


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على ما ورد في تقرير الاستدامة 2019-2020 لبيت التمويل الكويتي، ص18.

### 3-2- أهم المؤشرات المالية لبيتك

توضح لنا المؤشرات المالية لبيتك المكانة المتميزة التي حققها خلال سنة خلال سنة 2023مقارنة بالسنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2017، وهذا راجع للأداء المتميز في الجوانب المالية والإدارية والشرعية، والجدول الآتي يوضح ذلك[1]:

**الجدول رقم07: أبرز المؤشرات المالية لبيتك (2017-2023).**

**الوحدة: مليون دينار كويتي**

| أبرز المؤشرات المالية | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي ربح المساهمين | 184,2 | 227,4 | 251 | 148,4 | 243,4 | 357,7 | 584,5 |
| صافي إيرادات التمويل | 444,8 | 527,3 | 530,3 | 614,2 | 585,7 | 800,5 | 965,9 |
| صافي إيرادات التشغيل | 408,3 | 453,5 | 501,1 | 499,6 | 503,01 | 723,3 | 945,4 |
| إجمالي الأصول | 17,358 | 17,77 | 19,391 | 21,502 | 21,788 | 36,969 | 38,010 |
| مدينو التمويل | 9,159 | 9,190 | 9,474 | 10,784 | 11,535 | 18.839 | 19,425 |
| حساب المودعين | 11,597 | 11,780 | 13,553 | 15,317 | 15,867 | 21,030 | 21,812 |
| حقوق ملكية المساهمين | 1,872 | 1,894 | 2,06 | 1,936 | 1,932 | 5,358 | 5,316 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية 2017-2023 لبيتك.

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين أهم المؤشرات التي تعتمد عليها البنوك في تقييم أدائها، أن هذه المؤشرات في أغلبها كانت إيجابية، وقد حققت خلال السنوات الخمس الأخيرة تطورا بنسبة 132,9% في صافي ربح المساهمين، ونسبة 82,2% في صافي إيرادات التمويل، ونسبة 96% في إجمالي الأصول، ونسبة 105% في مديني التمويل، ونسبة 72,1% في حساب المودعين، ونسبة 158% في حقوق ملكية المساهمين في البنك.

ويمكن عرض بعض معطيات الجدول أعلاه في الشكلين الآتيين:

[1] - **التقارير السنوية (2017-2023)**، بيت التمويل الكويتي، https://www.kfh.com، 24-03-2024.

**الشكل رقم 14: تطور صافي إيرادات التمويل والتشغيل في بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2017-2023)**

**الوحدة: مليون دينار كويتي**

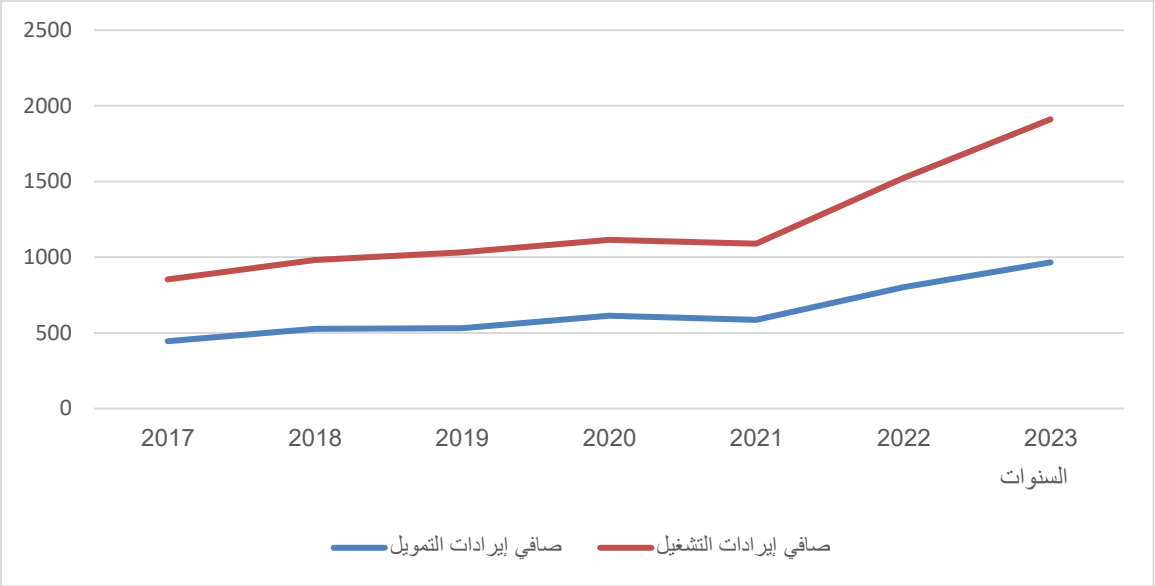


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول أعلاه رقم07

نلاحظ من خلال الشكل رقم 14 التطور الإيجابي الحاصل في كل من إيرادات التمويل والتشغيل في بيت التمويل الكويتي من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021، وأن هذا التطور قد بلغ الذروة في سنة 2023، بمبلغ قدره 965,9 مليون دينار كويتي بالنسبة لصافي إيرادات التمويل، ومبلغ 945,4 مليون دينار كويتي بالنسبة لصافي إيرادات التشغيل.

**الشكل رقم 15: تطور صافي ربح المساهمين في بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2017-2023)**

**الوحدة**: مليون دينار كويتي

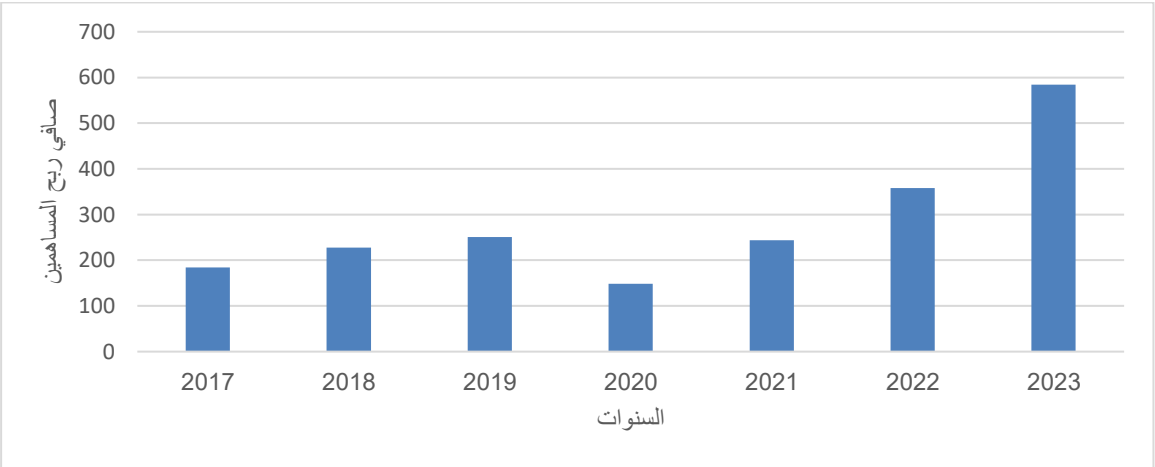


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول أعلاه رقم 07

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه حصلت زيادة معتبرة في صافي ربح المساهمين خلال الفترة المدروسة، بداية من سنة 2017 إلى غاية سنة 2019، ويعود هذا التطور إلى حسن التسيير والالتزام بمختلف المعايير الذي أدى إلى زيادة الثقة لدى المتعاملين مع بيتك، كما نلاحظ أنه حصل تراجع في مبلغ صافي ربح المساهمين خلال سنة 2020 وهذا راجع لحدوث جائحة كوفيد 2019 التي أثرت على السوق العالمي ككل، ثم استمر صافي الربح في الارتفاع إلى غاية سنة 2023 ليبلغ 584,5 مليون دينار كويتي.

وتجدر الإشارة إلى أن (بيتك) قد نجح في تحقيق نتائج مالية قوية خلال سنة 2023، رغم التحديات الاقتصادية محليا وعالميا، إذ سجل صافي أرباح للمساهمين عن السنة المالية 2023 بلغت 584,5 مليون دينار بزيادة قدرها 226,8 مليون دينار كويتي أي ما يعادل نسبة 61% مقارنة مع العام السابق.

وبلغ رصيد إجمالي الأصول38,01 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 1,04مليار دينار كويتي، وبنسبة 2,76% عن العام السابق 2022، واستمرت مؤشرات الأداء الإيجابية في جذب عملاء جدد والمحافظة على قاعدة العملاء الحالية، وارتفعت حسابات المودعين لتبلغ 21,8 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 782.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة نمو 3,7% عن عام 2022 [1].

ونظرا للنمو المستدام والأداء المالي الذي حققه بيت التمويل الكويتي، والالتزام بمختلف المعايير المصرفية الآمنة، صنف في سنة 2020 في المراتب الأولى حسب تصنيف فيتش* لبيتك عند A+ للقروض طويلة الأجل (تشير إلى أن الشركة استثنائية، وذات جودة عالية أي ذات أساس صلب وتدفقات نقدية ثابتة)، وf1 للقروض قصيرة الأجل مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف موديز لبيتك عند A2 للقروض طويلة الأجل، وP-1 للقروض قصيرة الأجل مع نظرة مستقبلية مستقرة[2].

يأتي هذا الإنجاز نتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها إدارة الشركة وفريق العمل المتفاني لتحقيق النمو والاستقرار المالي، بالإضافة إلى ذلك، تعكس هذه الأرقام الثقة الكبيرة التي يحظى بها بيت التمويل الكويتي بين المستثمرين والعملاء.

[1] – **التقرير السنوي 2023**، بيت التمويل الكويتي، ص60-61.

* – تعتبر واحدة من أكبر وكالات التصنيف الائتماني في العالم، تأسست وكالة فيتش في عام 1913، ومقرها الرئيسي في نيويورك، تقوم وكالة فيتش بتقييم قدرة الدول والشركات على سداد ديونها والتصنيفات التي تصدرها تؤثر على أسواق المال العالمية.

[2] – **التقرير السنوي 2021**، بيت التمويل الكويتي، ص27.

**ثانيا: الاجراءات المتخذة لتطبيق المعايير الشرعية في بيت التمويل الكويتي**

من أجل إحكام الرقابة الشرعية وحوكمتها قام بنك الكويت المركزي سنة 2016 بإصدار إطار حوكمة الرقابة الشرعية لجميع البنوك الإسلامية المرخصة في الكويت، وتماشيا مع هذا الإطار فإن الحوكمة الشرعية في بيتك تعتمد على أربع ركائز وهي:

**1- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل**

يعتبر بيت التمويل الكويتي من البنوك الإسلامية السباقة إلى إنشاء جهاز رقابة شرعي متكامل، يتوافر فيه الإفتاء والرقابة والإدارة الخاصة به، وقد تمت مراعاة ذلك في مسمى الجهاز، فالرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي تسمى: هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

إضافة إلى أن هذه الهيئة التي تتواجد في مستوى عال من الإدارة، وتتكون من خمسة أعضاء من ذوي الكفاءة في الفقه المقارن، وفي الفقه وأصوله والمعاملات المالية الإسلامية، وكلهم من أصحاب الشهادات العليا دكتوراه فما فوق[1]، ولا شك أن هذه الهيئة لها دور مهم في:

- بيان مدى التزام البنك بأحكام الشريعة في جميع نشاطاته من خلال مراجعة التقارير الدورية والنهائية المقدمة من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة وإدارة البحوث والاستشارات الشرعية والمدقق الشرعي الخارجي.
- مراجعة ملاحظات التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة بشكل دوري حتى تتمكن من تحديد الأمور التي تحتاج إلى اهتمامها واقتراح الحلول عند الحاجة.
- التأكد من احتساب الزكاة وفقا لقواعد ومبادئ الشريعة عند الاقتضاء، ووفقا للنظام الأساسي للبنك.
- العمل على تطوير أنشطة البنك بما في ذلك جميع الأمور وكافة المعاملات التي لم تصدر فتاوى بشأنها.
- تقوم الهيئة بإصدار تقرير سنوي كل نهاية سنة توجهه إلى مساهمي بيتك، تبين فيه آلية عملها في التحقق من مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاته، وذلك من خلال إصدار الفتاوى والقرارات ومختلف التوجيهات أثناء العام[2].

[1] – دلال عظيمي، سبرينة مانع، **سلسلة القيمة أنموذجا لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية**، حالة بنك بيت التمويل الكويتي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 03، 2020، ص168.

[2] – **التقرير السنوي 2021**، بيت التمويل الكويتي، ص26.

وتعقد الهيئة اثني عشر اجتماعا سنويا على الأقل، ويجب أن يكون المرشح لعضوية الهيئة حاصلا على المؤهلات العلمية المطلوبة أو لديه خبرات أو له سابقة عمل في مجال فقه المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة.

**2- التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة**

تتميز إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة بوضع تنظيمي يوفر لها أعلى درجة من الاستقلالية والموضوعية في وظائفها، وترفع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقاريرها الفنية إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وإداريا إلى رئيس مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام، حتى تتمكن الإدارة من أداء أعمالها دون قيود، ولهذا تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة بتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي على قطاعات وإدارات "بيتك" حسب الخطة المعتمدة، وتقوم إدارة البحوث والاستشارات الشرعية بإجراء المراجعة الشرعية على العقود والمنتجات والاتفاقيات والسياسات الواردة من قطاعات وإدارات "بيتك"، والرد على الأسئلة والاستفسارات الشرعية المعروضة عليها ورفع ما يتطلب منها إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للحصول على الرأي الشرعي.

**3- البحوث والاستشارات الشرعية**

- إعداد البحث ودراسة المنتجات والخدمات التي يقترحها البنك.
- تقديم الدعم الفني والاستشارات للإدارة التنفيذية والإدارات المختلفة للبنك.
- مساعدة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في أداء واجباتها، وتعمل كأمانة سر لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- إعداد تقارير شرعية حول المنتجات والخدمات والأنشطة الجديدة المقترحة من قبل البنك، وعرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيتك للحصول على موافقتها النهائية.
- تعمل على دراسة المنتجات والخدمات والأنشطة التي يوجد بشأنها ملاحظات شرعية، مع تقديم البدائل المناسبة لها قبل عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لاعتمادها الشرعي.
- نشر الوعي والثقافة الشرعية بين العملاء والموظفين؛ من خلال الرد على الأسئلة والاستفسارات الشرعية الواردة من العملاء عبر الهاتف، وتعد نشرات فقهية اقتصادية، وتنشرها للموظفين عبر القنوات الالكترونية المتاحة في بيتك.

- تقوم بتصميم وتنفيذ العديد من البرامج التدريبية للموظفين، حيث وصل عدد المقاعد التدريبية للبرامج الشرعية لموظفي بيتك نحو 510 موظف خلال سنة2021[1]

**4- التدقيق الشرعي الخارجي**

يعتمد بيتك على دعم هيئات الرقابة الشرعية الخارجية، إذ أنه يمتلك مدققين شرعيين من خارج البنك أي مستقلين عنه، ووفقا لعقد الشراكة بين المكتب وبيتك، فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي مسؤول عن مراقبة وتدقيق جميع المعاملات والتعاملات للتأكد من مدى التزام بيتك بقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والفتاوى الصادرة عنها، ولأجل ذلك فإن المكتب يقوم بـ [2]:

- الاطلاع على محاضر اجتماعات وتقارير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وعلى خطة وتقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- فحص ومراجعة الاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها ومراحل إنجازها، والتأكد من تنفيذ الجهات المسؤولة في البنك لتلك العمليات وفقا لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعي.
- الزيارات الميدانية وعقد الاجتماعات مع الإدارة التنفيذية، وتدوين ما يتوصل إليه من نتائج.
- إبداء الرأي حول مدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بناء على قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

وخلاصة فإن هيئة الرقابة الشرعية في بيتك تقوم على أربع ركائز أساسية تتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة، البحوث والاستشارات الشرعية، والتدقيق الشرعي الخارجي.

وتقوم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بمراجعة المنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها بيت التمويل الكويتي خلال السنة، والقيام بالمراجعة اللازمة لإبداء الرأي في مدى التزام بيتك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال المعايير الشرعية التي تم إصدارها، ومن خلال ما تقوم به إدارة البحوث والاستشارات الشرعية بالمراجعة الشرعية على العقود والاتفاقيات والسياسات وفقا لقرارات الهيئة، وما تقوم به إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من إجراء التدقيق الشرعي على عينات عشوائية من جميع العمليات العائدة لمعاملات بيتك مع المساهمين والمستثمرين والعملاء وغيرهم، ومن خلال الحصول على كافة المعلومات والتوضيحات التي تعتبرها

[1] - **التقرير السنوي 2021**، بيت التمويل الكويتي، ص37.

[2] - **التقرير السنوي 2021**، بيت التمويل الكويتي، ص68.

الهيئة ضرورية، تعد تقريرا سنويا موقعا من طرف أعضاء الهيئة، تبين فيه مدى التزام بيت التمويل الكويتي بأحكام الشريعة الإسلامية من عدمه في العقود والمعاملات التي أبرمها، ومدى توافق توزيع الأرباح وتحمل الخسائر على حسابات الاستثمار مع الأساس المعتمد من قبل الهيئة، وكذلك تبين مدى توافق احتساب الزكاة مع المعايير الشرعية.

**ثالثا: مكانة هيئة الرقابة الشرعية في هيكل الحوكمة لبيتك**

يتضح من خلال الهيكل التنظيمي أن هيئة الرقابة الشرعية تحتل مكانة عالية في هيكل الحوكمة، فهي تتبع رئيس مجلس الإدارة مباشرة، وهذا ما يجعلها في وضع جد مناسب مما يتيح لها القدرة على أداء مهامها في التحقق من التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية دون أية قيود أو عوائق بيروقراطية، ولهذا فإن بيتك يتمتع بهيكل حوكمة شركات قوي من شأنه أن يضمن الحوكمة والرقابة الفعالة لكونه متوافق مع معايير محدثة ومطبقة عالميا، كما يلتزم بتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي التي عدلت سنة 2019، وأيضا يسترشد بمعايير الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية الكويتية الصادرة في عام 2016 من طرف بنك الكويت المركزي وبيتك، إضافة إلى أنه يتناول الحقوق والمصالح الأساسية للموظفين والعملاء وأصحاب المصالح[1].

**الشكل رقم 16: هيكل الحوكمة لبيت التمويل الكويتي.**

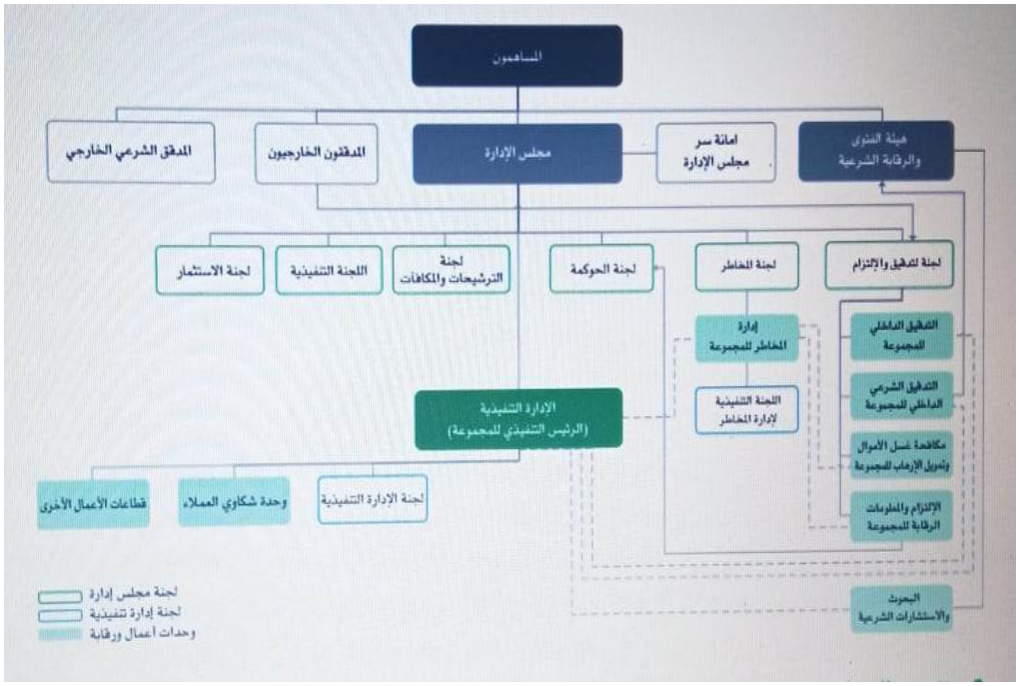


**المصدر: التقرير السنوي 2023**، بيت التمويل الكويتي، ص82.

[1] - **تقرير الاستدامة 2019-2020**، بيت التمويل الكويتي، ص137.

**رابعا: الحوكمة في بيت التمويل الكويتي**

يسعى بيتك لتعزيز ممارسات الحوكمة السليمة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لقطاع الصيرفة الإسلامية، ولذلك يعتمد البنك في إطار عمله على مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات من خلال مجموعة الأنظمة والقواعد والممارسات التي تضمن استمرارية البنك ونموه بنجاح، والذي يسهر على ذلك لجنة الحوكمة.

**1- إطار ومبادئ الحوكمة لبيت التمويل الكويتي**

تمت صياغة إطار حوكمة بيت التمويل الكويتي لضمان التوافق مع توجيهات بنك الكويت المركزي التي تم تحديثها في سبتمبر 2019، ويمثل هذا الإطار توجها استراتيجيا لجعل الممارسات الاجتماعية، والبيئية، وحوكمة الشركات جزءا أساسيا من ممارسة أعماله، ويحتوي هذا الإطار على المكونات الرئيسية الآتية، والتي تتمثل في تسعة محاور[1]:

**الجدول رقم:08 مكونات إطار الحوكمة في بيت التمويل الكويتي**

| المحور | الإطار | المحور | الإطار |
|---|---|---|---|
| 01 | هيكل مجلس الإدارة ودوره | 06 | الإفصاح والشفافية |
| 02 | القيم السلوكية، تعارض المصالح وهيكل المجموعة | 07 | البنوك ذات الهياكل المعقدة |
| 03 | الإدارة التنفيذية العليا | 08 | حماية حقوق المساهمين |
| 04 | إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والأمن السيبراني | 09 | حماية حقوق أصحاب المصالح |
| 05 | سياسات وإجراءات المكافآت | | |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على: تقرير الاستدامة 2019-2020، بيت التمويل الكويتي، ص133.

**2- لجنة الحوكمة**

تتكون لجنة الحوكمة من خمسة أعضاء تابعين لمجلس الإدارة، من بينهم عضو مستقل على الأقل، وهي تحت رئاسة رئيس مجلس الإدارة، وتعمل هذه اللجنة على مساعدة المجلس في أداء مهامه من خلال الإشراف على الحوكمة السليمة، والعمل على تطوير مجموعة إرشادات وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها ومن مهام لجنة الحوكمة[2]:

- تطوير إطار عمل ودليل الحوكمة الشامل، وتقديم اقتراحات تحديثه وتغييره.

[1] - **تقرير الاستدامة 2019-2020**، بيت التمويل الكويتي، ص133.

[2] - **التقرير السنوي 2021**، بيت التمويل الكويتي، ص63.

- مراجعة مدى كفاية السياسات وممارسات البنك فيما يخص معايير الحوكمة.
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني، وقواعد أخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات المعتمدة والإرشادات داخل البنك.
- مراجعة الأمور الأساسية الخاصة بعلاقات المساهمين ومساهمات البنك في الأعمال الخيرية.
- مراجعة الجزء الذي يتعلق بالحوكمة ضمن التقرير السنوي.
- تقييم سنوي للأداء فيما يخص اللجنة وواجباتها، مع إجراء مراجعة سنوية لصلاحيات واختصاصات اللجنة.

### 3- تقييم مخاطر الشريعة

من أجل ضمان التزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية يكون تقييم المخاطر الشرعية في مرحلة الالتزام النهائي، وإصدار الموافقة في عملية تقييم مخاطر البنك.

يحقق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية أعلى مستوى من التعاملات المالية الأخلاقية والعادلة من منظور اقتصادي واجتماعي، وتعتبر المخاطر عالية في المعاملات الشرعية إذا أثرت سلبا على الأنشطة المالية للبنك واستثماراته، مما يستلزم تجنيب الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة، وتعد المخاطر عالية في حالة حدوث أي من الأسباب التالية[1]:

- بطلان العقد: بسبب بطلان عنصر رئيسي أو شرط من شروط العقد، كعدم وجود الإيجاب والقبول في العقد أو في حالة بيع ما لا يملك، حيث إن ملكية المبيع قبل بيعه شرط من شروط صحة العقد.
- عدم وجود السلعة المتعاقد عليها في حالة بيع سلعة أو عدم القدرة على التسليم.
- انطواء العملية على الربا: ربا الفضل عند اتحاد الصنف مثل بيع الذهب بالذهب، أو ربا النسيئة، مثل فرض غرامة التأخير.
- انطواء العملية على الغش أو الاحتيال للوصول إلى فعل محظور في الشريعة الإسلامية، مثل بيع العينة.
- إذا شملت عملية البيع بيعين في بيعة واحدة، مثل اشتراط عقد البيع في عقد الإيجار، أو العكس بالعكس.
- تَضَمُّن العملية الغرر الجسيم، مثل الجهل بالسلعة المشتراة أو الجهل بالسعر أو المدة.

[1] - **تقرير الاستدامة 2019-2020**، بيت التمويل الكويتي، ص157.

- أن تتضمن العملية فوز قمار أو مقامرة، مثل السحوبات التي تمنح جوائز من أموال المشاركين.
- احتمالية خسارة المشترك بسبب الغرر؛ مثل التأمين التجاري.
- أن تشمل العملية اشتراط تأجيل البدلين: الثمن والمثمن مثل: مبيعات العقود الآجلة في الأسواق المالية.
- تتعلق العملية بأنشطة غير مرغوبة بشكل كبير والتي تتعلق بتمويل أنشطة ترفيهية، والتي تكون ممنوعة في الشريعة الإسلامية.
- حرمة السلعة المتعاقد عليها، كإنتاج وبيع الكحول، ولحم الخنزير ومنتجاته، والتبغ.
- تضمن عملية التعاقد أشياء مماثلة لما ذكر أعلاه من حيث تأثيرها على صحة العقد وفقا لأحكام الشريعة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن بيت التمويل الكويتي يتميز بنظام رقابة شامل يهدف إلى ضمان التزام المجموعة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتمثل هذا النظام في وضع إجراءات وضوابط دقيقة، تحكم جميع العمليات المالية والاستثمارات للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية، وضمان عدم وجود أي مخالفات، بالإضافة إلى ذلك، تتولى لجنة الرقابة الشرعية مسؤولية الاشراف على جميع الصفقات والعقود للتحقق من شرعيتها ومطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويتخذ البنك كافة الإجراءات اللازمة في حالة تباين أي صفقة مع الضوابط الشرعية، وبفضل هذا النظام الرقابي الشامل، يعتبر بيت التمويل الكويتي جهة مالية موثوقة تتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها المالية والاستثمارية.

**المطلب الثاني: تطبيق المعايير الشرعية في شركة الراجحي المصرفية**

تعتبر شركة الراجحي المصرفية من أهم الشركات في المملكة العربية السعودية والتي تتمتع بسمعة طيبة في سوق الخدمات المصرفية، وقد حققت نجاحا بارزا في مجال تقديم الخدمات المالية والاستثمارية، ويعود هذا النجاح البارز للراجحي المصرفية إلى استراتيجية قوية، واستثمارات مدروسة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وسنتناول في هذا المطلب التعريف بشركة الراجحي المصرفية وبيان الشركات التابعة لها، وإبراز المؤشرات المالية للمصرف وبعض إنجازاته، كما نتطرق إلى الإجراءات المتخذة في تطبيق المعايير الشرعية في المصرف.

**أولا: نظرة حول شركة الراجحي المصرفية**

**1- التعريف بشركة الراجحي المصرفية**

مصرف الراجحي هو شركة مساهمة سعودية تعتبر من أكبر المصارف في العالم، بأصول تزيد عن 180 مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس المال المدفوع للمصرف ما يقارب 10.66 مليار دولار أمريكي، كما يتمتع بقاعدة موظفين كبرى، وأكبر قاعدة عملاء لأي بنك في المملكة العربية السعودية، ويحظى بسمعة قوية في السوق المصرفي والمالي، ويعتبر وجهة مفضلة للكثير من العملاء والمستثمرين، وذلك لما يقدمه من خدمات

مصرفية متنوعة ومبتكرة، لسعيه الدائم من أجل تحسين تجربة عملائه، وتلبية احتياجاتهم المالية بكفاءة واحترافية[1].

### 2- المسار التاريخي لمصرف الراجحي

تأسس مصرف الراجحي سنة 1957 كمركز للصرافة، ومع أكثر من 58 عاما من الخبرة في الأنشطة المصرفية والتجارية، تم دمج المؤسسات الفردية المختلفة تحت اسم الراجحي في مظلة (شركة الراجحي المصرفية) في عام 1988، وتم تأسيس المصرف كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 59) والمادة رقم6 من القرار الوزاري رقم245، وصدر كلاهما في يونيو عام 1987م، وقد تم تسميته باسم مصرف الراجحي سنة 2006م وبرأس مال يقدر بحوالي 25 مليار ريال سعودي[2].

### 3- الشركات التابعة والفروع الدولية لمصرف الراجحي

بدأ نمو مصرف الراجحي بوتيرة جيدة محليا أي على مستوى المملكة، ثم توسع من خلال إنشاء عدة فروع في دول مختلفة والجدول الآتي يوضح ذلك.

**الجدول رقم09: الشركات التابعة لشركة الراجحي المصرفية والفروع الدولية**

| الشركات التابعة | نشاطها | الدولة |
|---|---|---|
| شركة الراجحي للتطوير | دعم برامج التمويل العقاري للمصرف. | السعودية |
| شركة الراجحي المالية | تقديم خدمات الوساطة المالية | |
| شركة وكالة تكافل الراجحي | تسير أنشطة وساطة التأمين. | |
| شركة إمكان للتمويل | تقديم التمويل الاستهلاكي والتمويل التأجيري وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة | |
| شركة للخدمات الإدارية | تقديم خدمات التوظيف | |
| شركة ثوثيق | تسجيل عقود التأجير التمويلي | |
| شركة الراجحي المحدودة ماليزيا | مصرف إسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013. | ماليزيا |
| مصرف الراجحي الكويت | فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت | الكويت |
| مصرف الراجحي الأردن | فرع أجنبي يقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة. | الأردن |

**المصدر**: محمد إسماعيل، رأس مال بنك الراجحي وأماكن وجود بنك الراجحي في العالم، مقال منشور بتاريخ: 24-01-2021 على موقع ايجي برس على الرابط: https://www.egy-press.com/15878

[1] - مصرف الراجحي، https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank، 29-12-2022.

[2] - **التقرير السنوي 2021**، مصرف الراجحي، ص9.

### 4- أبرز المؤشرات المالية للمصرف وبعض إنجازاته

واصل المصرف تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية المتعددة، ويعزى هذا النجاح إلى تبني رؤية واضحة واستراتيجية حكيمة تركز على تطوير المنتجات والخدمات بما يتناسب مع احتياجات العملاء، حيث[1]:

- احتل المصرف موقعا جد هام بين أكبر خمسة عشر مصرف على مستوى العالم من حيث القيمة السوقية إذ بلغت ما يقارب 301 مليار ريال سعودي في نهاية سنة 2022.
- سجل صافي الدخل بعد الزكاة 17,15 مليار ريال سعودي سنة 2022، مقابل 14,75 مليار ريال للعام السابق أي نسبة 16,3% مما أسفر عن تحسن المؤشرات المالية.
- يسهم مصرف الراجحي بمبلغ كبير في تحسين مستوى المجتمعات المحلية التي يعمل فيها من خلال قيمة الزكاة التي يدفعها سنويا، وبذلك يعد من أهم المساهمين في موارد الزكاة التي يتم تحصيلها من القطاع المصرفي سنويا.
- الزيادة في ودائع العملاء سنة 2022 حيث بلغت 565 مليار ريال سعودي وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 10% مقارنة بسنة 2021.
- ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 15,8% لتصل إلى 67,3 مليار ريال مقابل 58,1 مليار ريال عام 2020.
- ارتفاع إجمالي الأصول سنة 2022 بنسبة 22,2% مقارنة بعام 2021 لتبلغ 762,4 مليار ريال.

والشكل الآتي يوضح النمو الواضح في إجمالي الأصول مقارنة بالسنوات الماضية ابتداء من سنة 2017 إلى غاية سنة 2022.

[1] - **التقرير السنوي 2022**، مصرف الراجحي، ص18.

**الشكل رقم 17: نمو إجمالي الأصول لمصرف الراجحي (2017-2022) الوحدة: مليار ريال**

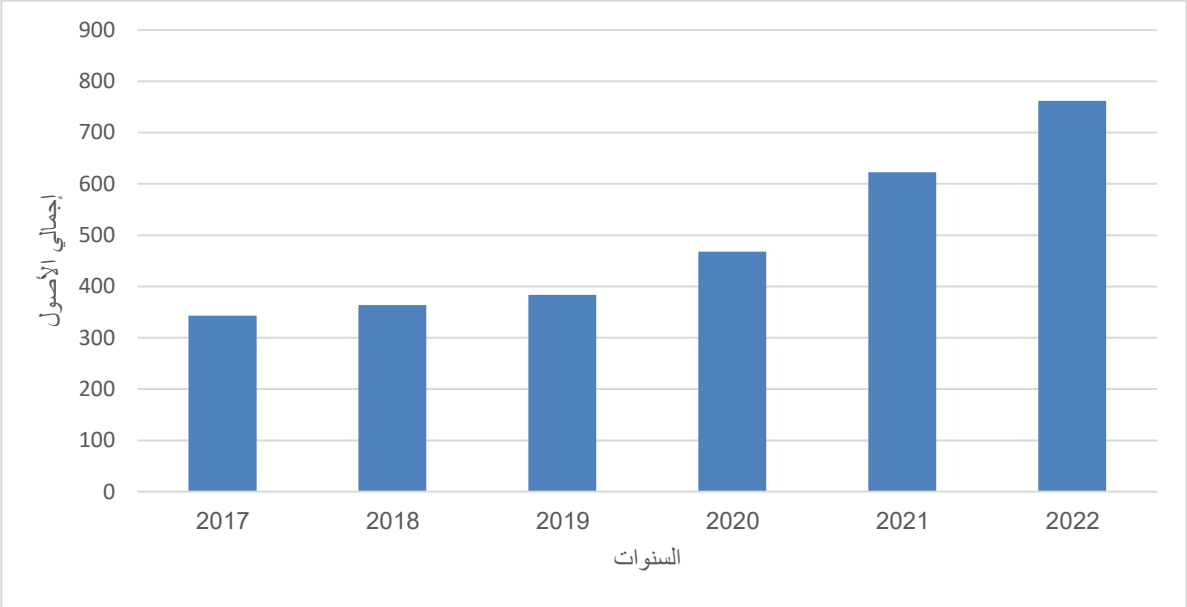


**المصدر**: التقارير السنوية (2017-2022)، مصرف الراجحي.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إجمالي الأصول لمصرف الراجحي قد استمر في النمو من سنة 2017 إلى غاية سنة 2022، وقد بلغ هذا النمو الذروة في سنة 2022 بمبلغ قدره 762,4 مليار ريال، بزيادة قدرها 139,4 مليار ريال مقارنة بسنة 2021، أي ما يعادل نسبة ارتفاع قدرها 22,2% ولهذا فقد:

- توج بتأكيد التصنيف الائتماني للمملكة من قبل وكالة "موديز" عند مستوى (A1) مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة.
- حصل على أربع جوائز عالمية جديدة خلال عام 2021 من Global Banking & Finance تشمل أفضل بنك في دول مجلس التعاون الخليجي للخدمات المصرفية للأفراد، وأفضل بنك في المملكة للخدمات المصرفية الرقمية، وأفضل بنك في المملكة في النقد الأجنبي، وأفضل بنك في المملكة في أعمال الخزينة، بما يؤكد تفوق المصرف في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، وتحقيق أرقام متميزة في نسب التمويل والحسابات المفتوحة رقميا.

إن الدور المتنامي لمصرف الراجحي، وتحقيق المزيد من الإنجازات، كان ولا يزال نتيجة مباشرة للتطور المستمر للنظام المالي للمملكة، وكذلك التعاون المثمر والمتطور مع البنك المركزي السعودي، والجهات الرقابية وجميع العملاء والشركاء.

**ثانيا: الإجراءات المتخذة لتطبيق المعايير الشرعية في مصرف الراجحي**

**1- المبادئ الأساسية لمصرف الراجحي**

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف الإسلامية هو أن تكون جميع نشاطاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولتحقيق هذا المبدأ فقد التزم مصرف الراجحي في عقده التأسيسي قبل أكثر من 30عاما بأن تكون تعاملاته متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حاضرا ومستقبلا.

وفي ضوء حرص المصرف على الالتزام بهذا التوجه في جميع أنشطته التجارية داخل المملكة وخارجها، فقد أسند مسؤولية النظر في شرعية تعاملاته المصرفية إلى هيئة شرعية مستقلة، تضم في عضويتها ثلاثة علماء من علماء الفقه المتميزين، يعملون على ضمان قيام المصرف بخدمة الجهات المعنية في إطار الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى المجموعة الشرعية لتحقيق أهداف، منها بيان الأحكام الشرعية في جميع معاملات الشركة، والتأكد من تطبيق الشركة لأحكام الشريعة في جميع تعاملاتها، كما تقدم المشورة والتوجيه للشركة من أجل تحقيق أغراض الإسلام[1].

وتشمل المبادئ الشرعية التي يقوم عليها المصرف ما يلي[2]:

- تطبيق قرارات الهيئة الشرعية على جميع أجهزة المصرف وإداراته.
- تهدف الهيئة الشرعية إلى الإشراف على جميع معاملات المصرف الدولية والمحلية وفق أحكام الشريعة.
- تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية ترجع تحت نطاق مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.
- لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد مراجعة من الهيئة الشرعية، شاملا الاتفاقيات، والنماذج، والعقود، وغيرها، حيث بلغ عدد قرارات الهيئة الشرعية منذ نشأتها 1216 قرارا.
- يَمنع مخالفة أي قرار من قرارات الهيئة الشرعية.
- تتم مخالفة من لم يلتزم بقرارات الهيئة الشرعية كتقديم منتج أو خدمة دون موافقتها.
- العمل على تطوير الصيغ والعقود بما يحافظ على سلامة التعاملات المصرفية من الناحية الشرعية.
- نشر الوعي الإسلامي في الأعمال المصرفية والاستثمارية بالوسائل المناسبة.

[1] - مصرف الراجحي، https://www.alrajhi-capital.com/ar/about-us/about-us-shariah-group ، 30-12-2022.

[2] - مصرف الراجحي، https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank/Shariah-Group، 01-01-2023.

- تتم مراقبة أعمال المصرف من الناحية الشرعية، ومتابعة تنفيذ قراراتها من قبل جهاز إدارة الرقابة الشرعية المرتبط بالهيئة، وما تراه الهيئة ممن يصلح لهذه المهمة.
- العناية باختيار العاملين في المصرف، والاهتمام المستمر بالتدريب الشرعي لمنسوبي المصرف.
- العمل بما يضمن سلامة تطبيق القرارات الشرعية، ويسهل الرقابة عليها.

**2- الأنشطة التي تقوم بها المجموعة الشرعية:**

من المهام الرئيسية التي تقوم بها المجموعة الشرعية لمصرف الراجحي، ما يلي[1]:

- مراقبة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية ولجنتها التنفيذية في جميع أعمال المصرف الداخلية والخارجية.
- دراسة معاملات المصرف وأنشطته وعرضها على الهيئة الشرعية لإصدار ما يلزم بشأنها.
- تطوير الصيغ والعقود والمنتجات في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- بث الوعي بالاقتصاد الإسلامي داخل المصرف وخارجه.
- تطوير المعلومات والاتصالات اللازمة لتنفيذ مهام المجموعة الشرعية.

وتعد المجموعة الشرعية في مصرف الراجحي من المجموعات السبع التي يقوم عليها المصرف، وتتكون من:

**2-1- أمانة الهيئة الشرعية**

وهي جهاز تحضيري لأعمال الهيئة الشرعية، يرأسها أمين الهيئة الشرعية، تضم عددا من المستشارين الشرعيين، ومن بين أهم أعمال أمانة الهيئة الشرعية ما يلي[2]:

- فحص الأعمال المرفوعة للهيئة الشرعية، والتأكد من استيفائها للمتطلبات اللازمة للدراسة والعرض على الهيئة.
- استيفاء ما تطلبه الهيئة الشرعية في الموضوعات محل العرض من إيضاحات ومعلومات وبيانات.
- دراسة الصيغ والأدوات والمنتجات الاستثمارية والتمويلية الجديدة وتجهيز مذكرات العرض اللازمة لإدراجها على جدول أعمال الهيئة.
- تحرير محاضر اجتماعات الهيئة الشرعية والعناية بها.

[1] - مصرف الراجحي، https://www.alrajhi-capital.com/ar/about-us/about-us-shariah-group، 31-12-2022.

[2] - المجموعة الشرعية لمصرف الراجحي، **قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي**، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2010، ج1، ص13-14، https://www.alrajhibank.com.sa/-/media/Project/AlrajhiPWS/Shared/Home/about-alrajhi-bank/Sharia/1.pdf

- إعداد مسودات قرارات الهيئة الشرعية وفقا لتوجيهات الهيئة عند دراستها للموضوعات.
- إعداد تبليغات القرارات وغيرها مما يصدر عن الهيئة الشرعية بغرض توجيهه إلى إدارة المصرف.
- الإجابة على الأسئلة الواردة من عملاء المصرف وموظفيه.

وتتكون أمانة الهيئة الشرعية من قسمين: قسم الدراسات والتطوير، وقسم التنسيق والمعلومات.

أ- **قسم الدراسات والتطوير**: وتكمن مهمته في تطوير وابتكار العقود والأدوات المالية التي تلبي احتياجات الشركة وتستوفي معايير السلامة الشرعية، وما يستلزمه ذلك من البحوث والدراسات، ويعتمد قسم التطوير والدراسات في تحقيقه للأهداف على ما يلي:

- المبادرة إلى تقديم منتجات مالية مناسبة توافق القواعد الشرعية.
- التنسيق مع إدارات الشركة المختلفة في حال رغبتها في تطوير منتج أو عقد قائم أو عند رغبتها في صياغة منتج جديد.

**ب- قسم التنسيق والمعلومات:**

هو جهاز يعنى بجميع المهام المساعدة لإدارات المجموعة الشرعية العلمية منها والفنية والتقنية والتنظيمية، ومن أبرز مهام القسم:

- الاتصال والتنسيق مع الجهات التي تتعامل مع المجموعة الشرعية داخليا وخارجيا.
- توفير قواعد البيانات والكشافات والفهارس الالكترونية مما يسهل البحث والاطلاع للباحثين.
- تطوير الهيئة الشرعية والمجموعة الشرعية، وميكنة حفظ وتدفق الوثائق والمستندات في المجموعة.
- التحضير للملتقيات والندوات الفقهية.
- الإشراف على طباعة الكتب التي لها علاقة بالأعمال العلمية المعتمدة.

### 2-2- إدارة الرقابة الشرعية

هي جهاز يعنى بالتأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى والقرارات المعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ 1414-11-24هـ.

وتضم إدارة الرقابة الشرعية عددا من المراقبين الشرعيين المختصين بالشريعة والاقتصاد والمحاسبة، وتتولى مهمة المراجعة الشرعية للمعاملات المصرفية والاستثمارية الداخلية والخارجية، للتأكد من مدى التزامها بقرارات الهيئة الشرعية للشركة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الأخطاء والمخالفات.

ولتنفيذ الأعمال الموكلة للإدارة تقوم بالزيارات الميدانية لإدارات الشركة وفروعها، وتستخدم مجموعة من أوراق العمل والنماذج، وتتبع عددا من الإجراءات المعتمدة والمحددة التي تتوافق مع الضوابط الشرعية وأصول المراجعة[1].

ومن مهام إدارة الرقابة الشرعية[2]:

- التحقق من أي نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جار العمل به في المصرف مجاز من الهيئة الشرعية.
- مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات قبل استخدامها، ومراجعة تنفيذ العمليات قبل تنفيذها للتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها.
- التأكد من أن فروع المصرف وإدارته الداخلية والخارجية وشركاته التابعة تلتزم تنفيذ القرارات الشرعية.
- التأكد من التزام المصرف بسياسته الشرعية.
- تنفيذ زيارات رقابية ميدانية بصفة دورية لإدارات المصرف وفروعه داخليا وخارجيا.
- إعداد تقرير دوري عن كل فترة رقابية بنتائج الرقابة الميدانية للأنشطة والعمليات يحدد الملحوظات الشرعية القائمة خلال الفترة فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية للرقابة الشرعية.

وكجانب عملي فقد قامت المجموعة الشرعية للمصرف بالأنشطة التالية خلال سنة 2021 من أجل نشر الوعي بين موظفي المصرف وعملائه والمهتمين بالخدمات المصرفية الإسلامية[3]:

- عقد سبع ورشات عمل توعية حول التمويل الهاتفي لمنتجات مصرفية محددة للخدمات المصرفية للأفراد.
- عقد أربع دورات تدريبية للمديرين المستقبليين في الخدمات المصرفية الإسلامية.
- الرد على 750 استفسارا وردت للمجلس الشرعي.
- توعية الموظفين من خلال إرسال 12 رسائل توعية حول الضوابط الشرعية للمنتجات والخدمات والسياسة الشرعية الخاصة بالمصرف.

---

[1] – المجموعة الشرعية لمصرف الراجحي، **قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي**، مرجع سابق، ج1، ص14. –مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، **موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار السلام، مصر، ط1، 2010، المجلد 18، ص140.

[2] – المجموعة الشرعية لمصرف الراجحي، **قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي**، مرجع سابق، ص15_16.

[3] – **التقرير السنوي 2021**، مصرف الراجحي، ص115.

- طباعة وتوزيع عدد من رسائل الدكتوراه والماجيستير في المجال المصرفي المالي والإسلامي.
- المشاركة في الندوات والمنتديات الفقهية المتخصصة.

**ثالثا: الحوكمة في مصرف الراجحي**

لقد قامت مجموعة الراجحي المصرفية منذ البداية بتبني ثقافة حوكمة الشركات كشرط أساسي وضروري لضمان إدارة فعالة للمجموعة، وقد اطلع المصرف على لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية ويعمل على الالتزام بها، وفيما يلي نبين نظام الحوكمة في المجموعة ومدى توافقها مع المعايير والممارسات الدولية.

**1. إطار الحوكمة في مصرف الراجحي والسياسات المتعلقة بدليل الحوكمة**

**1-1- إطار الحوكمة في مصرف الراجحي**

يستند إطار حوكمة مصرف الراجحي إلى الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، ومجلس الإدارة الشرعي، بالإضافة إلى اللجان الخمس لمجلس إدارة البنك، ومجموعة من لجان الإدارة التنفيذية الداعمة من المستوى الأول والثاني، ويعتمد هيكل الحوكمة هذا على مجموعة من الركائز المهمة التي تضمن الوضوح والانضباط للحوكمة الرشيدة، وهي: قيم البنك، وتصميم الهيكل التنظيمي، والسياسات والإجراءات، وجدول تفويض الصلاحيات، والتواصل الفعال بين جميع الأطراف داخل المصرف، ومع الأطراف الأخرى خارج البنك[1].

**1-2- السياسات المتعلقة بدليل الحوكمة**

يطبق المصرف المبادئ الأساسية للحوكمة في البنوك التي تعمل في المملكة العربية السعودية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، وكذلك يطبق لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال، وقد وضع المصرف دليل الحوكمة المصرفية ولوائح خاصة بلجان المجلس واللجان الإدارية[2]، كما يعتمد المصرف على سياسات وأدلة إجراءات شاملة تغطي كافة الأنشطة لتعزيز إطار الحوكمة بالمصرف، ويعتمد المصرف أيضا على سياسات مكتوبة وأنظمة تضمن أساليب إفصاح ملائمة تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على جميع المعلومات والتطورات الجوهرية دون تمييز، وفي الوقت المناسب، كما يولي المصرف الاهتمام الكافي

[1] - مصرف الراجحي، https://www.alrajhibank.com.sa/ir/ar/corporate_governance/governance.html 01-01-2023.

[2] - **التقرير السنوي 2021**، مصرف الراجحي، ص142.

بتدريب و تأهيل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ووضع البرامج التنفيذية لذلك، وقد أعد دليلا تعريفيا لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة الجدد[1].

**2. نظام حوكمة الشركات بمصرف الراجحي والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة**

**2-1- نظام حوكمة الشركات بمصرف الراجحي**

يعتمد المصرف على التطوير الدائم للإطار العام للحوكمة، حيث يتم من خلاله إعداد وتحديث الأدوات الرقابية المناسبة على مستوى المصرف وبيان المسؤوليات لمختلف مستويات المصرف بما في ذلك مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ويتخذ القرارات الهامة لأجل ضمان السيرورة الحسنة لأعمال المصرف بشكل مناسب لحماية أصوله، كما يعمل على مراقبة مدى كفاية الإجراءات الرقابية بالمصرف والالتزام بها[2].

ويُعدُّ المصرف البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية والمعايير الدولية للتقارير المالية الصَادرة عن البنك المركزي السعودي، كما ينشر المصرف البيانات المتعلقة بالإفصاح الكمي والنوعي لديه على أساس سنوي من أجل الامتثال لمتطلبات نظام مراقبة البنوك، وقانون الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

**2-2- الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة**

**2-2-1- تطبيق لائحة حوكمة الشركات**

من خلال التقرير الصادر عن المصرف بيَّن أن مصرف الراجحي يلتزم بجميع الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، باستثناء بعض المواد الاسترشادية والمتمثلة في المواد الآتية[3]:

- المادة 41 الفقرة هـ، والتي تنص على أنه ينبغي على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحصول على تقييم جهة خارجية مختصة لأدائه كل ثلاث سنوات، في حين أن المصرف يقوم بالتقييم بشكل داخلي وبصورة سنوية.

[1] - **التقرير السنوي 2019**، مصرف الراجحي، ص68.

[2] - **التقرير السنوي 2020**، مصرف الراجحي، ص126.

[3] - **التقرير السنوي 2021**، مصرف الراجحي، ص143.

- المادة 54 الفقرة ب، والتي تنص على كون رئيس لجنة المراجعة عضوا مستقلا، في حين أن الذي يشغل منصب رئيس لجنة المراجعة عضو من مجلس إدارة غير تنفيذي اختير بسبب مؤهلاته المناسبة للمنصب.
- المادة 87 التي تنص على أن الجمعية العامة العادية هي التي تضع سياسة تُوازِنُ فيها بين أهدافها وبين الأهداف التي تُمَكّنُ من تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، في حين أنه يوجد سياسة للمسؤولية الاجتماعية لمصرف الراجحي وهي معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

### 2-2-2- هيكل المجلس

من أجل تعزيز فعالية مجلس الإدارة ودعم إشرافه على المخاطر التي تواجه المجموعة أنشأ مجلس الإدارة عددا من اللجان لمساعدته على الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية، وهي: **اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت** مهمتها تتمثل في ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، واللجان، وكبار التنفيذيين لشغل المناصب التي تتطلب موافقة البنك المركزي السعودي إلى مجلس الإدارة، كما تعد وصفا للمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس، كما تعمل على التأكد من التزام المصرف بقواعد سياسات الحوافز الصادرة من البنك المركزي السعودي، وبمبادئ ومعايير المكافآت، و**لجنة الحوكمة** وتكمن مسؤوليتها في التأكد من أن المصرف يتبع ممارسات الحوكمة الرشيدة في جميع الأنشطة التي يقوم بها وذلك بإجراء مراجعة سنوية لإطار الحوكمة العام، كما تراقب حالات تعارض المصالح والتأكد من استمرارية تحديث سجل تعارض المصالح، و**لجنة المراجعة والالتزام** تشرف على عملية رفع التقارير المالية وعلى المراجعين الداخليين والخارجيين، كما تقيم وتتابع سياسة المصرف في مكافحة الاحتيال المالي والاطلاع على ملاحظات المراجعة الشرعية، و**لجنة إدارة المخاطر** دورها يكمن في تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة فيما يخص مدى تحمل/تقبل المخاطر، واستراتيجية المخاطر، والإشراف على تنفيذ الإدارة لهذه الاستراتيجية، ويندرج تحت ذلك استراتيجيات إدارة رأس المال، والسيولة، وإدارة مخاطر الائتمان والسوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الالتزام، ومخاطر السمعة، وأي مخاطر أخرى تهدد المصرف[1].

وبهذا تكون المجموعة قد التزمت على الأقل بالحد الأدنى للجان التي يجب توافرها حسب ما أوصت به مختلف الهيئات الدولية على غرار لجنة بازل.

[1] - **التقرير السنوي 2021**، مصرف الراجحي، ص149-154.

### 2-2-3- مؤهلات أعضاء المجلس

نلاحظ من خلال الاطلاع على السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة المجموعة أنهم يتمتعون بمؤهلات تعليمية لازمة ومهارات تقنية ومعرفية في المجال المصرفي والمالي والخبرة في الأسواق العالمية، وقد حصل الكثير منهم على أوسمة وجوائز قيمة، إضافة إلى تمتعهم بصفات حسنة وسمعة طيبة، مما يتيح لهم القبول لدى الأطراف التي لها علاقة بالمصرف، كما يحرص المصرف على تطوير مهارات كبار الموظفين من خلال عقد المؤتمرات والمحاضرات وورشات عمل التي تساهم في ذلك.

### 2-2-4- لجنة الحوكمة

تقوم لجنة الحوكمة بالمصرف بتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له وأعضائها من ثلاثة مستويات من خلال استبيان خاص: تقييم عمل مجلس الإدارة وفق قواعد عمل مجلس الإدارة المنصوص عليها في دليل حوكمة المصرف، وتقييم عمل لجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والالتزام وفق لوائح العمل المعتمدة لديها، وكذلك التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، ثم تقوم لجنة الحوكمة بإعداد تقرير التقييم السنوي، ورفعه إلى مجلس الإدارة للاعتماد، ومن ثم تزويد لجنة الترشيحات والمكافآت بنسخة من التقرير النهائي[1].

### 2-2-5- إطار سليم لأداء وظيفة إدارة المخاطر

يشرف مجلس الإدارة على وظيفة إدارة المخاطر تماشيا مع لوائح البنك المركزي السعودي، بهدف قياس ومراقبة وتحديد المخاطر، ومنه تحديد الإجراءات اللازمة لتخفيف أو تجنب تلك المخاطر من خلال إعداد التقارير ذات الصلة، مما يجعل إدارة المخاطر تتحكم في هذه المخاطر بشكل استباقي وفعال، وتشمل وظيفة إدارة المخاطر مجموعة من المخاطر منها مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، والمخاطر الأمنية، ومخاطر السوق، وتعد مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، والتي تنشأ من خلال التسهيلات الائتمانية والنقدية المقدمة للعملاء، وللتقليل من مخاطر الائتمان اعتمد المصرف في تقييم الملاءة الائتمانية للعملاء على معايير كمية ونوعية[2].

### 2-2-6- التعويضات والمكافآت

نجد أن مجلس الإدارة هو الذي يتولى مسؤولية الموافقة على الهيكل العام للتعويضات، ويشرف على كل جوانب نظام التعويضات، ورغم وجود لجنة الترشيحات والمكافآت فإن مجلس الإدارة هو المسؤول عن

[1] - **التقرير السنوي 2018**، مصرف الراجحي، ص93.

[2] - **التقرير السنوي 2021**، مصرف الراجحي، ص172-175.

تعزيز فعالية الحوكمة وممارسات المكافآت الصحيحة، وذلك من خلال مراجعة توصيات لجنة الترشيحات، ومراعاة قواعد ممارسات منح المكافآت، ومعايير مجلس الاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي السعودي، والتأكد من الالتزام بهذه القواعد، وتصمم هياكل المكافآت لمختلف مستويات الموظفين بناء على الوظيفة التي يشغلها الموظف والدور الذي يؤديه، إضافة إلى الأخذ في الاعتبار الأداء الكلي للمصرف. كما تلتزم مجموعة الراجحي بالإفصاح في تقاريرها السنوية عن المعلومات الخاصة بالمكافآت المالية الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ومختلف الموظفين، وبيان قيمتها مع تحليل تفصيلي لنوع المكافأة وأشكال الدفع[1].

### 2-2-7- الإفصاح

سعيا من مجموعة الراجحي المصرفية لتبني نظام الإفصاح الذي هو مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة، تقوم المجموعة بتمكين كل الأطراف التي لها علاقة بالمصرف من مساهمين وأصحاب المصالح ومن له اهتمام بالسوق من الاطلاع على كافة المعلومات الجوهرية المالية وغير المالية التي تتعلق بأعمال المجموعة والوحدات التابعة لها، ومن بين هذه المعلومات والبيانات التي تحرص المجموعة على نشرها وفي الوقت المناسب:

- تقرير هيئة الرقابة الشرعية
- التقارير المالية الفصلية والسنوية مع تقرير المدقق الخارجي.
- ما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وتصنيف أعضائه.
- تحديد أسماء كبار المسؤولين التنفيذيين ومؤهلاتهم وبيان بنود سياسة مكافآت أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
- البيان عن أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين ونسبة ملكيتهم.

كما تلتزم المجموعة بمتطلبات الإفصاح للبنك المركزي السعودي، وتقوم بنشر كافة البيانات الجوهرية لعموم الجمهور على الموقع الالكتروني للمجموعة، كما فتحت المجموعة قنوات اتصال مختلفة (مكاتب، مركز استعلام على موقع المجموعة على النت-خطوط هاتف وفاكس) لتمكين المساهمين وأصحاب المصالح من تقديم الشكاوى.

[1] - **التقرير السنوي 2021**، مصرف الراجحي، مرجع سابق، ص156-157.

وبهذا تكون المجموعة قد التزمت بالإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصرف بشكل عادل لجميع المساهمين وأصحاب المصالح[1].

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نقول عن نظام الحوكمة في مجموعة الراجحي المصرفية أنه جاء مستوفيا لأغلب المبادئ والإرشادات الصادرة عن مختلف الهيئات المحلية والدولية، على غرار هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية والمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط التي تقدم خدمات إسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل 3، وهذا ما يدل على حرص المجموعة على الالتزام بتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة.

**المطلب الثالث: تطبيق المعايير الشرعية في مجموعة البركة المصرفية**

نتطرق في هذا المطلب إلى تطبيق المعايير الشرعية في مجموعة البركة المصرفية، من خلال بيان ماهية المجموعة، وعرض أهم المؤشرات المالية للمجموعة، وذكر أهم الانجازات المحققة، ثم نتطرق إلى الاجراءات المتبعة في تطبيق المعايير الشرعية، ومدى الالتزام بهذه المعايير الشرعية على مستوى المجموعة.

**أولا: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية**

**1- التعريف بمجموعة البركة المصرفية**

**أ- نبذة عن مجموعة البركة المصرفية**

تعتبر مجموعة البركة المصرفية من التجارب المتقدمة في تقديم خدمات مصرفية إسلامية مميزة للأفراد والشركات والخزانة والاستثمارات من خلال وحداتها المصرفية في 15 دولة ما يقارب مليار شخص، تأسس بنك البركة الإسلامي كشركة مساهمة مقفلة سنة 1984 بمملكة البحرين، وهي مدرجة في بورصة البحرين، وله عدة فروع في العديد من الدول على غرار الجزائر، مصر، الأردن، باكستان وغيرها، ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2,5 مليار دولار أمريكي[2].

**ب- الشركات التابعة للمجموعة**

وفيما يلي بعض الشركات التابعة للمجموعة والجوائز التي تحصلت عليها خلال سنة 2021

[1] - **التقرير السنوي 2018**، مصرف الراجحي.

[2] - https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/introduction,12-01-2023.

**الجدول رقم 10: جوائز بعض الشركات التابعة لمجموعة البركة خلال سنة 2021.**

| الشركة | الجائزة خلال سنة 2021 |
|---|---|
| بنك البركة الجزائري | جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية عالمية في الجزائر جلوبال فاينانس |
| بنك البركة الإسلامي البحرين | جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية عالمية في البحرين جلوبال فاينانس |
| بنك البركة تونس | جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية عالمية في تونس جلوبال فاينانس |
| بنك البركة جنوب افريقيا | جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية عالمية في جنوب افريقيا جلوبال فاينانس |
| البنك الإسلامي الأردني | جائزة أقوى بنك تجزئة إسلامي في الأردن 2021 من جوائز إسلامية للخدمات المصرفية للأفراد (IRBA) |
| بنك البركة التركي للمشاركات | حصل منتج Insha Ventures Alneoفي بنك البركة تركيا على جائزة أفضل منتج إسلامي للتكنولوجيا المالية لعام 2021 من جوائز إسلامية للخدمات المصرفية للأفراد (IRBA) |
| بنك البركة سورية | جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية منIFN |
| بنك البركة لبنان | جائزة أفضل بنك إسلامي في لبنان منIFN |
| بنك البركة جنوب افريقيا | جائزة أفضل بنك إسلامي في جنوب افريقيا منIFN |

**المصدر:** مجموعة البركة المصرفية https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/awards

## 2- بعض المؤشرات المالية للمصرف وأبرز إنجازاته

### أ- المؤشرات المالية لخمس سنوات الأخيرة

بغرض التعرف على تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية، سنحاول تفسير وتحليل مجموع الموجودات والتمويلات وحجم ودائع العملاء خلال الفترة 2019-2023، بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالمجموعة من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم 11: المؤشرات المالية لخمس سنوات الأخيرة (2019-2023)**

**الوحدة:** مليون دولار أمريكي

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الموجودات | 25.722 | 27.879 | 27.793 | 24.982 | 25.263 |
| التمويلات | 19.172 | 21.483 | 20.983 | 19.403 | 18.982 |
| صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم | 106 | 67 | 94 | 143,1 | 143,5 |
| صافي الدخل | 169 | 148 | 157 | 239 | 283 |

**المصدر:** التقارير السنوية 2019-2023، مجموعة البركة المصرفية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي أصول المجموعة بلغ 25,3 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2023، كما أن مجموعة البركة قد حققت إجمالي دخل تشغيلي بلغ 1,14مليار دولار أمريكي لعام 2023 وبلغ صافي الدخل للسنة ذاتها 283,3 مليون دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 18% عن العام الماضي. كما ارتفع صافي الدخل العائد على مساهمي الشركة الأم ليصل إلى 143,5 مليون دولار أمريكي، بارتفاع طفيف عما تم تحقيقه في عام 2022 والبالغ 143,1 مليون دولار أمريكي، مما يدل على فعالية الخطط الاستراتيجية، والمراجعة الشاملة التي قامت بها المجموعة من أجل ترشيدها وضمان جودة الخدمات التي تقدمها للعملاء.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكلين الآتيين:

**الشكل رقم (18): تطور مجموع الموجودات والتمويلات في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023).**

**الوحدة**: مليون دولار أمريكي

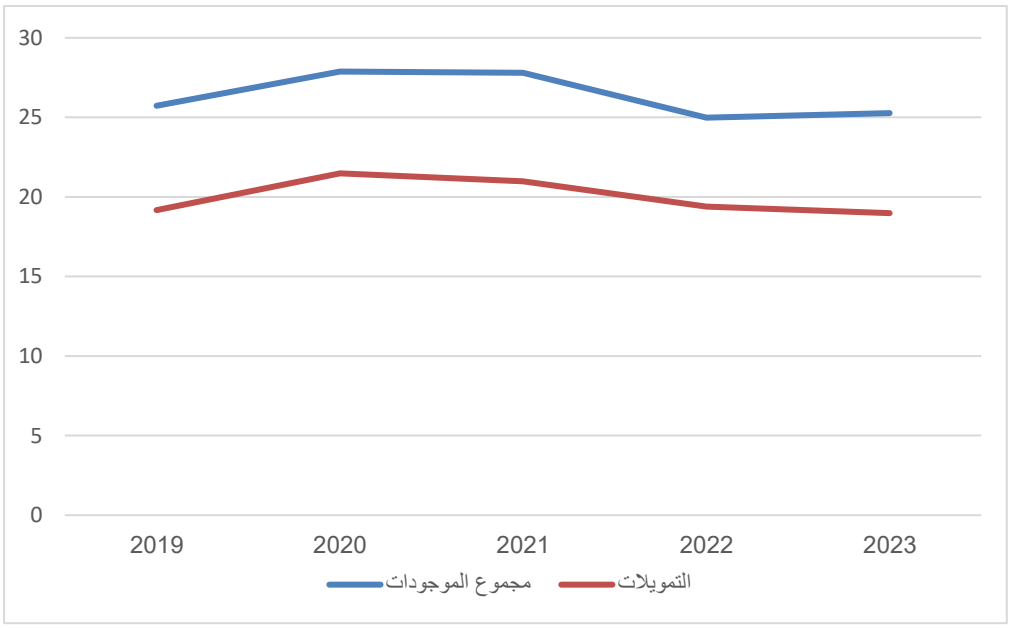


**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 11.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن مجموع الموجودات شهد ارتفاعا من سنة 2019 إلى غاية سنة 2021 بقيمة قدرها 2,1 مليار دولار أمريكي، ثم انخفض بقيمة قدرها 2,9 مليار دولار أمريكي سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، ثم ارتفع في سنة 2023 ليبلغ مجموع الأصول في هذه السنة 25,3 مليار دولار أمريكي، وبنسبة زيادة طفيفة قدرها 1.1%.

ونلاحظ أيضا ارتفاعا في قيمة التمويلات خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 إذ بلغت قيمة الارتفاع 2,4 مليار دولار أمريكي أي بنسبة زيادة قدرها 10,76%، ثم انخفضت قيمة التمويلات انخفاضا طفيفا في سنة 2021 بقيمة قدرها 500 مليون دولار أمريكي، واستمرت في الانخفاض إلى غاية سنة 2023 حيث بلغت قيمة التمويلات مبلغا قدره 19 مليار دولار أمريكي.

**الشكل رقم (19): تطور صافي الدخل في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023).**

**الوحدة:** مليون دولار أمريكي

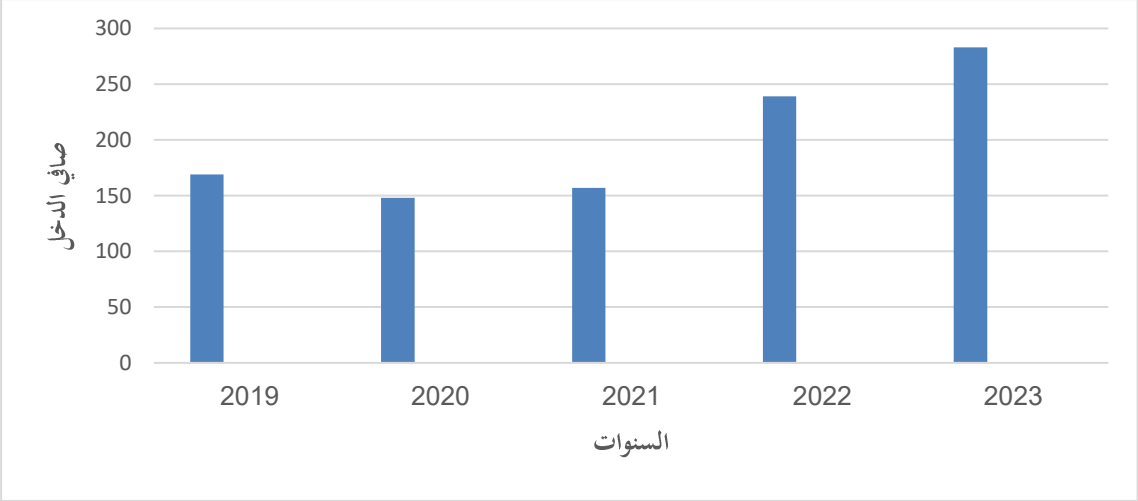


**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 11.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن صافي الدخل شهد انخفاضا سنة 2020 بمبلغ قدره 21 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 12,42 %، ثم ارتفع بعد سنة 2020 ارتفاعا متصاعدا إلى غاية سنة 2023 حيث بلغ صافي الدخل أوجه في هذه السنة مبلغ قدره 283 مليون دولار أمريكي، وبنسبة زيادة قدرها 15,55% مقارنة بسنة 2022، وبنسبة زيادة قدرها 44,53% مقارنة بسنة 2021.

ب- **أبرز إنجازات مجموعة البركة المصرفية:** تمكنت مجموعة البركة المصرفية من تحقيق عدة إنجازات نذكر منها[1]:

- حققت المجموعة نموا في مركزها المالي مع نهاية عام 2021، حيث بلغ النمو في إجمالي الموجودات الموحدة 8% لتصل إلى 2,863 مليون دولار أمريكي في عام 2021مقارنة بـ 2,652. مليون دولار أمريكي في عام2020.

[1] - **التقرير السنوي 2021**، مجموعة البركة المصرفية، ص8-19.

- التزاما بالمسؤولية الاجتماعية قامت المجموعة بدعم كثير من النشاطات المجتمعية، كحملات التشجير، وتقديم مساعدات مالية معتبرة للمؤسسات التعليمية والمستشفيات ودور الأيتام ومؤسسات خيرية أخرى، كما قامت بتدريب طلبة الجامعات، ودعم المؤسسات التي تعمل في مجال البحوث المصرفية والمالية الإسلامية، مثل المؤتمرات التي تنظمها أيوفي.
- التمكن من إطلاق تطبيق الهاتف المحمول الجديد، الذي من المتوقع أن يسهم في تحسين تجربة العملاء وكسب رضاهم، وقد تجاوز عدد محاولات تنزيل التطبيق سبعة آلاف محاولة، فيما تجاوز عدد الحسابات التي تم فتحها من خلال التطبيق 500 حساب، وذلك في فترة قصيرة جدا.
- تحقيق نمو في محفظة التمويلات بمعدل 13% لتصل إلى 1,206مليون دولار أمريكي في العام 2021 مقارنة بـ 1,068. مليون دولار أمريكي في عام 2020، ونمو في محفظة ودائع العملاء 9 % لتصل إلى 2,462مليون دولار أمريكي في العام 2021مقارنة بـ 2,266. مليون دولار أمريكي في عام 2020.
- حصلت المجموعة خلال عام 2021 على عدد من الجوائز ضمن فئات مختلفة، مما يؤكد قدرة المجموعة على المنافسة في مختلف المجالات.

**ثانيا: الإجراءات المتبعة لتطبيق المعايير الشرعية في مجموعة البركة المصرفية**

**1- الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية**

تقتضي طبيعة المجموعة كمؤسسة مصرفية إسلامية أن تلتزم بالتأكد من أن كافة أنشطتها وأنشطة البنوك التابعة لها موافقة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى هذا فقد التزمت المجموعة من خلال نظامها الأساسي ووفقا لكتاب المعايير والضوابط الصادر من طرف المصرف البحريني المركزي ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتعيين هيئة الرقابة الشرعية التي تقوم بهذه المهمة[1].

ويتم انتخاب الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية من طرف المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة، ومن صلاحيات الهيئة نذكر ما يلي:

- الإشراف على أنشطة وعمليات المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة كافة المعاملات لضمان الالتزام الكامل بقرارات الهيئة.

[1] – مجموعة البركة، **ميثاق حوكمة مجموعة البركة المصرفية** (تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم 2011/4 بتاريخ 2011/08/10)، ص41، https://www.albaraka.com، 08-02-2023.

- القيام بمراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت، وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية، كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.
- تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية خلال قيامها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الوحدات التابعة، بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

وقد تم فصل التدقيق الشرعي الداخلي عن التدقيق الداخلي، وأصبح إدارة مستقلة تتبع الهيئة الشرعية وظيفيا، والرئيس التنفيذي إداريا، كما تم استحداث وظيفة المراقب الشرعي والذي يتبع كذلك الهيئة الشرعية وظيفيا، والرئيس التنفيذي إداريا، ويعمل كل من المراقب الشرعي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي تبعا لميثاق يبين المهام الفنية لكل منهما بما يتوافق مع تعليمات المصرف البحريني[1].

### 2- اجتماعات الهيئة الشرعية

تعقد الهيئة الشرعية ما لا يقل عن ستة اجتماعات سنويا، وتدفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى حصول أعضاء الهيئة على بدل حضور عن كل اجتماع يحضرونه وتعويضات السفر حسب الاقتضاء، ولا يتم دفع أي مكافآت تتعلق بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية[2].

### 3- الامتثال الشرعي

تأخذ مجموعة البركة المصرفية الامتثال للشريعة على محمل الجد في معاملات المركز الرئيسي أو الوحدات التابعة له، وتعتمد سياسة الامتثال على ضرورة التزام مجموعة البركة المصرفية بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية، كما تلتزم وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسة المالية الإسلامية، والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية بالقدر اللازم لعدم التعارض مع القوانين المحلية[3].

---

[1] - **التقرير السنوي 2019**، مجموعة البركة المصرفية، ص45، https://www.albaraka.com، 14-01-2023.

[2] - المرجع نفسه، ص45، https://www.albaraka.com، 14-01-2023.

[3] - المرجع نفسه، ص45، https://www.albaraka.com، 14-01-2023.

### 4- مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة من عدم الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة، وبالتالي فهي مشابهة لمخاطر السمعة، وتتضمن هذه المخاطر أيضا مخاطر تعرض المجموعة أو الشركات التابعة لها لعقوبات قانونية أو تنظيمية بسبب عدم الامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح، ولدى المجموعة سياسة امتثال تحدد تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ الضوابط المناسبة، وضمان فعاليتها، وتصحيح الأخطاء، والقضاء على الحالات الاستثنائية أو الشاذة، كما أن لدى وحدات المجموعة أنظمة وضوابط معمول بها، بما في ذلك هيئة رقابة شرعية لكل وحدة، وهذا من أجل ضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تم الحصول على مصادقة الهيئة الشرعية الموحدة للرقابة الشرعية من خلال معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأنظمة مصرف البحرين المركزي بأن المجموعة تلتزم بتطبيق معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية[1].

ومن الجدير بالذكر أن الالتزام بمعايير التدقيق الشرعي له تأثير كبير على الأداء المالي للمؤسسة، حيث يساعد على بناء سمعة قوية وموثوقة أمام العملاء والمستثمرين، كما يسهم في تعزيز الثقة بالمؤسسة وجذب المزيد من العملاء والاستثمارات.

## ثالثا: الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية خلال سنة 2021

حددت مجموعة البركة المصرفية، منذ بداية نشاطها، ثقافة حوكمة الشركات كشرط ضروري لضمان الإدارة الفعالة للمجموعة، وفي ضوء التعديلات التي يتم إجراؤها من وقت لآخر على التعليمات المنصوص عليها في هذا الصدد بالإضافة إلى متطلبات السلطات الرقابية، تواصل المجموعة اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لأفضل الممارسات الدولية لتحسين وتطوير معايير الحوكمة لتحقيق إطار حوكمة واضح وفعال، وفيما يلي نظرة عامة على نظام الحوكمة للمجموعة خلال 2021، ومدى توافقه مع المعايير والممارسات الدولية.

### 1- الشفافية

حرصا من المجموعة على تطبيق مبدأ مهم من مبادئ الحوكمة الذي هو الإفصاح والشفافية مع المساهمين وأصحاب المصالح، وكذا الالتزام باللوائح التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة لسنة 2022 وتعديلاتها، قامت المجموعة ببيان مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة

[1] - https://www.albaraka.com/ar/corporate-governance/risk-management/sharia-compliance-risk 2023-01-14

التنفيذية عن السنة المالية 2021 بالدينار الكويتي[1]، كما تلتزم المجموعة بنشر كافة البيانات والمعلومات الجوهرية المالية وغير المالية المتعلقة بعمل المجموعة، ونذكر منها البيانات المالية النهائية والمرحلية مع إرفاقها بتقرير المدقق الخارجي، تقرير الهيئة الشرعية وتفاصيل مجلس الإدارة واللجان التابعة له...

### 2- مجلس الإدارة ومسؤولياته

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول المباشر عن وضع الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بعمل المجموعة، وهو الذي يقوم بعملية الإشراف على سير أعمال المجموعة من خلال ضمان إدارة الأعمال بطريقة جيدة، كما هو مسؤول أيضا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة، كما يضمن المجلس أن تعمل الإدارة التنفيذية بما يحقق مصلحة المجموعة والمساهمين فيه، من خلال السعي إلى تعزيز أداء المجموعة، كما أن المجلس له دور مهم في بيان القيم المؤسسية التي ينبغي أن يلتزم بها موظفو المجموعة، وهو الذي لابد أن يتأكد من وجود آلية فعالة لاختيار كبار مسؤولي الإدارة العليا ممن تتوفر فيهم الكفاءة المهنية والسيرة الحسنة، مما يمكنهم من إدارة شؤون المجموعة، وعلى المجلس أن يضمن تطبيق القواعد الداخلية التي تُمَكّنُ من وضع سياسات فعالة لإدارة مخاطر العمال التجارية التي تشمل المخاطر التشغيلية، ومخاطر الائتمان، ومَخاطر السيولة وغيرها، ومن مسؤوليات المجلس أيضا تشكيل اللجان التي تساعده في أداء مهامه بفعالية، ويضمن أن تكون جميع عمليات ومنتجات ونشاطات المجموعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال وضع السياسات، وبنية تحتية شاملة، تمكن من تحقيق هذا الهدف[2]، وهكذا فإن مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية شامله عن المجموعة، وهذا ما يتوافق مع المعايير الدولية والتوصيات التي جاءت بها لجنة بازل.

### 3- أعضاء المجلس ومؤهلاتهم

يتمتع أعضاء مجلس إدارة المجموعة بمؤهلات تعليمية عالية، ومهارات تقنية، ودراية في مجال المعاملات المالية والمصرفية إضافة إلى الخبرة في الأسواق العالمية، ونجد أن الكثير منهم قد تحصل على ميداليات وأوسمة استحقاق، وهذا راجع إضافة إلى ما سبق تمتع هؤلاء الأعضاء بسيرة وصفات شخصية حسنة، وسمعة طيبة ومصداقية.

[1] - **التقرير السنوي 2021**، مجموعة البركة المصرفية، ص10.

[2] - المرجع نفسه، ص24.

وقد قامت مجموعة البركة بتنظيم العديد من المؤتمرات والمحاضرات مخصصة لتأهيل وتطوير مهارات كبار الموظفين بالإضافة إلى القيام بدورات تدريبية مخصصة للموظفين الجدد[1]، ويلاحظ أنه لا يوجد برنامج تدريبي مستمر لضمان تطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة، مما يستدعي ضرورة اعتماد برامج تدريبة رسمية ودائمة من أجل المحافظة على مستويات تقنية وإدارية متميزة من الخبرات وللاطلاع على المستجدات فيما يتعلق بإطار الحوكمة[2].

### 4- لجان مجلس الإدارة

بغرض الزيادة من كفاءة مجلس الإدارة، وتعزيز رقابته على المخاطر التي تواجهها المجموعة، قام المجلس بتشكيل لجان متعددة لمساعدته في المهام التي يقوم بها، وهذه اللجان هي: **اللجنة التنفيذية** وهي مسؤولة عن النظر في المسائل التي يفوضها كامل المجلس بها، وبالتالي تقوم بتقديم التوصيات اللازمة أو اتخاذ القرارات المناسبة بناء على السلطة المخولة لها من قبل المجلس، **ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة وشؤون أعضاء مجلس الإدارة**، وهذه اللجنة مسؤولة عن مساعدة المجلس في المراجعة والإشراف على متابعة الأداء لمجلس الإدارة، ومراقبة سياسة الأجور والمكافآت، ووضع آليات الامتثال المناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين المتعلق بالمكافآت بهدف الإضرار بآثار المخاطر الضمنية في ترتيب مكافآتهم، كما تتأكد من فعالية حوكمة الشركات الخاصة بالمجموعة ومدى التزامها بها، **ولجنة إدارة المخاطر** التي هي مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر من خلال التأكد من وجود سياسات، وممارسات سليمة لإدارة المخاطر، ومراجعة ومراقبة عملية التقليل من المخاطر، والمراجعة الدورية، ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، ومهمتها تكمن في مساعدة مجلس الإدارة في السهر على ضمان وجود نظام رقابة فعال ومناسب لكل ما يتعلق بالوضع المالي للمجموعة[3].

---

[1] - المرجع نفسه، ص49-53.

[2] - مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص34.

[3] - **التقرير السنوي 2021**، مجموعة البركة المصرفية، ص33-36.

وبوجود هذه اللجان نستطيع القول بأن المجموعة قد التزمت ولو بالحد الأدنى من اللجان التي أوصت بها مختلف الهيئات الدولية على غرار لجنة بازل.

### 5- حوكمة المجموعة

في أوائل عام 2009، بدأت مجموعة البركة في طرح هوية موحدة في جميع الأسواق التي يعمل فيها بنك البركة، مما يعني العمل كمجموعة مصرفية موحدة من خلال رؤية موحدة، وفي إطار جميع الشراكات التعاونية والبناءة في كافة مكونات المجموعة، وضمن إطار الهوية الموحدة، يضع مجلس إدارة المجموعة إطارا عاما فعالا وموحدا لحوكمة المجموعة وتلتزم كل وحدة بالإجراءات والسياسات التي يصوغها مجلس الإدارة الأم لضمان الامتثال للسلوك الأخلاقي والقوانين واللوائح، وجميع معايير الشريعة الإسلامية، ومعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكجزء من مسؤولية المجلس الأم لضمان أن مجموعة البركة المصرفية تطبق حوكمة فعالة للشركات، ولدى مجلس الإدارة سياسة امتثال مكتوبة تلزم المجموعة بالامتثال لجميع القوانين واللوائح، لا سيما تلك التي يفرضها مصرف البحرين المركزي، والجهات التنظيمية المحلية الأخرى[1].

### 6- وظيفة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في مجموعة البركة المصرفية التي تعتمد على وحدة إدارة المخاطر وقد وضعت المجموعة إطارا عاما موحدا لإدارة المخاطر، حيث تتبع كل الوحدات سياسات وإجراءات ائتمانية مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة.

وهذه الوحدات أيضا تقدم تقارير كل ثلاثة أشهر عن إدارة المخاطر التي تفي بجميع مسؤوليات الرقابة، وهذه السياسات والإجراءات تغطي جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، ومعدل الربح والسمعة، والمخاطر التي تنطوي على الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية، وضمان تحديد وفهم وتقييم وتبليغ جميع المخاطر بشكل فعال[2].

وبذلك فإن المجموعة تلتزم بأفضل الممارسات، حيث أنها تسترشد بمبادئ بازل، وتوجيهات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتتوافق مع مصرف البحرين المركزي، وقد تم تصميم إطار عمل إدارة المخاطر بشكل

[1] - **التقرير السنوي 2009**، مجموعة البركة المصرفية، ص8-9، مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص36.

[2] - مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص37.

استباقي للمخاطر عبر دورة حياة المعاملات المالية، بما في ذلك تغطية ظروف التشغيل في دفاتر المجموعة من البداية وحتى التخلص النهائي منها.

وتواصل المجموعة بذل جهود كبيرة من أجل التحسين في سياسات وممارسات إدارة المخاطر، فخلال سنة 2021 وتماشيا مع التوجيهات التنظيمية وأفضل الممارسات، اتخذت المجموعة خطوات لتعزيز إطار إدارة المخاطر، والذي يشمل تنسيق السياسات والإجراءات، ومراجعة العمليات والضوابط المختلفة، وتنظيم جلسات التوعية، وتعزيز ثقافة إعداد التقارير عبر المجموعة، وقامت المجموعة أيضا بتنفيذ عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية (ILAAP) بالإضافة إلى عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP)، ويهدف كل من ICAAP و ILAAP للمجموعة إلى إدارة جميع المخاطر التي قد تؤثر على مراكز رأس المال والسيولة بطريقة منظمة، وتستخدم دائما منهجيات مطورة داخليا لقياس ومراقبة وإدارة هذه المخاطر، كما تبقى المجموعة حذرة ومنضبطة باتباع مجموعة شاملة من سياسات إدارة المخاطر والعمليات والقيود، ومن خلال توظيف من هم مؤهلون، ويمتلكون المهارات المناسبة، وأيضا الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب ، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر السليمة على جميع المستويات[1].

### 7- المكافآت والتعويضات

وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسات تتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين وفقا للوائح المتعلقة بالمكافآت العادلة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتتبع المجموعة اتجاها موحدا ومنسقا في تطبيق سياسة المكافآت على كافة وحداتها، وتتحمل لجنة المزايا وشؤون المجلس مسؤولية اقتراح ومراجعة والإشراف على سياسة المكافآت لجميع موظفي المجموعة، وتقوم هذه السياسة على تقييم الأداء الفردي للموظفين بناء على الأهداف المالية وغير المالية السنوية طويلة الأجل، ويأخذ هذا التقييم أيضا في الاعتبار الالتزام بقيم المجموعة، وكذلك الامتثال التنظيمي ونزاهة الإجراءات ، أي لا يتم الحكم على الأداء فقط على أساس ما تم تحقيقه بالفعل ، ولكن أيضا للحكم عليه من خلال كيفية تحقيقه، ويرتبط نظام المكافآت أيضا بالمخاطر، بحيث يأخذ حجم وتنوع سلة المكافآت وتوزيعها داخل المجموعة في الاعتبار النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة ، ومن خلال هذه السياسة تهدف المجموعة تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير، والأداء المستدام على المدى الطويل،

[1] - **التقرير السنوي 2021**، مجموعة البركة المصرفية، ص39.

كما تهدف إلى جذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، بالإضافة إلى ذلك تهتم المجموعة أيضا بالتمييز بين مكافآت أعضاء المجلس والإدارة العليا، وكذا موظفي الوظائف الرقابية والموظفين المختصين بأنشطة تحفها المخاطر، وتقوم بالإفصاح في بياناتها السنوية عن المعلومات الخاصة بالمكافآت المالية الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ولمختلف فئات الموظفين وقيمتها مع تحليل تفصيلي لنوع المكافأة وطرق السداد[1].

### 8- هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

تعمل هيئة الرقابة الشرعية وفقا لأنظمتها الداخلية التي تحدد سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها في إطار تنفيذ مهامها، وتتمتع هيئة الرقابة الشرعية بصلاحية التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المجموعة، والمراقبة وتقديم المشورة بشأن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المنتجات والخدمات والأنشطة، وتجدر الإشارة إلى أن جهاز التدقيق الداخلي الشرعي، وجهاز التنسيق والتطبيق الشرعي، هما إدارتان مستقلتان تتبعان وظيفيا لجنة الرقابة الشرعية، وإداريا إلى الرئيس التنفيذي، يعمل رئيس التنسيق والتنفيذ الشرعي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي وفقا لميثاق يحدد المسؤوليات الفنية الموجهة من قبل المجموعة والبنك المركزي.

تولي المجموعة أهمية كبيرة للامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في معاملات المجموعة والشركات التابعة لها، وتلتزم سياسة الامتثال للمجموعة بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو المنصوص عليه في معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ( أيوفي)، والقرار المركزي لهيئة الرقابة الشرعية، كما تتعهد المجموعة والشركات التابعة لها بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية بشرط عدم تعارضها مع القوانين المحلية.

تجتمع هيئة الرقابة الشرعية كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويحضر كل عضو من أعضاء الهيئة ثلاثة أرباع الاجتماعات على الأقل خلال السنة التقويمية، علاوة على ذلك، فإنه بالإضافة إلى الاجتماعات العادية، يجوز لرئيس هيئة الرقابة الشرعية عقد اجتماعات للهيئة عند الحاجة.

[1] – مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص41-42.

ويتم انتخاب هيئة الرقابة الشرعية للبنك لمدة ثلاث سنوات من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة العادية بناء على توصية من مجلس الإدارة، وتتولى هيئة الرقابة الشرعية المسؤوليات التالية[1]:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- المراقبة والإشراف على المعاملات لضمان الامتثال الكامل لقرارات الهيئة الشرعية
- مراجعة الملفات والسجلات والمستندات في أي وقت، ويمكن لهيئة الرقابة الشرعية أيضا طلب أي معلومات تعتبرها ضرورية والموافقة على جميع المستندات ذات الصلة المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة بما في ذلك العقود والاتفاقيات والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في عمليات المجموعة.

وهكذا فإن لمجموعة البركة المصرفية نظام رقابة شامل يُمَّكن من التزام المجموعة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن الجدير بالذكر أن مجموعة البركة المصرفية تعَمل على تطوير وتحسين أداء نظام الرقابة الخاص بها، من خلال توظيف أحدث التقنيات والأساليب المالية والإدارية، وتسعى المجموعة دائما إلى تحقيق معايير الشفافية والمصداقية في جميع عملياتها المصرفية والمالية.

**رابعا: التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري وعمل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية**

**1- نبذة عن المصرف**

يعتبر مصرف البركة الجزائري من البنوك الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر، يقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية وفقا للأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية.

تأسس مصرف البركة الجزائري في عام 1991 كأول مصرف إسلامي برأس مال مختلط بين شركة دلة البركة القابضة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية أي بين مصرف إسلامي وبنك تقليدي (قطاع عام، قطاع خاص)، وبدأ نشاطه برأس مال قدره 500.000.000 دينار جزائري، وبعد تطور ونمو مستمر، وصل رأس المال إلى 20.000.000.000 دينار جزائري في عام 2020 ووجود33 فرعا موزعين على مختلف الولايات[2].

والجدول الآتي يبين المراحل التي مر بها مصرف البركة الجزائري:

[1] - **التقرير السنوي 2021**، مجموعة البركة المصرفية، ص47.

[2] - الموقع الالكتروني لمصرف البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.dz، 26-03-2024.

**الجدول رقم12: أهم المراحل التي مر بها مصرف البركة الجزائري**

| السنة | المرحلة | السنة | المرحلة |
|---|---|---|---|
| 1991 | تأسيس مصرف البركة الجزائري | 2015 | إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية IRFI |
| 1994 | الاستقرار والتوازن المالي | 2016 | الريادة في التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري |
| 1999 | المساهمة في تأسيس شركة التأمينات البركة والأمان | 2017 | زيادة رأسمال المصرف إلى 15 مليار دج |
| 2000 | المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص | 2018 | أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي |
| 2002 | إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بخصوص المهنيين والأفراد | 2018 | من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية |
| 2003 | إنشاء شركة للترقية العقارية دار البركة برأسمال 1.550.000.000 دج | 2019 | من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية |
| 2006 | زيادة رأسمال المصرف 2.5مليار دج | 2020 | زيادة رأسمال المصرف إلى 20 مليار دج |
| 2009 | زيادة رأسمال المصرف إلى 10 مليار دج | 2023 | الحصول على موافقة المدرسة العليا للتكنولوجيا وفتح التسجيلات للعام الدراسي(2023/2024) |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على موقع مصرف البركة الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس مال مصرف البركة الجزائري قد شهد تطورا ملحوظا ونموا مستداما، حيث كان رأس المال عند التأسيس 500 مليون دينار جزائري، ثم ارتفع في سنة 2006 إلى 2,5 مليار دينار جزائري، أي بمعدل نسبة زيادة سنوية (1991-2006) قدرها 27%، ثم ارتفع رأس مال المصرف في سنة 2020 ليبلغ 20 مليار دينار جزائري أي بمعدل نسبة زيادة سنوية (2006-2020) قدرها 8,2%.

## 2- بعض المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

بغرض تقييم نشاط المصرف وأدائه المالي، سنقف على تفسير وتحليل إجمالي الأصول وصافي الدخل وحسابات العملاء والأصول التشغيلية، خلال الفترة 2019-2023.

**الجدول رقم 13: المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري أثناء الفترة 2019-2023**

**الوحدة:** مليار دولار

| المؤشرات/السنوات | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي الدخل | 0,0433 | 0,0216 | 0,0377 | 0,0303 | 0,0258 |
| حسابات العملاء | 1,8 | 1,7 | 1,7 | 1,6 | 1,9 |
| الأصول التشغيلية | 1,002 | 0,993 | 0,952 | 0,952 | 1 |
| إجمالي الأصول | 2,15 | 2 | 2 | 2 | 2,3 |

**المصدر:** التقارير السنوية 2019-2023 لمصرف البركة الجزائري.

ويمكن عرض نتائج الجدول وتحليلها من خلال الأشكال الآتية:

**الشكل رقم 20: تطور إجمالي أصول البنك خلال الفترة 2019-2023**

**الوحدة: مليار دولار**

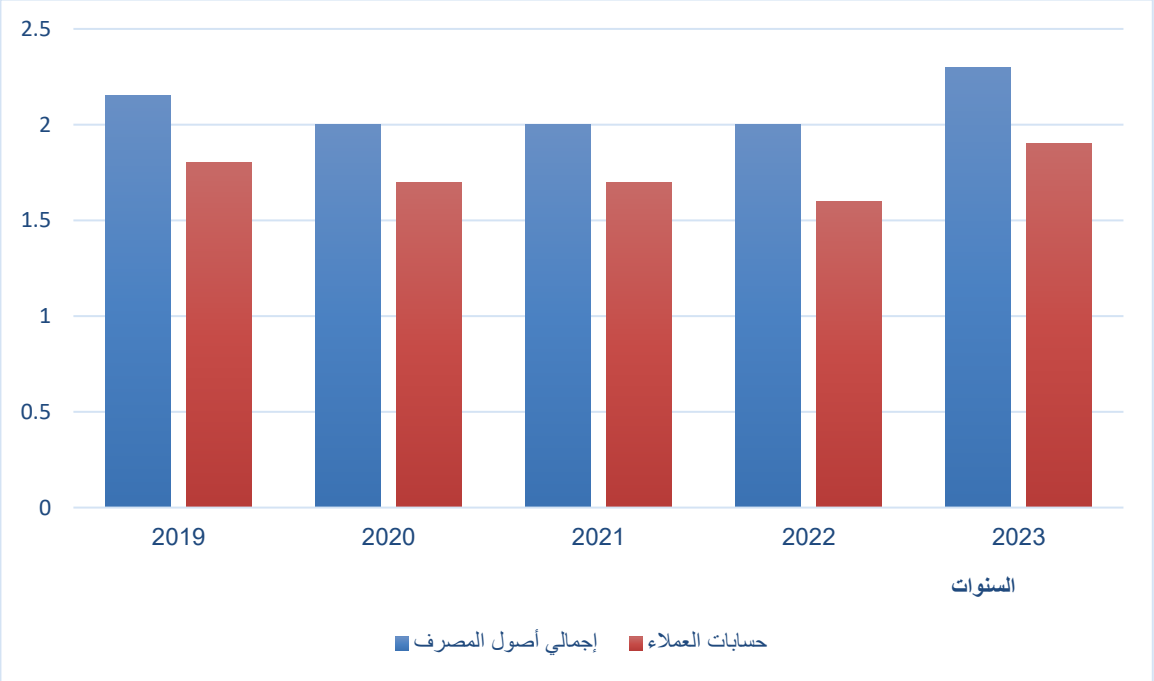


**المصدر:** من إعداد البحث بناء على معطيات الجدول رقم08.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إجمالي أصول المصرف في نهاية عام 2020 قد بلغ 2 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قدره 2,15 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 7%، وبقيمة الدينار الجزائري كان النمو بنسبة 2% فقط، من 256,1 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر2019 إلى 262,2 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2020 بسبب ضعف قوة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال السنة.

وفي نهاية عام 2022، انخفض إجمالي أصول المصرف بشكل طفيف بنسبة 3% من عملة الدينار الجزائري، ومن حيث الدولار الأمريكي، كان ثابتا عند 2 مليار دولار أمريكي مقارنة بنهاية عام 2021.

وفي نهاية عام 2023، ارتفع إجمالي أصول المصرف بالدولار الأمريكي من مقدار2 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى2,3 مليار دولار أمريكي.

كما أن حسابات العملاء نمت بنسبة 3% من 214 مليار دينار جزائري في نهاية 2019إلى 221 مليار دينار جزائري في نهاية عام2020، وبقيمة الدولار انخفضت من1,8 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2019 إلى1,7مليار دولار أمريكي.

وقد شهدت حسابات العملاء أيضا انخفاضا بنسبة 4% من 1,7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1,6 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2022 ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض ضمانات معاملات التمويل التجاري، بينما في سنة 2023 قد شهدت حسابات العملاء ارتفاعا بنسبة 16% من 1,6 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة2022 إلى 1,9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023.

**الشكل رقم21: الأصول التشغيلية لبنك البركة الجزائري أثناء الفترة 2019-2023**

**الوحدة: مليار دولار**

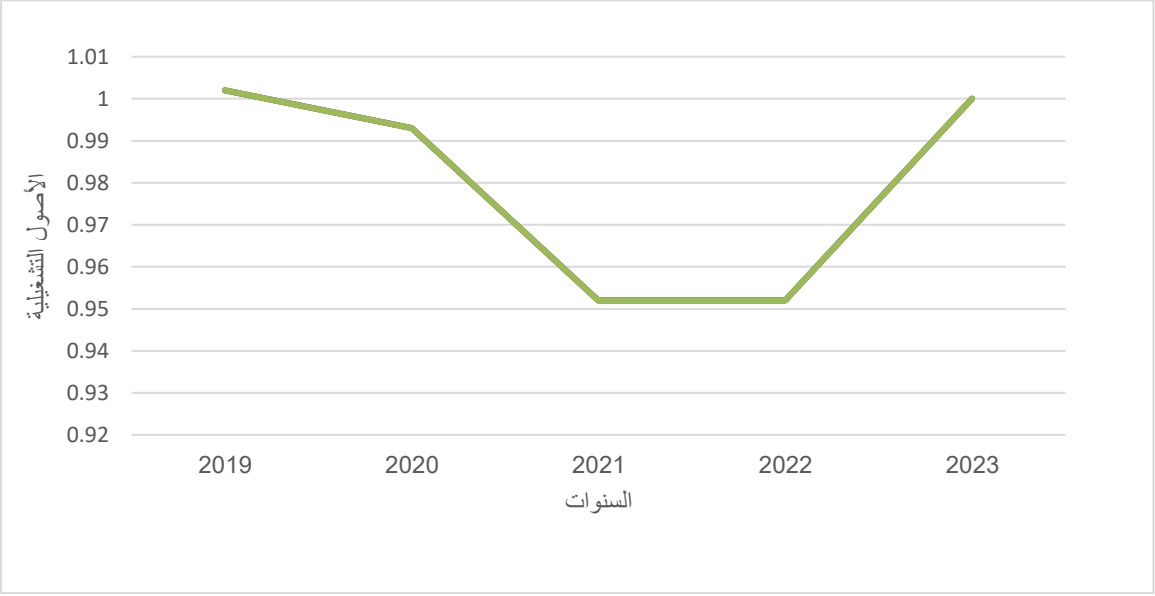


**المصدر**: من إعداد البحث بناء على معطيات الجدول رقم08.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الأصول التشغيلية (التمويل والاستثمارات) قد انخفضت من 152,6مليار دينار جزائري سنة 2019 إلى 144,9 مليار دينار جزائري، وهو ما يعكس مدى التحديات في البيئة الاقتصادية.

كما انخفضت أيضا الأصول التشغيلية بنسبة4% من 0,993 مليار دولار أمريكي سنة 2021 إلى 0,952 مليار دولار سنة 2022، بينما شهدت سنة 2023 ارتفاعا في الأصول التشغيلية بنسبة 5% من 0,95 مليار دولار أمريكي إلى 1 مليار دولار أمريكي.

**الشكل رقم 22: صافي دخل بنك البركة الجزائري أثناء الفترة 2019–2023**

**الوحدة: مليون دولار**

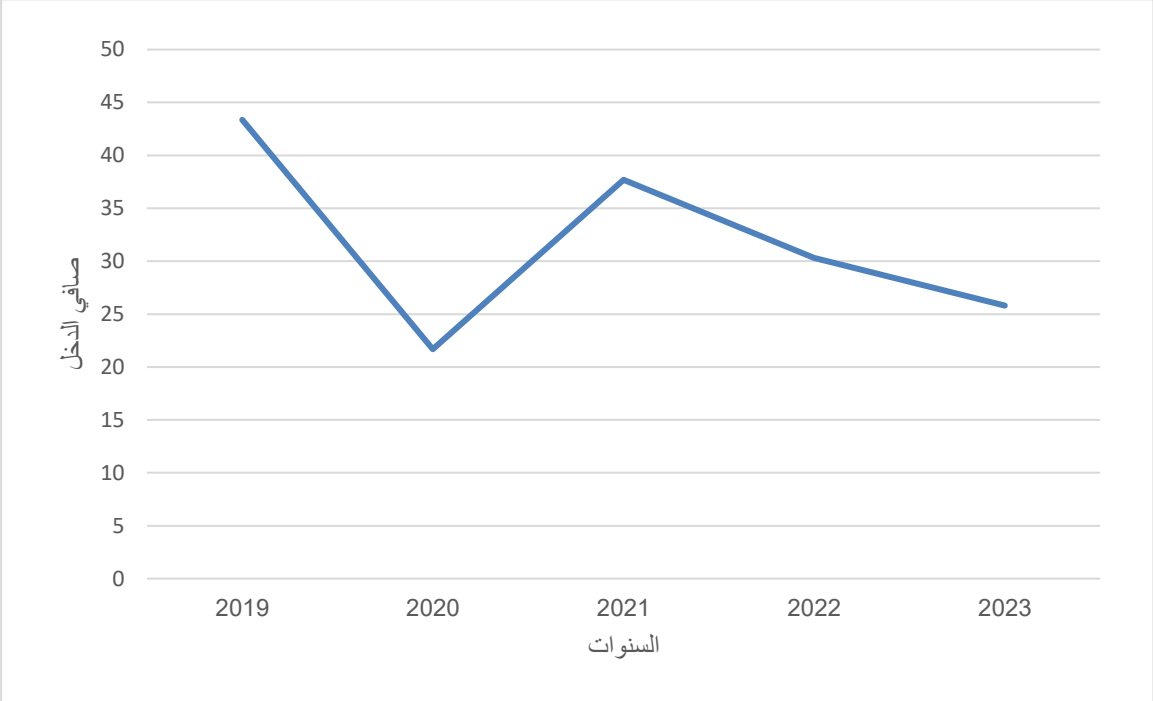


**المصدر**: من إعداد البحث بناء على معطيات الجدول رقم 08.

نلاحظ أن صافي الدخل قد شهد انخفاضا من 43,36 مليون دولار في سنة 2019 إلى21,68 مليون دولار في سنة 2020، وبلغ صافي الدخل 30,3 مليون دولار أمريكي سنة 2022، مقارنة بـ. 37,7 مليون دولار أمريكي في سنة 2021 أي انخفاض بنسبة 20% ، وبلغ صافي الدخل 25,8 مليون دولار أمريكي سنة 2023، مقابل 30,3 مليون دولار أمريكي في سنة 2022 بانخفاض قدره15%.

### 3- تطبيق معايير التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري

للتحقق من التزام المصرف بأن تكون جميع نشاطاته متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قام مصرف البركة الجزائري بتطوير أنماط الرقابة الشرعية، إذ كانت الرقابة في البداية تتم عن طريق تقديم تقارير من قبل المستشار الشرعي المختص، وذلك بهدف ضمان الامتثال للقوانين والأحكام الشرعية، ثم تكوين هيئة للرقابة الشرعية غير مهيكلة بشكل رسمي ضمن هيكل المصرف، لضمان تنفيذ الأنشطة المالية بطريقة شرعية،

وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع المصرف برقابة شرعية استشارية خارجية من قبل الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية، وهذا يعزز احترام الضوابط الشرعية ويضمن النزاهة في جميع العمليات المصرفية، وتعتبر تلك الإجراءات المبتكرة جزءا من جهود المصرف لتعزيز الشفافية والمساءلة في أداء أعماله.

### 3-1- رقابة المستشار الشرعي لبنك البركة الجزائري

يتعاون المستشار الشرعي مع الهيئة الشرعية الموحدة، ويطبق المعايير الشرعية في ضبط المعاملات، كما يستعين بالمبادئ الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وقد تم تحديد مهام المستشار الشرعي بناء على عقد العمل الموقع بينه وبين مصرف البركة الجزائري كالآتي:

- إبداء الرأي فيما يراد العمل به من تطبيقات منذ التفكير بها إلى وضعها في التنفيذ، ويلتزم المصرف بعرض جميع المعاملات الجديدة على المستشار الشرعي قبل اتخاذ أي إجراء.
- يتم اعتماد العقود النظامية والنماذج الشرعية التي يتم التعامل بها بعناية وتأني وفقا للأحكام الشرعية.
- يتم التأكد من شرعية التطبيق بمراجعة الخطوات العملية وتدقيق المستندات من خلال مواعيد دورية تتيح للمستشار الشرعي إبداء الرأي الشرعي واتخاذ الإجراءات المناسبة المطلوبة.
- مزاولة التفسير أو التحكيم، عندما يكون الموضوع مستعجلا أو لا يمكن إحالته إلى مركز التحكيم الإسلامي بجامعة الأزهر.
- يقوم المستشار الشرعي بالإجابة على تساؤلات العملاء بشأن شرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.

### 3-2- هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري

كان مصرف البركة الجزائري يعتمد على مستشار شرعي واحد لعدة سنوات قبل أن يقرر إضافة مستشارين آخرين لفريقه، حيث يقوم كل مستشار بتنفيذ عمليات التدقيق والرقابة بانتظام على جميع الأعمال التي يقوم بها المصرف من خلال وكالاته، وهؤلاء المستشارين يسجلون ملاحظاتهم ويعدون تقريرا نهائيا حول الرقابة الشرعية، وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من (05) خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك كلّه لأجل ضمان عدم وجود

أي مخالفات شرعية في عمليات المصرف، كما يساعدون في تحقيق توازن بين متطلبات الشريعة الإسلامية واحتياجات ورغبات العملاء[1].

### 3-3- الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية

تعد الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية من الرقابات الاستشارية العليا التي تعمل كجهة موحدة لكل فروع مجموعة البركة المصرفية الدولية، بما في ذلك بنك البركة الجزائري، حيث يقوم أعضاء الهيئة بالرد على الاستفسارات والفتاوى المتعلقة بالحالات الخاصة والاستثنائية التي قد تنشأ نتيجة للواقع العملي لمصرف البركة، سواء كانت من المستشار الشرعي للبنك أو من الهيئة الإدارية، وتهدف هذه الهيئة إلى ضمان التوافق مع الأحكام الشرعية في جميع العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، وتعتبر بمثابة مرجع للقضايا الشرعية المتعلقة بها المصرف[2].

وبفضل هذه الرقابة الاستشارية العليا، يتم تحقيق مستوى عال من الشفافية والاحترافية في أنشطة المصرف وتأمين الامتثال للضوابط الشرعية والمعايير الإسلامية في جميع العمليات المالية، هذا يسهم في بناء سمعة قوية للمصرف وزيادة ثقة العملاء والأطراف المعنية في جودة الخدمات المقدمة.

### 3-4- نموذج تدقيق هيئة الرقابة الشرعية لإيرادات ناتجة عن حكم قضائي لصالح بنك البركة

نظرت اللجنة في دعوى قضائية رفعها مصرف البركة ضد أحد البنوك، الذي رفض تسديد سندات مسحوبة عليه سلمت للبنك على سبيل الضمان من قبل أحد مدينيه، إذ لم يتمكن البنك من تحصيل قيمة هذه السندات إلا بموجب حكم قضائي، بعد أكثر من ثماني سنوات من تاريخ استحقاقها.

وفيما بعد، رفع البنك دعوى قضائية جديدة، للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه جراء احتجاز السندات، والسؤال هو هل يحق للمصرف في حال حصوله على التعويض إدراجه ضمن إيراداته أم يجب صرفه في أوجه البر؟

وبناء على توجيهات الهيئة، تم إصدار القرار الآتي: بناء على قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومقررات المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة في كل من معيار المدين المماطل، ومعيار المرابحة والإجارة، فإنه لا يجوز ضم أي زيادة إلى الدين إلى أصول البنك، حتى وإن كانت تسمى تعويضا، ويتوجب التخلص من هذه الزيادة (التعويض) بصرفه في أوجه الخيرات.

---

[1] – الموقع الالكتروني لمصرف البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.dz/، 27-03-2024.

[2] – الموقع الالكتروني لمجموعة البركة المصرفية، https://www.albaraka-bank.com، 27-03-2024.

على الرغم من ذلك، يحق للبنك أن يقتطع من المصروفات القضائية التي تكبدها للحصول على أصل الدين في حال عدم صدور حكم من المحكمة لصالحه.

### 3-5- نموذج لتقرير الرقابة الشرعية على أعمال بنك البركة الجزائري

تقدم هيئة الرقابة الشرعية وفقا لقرار التكليف بمهمة الرقابة الشرعية تقريرا سنويا حول نشاط البنك، ويكون هذا التقرير موقعا من طرف أعضاء الهيئة، بعد القيام بالمراقبة الواجبة لإبداء الرأي في التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم تقرير ما يلي[1]:

- تجنيب الأرباح الناتجة عن خمس عمليات تمويل اختلت شروط صحتها، ويتوجب تقييدها في حساب سبل الخيرات قبل إغلاق السنة المالية.
- الإشادة باستجابة الإدارة لتوصيات الهيئة والتزامها بالمعايير المقررة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات، باستثناء حالتين توجب إعادة مبلغهما إلى الصندوق.
- تمت الإجراءات التي طبقها البنك خلال السنة المنتهية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.
- تحويل الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة إلى صندوق سبل الخيرات، وصرفها في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام.

## 4- الدراسة القياسية

الملاحظ أن بنك البركة الجزائري من خلال موقعه ينشر تقارير شرعية سنوية، والتي تبين صحة شرعية المنتجات المالية المقدمة والمتعلقة بأعمال المصرف ضمن المعايير المعتمدة، وذلك من قبل لجنة التدقيق الشرعي.

من خلال أخذ مؤشرين يعبران عن معايير التدقيق الشرعي وحوكمة المؤسسات المالية، والمتمثلين في التراكم الدوري للتقارير الشرعية المنشورة وحجم الودائع لدى البنك على اعتبار أن لمعايير التدقيق أثر على عملية التدقيق الشرعي من خلال أهدافه، نستخدم التقارير الشرعية الصادرة عن لجنة التدقيق الشرعي كمؤشر وإسقاط ذلك على معايير التدقيق الشرعي، كما يتم استعمال تحقيق مصلحة أصحاب المصالح من خلال التركيز على العملاء وذلك بالنظر إلى تطور حجم الودائع كمؤشر عن الحوكمة.

[1] – التقرير السنوي 2019، بنك البركة الجزائري، ص 13.

### 4-1- عينة الدراسة

الجدول الموالي يوضح بيانات مؤشري التراكم الدوري للتقارير الشرعية المنشورة وقيمة الودائع خلال الفترة الزمنية (2010-2023) على النحو الآتي:

**الجدول رقم 14: التراكم الدوري للتقارير الشرعية المنشورة وتطور قيمة الودائع لبنك البركة خلال 2010-2023**

| السنوات | التراكم الدوري للتقارير الشرعية المنشورة | قيمة الودائع (مليون دينار جزائري) |
|---|---|---|
| 2010 | 1 | 89983 |
| 2011 | 2 | 103285 |
| 2012 | 3 | 116515 |
| 2013 | 4 | 125435 |
| 2014 | 5 | 131175 |
| 2015 | 6 | 154562 |
| 2016 | 7 | 170137 |
| 2017 | 8 | 207945 |
| 2018 | 9 | 223995 |
| 2019 | 10 | 213500 |
| 2020 | 11 | 221000 |
| 2021 | 12 | 202350 |
| 2022 | 13 | 202470 |
| 2023 | 14 | 223979 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري 2010-2023.

### 4-2- نموذج ومتغيرات الدراسة

سيتم بناء النموذج القياسي الذي يتضمن متغيرات التراكم السنوي لتقارير التدقيق الشرعي كمتغيرات تفسيرية وحجم الودائع لدى المصرف كمتغير مستقل، وفيما يلي النموذج المقترح:

- **تقدير النموذج**: تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر معايير التدقيق الشرعي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية حيث تم اعتماد المعادلة الآتية:

$$I= c_1+c_2\ Ta$$

حيث إن: **I**: حجم الودائع.

**Ta** : التراكم السنوي للتقارير الشرعية المنشورة.

ومن خلال إجراء الدراسة القياسية حول المؤشرين المعتمدين (التراكم الدوري للتقارير الشرعية المنشورة وحجم الودائع) بغية معرفة العلاقة الارتباطية بينهما خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى 2023، وباستخدام برنامج Eviews تبين ما يلي:

**الجدول رقم 15: نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى المدمجة**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable : I<br>Method : Least Squares<br>Date : 05/01/24 Time : 15 :54<br>Sample: 2010 2023<br>Included observations : 14 | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.0000 | 8.374644 | 1294.379 | 10839.97 | TA |
| 0.0000 | 8.089147 | 11021.24 | 89152.46 | C |
| 170452.2 | Mean dependent var | | 0.853898 | R-squared |
| 49073.14 | S.D. dependent var | | 0.841723 | Adjusted R-squared |
| 22.72816 | Akaike info criterion | | 19523.26 | S.E. of regression |
| 22.81946 | Schwarz criterion | | 4.57E+09 | Sum squared resid |
| 22.71971 | Hannan-Quinn criter. | | -157.0971 | Log likelihood |
| 0.555430 | Durbin-Watson stat | | 70.13466 | F-statistic |
| | | | 0.000002 | Prob(F-statistic) |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقارير السنوية 2010-2023 لبنك البركة الجزائري.

### 4-3- تحليل مخرجات نموذج الدراسة

من خلال برنامج Eviews تم تقدير النموذج على النحو الآتي:

$$I= 89152+10839\ Ta$$

- يظهر من الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد Adjusted R-squared = 0,85 وهي قيمة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة 85% من التأثير في الحوكمة يرجع إلى تأثير التقارير الشرعية السنوية المنشورة خلال الفترة الزمنية المدروسة، وأن نسبة 15% ترجع إلى أسباب أخرى.
- كما يظهر أن قيمة معامل الارتباط هي قيمة قريبة من الواحد، وهذا ما يدل على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حجم الودائع الذي يعبر عن تحقيق مصلحة المودعين وبين التراكم الدوري للتقارير الشرعية المنشورة والتي تعبر عن عملية التدقيق الشرعي.
- يظهر Prob(F-statistic) بقيمة احتمالية أقل من5%، ومنه نرفض فرضية العدم، أي أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية، وهذا ما يدل على معنوية الانحدار، ومعنوية تأثير المتغير المستقل (معايير التدقيق الشرعي) على المتغير التابع (الحوكمة).

## 5- انفتاح الجزائر على الصناعة المالية الإسلامية وإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

### 5-1- انفتاح الجزائر على الصناعة المالية الإسلامية

رغم الانتشار الواسع للصناعة المالية الإسلامية في مختلف دول العالم التي أرادات أن تستفيد من مزايا هذه الصناعة من خلال الحصول على التمويل اللازم لمختلف المشاريع المراد إنجازها بما يعود على إحداث نمو حقيقي في اقتصادها، نجد أن الجزائر التي كان نظامها البنكي منغلقا على نفسه ولا يسمح بإنشاء أي بنك خاص، أنشأت أول بنك بالشراكة مع مجموعة البركة سنة 1991بعد الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 والتي تسمح بإنشاء مثل هذه البنوك المشتركة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وبهذه الإصلاحات كانت من الدول السباقة التي شرعت في هذه الصناعة.

إلا أن هذه الانطلاقة لم تؤد إلى أي تطور وفعالية تذكر لا من ناحية حجم أصول المالية الإسلامية أو عدد المؤسسات المالية الإسلامية بها (3 مصارف-بنك البركة الجزائري-بنك السلام-نافذة إسلامية في بنك الخليج، وشركة سلامة للتأمين)، وإذا قورنت بالتطور الحاصل في الصناعة المالية الإسلامية سواء من الجانب القانوني أو حجمها المالي أو نسب المشاركة في نمو اقتصاديات الدول التي ولجت هذه الصناعة بعد الجزائر بعقدين من الزمن وأكثر نجد أن الجزائر قد تخلفت كثيرا عن الاستفادة من مزايا هذه الصناعة. أصبحت الصناعة المالية الإسلامية حقيقة لا يمكن تجاهل دورها وحجمها وأرقامها هي التي تثبت أهميتها في تمويل الاقتصاد الوطني، وبسبب التراجع الكبير في حجم إيرادات النفط منذ أزمة سنة 2014 التي تمثل

النسبة الأكبر والأهم في إجمالي الإيرادات ، قامت السلطات النقدية الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات قصد معالجة هذا الخلل والمتمثل في نقص الإيرادات، وللحصول على التمويل اللازم أقبلت على تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك الحكومية، وقد أصدرت ذلك في الجريدة الرسمية من النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد حدد هذا المرسوم المنتجات الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تنتجها وتتمثل في ثمان منتجات وهي[1]: (المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والسلم والاستصناع وحسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار). ومنذ صدور هذا المرسوم الذي يسمح بتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سارعت بعض البنوك لتقديم مثل هذه المنتجات من أجل تعزيز تنمية سوق المصارف في الجزائر واستخدام نماذج أخرى للتمويل غير تلك التي كانت تقوم على الربا وهذا استجابة للراغبين في استثمار أموالهم بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هذه البنوك نجد البنك الوطني الجزائري BNA الذي أطلق تسع منتجات مالية إسلامية التي حددها المرسوم، وافقت عليها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

### 5-2- الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

هي هيئة تابعة لمؤسسة استشارية وهي المجلس الإسلامي الأعلى من مهامها الإشراف على القطاع المصرفي ومنح شهادة مطابقة للشريعة الإسلامية[2]، أنشئت بناء على النظام20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية[3].

#### 5-2-1- تشكيل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:

تتشكل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من أعضاء يتم تعيينهم بواسطة قرار من طرف رئيس المجلس الإسلامي الأعلى حسب نص المادة 03من المقرر ،20-01، ويتوقف تعيين أعضاء الهيئة الشرعية على الشروط والمؤهلات الاتية حسب المادة 4 من المقرر20-01:

---

[1] - بنك الجزائر، أنظمة 2020، المادة 4، النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ص4.

[2] - الموقع الالكتروني للهيئة، http://www.autorite-hci.dz/، 28-04-2024.

[3] - النظام 20-02المؤرخ في 15مارس 2020المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 24مارس2020، ص34.

- يجب على أعضاء الهيئة الحصول على شهادة الدكتوراه في الفقه والشريعة أو ما يعادلها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكونوا متخصصين وملمين بفقه المعاملات المالية الإسلامية.
- لا بد من أن يتوفر في أعضاء الهيئة الكفاءة والقدرة على فهم وتطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية. ومن الضروري ألا يكون أحد منهم مديرا أو موظفا في بنك أو مؤسسة مالية أو حتى مساهما فيها، هذا الشرط يأتي تحقيقا لنزاهة وشفافية عمل الهيئة، ولضمان أن تكون قراراتها خالية من أي تأثير خارجي.

من خلال النظر في معايير تشكيل الهيئة الشرعية، نجد أن مقرر الإنشاء لم يحدد عدد أعضاء الهيئة بل اكتفى بشرط التكوين المناسب والعالي لأعضائها، كما حرص على تحديد مكافأة شهرية لأعضاء الهيئة ومنح مكافأة لأهل الخبرة عن أعمالهم، مستشيرا الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في تقدير قيمة هذه المنح والمكافأة[1].

ومن الواضح أن المشرع سعى لتعزيز استقلالية الهيئة الشرعية من خلال شروط محددة، ولكن تظهر واقعية تبعيتها للمجلس الإسلامي الأعلى الموضوع تحت رئاسة الجمهورية يجعل استقلالية الهيئة شكلية فقط، مما ينعكس سلبا على فعاليتها ونجاعتها في ضبط وحماية النظام المصرفي والمالي الإسلامي.

من هنا، يمكن القول بأن تحقيق الهدف المنشود من إنشاء هذه الهيئة يتطلب تعزيز استقلاليتها بشكل حقيقي، سواء على الجانب العضوي أو الوظيفي، من خلال إجراءات قانونية تزيد من فعاليتها وتجعلها قادرة على التصدي للخروقات الشرعية بكفاءة.

### 5-2-2- مجال عمل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

تتولى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء مهمة تقديم شهادة مطابقة المنتجات للشريعة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وتتناول هذه الشهادة العمليات البنكية التي تتعلق بالصيرفة الإسلامية وفقا للمادة 04 من النظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، ومن العمليات التي تشملها الشهادة المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار.

وتمتد اختصاصات الهيئة الشرعية إلى الرقابة على الهيئة الشرعية الداخلية على مستوى البنك أو المؤسسة المالية من خلال التوجيه والإشراف، حيث يلزم القانون بإنشاء هيئة رقابة شرعية داخلية تعمل على

[1] – المادة17من المقرر رقم 20-01 المؤرخ في 01 أفريل 2020 المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، العدد المؤرخ في 17أوت 2020، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر.

مستوى البنك أو المؤسسة المالية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية، وتتمثل مهام هذه الهيئة على وجه الخصوص في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[1].

ونلاحظ أن هذا الإجراء يتماشى مع المعايير الدولية المتبعة في تقديم الرقابة الشرعية، ويتناسب خاصة مع قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (19-3) الصادر في هذا الشأن.

كما أوكل النظام 20-02 حسب المادة 2 للهيئة مهمة الرقابة الشرعية الخارجية في مجال تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى المهام الاتية[2]:

- تعتبر الهيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية مسؤولة عن تقويم مدى مطابقة المنتجات المالية المعروضة من قبل الجهات الرسمية والبنوك لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تصدر شهادة تثبت امتثال المنتجات للأحكام الشرعية.
- الهيئة تقوم أيضا بإبداء الرأي الشرعي في المنتجات المالية الأخرى التي تَعرض عليها، وخاصة في مجالات التأمين التكافلي، سوق الأسهم، والتمويل الخيري كالزكاة والوقف والصدقات.
- بالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة بمراجعة العقود وصيغ التمويل والمعاملات المالية الإسلامية التي اعتمدتها البنوك والمؤسسات المالية لضمان اتباعها للأحكام الشرعية، وتقدم التصويبات اللازمة إذا كانت هناك مخالفات.
- وتقوم الهيئة أيضا بدراسة إشكاليات تطبيق أي منتج مالي إسلامي وتبيان التصور الشرعي وتقديم النصائح الملائمة قبل الموافقة عليه.
- تعتمد المعايير الشرعية المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية وتوفر التوجيهات اللازمة لضمان تطابقها مع تلك المعايير.
- تشجع الهيئة على البحوث والاجتهادات في مجال تطوير المعاملات المالية الإسلامية، وذلك بناء على المرجعيات المذهبية الوطنية والفقه الإسلامي المعتمد.

[1] – المادة 15، النظام 20-02، مرجع سابق، ص34.

[2] – بعلوج أسماء، تومي هجيره، الرقابة على البنوك الخاصة في الجزائر، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص23.

يظهر من خلال ما سبق أن الهيئة الشرعية الوطنية لها دور هام يتجاوز منح شهادات المطابقة، ويرتبط بنطاق واسع من الأنشطة، ولذا وجب على المشرع إعادة هيكلة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في قطاع الصناعة المالية الإسلامية، لتكون قادرة على مواكبة أقرانها في العالم الإسلامي.

### 5-2-3- المرجعية الشرعية للهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء

تعتمد الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية في عملية تقويم المنتجات المصرفية والمالية على المرجعيات والفتاوى الصادرة عن[1]:

- المجلس الإسلامي الأعلى.
- ما استقر عليه الاجتهاد الفقهي في المعاملات المالية.
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- قرارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

كما تحرص الهيئة على ضمان عدم تعارض المنتجات المالية والمصرفية مع المرجعيات المحلية والفقهية الإسلامية المعتمدة، كما هو موضح في المادة 02 من القرار الخاص بها.

### 5-2-4- إطار منح الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة

تتم العمليات المصرفية الإسلامية وفق أحكام ومعايير مختلفة تماما عن تلك المعتمدة في البنوك التقليدية، ولذلك يتطلب الأمر إقرار آليات ووسائل رقابية تتوافق مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، ومن أجل ضمان ذلك، تم إنشاء هيئة تنظيمية تعنى بالرقابة الشرعية تعرف باسم "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" بموجب النظام رقم 20-02، وتعتبر شهادة المطابقة التي تمنحها هذه الهيئة شرطا أساسيا لتقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

ووفقا للمادة 14 من النظام رقم 20-02، يقوم البنك أو المؤسسة المالية بطلب الشهادة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية عند الرغبة في فتح شبابيك إسلامية، تبدأ المهمة بدراسة الهيئة للبطاقة الوصفية للمنتج وتحديد مدى مطابقته للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى رأي مسؤول رقابة المطابقة

[1] – المادة 07، المادة17من المقرر رقم 20-01 المؤرخ في 01 أفريل 2020 المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، مرجع سابق.

للبنك، كما يجب على البنك أن يقوم بتحليل خاص للمخاطر المحتملة الناجمة عن هذه المنتجات، ويتولى مسؤول رقابة المطابقة إبداء الرأي بشكل كتابي حول مجموع الالتزامات التي تدخل في إطار صلاحياته وضمان أن التحليل تم بالصرامة اللازمة[1]، وبناء على ذلك يتم منح شهادة المطابقة أو عدم منحها، ومرجعيتها في ذلك هو فقه المعاملات المالية حسب الشرعية الإسلامية.

إذا فالرقابة الشرعية لمنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتم عبر رقابة المطابقة الشرعية التي تقوم بها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. تستند هذه الرقابة على الأحكام القانونية المتعلقة بقانون النقد والقرض، وأنظمة وتعليمات بنك الجزائر.

تعد تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية تجربة حديثة، إذ تقتصر الرقابة الشرعية حاليا على نطاق محدود وهو المذكور في النظام رقم 20-02، والذي ينظم العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ولذا ينبغي إصدار نظام خاص في المستقبل يعزز دور الهيئة في مجال الرقابة الشرعية، لتصبح شريكا في تطوير ومرافقة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وبذلك تتجاوز مجرد المطابقة الشرعية المسبقة للمنتجات المالية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية.

[1] – المادة 25، النظام 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 47 الصادرة بتاريخ 29-08-2012، ص25.

## المبحث الثاني: تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي والأسواق المالية الإسلامية

إن تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي هو عنصر أساسي لضمان توافق عمليات التأمين مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولذلك سنتطرق لبعض النماذج التي تعد ناجحة في هذا المجال، إضافة إلى تناول تطبيق المعايير الشرعية أيضا في أسواق المال الإسلامية، وذلك باختيار نموذجين ناجحين على المستوى الدولي، ويتعلق الأمر بسوقي رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودبي.

### المطلب الأول: تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي

نتطرق في هذا المطلب إلى تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي، ونبين النتائج الإيجابية التي حققتها هذه المؤسسات، بسبب الجهود التي بذلت من مختلف الجهات الرقابية والهيئات الشرعية في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه المؤسسات وفق الأدوات المالية الإسلامية، وذلك من خلال بيان تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية، وشركة سلامة للتأمينات في الجزائر.

#### أولا: مؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية

##### 1- التعريف بمؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية وأهدافها

###### أ- التعريف بمؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية

مؤسسة التأمين الإسلامية هي أول مؤسسة تأمين تكافلي في الأردن، إذ تأسست سنة 1996، ويتم تنفيذ أعمال التأمين بموجب شروط التأمين التعاوني المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى أساس وكالة مقابل أجر معلوم، كان رأس المال المؤسسة الأولي 2 مليون دينار أردني، والآن نما إلى 15 مليون دينار أردني[1].

تحتل مؤسسة التأمين الإسلامية الحصة الأكبر من سوق التكافل في الأردن، ولها مكانة بارزة في سوق التكافل في الأردن وخارجه، فقد حازت على العديد من الجوائز والتصنيفات الائتمانية الممتازة، كما أسست العديد من شركات التأمين التكافلي في العديد من الدول العربية (اليمن، تونس، لبنان، السعودية)[2].

###### ب- أهدافها

تعمل مؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات وهي[3]:

---

[1] - **التقرير السنوي 2022**، شركة التأمين الإسلامية، عمان، الأردن، ص10، 27-05-2023.

[2] - https://www.islamicinsurance.jo, 26-05-2023.

[3] - **التقرير السنوي 2022**، شركة التأمين الإسلامية، عمان، الأردن، ص10، 27-05-2023.

- تلبية حاجيات عدد كبير من الراغبين في عدم التعامل مع شركات التأمين التجاري بسبب مخالفة هذه الأخيرة لضوابط الشريعة الإسلامية؛
- المساهمة في بناء وازدهار الاقتصاد الوطني من خلال تأمين المشروعات الاقتصادية؛
- الحرص على تنمية مهارات الإطارات الفنية والإدارية، ورفع كفاءة العاملين من خلال التدريب المستمر؛
- نشر فكر وثقافة التأمين الإسلامي في الداخل والخارج بمختلف الوسائل؛
- تلبية حاجيات العملاء بما يحقق رضاهم وفق ضوابط الشريعة الإسلامية؛
- استثمار وتنمية الأموال بالطرق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

## 2- بيان أهم المؤشرات المالية وتقييمها

نتعرض إلى الأداء المالي المتعلق بكل من إجمالي الموجودات، إجمالي المطلوبات، إجمالي الاستثمارات، وصافي الربح.

### أ- تطور إجمالي الموجودات والمطلوبات في مؤسسة التأمين الإسلامية

بغرض التعرف على تقييم الأداء المالي لمؤسسة التأمين الإسلامية سنقوم بتفسير وتحليل إجمالي الموجودات والمطلوبات خلال الفترة 2019-2022 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم (16): تطور إجمالي الموجودات والمطلوبات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022)**

**الوحدة: دينار أردني**

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي الموجودات | 39.784.384 | 41.552.507 | 43.041.933 | 45.293.741 |
| إجمالي المطلوبات | 19.257.044 | 19.132.920 | 19.078.794 | 20.799.149 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة التأمين الإسلامية 2019-2022.

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي الموجودات لدى مؤسسة التأمين الإسلامية قد بلغت مقدار 39.784.384 دينار أردني سنة 2019، واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2022، إذ بلغت قيمة

الموجودات في هذه السنة 45.293.741 دينار أردني. أي حققت المؤسسة زيادة 5.509.357 دينار كويتي خلال هذه السنوات في إجمالي الموجودات وتعد هذه الزيادة معتبرة، إذ أنها تمثل نسبة نمو تقدر بـ. 13,84% وهذا يدل على أن أداء المؤسسة المالي جيد للغاية نتيجة نجاح مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

كذلك من خلال الجدول نلاحظ انخفاضا طفيفا في إجمالي المطلوبات من سنة 2019 إلى سنة 2021 حيث قدرت قيمة النقصان بـ. 178.250 دينار أردني، أما في سنة 2022 فقد ارتفع إجمالي المطلوبات ليبلغ قيمة قدرها 20.799.149 دينار أردني حيث قدرت هذه الزيادة بـ. 1.720.355 دينار أردني.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم (23): تطور إجمالي الموجودات والمطلوبات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022)**

**الوحدة: ألف دينار أردني**

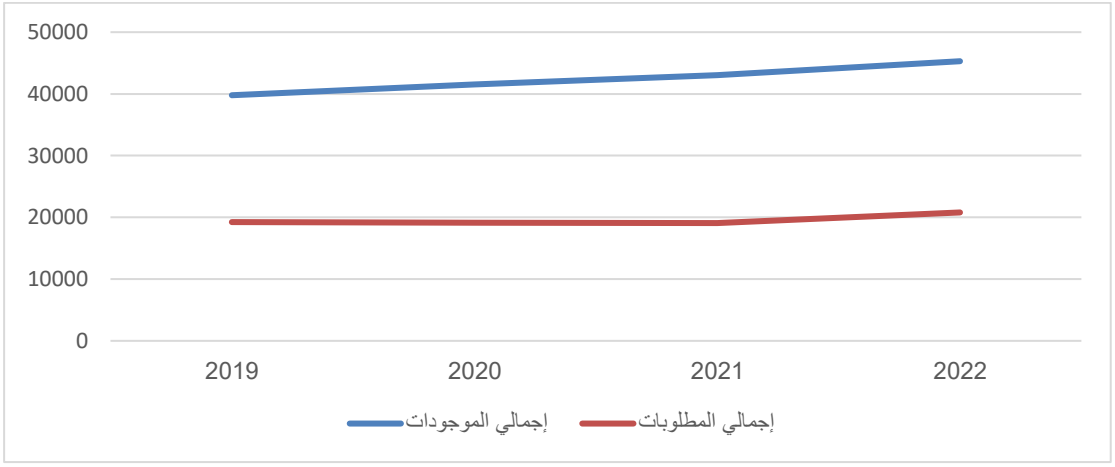


**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (09)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى تطور إجمالي الموجودات متزايد، حيث بلغ إجمالي الموجودات للمؤسسة سنة 2020 قيمة قدرت بـ.41.552.507 دينار أردني بزيادة قدرها 4,44 % مقارنة بالعام السابق 2019، أما سنة 2021 قدرت الزيادة بـ.1.489.426 دينار أردني مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 3,85% واستمر إجمالي الموجودات في الارتفاع إلى غاية سنة 2022، وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في حجم الاستثمارات وفي قيمة الودائع.

وبخصوص المطلوبات نجد أن إجمالي المطلوبات قد انخفض بشكل ملحوظ من سنة 2019 إلى غاية 2021 بمقدار 178.250 دينار أردني، ويعود سبب انخفاض المطلوبات خلال هذ السنوات إلى:

- الانخفاض في المطالبات قيد التسوية واحتياطي تكافل الأسرة؛

- الانخفاض في احتياطي المساهمات غير المكتسبة؛
- الانخفاض في أرصدة تكافل دائنة؛

أما خلال سنة 2022 انتقالا من سنة 2021 فنلاحظ زيادة في إجمالي المطلوبات خلال هذه السنة التي بلغت 20.799.149 دينار أردني، وتعود هذه الزيادة إلى:

- الارتفاع في المستحق للمشا ركين في العقود المرتبطة للوحدات؛
- الارتفاع في مطالبات تحت التسوية واحتياطي التكافل العائلي.

**ب- إجمالي الاستثمارات في مؤسسة التأمين الإسلامية**

بغرض التعرف على تقييم الأداء المالي لمؤسسة العربية الإسلامية للتأمين سنقوم بتفسير وتحليل إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 2019-2022 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم (17): تطور إجمالي الاستثمارات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022)**

**الوحدة: دينار أردني**

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي الاستمارات | 31.912.120 | 33.932.410 | 34.523.102 | 35.377.102 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة التأمين الإسلامية 2019-2022.

من خلال الجدول نلاحظ استمرارا في ارتفاع إجمالي الاستثمارات ابتداء من سنة 2020 بزيادة كبيرة قدرها 2.020.290 دينار أردني مقارنة بسنة 2019، وبزيادة أقل قدرها 590.692 دينار أردني بين سنتي 2020 و2021، لترتفع الزيادة في إجمالي الاستثمارات سنة 2022 مقارنة بالسنة التي قبلها بقيمة قدرها 854.000 دينار أردني.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الآتي:

**الشكل رقم (24): تطور إجمالي الاستثمارات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022)**

**الوحدة: ألف دينار أردني**

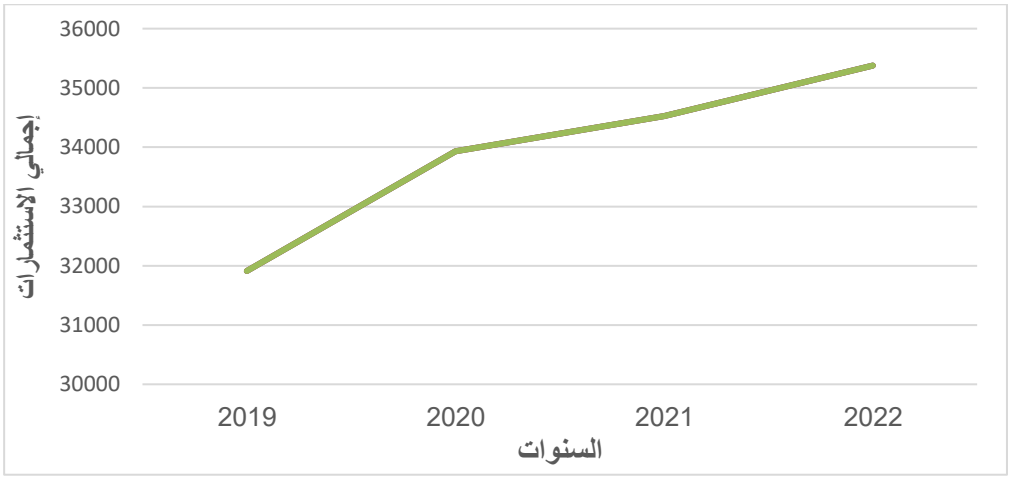


**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الارتفاع المستمر في إجمالي الاستثمارات خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022، وقد كانت هناك زيادة كبيرة خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، إذ بلغت هذه الزيادة قيمة 2.020.290 دينار أردني، وترجع هذه الزيادة إلى أسباب عدة منها:

- الارتفاع المعتبر في الودائع لدى البنوك.

**ت- صافي الربح في مؤسسة التأمين الإسلامية**

بغرض التعرف على تقييم الأداء المالي لمؤسسة العربية الإسلامية للتأمين سنقوم بتفسير وتحليل إجمالي صافي الربح خلال الفترة 2019-2022 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة من خلال الجدول رقم (09).

**الجدول رقم (18): تطور صافي الربح في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022)**

**الوحدة: دينار أردني**

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| صافي الربح | 1.180.916 | 1.732.951 | 1.892.145 | 1.659.879 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة التأمين الإسلامية 2019-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن صافي الربح في ارتفاع مستمر منذ سنة 2019 إلى غاية 2021، إذ ارتفع بزيادة قدرها 552.035 دينار أردني في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وارتفع بزيادة قدرها 159.194

دينار أردني في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، في حين قد بلغ صافي الربح 1.659.879 دينار أردني في سنة 2022 بنقصان قدره 232.266 دينار أردني. ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الآتي:

**الشكل رقم (25): تطور صافي الربح في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022)**

**الوحدة: ألف دينار أردني**

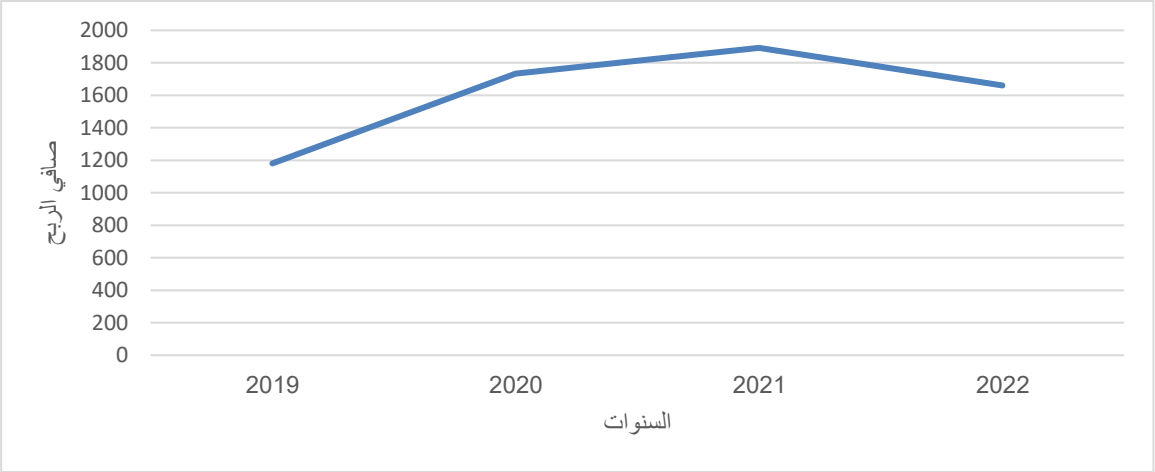


**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع مستمر في صافي أرباح الشركة بزيادة بين 159,19 ألف دينار أردني كأقل قيمة و552,03 ألف دينار أردني كأكبر قيمة وهذا راجع إلى الارتفاع في الإيرادات الناتجة عن نشاطات المؤسسة.

في حين انخفضت الزيادة في صافي الأرباح في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب نذكر منها:

- الانخفاض في إيرادات استثمارات أموال المساهمين؛
- الارتفاع في نفقات الموظفين؛
- الارتفاع في المصاريف الإدارية والعمومية.

**ثانيا: تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية**

تحرص مؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية على أن تكون المؤسسة دائمة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الإسلامية والمجامع الفقهية.

### 1- هيئة الرقابة الشرعية

من أجل التزام مؤسسة التأمين الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية؛ قامت بتعين هيئة رقابة شرعية تتمتع بالاستقلالية التامة في إصدار الفتاوى والقرارات التي يتقيد بها الجميع[1]، وتتكون هذه الهيئة من أربعة أساتذة أكفاء (رئيس الهيئة-نائب رئيس الهيئة-أمين سر الهيئة-عضو) متخصصين في علوم الشريعة الإسلامية، ولهم اطلاع واسع على فقه المعاملات المالية الإسلامية، يمكنهم من بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالتأمين، ومختلف الأنشطة التي تقوم بها مؤسسة التأمين الإسلامي ومراقبتها؛ لتتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعقد هيئة الرقابة الشرعية عدة اجتماعات يحضرها جميع الأعضاء حضوريا بغرض دراسة الموضوعات المتعلقة بأعمال المؤسسة لأي سنة مالية منتهية، وتقوم الهيئة بالتدقيق على سجلات وحسابات ووثائق المؤسسة اعتماد على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتبين مدى التزام المؤسسة من تطبيق هذه المعايير الشرعية من عدمه، وتحرص دائما على التأكد من فصل حساب حملة الوثائق عن حساب المساهمين، واعتماد المؤسسة على توزيع الفائض التأميني على جميع المشتركين وفق المعيار رقم 26 البند 2/12 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الإجابة على الاستفسارات الواردة إليها من طرف الإدارة بخصوص إدارة العمليات التأمينية.

كما تصدر هيئة الرقابة الشرعية تقريرا سنويا ينشر في التقارير السنوية للمؤسسة يوضح مدى التزام المؤسسة في جميع نشاطاتها بأحكام ومبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية[2]، وبذلك فإن لمؤسسة التأمين الإسلامي نظام رقابة يمكن من التزام المؤسسة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

### 2- الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

تحرص المؤسسة على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاتها، ولهذا تقوم هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة بالتدقيق اللازم على كافة سجلات وحسابات ووثائق المؤسسة، وتعقد اجتماعات عدة لدراسة أعمال المؤسسة وتتأكد من مدى التزام المؤسسة بتطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وموافقة لما يصدر عن المجامع الفقهية من الفتاوى المتعلقة بعمليات التأمين التعاوني.

---

[1]- حمدي معمر، بلعزوز بن علي، **متطلبات إرساء الحوكمة في شركات التأمين التكافلي**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 14-جوان 2015، ص46.

[2] - **التقارير السنوية (2018-2022)**، مؤسسة التأمين التكافلي.

**ثالثا: الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة التأمين الإسلامية**

تحرص مؤسسة التأمين الإسلامية على تطبيق تعليمات حوكمة المؤسسات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وذلك من خلال:

**1- الشفافية والإفصاح**

من أهم مبادئ الحوكمة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بكل ما يتعلق بالمؤسسة، خصوصا ما تعلق بالجانب المالي والأداء والملكية، ونجد أن مؤسسة التأمين الإسلامي قد راعت هذا المبدأ سعيا منها إلى جعل السوق على علم مستمر بكافة المعلومات الأساسية، سواء كانت مالية أو غير مالية تتعلق بنشاطات وشؤون المؤسسة، ومن المعلومات والبيانات التي تهتم المؤسسة بالإفصاح عنها ونشرها، تقديم الإيضاحات حول البيانات المالية النهائية والمرحلية مع وجود تقرير المدقق الخارجي، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، وتقرير المحاسب القانوني المستقل، وبيان ما يتعلق بمجلس الإدارة، ومختلف اللجان المنبثقة عنه بما في ذلك العضوية، وتحديد كبار المسؤولين ومكافآتهم، وبيان طبيعة مالكي أسهم المؤسسة وعلاقتهم بمجلس الإدارة، وبحكم أن مؤسسة التأمين الإسلامي مدرجة في سوق الأوراق المالية الأردنية فإنها تلتزم بكل متطلبات الإفصاح عن المعلومات في الوقت المطلوب، كما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية، كذلك تقوم المؤسسة بالإفصاح من خلال نشر بياناتها لعموم الجمهور على الموقع الالكتروني الخاص بالمؤسسة، كما تنضوي التقارير السنوية للمؤسسة على معلومات تسمح للمهتمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على حال المؤسسة[1]، وبهذا فإننا نجد المؤسسة ملتزمة بالإفصاح عن البيانات والمعلومات بطريقة عادلة لجميع المساهمين وأصحاب المصالح.

**2- التدقيق الداخلي**

من أجل تعزيز بيئة الضبط والرقابة الداخلية من خلال الحرص على التوافق مع سياسات العمل الداخلية ومختلف التشريعات والتعليمات السارية، شكل مجلس الإدارة دائرة للتدقيق الداخلي تكون مسؤولة عن التحقق من كفاية وفعالية نظام الضبط والرقابة الداخلي، وتناسب نشاطات المؤسسة مع حجم أعمالها، ويتعين أن يكون المدققون الداخليون مستقلين، ومؤهلين من أجل قيامهم بواجباتهم، كما يضمن لهم حق الاطلاع على كافة السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل المؤسسة بما يسمح لهم بأداء المهام الموكلة إليهم

[1] - **التقارير السنوية (2018-2022)**، مؤسسة التأمين التكافلي.

على أحسن وجه ودون أي تدخل خارجي، وتُعَدّ التقارير وتعرضها على لجنة التدقيق وتوجه نسخة منها إلى مدير عام المؤسسة، والهدف من وجود دائرة التدقيق الداخلي هو مساعدة مجلس إدارة المؤسسة على القيام بمسؤوليتها على أكمل وجه[1]، ويتولى مدقق الحسابات المستقل تدقيق البيانات المالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة، للتحقق من انعدام أي خطأ جوهري في البيانات المالية، وحسب تقرير المدقق المستقل حول القوائم المالية الصادر في نهاية ديسمبر عام 2022، فإن هذه القوائم المالية المرفقة لمؤسسة التأمين الإسلامي تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية، وأن أداءها المالي وتدفقاتها النقدية تم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكما هو مقرر من طرف الهيئة الشرعية للمؤسسة وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[2]، وبهذا يكون للمؤسسة إدارة تدقيق داخلي تعمل جاهدة على تحسين وتعزيز الرقابة الشاملة للمؤسسة.

### 3- أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم

من خلال الاطلاع على السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة مؤسسة التأمين الإسلامي، نجد أن أغلب أعضاء المجلس يتمتعون بالمؤهلات التعليمية اللازمة والمهارات والخبرات الكافية، والمعرفة في المجال المالي، وبخصوص ما تعلق بجانب التأمين.

وكذلك يتم تدريب موظفي المؤسسة بصفة دورية في التأمين بصفة عامة، وفي التأمين الإسلامي بصفة خاصة من خلال عقد دورات تدريبية داخلية، أو من خلال المشاركة في الدورات التي يعقدها الاتحاد الأردني لمؤسسات التأمين[3].

### 4- لجان مجلس إدارة الشركة

بغرض زيادة قدرة مجلس الإدارة على إحكام الرقابة على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، قام المجلس الذي يتكون من إحدى عشر عضوا بتشكيل خمس لجان لمساعدته في القيام بمهامه بكل فعالية، كل لجنة تضم ثلاثة أعضاء ماعدا لجنة إدارة المخاطر فهي تضم خمسة أعضاء، ولجنة الترشيحات تضم أربعة أعضاء، وهذه اللجان تتمثل في[4] **لجنة التدقيق** وهي مكلفة بإيجاد بيئة فعالة للتدقيق الداخلي ونظام فعال للرقابة الداخلية المستمرة،

[1] - **التقرير السنوي 2022**، مؤسسة التأمين الإسلامي، ص64-65.

[2] - **المرجع نفسه**، ص78.

[3] - **التقرير السنوي 2020**، مؤسسة التأمين الإسلامي، ص40.

[4] - **التقرير السنوي 2022**، مؤسسة التأمين الإسلامي، ص67-72.

ويتم ذلك من خلال مراجعة مدى الامتثال لكافة القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من مختلف الهيئات والمؤسسات المالية على غرار البنك المركزي الأردني، وكذلك مراجعة القضايا المحاسبية التي لها أثر جوهري على البيانات المالية للمؤسسة، ومراجعة التقارير المقدمة من طرف مدقق الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، و**لجنة الحوكمة والامتثال** ومهمتها تكمن في إعداد دليل الحوكمة المؤسسية والحرص على تطبيقه، كما تقوم أيضا بإبلاغ مجلس الإدارة بكل مخالفات تطبيق سياسة الامتثال، وسياسة مكافحة غسيل الأموال. و**لجنة الترشيحات والمكافآت** وتتمثل مسؤوليتها في تعيين الأشخاص ذوي الكفاءة من أجل انضمامهم إلى عضوية المجلس أو الإدارة التنفيذية، وتُقيِّم أداء المجلس ولجانه والمدير العام، وتقدم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بشأن المنح والمكافآت والزيادات السنوية، وبدل التنقلات لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في المؤسسة، وتطبق سياسة منح المكافآت بما لا يتعارض مع الأنظمة النافذة بالمؤسسة، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وتعليمات الحوكمة الخاصة بمؤسسات التأمين، وقانون هيئة الأوراق المالية، وقانون العمل الأردني. و**لجنة إدارة المخاطر** وتعمل على توفير الظروف المواتية التي تسمح بالتعرف على أي مخاطر ذات أثر جوهري، وتتحقق من انعدام أي انحراف في مستوى المخاطر الفعلية التي تتعرض لها المؤسسة على مستوى المخاطر المقبولة والموافق عليها من طرف مجلس الإدارة، وتقوم بمراجعة سياسات إدارة المخاطر، وتواكب التطورات التي تؤثر عليها، على أن ترفع التقارير بكل ذلك لمجلس الإدارة، وتتابع معالجة تلك المخاطر في حدوثها. و**لجنة الضوابط** وهي تقوم بالإشراف والرقابة على تطبيق سياسة الضوابط بالاشتراك مع الإدارة ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية، وتجري كل التحاليل الشاملة التي تسمح لها باجتناب حالات تعارض المصالح في إدارة صندوق حملة الوثائق، خاصة ما تعلق بالنفقات على الصندوق، ومستوى الفائض التأميني الناتج، وتقوم بعرض إجراءات الضوابط التي يمكن تطبيقها على التأمين التكافلي على مجلس الإدارة.

**5- العلاقة مع المساهمين**

تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتشجيع جميع المساهمين على حضور الاجتماعات العامة العادية وغير العادية للمناقشة، مثل التصويت الشخصي أو بالوكالة، ويحضر أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدققون الخارجيون وممثلو الهيئات التنظيمية والرسمية الاجتماع السنوي العام للمساهمين بهدف الإجابة عن الأسئلة التي قد تطرح، كما يمكن الاطلاع على الأعمال المنجزة والنتائج المحققة خلال الفترة بما في ذلك

نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين والردود على المساهمين، وكذلك إعداد دعوات الاجتماعات وجداول الأعمال للاجتماع العام للمساهمين، من خلال موقع المؤسسة الإلكتروني[1].

وعموما فيمكن القول إن نظام الحوكمة في مؤسسة التأمين الإسلامي الأردنية جاء مستوفيا لكافة المبادئ والإرشادات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وموافقا للمعايير الدولية، وبهذا يتأكد حرص المؤسسة على تحقيق معايير ومبادئ الحوكمة لإدراكها أن تطبيق الممارسات الصحيحة في الحوكمة يعتبر أمرا ضروريا وهاما من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين ورفع قيمة المؤسسة على المدى البعيد.

**رابعا: تطبيق المعايير الشرعية في شركة سلامة للتأمين في الجزائر**

**1-التعريف بشركة سلامة للتأمين في الجزائر**

تأسست هذه الشركة في 26 مارس سنة 2000 باسم شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين، وبدأت تشتغل ابتداء من سنة 2003م كشركة جديدة، وقد تم اعتمادها باسم شركة سلامة للتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 عن وزير المالية[2]، وهي شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ. 2مليار دينار جزائري، وهي تابعة للشركة الإسلامية العربية للتأمين سلامة*.

**2-نشاطات شركة سلامة للتأمينات الجزائر**

تتوفر شركة سلامة للتأمينات في الجزائر على 266 نقطة بيع موزعة على أنحاء الوطن، ووصل عدد زبائنها أكثر من 500ألف زبون سنويا بالصيغة التكافلية، وتسهر على إدارتها ست إدارات جهوية متواجدة بالولايات الآتية: الجزائر-باتنة -وهران-سطيف-عنابة-تلمسان، كما يضم قسم التكافل لدى الشركة ثلاث وظائف تتمثل في: الوظيفة المالية والمحاسبية، والوظيفة التقنية، ووظيفة البيع[3].

والشكل الموالي يوضح هيكل قسم التكافل في شركة سلامة للتأمينات الجزائر.

---

[1] - **التقرير السنوي 2022**، مؤسسة التأمين الإسلامي، ص63.

[2] - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، مديرية الإحصائيات، العدد 39، الجزائر، 2006، ص22.

*- شركة سلامة هي إحدى الفروع التابعة لشركة إياك للتأمين الإسلامي الإماراتية، ومقرها السعودية تأسست عام 1979في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تعد كأكبر شركة تأمين تكافلي في العالم، إذ بلغ رأسمالها عند التأسيس ثلاثمئة مليون دولار، تضم مجموعة سلامة 06شركات تكافل في كل من الإمارات العربية المتحدة باسم الشركة العربية للتأمين، المملكة العربية السعودية باسم شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني، مصر باسم بيت التأمين السعودي المصري، السنغال باسم سوسار الأمان، ثم الجزائر باسم سلامة التأمينات الجزائر، والأردن باسم شركة التأمين الإسلامية، بالإضافة إلي شركة إعادة التكافل بتونس.

[3] - الموقع الرسمي لشركة التامين سلامة الجزائرية، www.salama-assurances.dz,01-03-2022.

**الشكل رقم 26: هيكل قسم التكافل في شركة سلامة للتأمينات**

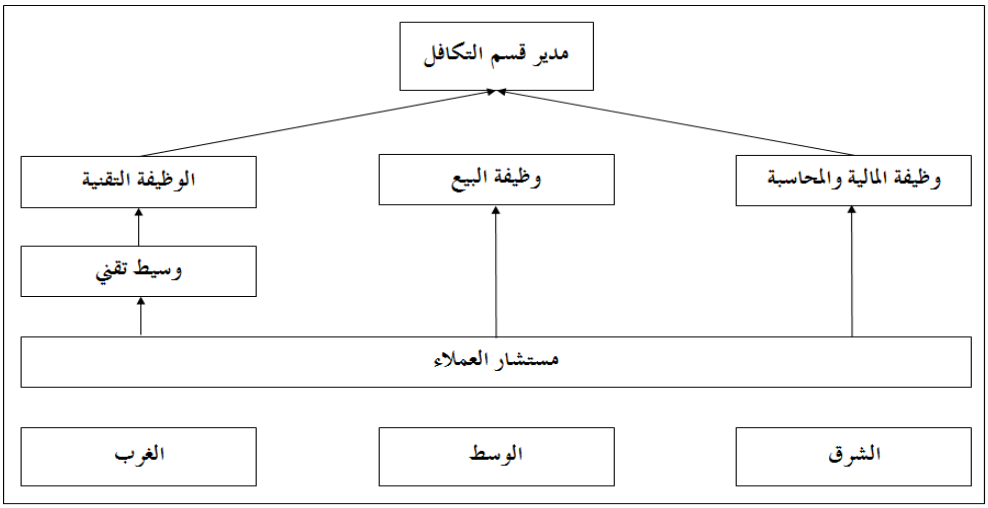


**المصدر**: سلامة للتأمين الجزائر، (المديرية العامة للتأمين).

وتتمتع هذه الشركة بقدرة تنافسية حيث تعتبر الشركة الأولى التي قدمت خدمات التكافل في الجزائر، إضافة إلى أنها مدرجة في سوق دبي للأوراق المالية تبعا للشركة الأم، كما أنها تقدم تقارير الحسابات كل ثلاثة أشهر مما يدل على توفر الشفافية والإفصاح المحاسبي لدى الشركة.

### 3-منتجات شركة سلامة للتأمين في الجزائر

تنشط شركة سلامة للتأمين في مجال التأمين وإعادة التأمين، إذ لها منتجات تأمين متعددة منها التقليدية كالتأمين على السيارات والتأمين ضد المخاطر الصناعية والهندسية، والتأمين على المخاطر البسيطة، والتأمين على النقل البري والبحري والجوي[1]، ومنها منتجات التكافل التي تتوفق وأحكام الشريعة الإسلامية، مثل[2]:

- التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية، ففي حالة الوفاة أو العجز المطلق والدائم للمؤمن يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقتطع للمستفيدين المعنيين، في شكل تأمين على الحياة.
- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال ويتضمن توفير رأس المال وقت التعاقد.
- التأمين التكافلي والائتمان، حيث يتيح سداد القروض للمقرض عند وفاة المؤمن له، وهذا الأمر مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

[1] - https://manhom.com, 19-02-2022.

[2] - عمر حوتية، عبد الرحمان حوتية، **واقع خدمات التأمين الإسلامي في الجزائر** (مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011، ص 257– 282.

- فوائد منتجات التكافل: وهي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي، حماية الأسرة في الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفا للمستفيدين.

## 4-نماذج التأمين التكافلي وشرعيته في شركة سلامة للتأمينات الجزائر

### 4-1- نماذج التأمين التكافلي

تستخدم شركة السلامة للتأمينات الجزائر ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها، وتتمثل في: نموذج المضاربة، نموذج الوكالة، والنموذج المختلط، ويعد النموذج المختلط أكثر ممارسة في الشركة، وفيما يلي بيان مختصر لهذه النماذج[1]:

- **نموذج الوكالة:** حيث تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين واستثمار الأقساط مقابل أجر معلوم، وتستخدم هذا النموذج عندما تريد أن تتخذ القرارات المختلفة والمتعلقة بنشاطات التأمين.
- **نموذج المضاربة:** المضاربة هي اتفاقية استثمار أموال بين طرفين، أحدهما يقدم رأس المال والآخر يقدم الجهد (المضارب)، وناتج المضاربة (الربح) يقسم بين الطرفين بنسبة محددة، وفي هذا النموذج يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون رأس المال والمؤمن هو المضارب، وتستخدم الشركة هذا النموذج في حالة استثمارها للأموال.
- **النموذج المختلط:** في هذا النموذج تأخذ الشركة نسبة معينة من الاشتراكات (الأجر المعلوم) مقابل إدارتها لأعمال التأمين مع نسبة معينة من عوائد الاستثمار والاشتراكات بصفتها المضارب.

### 4-2- شرعية التأمين التكافلي في الشركة

القانون الجزائري يفرض على جميع الشركات التأمينية المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50% من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية، وهذا الأمر يتنافى مع أحكام الشريعة، فقد قامت شركة سلامة للخروج من هذا الأمر غير المباح شرعا، بإدراج الأسهم ضمن بنك البركة الإسلامي تجنبا للتعاملات المبنية على الربا، كما قام مجلس الإدارة باستحداث

[1] – وليد سعود، **التأمين التكافلي الإسلامي**، الآلية والتطبيق، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر، يوم دراسي حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات جامعة الأغواط، ديسمبر 2010، ص27.

رصيد خاص بالفوائد التي تجنيها الشركة من المعاملات الربوية بغرض إبعادها عن رأس المال السنوي، ويتم ذلك تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية، وبهذا تمكنت الشركة من التكيف مع الوضع عن طريق إيجاد حلول تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية[1] في انتظار أن تقوم السلطات المعنية بإلغاء هذا الشرط أمام المؤسسات التي تكون معاملاتها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي انتظار تحول جميع المؤسسات التقليدية والربوية إلى مؤسسات تنشط وفق مبادئ الشريعة.

وللإشارة فإنه رغم الظهور المبكر لصناعة التأمين التكافلي في العالم وتحقيقها لأصول مالية معتبرة في السوق على غرار دول الخليج وبعض دول شرق آسيا، نجد أن هذه الصناعة لم تظهر في الجزائر إلا في سنة 2000م من خلال شركة سلامة للتأمين الجزائر كفرع من فروع شركة سلامة للتأمين بدولة الإمارات العربية، وتنشط هذه الشركة في مجال التأمين التكافلي إلى جانب التأمين التجاري (23شركة) وفق الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات وقد ورد في المادة 203 أن "شركات التأمين و/أو إعادة التأمين هي شركات تمارس اكتتابا وتنفيذ عقود التأمين و/أو إعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به، يقصد من لفظ شركة في مفهوم هذا الأمر مؤسسات وتعاضديات التأمين و/أو إعادة التأمين "[2]، ونلاحظ من خلال نص هذه المادة أنها لم تشر إلى التأمين التكافلي وبالتالي ظلت شركة سلامة تنشط تحت مظلة قانون لا يفرق بين طبيعة عمل كل من الشركات التي تقدم خدمات التأمين، ولا يميز بين من تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبين تلك التي تخالف أصول الشريعة الإسلامية إلى غاية سنة 2020م، ورغم أن الامر 95-07 لم يشر إلى التأمين التكافلي إلا أنه كان نقطة تحول نوعية في مسار نظام التأمين في الجزائر الأمر الذي سمح بتأسيس شركات خاصة برؤوس أموال وطنية وأجنبية.

وفي بداية الثلاثي الثاني من سنة 2022م أصدر المرسوم التنفيذي رقم 21-18 يوم 12 ماي 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، ويعد هذا القانون أول قانون يسمح بتبني نظام التأمين التكافلي وممارسته في الواقع في قطاع التأمين الجزائري، ومن خلال هذا المرسوم يتوقع تطور هذه الصناعة من خلال ممارسة الكثير من شركات التأمين التقليدي مثل هذا النوع من

[1] – أحمدي بوزينة رشيدة، فلاق صليحة، **دور الفائض التأميني على منتجات التأمين التكافلي**–دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة 2020/2015–مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص239-240.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، المادة 203، الأمر رقم 95-07 مؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 المتعلق بالتأمينات، ص27.

التأمين بفتح "نافذة" تقدم هذه الخدمة جانبا إلى جانب شركة سلامة التي كانت تقدم خدمات التأمين التكافلي وبالتالي تكون نموذجا لها في ممارسة هذا النشاط الأمر الذي يتطلب تغيرا في أنظمتها الداخلية بما يستجيب للتحديات الجديدة المفروضة عليها في ضل اتساع رقعة العمل بهذه الصناعة.

## 5- تطور حجم رقم أعمال شركة سلامة للتأمين وحجم استثماراتها

### 5-1- تطور حجم رقم أعمال شركة سلامة للتأمين

شهد نشاط شركة سلامة تطورا ملحوظا سواء فيما تعلق بحجم الأقساط المكتتب فيها أو حجم التعويضات، وفيما يلي عرض لتطور حجم أعمال شركة سلامة للتأمين التكافلي الجزائر خلال السنوات 2014-2022.

**الجدول رقم 19: تطور حجم رقم الأعمال والحصة السوقية لشركة سلامة للتأمين (2014-2022).**

**الوحدة:** مليون دينار جزائري

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج الإجمالي | 4491 | 4707 | 5019 | 4787 | 5158 | 5377 | 4558 | 4322 | 4279 |
| نسبة نمو الإنتاج الإجمالي | %14 | %4,8 | %6,6 | %-4,9 | %7,8 | %4,3 | %-18 | %-5,5 | %1- |
| الحصة السوقية | %4 | %4 | %4 | %4 | %4 | %4 | %3 | %3 | %3 |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على:

Direction Générale Du Trésor, Direction Des Assurances, Activité des assurances en Algérie, raports d'activités, 2014-2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن شركة سلامة قد حافظت على حصتها في سوق التأمين الجزائري بنسبة 4% من سنة 2014 إلى غاية 2019، كما حققت أكبر قيمة للإنتاج في سنة 2019 بمبلغ إجمالي قدره 5377 مليون دينار جزائري، ويعود ذلك لما قامت به الشركة من عرض منتوجات جديدة في سوق التأمين، وكذلك زيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية التأمين التكافلي، وبعد سنة 2019 عرفت حصة الشركة في السوق تراجعا بنسبة 1% خلال سنوات 2020 و2021 و 2022، وبذلك انخفض الإنتاج الإجمالي للشركة، ليصبح 4279 مليون دينار جزائري سنة 2022 منخفضا بمبلغ قدره 43 مليون دينار جزائري عن سنة 2021، ويعود هذا الانخفاض في قيمة الإنتاج الإجمالي وكذلك الحصة السوقية إلى الأزمة الصحية (كوفيد 19)التي اجتاحت العالم، والتي أثرت سلبا على أغلب المؤسسات الاقتصادية والمالية، ورغم تراجع رقم أعمال الشركة في سنة 2022 فإن الشركة تظهر قوة مالية تنعكس بشكل خاص بهامش ربح 23%.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الآتي:

**الشكل رقم 27: تطور حجم رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمين (2014-2022).**

**الوحدة:** مليون دينار جزائري

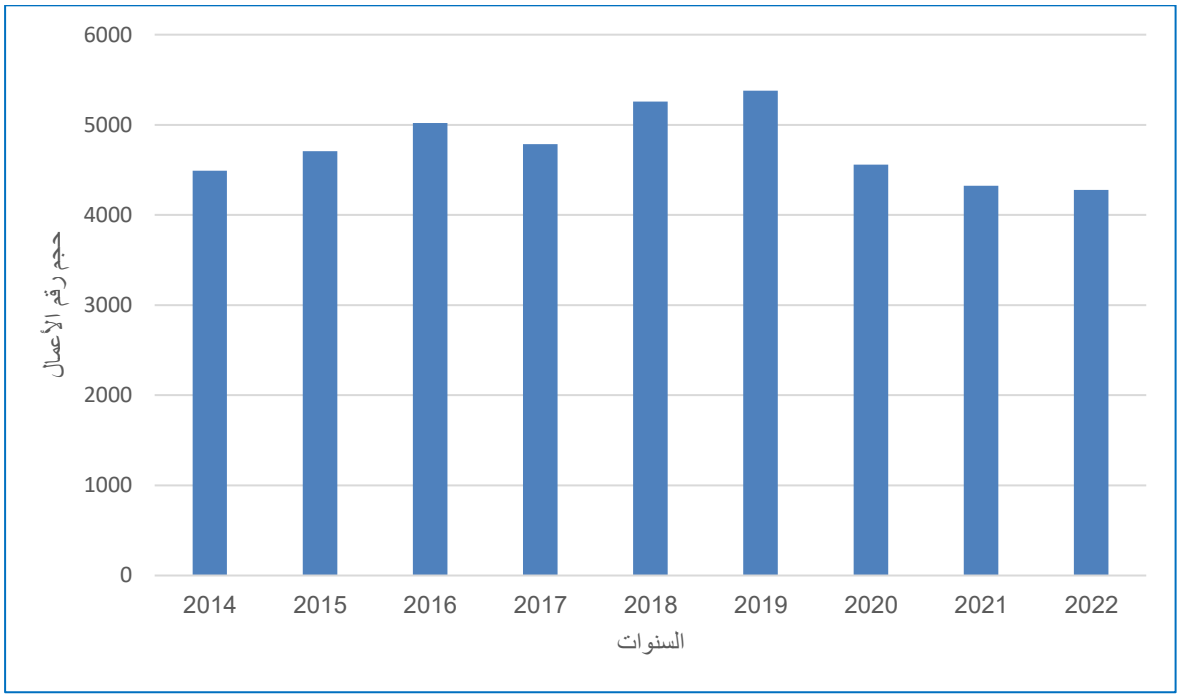


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم رقم أعمال شركة سلامة قد عرف تزايدا في قيمة الإنتاج الإجمالي من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016، حيث بلغ 5019 مليون دينار جزائري، ثم انخفض هذا المبلغ في سنة 2017 بمبلغ قدره 232 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2016، وهذا بسبب أزمة تراجع أسعار البترول الذي أدى إلى توقف العديد من المشاريع ذات الصلة بقطاع التأمين، وكذلك غلق نحو 23 وكالة على المستوى الوطني بسبب العجز الذي كانت تعاني منه، ثم ارتفعت قيمة الإنتاج الإجمالي خلال سنتي 2018 و2019 لتبلغ أقصاها بمبلغ قدره 5377 مليون دينار جزائري محققة بذلك زيادة قدرها 590 مليون دينار جزائري، وبذلك تكون الشركة قد تدا ركت ما عرفته من تراجع خلال السنوات السابقة، في حين قد ألحقت الجائحة التي أصابت العالم أجمع تراجعا في قيمة الإنتاج الإجمالي للشركة خلال سنوات 2020 و2021 و2022، بنقصان 819 مليون دينار جزائري في سنة 2020، وبنسبة نقصان قدرها 15%.

### 5-2- تطور حجم استثمارات شركة سلامة وعوائدها خلال الفترة 2014-2022.

شهد حجم استثمارات الشركة تزايدا مستمرا أثناء الفترة المدروسة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 20: تطور حجم استثمارات شركة سلامة وعوائدها خلال الفترة 2014-2022**

**الوحدة:** مليون دينار جزائري

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم الاستثمارات | 2990 | 3805 | 4330 | 5215 | 5790 | 6219 | 7131 | 7848 | 9099 |
| عوائد الاستثمار | 72 | 95 | 168 | 214 | 359 | 265 | 319 | 375 | 357 |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على:

Direction Générale Du Trésor, Direction Des Assurances, Activité des assurances en Algérie, raports d'activités, 2014-2022.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم استثمارات شركة سلامة قد شهد زيادة مستمرة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2021، فبعدما كان حجم الاستثمارات يبلغ 2990 مليون دينار جزائري سنة 2014، فقد ارتفع هذا المبلغ في سنة 2021 إلى 7848 مليون دينار جزائري، أي زيادة إجمالية قدرها 4858 مليون دينار جزائري، وهذا ما يمثل نسبة زيادة سنوية تقدر بحوالي 12,5%.

وبالنسبة إلى عوائد الاستثمار فقد حققت الشركة نتيجة مرضية خلال الفترة المدروسة، إذ بلغت قيمة العوائد 375 مليون دينار جزائري، أي زيادة بنسبة 17,5% مقارنة بسنة 2020، وتعود هذه الزيادة في حجم الاستثمارات إلى حسن التسيير، والحصول على أفضل معدلات عائد من المصارف الإسلامية، مما دفع بالمواطنين إلى الإقبال على منتجات التكافل لموافقتها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكلين الآتيين:

**الشكل رقم 28: تطور حجم استثمارات شركة سلامة خلال الفترة 2014-2022.**

**الوحدة:** مليون دينار جزائري

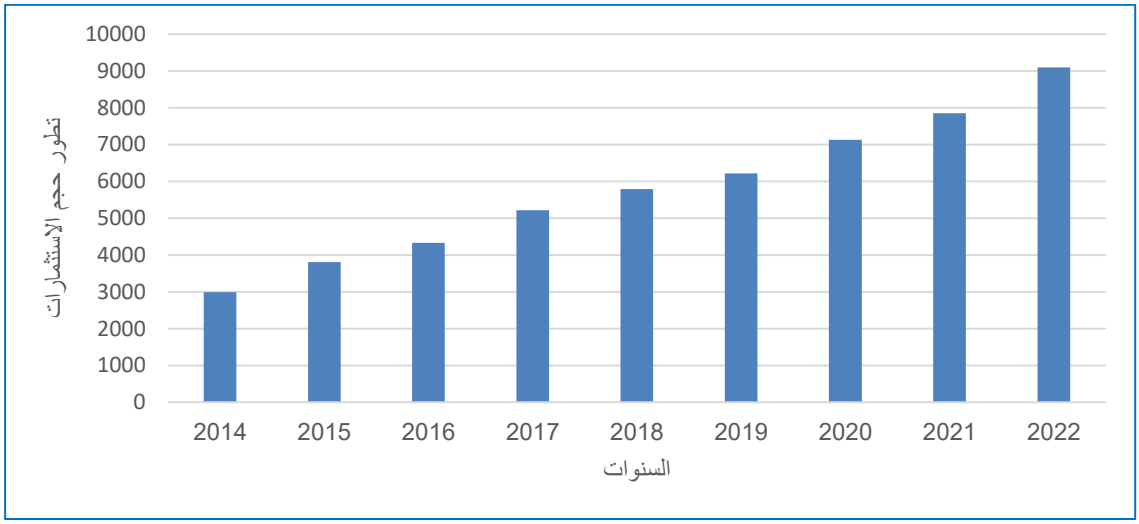


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق (الجدول رقم 11)

نلاحظ بوضوح من خلال الشكل المبين أعلاه الزيادة المستمرة في حجم استثمارات شركة سلامة للتأمين ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022، مما يدل على المجهودات المبذولة من طرف القائمين على الشركة، سواء من ناحية التسيير، أو من ناحية القدرة على طرح منتجات جديدة تحفز المواطنين على الإقبال على هذه الشركة، وبالتالي تحقيق نتائج إيجابية للشركة وللأفراد على حد سواء.

**الشكل رقم29: تطور حجم عوائد الاستثمار لشركة سلامة خلال الفترة 2014-2022.**

**الوحدة:** مليون دينار جزائري

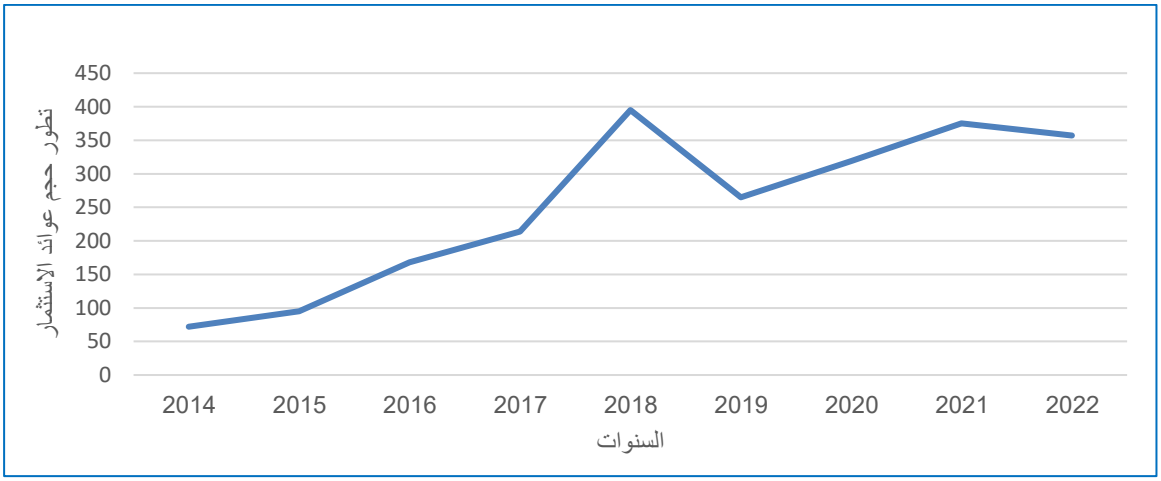


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق (الجدول رقم 13)

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ الاتجاه العام المتصاعد لعوائد الاستثمار طيلة الفترة 2014-2022، وهذا ما يعكس النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة فيما يتعلق بعوائد الاستثمار طيلة هذه الفترة، حيث بلغ هذا العائد أوجه في سنة 2018 بمبلغ يقدر 395 مليون دينار جزائري، وهذا يعود إلى الزيادة في حجم الاستثمارات، إضافة إلى السياسة الرشيدة التي تتبعها الشركة بصفتها تقدم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبالنظر إلى حجم أصول التأمين التكافلي في الجزائر الذي يعرف نسبة نمو إيجابية من سنة إلى أخرى، إلا أننا نجد هذه الأصول تعد ضعيفة إذا ما قورنت بحجم سوق التأمين التقليدي في الجزائر، ويرجع الأمر إلى أسباب عديدة لعل أهمها تلك المتعلقة بانعدام الأطر القانونية والتشريعية التي تسمح بممارسة التكافل في هذه البيئة التي لا تعرف إلا القانون الذي ينظم القانون التجاري دون غيره، ولهذا فإن صدور 21-18 *مؤخرا الذي يحدد صراحة كيفية تنظيم التأمين التكافلي يعتبر خطوة إيجابية لأجل إتاحة الفرصة أمام هذا النوع من التأمين ليؤدي دوره في المنظومة الاقتصادية الجزائرية.

**المطلب الثاني: تطبيق المعايير الشرعية في أسواق رأس المال الإسلامية**

نتطرق في هذا المطلب إلى تطبيق المعايير الشرعية في أسواق رأس المال، ونبين النتائج الإيجابية التي تحققت في هذه السوق، بسبب الجهود التي بذلت من مختلف الجهات الرقابية والهيئات الشرعية في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه السوق وفق الأدوات المالية الإسلامية، وذلك من خلال بيان تطبيق المعايير الشرعية في سوق رأس المال الماليزي وسوق دبي المالي.

**أولا: تطبيق المعايير الشرعية في سوق رأس المال الماليزي**

ساهم سوق رأس المال الماليزي مساهمة جد إيجابية في نمو الاقتصاد الماليزي، مما جعل دولة ماليزيا تحتل مرتبة متقدمة في السوق المالية الإسلامية في العالم، خاصة فيما تعلق بالصكوك الإسلامية إذ بلغت النسبة المئوية للصكوك من إجمالي إصدارات سندات الشركات والصكوك 81,66% سنة 2022 بزيادة 1,68% عن سنة 2021[1]، ويرجع هذا التطور في سوق رأس المال الإسلامي إلى تبني الحكومة الماليزية مثل هذه السوق وتشجيعها، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية واللجنة الاستشارية الشرعية لتطوير السوق من خلال الرقابة والإشراف ووضع الخطط والاستراتيجيات لتصبح هذه السوق بديلا شرعيا للسوق المالي التقليدي.

* - صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-18 يوم 12 ماي 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، ويعد هذا القانون أول قانون يسمح بتبني نظام التأمين التكافلي وممارسته في الواقع في قطاع التأمين الجزائري.

[1] - securites commission Malaysia, annual report 2022, p176.

ولهذا نتناول في هذا العنصر سوق رأس المال الماليزي باعتباره سوقا رائدة في مجال التمويل الإسلامي، ونبين أثر التزامه بتطبيق المعايير الشرعية في مختلف نشاطاته.

## 1- التعريف بسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا وأهم مؤشراته

### 1-1- سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، المفهوم والنشأة

يعرف سوق رأس المال الإسلامي بأنه السوق الذي تتوافر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل المتوافقة تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخالية من الأنشطة المحرمة شرعا، كالتعامل بالربا، والمقامرة، وبيوع الغرر وغيرها، فهو سوق مالي يتوفر فيه فرص لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولتجميع الموارد المالية والاستثمارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية[1].

وقد بدأ النشاط الفعلي لسوق المال الإسلامية في الاقتصاد الماليزي عام 1992، حيث تم تداول أسهم إسلامية تتضمن مؤشرات إسلامية، وصناديق استثمارية، وقائمة من الأوراق المسموح بها في بورصة كولالمبور، كتلك المصدرة من طرف هيئة الأوراق المالية، ومن بين المؤشرات الأخرى التي تبين مدى التزام سوق رأس المال الإسلامي الماليزي بأحكام الشريعة الإسلامية أيضا[2]:

- ✓ مؤشر رشيد حسين الذي تم تأسيسه في سنة 1992، وأصبح خاضعا لرقابة اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، ولجنة الشريعة لرشيد حسين، ولمعايير داوجونز لتقييم أداء الشركات المدرجة في البورصة، والمرخص بها من اللجنة الاستشارية الشرعية.
- ✓ مؤشر الشريعة لبورصة كولالمبور المصدر في KISE1999، تم طرح هذا المؤشر لتلبية طلبات المحليين والأجانب الذين يريدون الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة.
- ✓ مؤشر الشريعة لبورصة ماليزيا FISE الصادرة في 2007.
- ✓ مؤشر الشريعة هجرة FBM HiGRAH لمقابلة طلب المستثمرين المحليين والأجانب الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية الشرعية.

---

[1] - securites commission Malaysia, guidelines for shariah advisers, 1st issued; 20-12-2021, p4. https://www.sc.com.my,05-07-2023.

[2] - رقية شرون، **دور هيئة الرقابة الشرعية في أسواق رأس المال الإسلامية " التجربة الماليزية"**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيدر بسكرة، العدد 11، ص46-47.

### 1-2- الخصائص المميزة لسوق رأس المال الماليزي

تتميز سوق رأس المال الإسلامية الماليزي بعدة خصائص، نذكر من بينها[1]:

- **الرقابة الشرعية:** تعتبر هذه الميزة من الفروق الجوهرية بين هذه السوق وغيرها من الأسواق في ماليزيا، إذ يتم الإشراف على سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا من قبل اللجنة الاستشارية الشرعية، التي تضمن توافق أنشطة سوق رأس المال الإسلامي بشكل كامل مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إحكام رقابتها على السوق، دون أن تتدخل بشكل مباشر في أعمال السوق، بل يتم الحصول على المعلومات ذات الصلة من قبل الإدارة المختصة، باعتبارها السلطة المسؤولة عن بحث وتحليل نشاط السوق، وعرضه للمناقشة، واتخاذ القرارات والفتاوى المناسبة.
- **خلو العمليات من أي محضور شرعي:** هذه الميزة هي الميزة الرئيسية التي يختلف فيها سوق رأس المال الإسلامي الماليزي عن السوق التقليدي، وأهم ما يميزه هو استبعاد الربا من جميع أعماله أخذا أو عطاء وأكل أموال الناس بالباطل، لا سيما في تداول الأوراق المالية، بالإضافة إلى العناصر المحظورة الأخرى، مثل الغش وبيع القمار، ويتم التأكد من أن الشركات المساهمة المدرجة في بورصة ماليزيا تعمل في دائرة الحلال والبعد عن الحرام.
- **اعتماد أدوات مالية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية:** من خلال دراسة بعض الأدوات المالية التقليدية في إطار أحكام الشريعة كالأسهم العادية، وتفعيل الأدوات المالية الشرعية خاصة الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات الخاصة في ماليزيا، واللجنة الاستشارية الشرعية هي المكلفة بإقرار الأدوات المالية في هذه السوق فيما يتعلق بإصدارها أو تداولها.

## 2- تطبيق المعايير الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

### 1-2- الإطار التنظيمي في سوق رأس المال الماليزي الإسلامي

تخضع سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا إلى عدة جهات رقابية محلية، وعالمية، وحكومية، وغير حكومية، وهي:

[1] - بوزمارن وسيلة، ناصر المهدي، **تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 16 المجلد 01-2017 ص47.

- ✓ هيئات الرقابة العامة، وتتمثل في هيئة الأوراق المالية الماليزية، وبنك ماليزيا المركزي، وهيئة الشركات الماليزية، وتقوم هذه السلطات الثلاثة بمراقبة السوق وإصدار المبادئ الارشادية التي تلائم نشاطات سوق رأس المال الإسلامي.
- ✓ الهيئات غير الحكومية، وتتمثل في المؤسسات غير الحكومية، والمتعاملين في الميدان، وتقوم بنشر المبادئ الارشادية لترشيد السوق.
- ✓ الهيئات العالمية الداعمة للسوق كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والهيئة العالمية لهيئات الأوراق المالية، وتحرص هذه الهيئات على وضع القوانين والتنظيمات والمبادئ الارشادية التي تعمل على تحقيق مزيد من الشفافية والعدالة والانضباط مما يزرع الثقة لدى المتعاملين في السوق.

### 2-2- المجلس الاستشاري الشرعي

من أجل ضمان التزام سوق رأس المال الإسلامي الماليزي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاته، قامت دولة ماليزيا بتخصيص مجلس استشاري شرعي يحرص على ذلك، وقد أصدرت السلطات التشريعية قوانين تلزم المتعاملين في السوق بالاحتكام والعمل بفتاوى وقرارات هذا المجلس.

ويشتغل في هذا المجلس أشخاص يتمتعون بالكفاءة اللازمة والخبرة الواسعة في مجال الشريعة والاقتصاد والتمويل الإسلامي، مما يمكنهم من تقديم الآراء المناسبة فيما يتعلق بالنشطات والمعاملات التي تجرى في سوق رأس المال[1].

وفيما يلي بعض المواد القانونية في سوق رأس المال الماليزي، والتي تعزز من ثقة المتعاملين في السوق، وتبين بوضوح أن السلطة الشرعية بيد المجلس الاستشاري الشرعي، وأنه يعتبر المرجع الوحيد في حالات التقاضي، وهذا الأمر يتيح مزيدا من الشفافية والثقة، وتحديد ما قد ينجم عن حالة النزاع المنبثق من العقود الشرعية ومبادئها المطبقة في سوق رأس المال[2].

[1] - https://www.sc.com.my/development/islamic-capital-market. 09-07-2023.

[2] - https://static.zawya.com/pdf/Others/2015%20ISRA%20Report.pdf, 09-07-2023.

**الجدول رقم21: بعض المواد القانونية المنظمة لسوق رأس المال الماليزي.**

| رقم المواد | محتوى المادة |
|---|---|
| 316 أ-1 | للمجلس الحق في اختيار الإجراءات المناسبة في الاستشارة ومراجعة العمليات في السوق من أجل ضمان موافقتها لأحكام الشريعة. |
| 316 و-1 | يتم تحويل الإجراءات القضائية المتعلقة بالشريعة في سوق رأس المال إلى قرارات المجلس. |
| 316 ز | جميع المشاركين والمحاكم والأحكام المتعلقة بسوق رأس المال الإسلامي ملزمون بالتقيد بقرارات وفتاوى المجلس الاستشاري الشرعي. |
| 316 ك | قرارات المجلس لها الأولوية ومقدمة على قرارات المستشار الشرعي المعتمد والمسجل لدى هيئة الأوراق المالية الماليزية. |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على ما ورد في الموقع:

https://static.zawya.com/pdf/Others/2015%20ISRA%20Report.pdf

### 3- دور هيئة الرقابة الشرعية في تنمية سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

أسست هيئة الأوراق المالية الماليزية اللجنة الاستشارية الشرعية في 16 ماي 1996، وأعطت لها صلاحيات واسعة من أجل التأكد من أن معاملات سوق الأوراق المالية الإسلامية لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا فإن لهذه اللجنة دور مهم في تنمية سوق رأس المال الماليزي من خلال القيام بمهام كثيرة ومتعددة، نذكر منها[1]:

#### 3-1- إصدار القرارات في القضايا الشرعية لسوق الأوراق المالية الإسلامية

تقوم اللجنة بإصدار القرارات المتعلقة بالقضايا الشرعية من أجل التأكد من تطبيقها، وعدم مخالفتها للآراء الشرعية لدى فقهاء ماليزيا، ويشارك المستشار الشرعي الداخلي المستقل في هذه اللجنة بشكل بارز في تقرير الرأي الشرعي خاصة ما تعلق بإصدار الصكوك، والتوجيهات اللازمة للعمليات الداخلية للشركات فقط، دون أن يتحمل مسؤولية إصدار القرارات لكافة الجمهور.

[1] - جعفر سحا سورياني صقر، **سوق رأس المال في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2006-2007، ص66.

### 3-2- الرقابة

بالنسبة للرقابة فإن اللجنة الاستشارية الشرعية هي الجهة المخولة بمراقبة أنشطة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، والحرص على سلامة معاملاته وعدم مخالفتها لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم رأيها الشرعي بكل استقلالية وشفافية وذلك بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الماليزية في تطوير الأدوات المالية الإسلامية.

### 3-3- مركز للاستشارة والمراجعة

تعد هذه اللجنة مركزا للاستشارة والمراجعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية في جميع القضايا التي لها علاقة بتطوير سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، كما تعمل على مساعدة مختلف الأطراف الذين لهم صلة بهذه السوق في بيان الرأي الشرعي الخاص بهذه السوق، كتقديم الاستشارات القانونية والتدقيقية وتوجيه الإرشادات المتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية التقليدية، وإقرار الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك.

### 3-4- الرد على الأسئلة والاستفسارات الفقهية

من مهام هذه اللجنة الإجابة على كافة التساؤلات والأسئلة الفقهية المطروحة، والمتعلقة بسوق رأس المال الإسلامي، وترد هذه الأسئلة إلى اللجنة عن طريق إدارة هيئة الأوراق المالية الماليزية، والموظفين وشركات المساهمة والمستثمرين وغيرهم من أجل الوقوف على مدى التزام السوق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

### 3-5- العمل التوعوي للعاملين ومختلف المتعاملين

للجنة دور هام في نشر الفكر الإسلامي والآراء الشرعية المتعلقة بمختلف التعاملات التي تتم في سوق رأس المال، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبة والندوات والملتقيات بغية الاستفادة من البحوث كما أنها توفر الظروف المناسبة للعلماء الشرعيين والباحثين الاقتصاديين لتبادل المعارف والخبرات في كافة مجالات قضايا الاقتصاد المعاصرة، والتي لها علاقة بالمنتجات المالية الإسلامية والقوانين الشرعية.

## 4- أثر الهيئات الرقابية الماليزية في تطور أداء سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

يظهر أثر الهيئات الرقابية في تطور أداء سوق رأس المال الإسلامي الماليزي جليا، من خلال بيان التطور الحاصل في حجم إصدارات الأسهم التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأيضا التطور الحاصل في حجم إصدارات صناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية.

### 4-1- تطور حجم إصدارات الأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية

يمكن إظهار التطور الحاصل في حجم إصدارات الأسهم التي توافق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال الجدول الاتي:

**الجدول رقم 22: تطور أداء الأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية المدرجة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2014-2022).**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة | 673 | 667 | 671 | 677 | 692 | 714 | 742 | 750 | 789 |
| نسبة الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة إلى إجمالي الأسهم المدرجة في السوق الماليزي | 74,7 % | 73,86 % | 74,23 % | 75,14 % | 76,30% | 76,86% | 79,27% | 79,03% | 81,17% |
| رسملة سوق الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة بليون رنجيت ماليزي | 1012,14 | 1086,18 | 1030,56 | 1133,83 | 1036,52 | 1096,62 | 1238,57 | 1204,28 | 1138,53 |
| رسملة السوق الإجمالي بليون رنجيت ماليزي | 1651,17 | 1694,78 | 1667,37 | 1906,84 | 1700,37 | 1711,86 | 1817,41 | 1789,15 | 1736,09 |
| نسبة رسملة الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة إلى إجمالي السوق | 61,3 % | 64,09 % | 61,81% | 59,46 % | 60,96 % | 64,06% | 68,15% | 67,31% | 65,58% |

**المصدر**: Quarterly Bulletin of Malaysian Islamic Capital Market, the securities commission, (2014-2022).

نلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر في عدد الأسهم المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي أثناء الفترة (2014-2022)، حيث ارتفع عددها من 673 شركة أسهمها متوافقة مع أحكام الشريعة سنة 2014 إلى 789 شركة سنة 2022، وقد بلغت نسبة هذه الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ما بين 74-81%، وبرسملة سوق بلغت أقصاها سنة 2020 ما يقارب

1817,5 بليون رنجيت ماليزي، بنسبة 68,15% من إجمالي السوق الماليزي، هذه الأرقام تدل على الجهود المعتبرة التي بذلتها الجهات الرقابية في السهر على تطوير هذه السوق.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكلين الآتيين:

**الشكل رقم 30: تطور نسبة الأسهم ونسبة رسملة الأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية المدرجة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2014-2022)**

**الوحدة:** نسبة مئوية

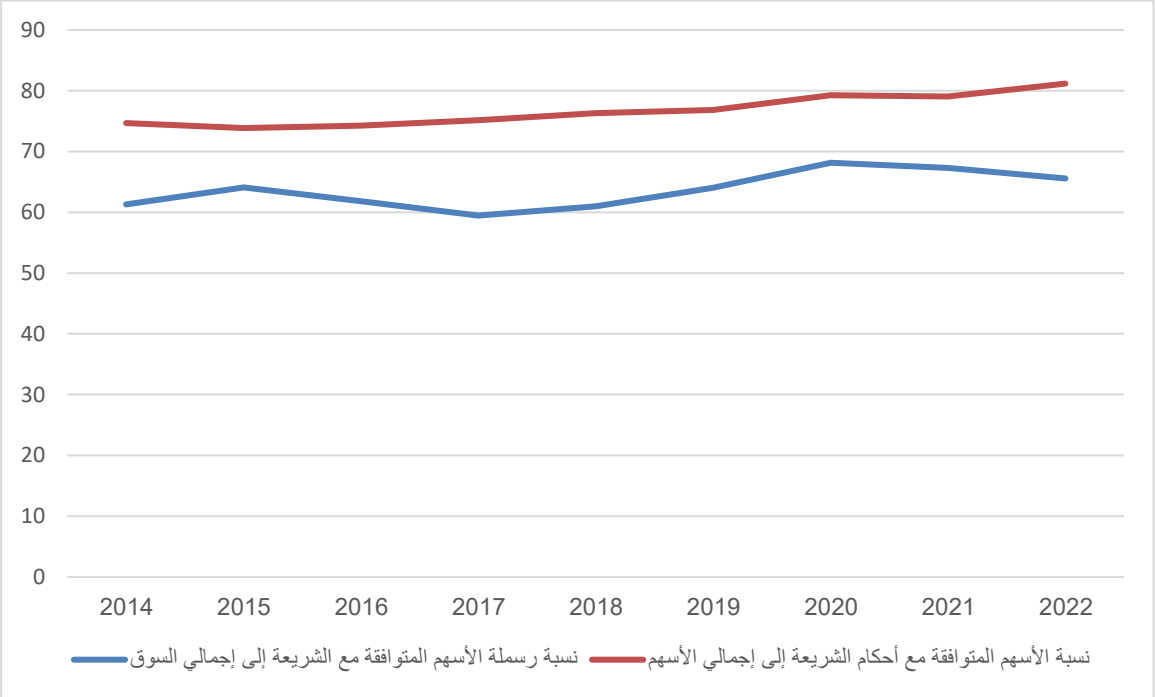


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 15.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نسبة الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة إلى إجمالي الأسهم المدرجة في السوق الماليزي، قد شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022، وبلغت هذه الزيادة أوجها خلال السنوات الأخيرة (2000-2021-2022)، كما شهدت نسبة رسملة الأسهم المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية إلى إجمالي السوق زيادة خلال سنة 2015 بنسبة قدرها 3%، لتتراجع هذه النسبة خلال السنتين المواليتين، ثم ازدادت هذه النسبة ابتداء من سنة 2017 إلى غاية 2022، وبلغت هذه النسبة أوجها في سنة 2020 بنسبة قدرها 68,15%.

**الشكل رقم 31: تطور رسملة سوق الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة ورسملة السوق الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2014-2022)**

**الوحدة: بليون رينجيت ماليزي**

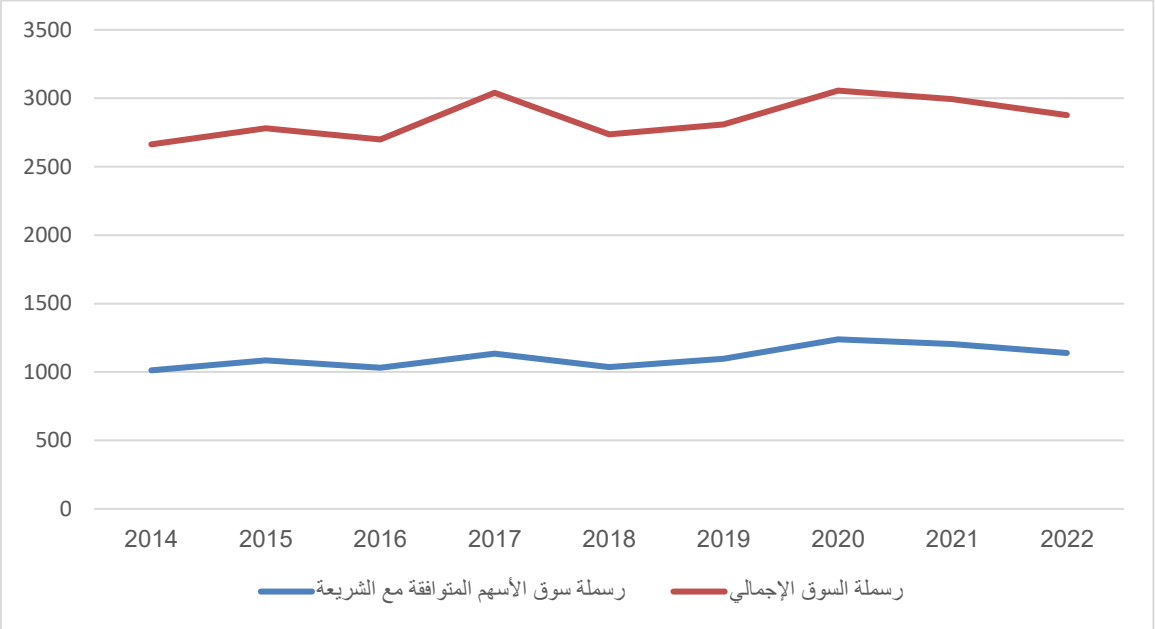


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 15.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن رسملة الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة قد شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2014 إلى سنة 2015، ثم انخفضت بشكل طفيف سنة 2016، وبعد هذه السنة ازداد حجم رسملة هذه الأسهم إلى غاية 2022، وبلغت أوجها خلال سنة 2020 بمبلغ قدره 1238,57 بليون رنجيت ماليزي. وفيما يتعلق برسملة السوق الإجمالي في ماليزيا فقد ارتفع في سنة 2015 بمبلغ قدره 43,61 بليون رنجيت ماليزي لينخفض بنسبة أقل في سنة 2016 بمبلغ قدره 27,41 بليون رنجيت، وبعدها ارتفع رأس المال السوق الإجمالي في سنة 2017 ليسجل أعلى مبلغ خلال الفترة المدروسة والذي يقدر بـ 1906,84 بليون رنجيت ماليزي.

### 4-2- تطور حجم إصدارات صناديق الاستثمار الإسلامية

قد ساهمت الجهات الرقابية في تطور حجم صناديق الاستثمار الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي بشكل فعال خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، وسنبين ذلك من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم 23: تطور عدد صناديق الاستثمار الإسلامية وصافي قيمتها في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2014-2022).**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الصناديق الإسلامية | 188 | 193 | 198 | 213 | 224 | 236 | 240 | 273 | 286 |
| العدد الإجمالي للصناديق | 612 | 612 | 627 | 644 | 650 | 685 | 696 | 740 | 759 |
| صافي قيمة الموجودات للصناديق الإسلامية (بليون رنجيت) | 46,66 | 52,12 | 60.91 | 77,78 | 83,46 | 107,32 | 128,53 | 128,34 | 107,39 |
| إجمالي صافي الموجودات للصناديق | 343,02 | 346,58 | 358,47 | 426,98 | 426,18 | 482,09 | 519,53 | 526,89 | 487,94 |
| نسبة الصناديق الإسلامية إلى إجمالي الصناديق | 13,6 % | 20,45 % | 21,50% | 18,22% | 25,06% | 28,16% | 28,59% | 24,36% | 22,01% |

**المصدر:** Quarterly Bulletin of Malaysian Islamic Capital Market, the securities commission 2014-2022.

نلاحظ من خلال الجدول التطور والنمو المستمر في عدد الصناديق الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، إذ ارتفع عدد هذه الصناديق من 188 صندوقا إسلاميا سنة 2014 إلى 286 صندوقا عام 2022، وازداد صافي قيمتها من 46,66 بليون رنجيت ماليزي عام 2014 إلى107بليون رنجيت ماليزي عام2022، وبنسبة تتراوح ما بين 13-25% من إجمالي الصناديق في بورصة ماليزيا وهي ونسبة معتبرة.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الآتي:

**الشكل رقم 32: تطور صافي قيمة الموجودات للصناديق الإسلامية، وإجمالي صافي الموجودات للصناديق في ماليزيا خلال الفترة (2014-2022).**

**الوحدة: بليون رنجيت ماليزي**

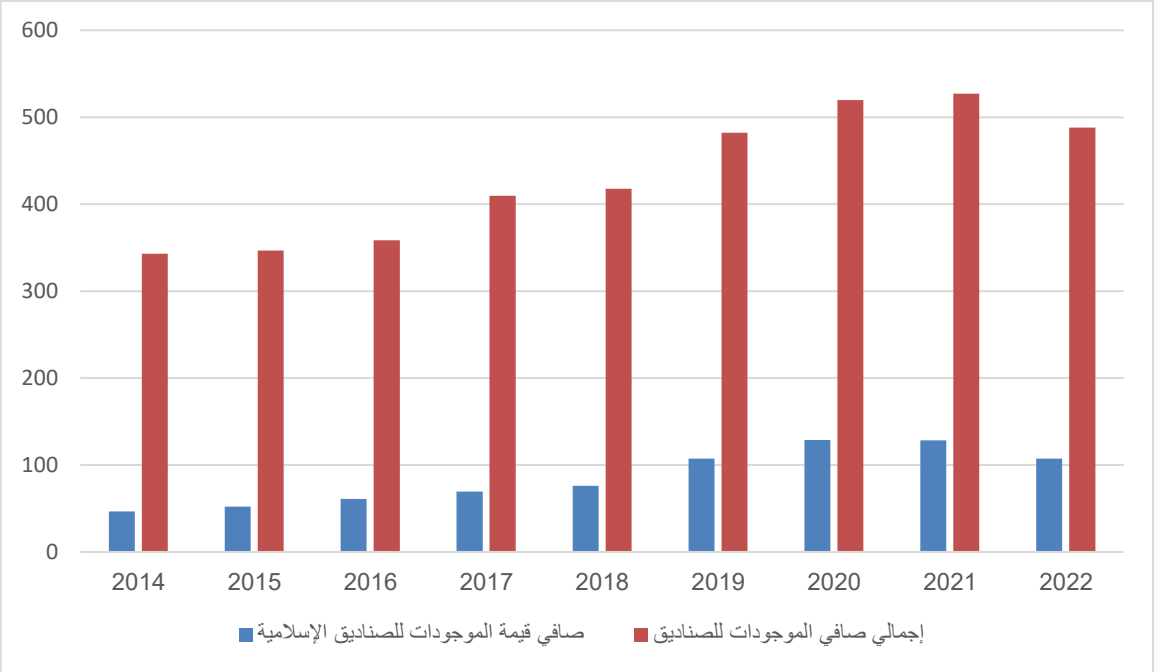


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 16.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن صافي قيمة الموجودات لصناديق الاستثمار الإسلامية قد شهدت زيادة مستمرة خلال الفترة 2021 إلى غاية سنة 2021، ثم تراجعت هذه الزيادة سنة 2022 بمبلغ إجمالي قدره 107,39 بليون رنجيت ماليزي، وكذلك شهد إجمالي صافي الموجودات للصناديق في ماليزيا نموا مستمرا ومعتبرا أثناء الفترة 2014 إلى غاية سنة 2022، وبلغ أوجه في سنة 2021 بمبلغ إجمالي قدره 526,89 بليون رنجيت ماليزي، وكل هذه الأرقام هي نتيجة حتمية لما قامت به الجهات الرقابية وبمساعدة اللجنة الاستشارية في دولة ماليزيا من أجل توفير البيئة المناسبة، والترويج للأدوات المالية الإسلامية، مما ساهم في جذب المستثمرين لاستثمار رؤوس أموالهم من خلال صناديق الاستثمار الإسلامية.

### 4-3- تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية

عرفت ماليزيا خلال السنوات الأخيرة نشاطا بارزا في إصدار أنواع مختلفة من الصكوك الإسلامية، تحت رقابة هيئة الأوراق المالية التي توكل لها مهمة الموافقة على الإصدارات الجديدة، ومدى التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة، الأمر الذي دفع ماليزيا إلى زيادة إصداراتها بأحجام كبيرة.

فقد ارتفع حجم التداول في قيمة الصكوك الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي من 13,5 بليون رنجيت ماليزي سنة 2001 إلى ما قيمته 283,24 بليون رنجيت سنة 2021، وبهذا التطور الملحوظ فقد حافظت ماليزيا على مركزها الأول في إصدارات الصكوك المحلية والدولية مجتمعة على أساس تراكمي للفترة من 2001 إلى 2021 بحوالي 4069,28 بليون رنجيت، وهذا التداول يبين الزيادة الهامة والمعتبرة في حجم التداول من خلال ارتفاع القيمة السوقية وقيمة الصكوك المتداولة، كذلك يبين الأثر الواضح لما قامت به الحكومة الماليزية من مجهودات من أجل تشجيع المستثمرين الملتزمين بأحكام الشريعة الإسلامية على الإقبال على الصكوك الإسلامية في إطار التخطيط لتكون ماليزيا مركزا دوليا للتمويل الإسلامي، وفيما يتعلق بالحصة السوقية للصكوك الإسلامية فإن ماليزيا تحوز على نسبة 62,91 % سنة 2021 وبلغت نسبتها من إجمالي الصكوك المتداولة سنة 2022 ما نسبته 68,23% [1].

وترجع هذه النتائج الإيجابية لعدة أسباب نذكر منها[2]:

- تحديث المنظومة القانونية الماليزية من خلال سن قوانين تسمح بوجود هيئة شرعية عليا تابعة للبنك المركزي الماليزي، تعمل على مراقبة ضوابط العمل بهذه الأدوات المالية الإسلامية.
- وجود سوق مالي إسلامي للتداول، وتقديم إعفاءات ضريبية جعلت من البورصة وجهة كثير من المستثمرين للإصدار والاكتتاب في هذه الصكوك.
- تحرير سوق الصكوك من طرف دولة ماليزيا الأمر الذي يتيح تداولها من مختلف أرجاء العالم وبمختلف العملات.

**ثانيا: تطبيق المعايير الشرعية في سوق دبي المالي**

**1- التعريف بسوق دبي المالي وأهدافه**

**1-1- نظرة عامة حول سوق دبي المالي:**

هو شركة مساهمة عامة تأسس سنة 2000، ويعتبر أول سوق مالي يتم طرح أسهمه للاكتتاب العام في الشرق الأوسط، كما أنه أول سوق مالي في العالم متوافق مع الشريعة الإسلامية وأحكامها، وقد

[1]- Islamic Financial Services board, Islamic Financial Services industry: Stability report2022, p22-23

[2] - خولة فريز النوباني، **الصكوك تجارب عالمية**، ورشة عمل: الصكوك الإسلامية، تحديات، وتنمية وممارسات دولية، الأردن، 18-19 جويلية 2010، ص17.

تحول في عام 2007 إلى أول سوق بورصة مدرجة في المنطقة برمز تداول DFM، كنتيجة لفتح رأسمال سوق دبي الذي تحول إلى شركة مساهمة عامة برأسمال يضاهي ثمانية مليار درهم حيث قسمت إلى ثمانية مليارات سهم، وبعد ذلك قامت هذه الهيئة بطرح 20% من رأس مال سوق دبي المالي، فأقبل عدد كبير على الاكتتاب، إذ بلغ إجمالي المبلغ المكتتب أكثر من 200 مليار درهم، وبذلك فهو يعد من الأسواق المالية الرائدة في المنطقة، والتي تخضع لهيئة الأوراق المالية والسلع[1].

وتعتبر بورصة دبي الشركة القابضة لسوق دبي المالي وناسداك دبي، إذ تم إنشاء بورصة دبي في 7 أوت 2007 لتوحيد بورصتي حكومة دبي، بالإضافة إلى الاستثمارات الحالية في البورصات الأخرى، مما يعزز مكانة دبي كمركز عالمي لسوق رأس المال، وتعتمد بورصة دبي على أوجه التآزر القائمة بين كلا البورصتين مع بنية تحتية محسنة لتقديم خدمة أفضل لجميع أصحاب المصلحة[2].

### 1-2- أهداف سوق دبي المالي:

من الأهداف التي يسعى سوق دبي المالي جاهدا لتحقيقها ما يلي[3]:

- العمل على تحقيق أهداف اقتصاد الوطن، وذلك بإنشاء سوق استثمارات للأوراق المالية.
- الحفاظ على مصالح المستثمرين وحمايتهم من كل أشكال التصرفات المخالفة للقوانين المعمول بها.
- توفير السيولة بمعدلات مرضية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب تحت مظلة مبدأ حرية السوق وشفافيته.
- الحرص على تنظيم عمليات البيع والشراء وما يترتب عليها من انتقال الملكية، الأمر الذي يؤدي إلى جعل السوق تعمل بكفاءة عالية.
- الوصول إلى الاحترافية في مجال إدارة السوق بالاعتماد على إرساء مبادئ الكفاءة والانضباط المهني مما يؤدي إلى تحقيق مزيد من الفاعلية في عمل السوق.

[1] - https://www.dfm.ae/ar/discover-dfm/why-dfm, 27-08-2023.

[2] - https://www.borsedubai.ae, 29-08-2023.

[3] - عبد الناصر براني وآخرون، **تجربة إدماج الصكوك الإسلامية في سوق دبي المالي وآليات استفادة بورصة الجزائر منها**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، المجلد 09، العدد 01 جوان 2022، ص768.

- توفير المعلومة الإحصائية في الوقت المناسب من خلال تجميع البيانات والإحصائيات المتعلقة بتداول الأوراق المالية، إضافة إلى إنجاز التقارير الدورية الخاصة بنشاط السوق.

## 2- الإطار التنظيمي لسوق دبي المالي وهيكله

### 2-1- الهيكل التنظيمي لسوق دبي المالي

سوق دبي المالي، كشركة مساهمة عامة مدرجة، لديه مجلس إدارة ولجان تابعة لمجلس الإدارة، وهذا ما يساعد على تحسين الشفافية والكفاءة في الالتزام بأحكام الشريعة والرقابة الداخلية والتدقيق في جميع أنشطة السوق، ويشتمل سوق دبي المالي على ستة قطاعات تعمل على تحقيق أهداف السوق، وتتمثل في: قطاع المالية، وقطاع التسويق، وقطاع العمليات، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع إدارة الأفراد والقدرات وقطاع تطوير الأعمال، والشكل رقم 28 يوضح ذلك.

**الشكل رقم 33: الهيكل التنظيمي لسوق دبي المالي**

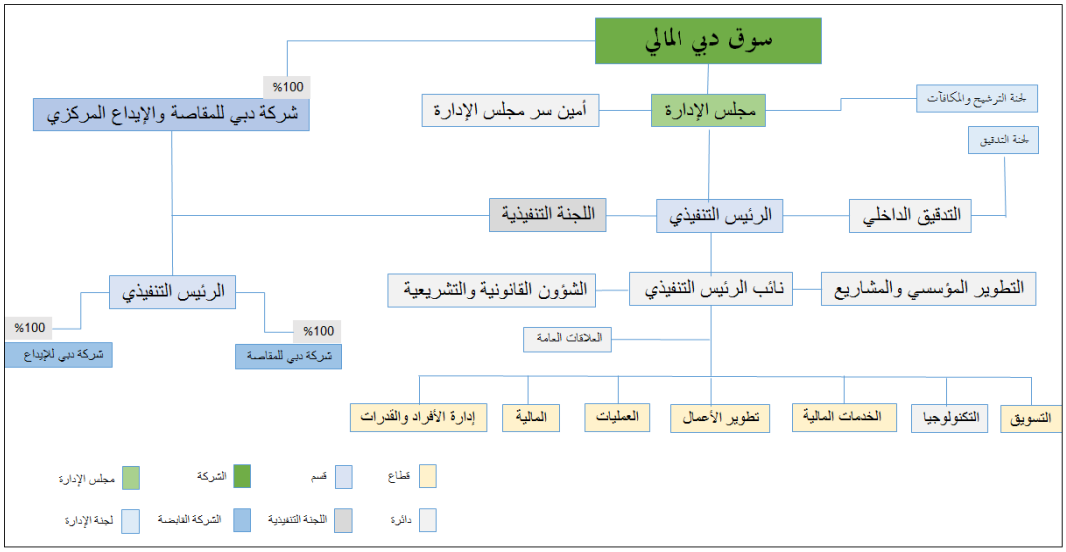


**المصدر**: الهيكل التنظيمي لسوق دبي المالي

http://www.dfm.ae/ar/about, dfm/about-dfm/dfm-org-structure

### 2-2- إدارة سوق دبي المالي

يقوم مجلس الإدارة بإدارة سوق دبي المالي، حيث يتكون مجلس إدارة السوق من تسعة أعضاء، وهم رئيس مجلس الإدارة، ونائب رئيس مجلس الإدارة، وسبعة أعضاء آخرين، وهذا عملا بمقتضى أحكام المادة 20 من النظام الساسي للشركة، في حين يقوم المدير التنفيذي الذي يعينه مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة عمليات السوق ومختلف أنشطته اليومية، كما يحظى سوق دبي المالي بدعم

مجلس إشرافي يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تضم أبرز علماء الشريعة الإسلامية ممن يتمتعون بالكفاءة، ولهم خبرة واسعة في المجالات القانونية والمالية والأعمال المصرفية[1]، ووظيفتهم تتمثل في الحرص على سلامة الأدوات المالية التي يتم إصدارها من مخالفة أحكام الشريعة، وأيضا مراقبة تداولها من حيث مشروعية المعاملات وخلوها من الربا والجهالة والقمار والغرر وبيع الدين بالدين وغيرها من المحاذير الشرعية.

## 3- المعايير الشرعية المعتمدة في سوق دبي المالي

إن أهم ما يميز الأسواق المالية الإسلامية عن غيرها هو وجود نظام الرقابة الشرعية الذي يتم من خلال ضبط أنشطة هذه السوق بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، وقد برزت أهمية الرقابة الشرعية من خلال وضع معايير شرعية تحكم كافة جوانب نشاط السوق والتداول، بما يتوافق مع قواعد وقيم الشريعة الإسلامية والتوجيهات الإسلامية التي تضمن السلامة الشرعية بشأن تملك وتداول الأدوات المالية المتاحة في السوق.

وعلى هذا الأساس كانت الهيئة الشرعية للسوق حريصة على تحديد المجالات والأنشطة حسب الأولوية لنشاط السوق، وبذلك قامت بإصدار مسودة معايير بشأنها، وبعد البحث والتقصي لجميع المراجع الشرعية المعتبرة أثناء عملية الإعداد، ثم مناقشة مسودة المعيار مع العلماء والخبراء الذين لهم باع في مجال الشريعة والاقتصاد، وبعده يتم إصدار النسخة الأولية للمعيار، وصولا إلى إصدار المعيار بشكله النهائي، ومن المعايير التي قامت الهيئة بإصدارها نذكر منها ما يلي:

### 3-1- معيار سوق دبي المالي المتعلق بالصكوك:

قام سوق دبي المالي بإصدار معيار شرعي خاص بضبط وتنظيف عملية تملك وتداول الصكوك، وأشرفت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسوق بدراسة معايير الصكوك الموجودة حاليا، وأصدرت هذا المعيار الذي يعتبر حوصلة لكافة المعايير المتعلقة بالصكوك المعتمدة وسارية التداول والآراء الفقهية الخاصة بها من طرف هيئات الفتوى الشرعية، وتم اعتماد هذا المعيار من خلال مقاربة المحاكاة، ويتناول هذا المعيار مجموعة من النقاط نتطرق إلى أهمها فيما يلي[2]:

[1] - https://www.dfm.ae/ar/discover-dfm/why-dfm, 27-08-2023.

[2] - هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، https://www.dfm.ae/ar/discover-dfm,30-08-2023

- **نص المعيار**
- **أنواع الصكوك**: والمتمثلة في خمسة أنواع وهي صكوك التمويل، وصكوك الإجارة، وصكوك الاستثمار، وصكوك المشاركة، وصكوك الصناديق الاستثمارية.
- **متطلبات إصدار الصكوك**: وتتمثل في نشرة الإصدار، وتغطية الاكتتاب، والإدراج والتداول، وحماية حقوق مالكي الصكوك.
- المبادئ العامة لإصدار الصكوك: وتتضمن عدة مبادئ متعلقة بعقد الصك، النشاط، إصدار الصكوك أو تداولها أو استردادها، العائد على الصكوك، حصيلة إصدار الصكوك، المشروع الذي تصدر الصكوك لتمويله، منشئ الصكوك.
- **الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك**: وتشمل الضوابط المتعلقة بالشركة ذات الغرض الخاص، وشرط الحافز لمدير الصكوك، وارتباط صكوك الاستثمار بالجوائز.
- **ضمان الصكوك**: وتتضمن أحكام عامة، تتعلق بالضمان في صكوك التمويل والإجارة، والوعد بالشراء في المرابحة أو الاستصناع، والتعهد بالشراء بباقي الأقساط الثابتة، والضمان في صكوك الاستثمار، والالتزام بالتنضيض* ورد رأس المال، التعهد بالإقراض من مدير صكوك الاستثمار، ومدير صكوك التمويل، ضمان مدير الصكوك قدر من الأرباح لحملة الصكوك.
- **تفصيل أحكام الصكوك**: وتشمل كل من صكوك الإجارة، وصكوك ملكية الأعيان المؤجرة أو القابلة للتأجير، وصكوك المنافع، وصكوك ملكية منافع الأعيان المعينة، وصكوك منافع إجارة الخدمات، وصكوك المشاركات بما فيها المضاربة، وصكوك المشاركة في الربح، وصكوك التمويل.

### 3-2- معيار سوق دبي المالي المتعلق بإصدار وتملك وتداول الأسهم:

أصدرت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسوق هذا المعيار من أجل توفير قاعدة بيانات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية المدرجة في السوق وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية،

* - التنضيض هو الأصل الشرعي لإمكانية حساب الربح في المشاركة والمضاربة، لأنه يتوقف عليه استرجاع القدر الفعلي لرأس المال المشاركة من النقود واحتساب ما زاد عليه ربحا إجماليا يتحول بعد إخراج المصاريف إلى ربح صاف قابل للتوزيع.

ومن خلال هذا المعيار يتمكن المستثمرون من التعرف على طبيعة الشركات التي تتوافق نشاطاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتناول هذا المعيار جملة من النقاط نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

- حدود المعيار
- الضوابط الحاكمة لعملية تملك أسهم الشركات المدرجة في السوق.
- الضوابط الخاصة بالاكتتاب أو عمليات تملك أسهم الشركات ذات طبيعة مختلطة.
- الضوابط الشرعية الخاصة بتداول الأوراق المالية وتتمثل في أسهم الشركات.
- محاولة تقويم عمل الشركات التي لا تتوفر فيها السلامة الشرعية بما يتوافق مع الشروط الشرعية المطلوبة.
- استبعاد كل صور العائد الغير جائز.
- الإصدار والاكتتاب بأسهم الشركات.

### 3-3- معيار سوق دبي المالي المتعلق بإدارة مخاطر الاستثمار والتمويل والتحوط منها:

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسوق بإصدار معيار متعلق بالتحوط، وهذا نظرا لأهمية عملية التحوط في النشاط الاقتصادي، وقد اعتمدت الهيئة في إصدار هذا المعيار على المعايير التي لها علاقة بالتحوط، إضافة إلى الاطلاع على الفتاوى التي صدرت من مختلف الهيئات المختصة، وبذلك صدر هذا المعيار الذي يعد مرشدا ومعينا لكل المؤسسات المالية الإسلامية لتغطية المخاطر، وحفظ مواردها المالية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، ويتناول هذا المعيار جملة من النقاط، نذكر فيما يلي أهمها:

- **بيانات تمهيدية:** تعرضت إلى أهمية الاهتمام بعملية التحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل، كما فرقت بين مفاهيم حماية عنصر رأس المال من خلال إجراءات التحوط وبين مفهوم ضمانه.
- **مجال المعيار:** تضمن هذا المعيار تغطية كافة المخاطر التي تتعلق بالعمليات البنكية والمؤسسات المالية الإسلامية.
- **محددات ومتطلبات التحوط:** وتشمل الضوابط الحاكمة لعملية التحوط المشروعة، والأدوات والعقود المناسبة للتحوط من المخاطر، مجموعة من الشروط والتعهدات للتحوط من المخاطر، تحوطات مباشرة التأمين التكافلي، سياسات وإجراءات التحوط التقليدية وبدائلها الشرعية، التحوط بالموجودات وتطبيقاته.

- **التعريفات:** وتتضمن بيان لكل من المخاطر والتحوط، إدارة المخاطر، صندوق التحوط، مخاطر العملة أو مخاطر سوق صرف العملة، أنواع المخاطر بحسب محلها.
- **أنواع المخاطر حسب طبيعتها:** وقد تم التطرق إلى المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر صيغ العقود، مخاطر التضخم، مخاطر النزوع السيء، المخاطر التشغيلية، مخاطر التمويل، مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال، مخاطر الاستئمان، المخاطر الاقتصادية، المخاطر القانونية.

## 4- إنجازات سوق دبي المالي

حقق سوق دبي المالي خلال الربع الأول المنتهي من عام 2023 نتائج إيجابية، فقد أفصح عن نتائجه المالية، ونخص بالذكر ما يلي[1]:

- **صافي أرباح السوق:** إذ بلغ صافي أرباح السوق في هذه الفترة 35,6 مليون درهم، بنسبة ارتفاع قدرها 30% مقارنة مع صافي أرباح الفترة المماثلة مع عام 2022، والتي بلغت 27,5 مليون درهم.
- **إجمالي الإيرادات:** فقد ارتفع إجمالي الإيرادات الموحدة لسوق دبي المالي بنسبة 13% ليبلغ بذلك 88,9 مليون درهم أثناء الربع الأول من عام 2023 في مقابل إيرادات بلغت 78,6 مليون درهم أثناء الربع الأول من سنة 2022، وقد توزعت الإيرادات بواقع 47,4 مليون درهم من العمليات التشغيلية، و41,5 درهم من الاستثمارات وغيرها، أما إجمالي النفقات فقد بلغ 53,3 مليون درهم مقابل 51,1 مليون درهم عن الفترة المماثلة من العام الماضي.
- **قيمة التداول في سوق دبي المالي:** قد بلغت قيمة التداول في السوق ما يعادل 19 مليار درهم خلال الربع الأول من سنة 2023.
- **المؤشر العام للسوق والقيمة السوقية:** قد سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي ارتفاعا بنسبة 2,1% في حين ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 2,4% قياسا إلى مستواها في نهاية سنة 2022 لتبلغ 596 مليار درهم.

[1] - https://feeds.dfm.ae/documents//2023/Apr/27/a21af488-cf04-44ba-a631-29ae6e589ca9/DFM_PR_A_31_03_2023.pdf, 01-09-2023.

- **المستثمرون والمؤسسات الاستثمارية:** أقبل على سوق دبي المالي أكثر من 14ألف مستمر جديد منهم 78% أجانب ينتمون إلى 215 جنسية، وبذلك ارتفعت قاعدة المستثمرين إلى ما يقارب 1.185.291 مستثمرا، كما حافظ المستثمرون الأجانب على حضورهم القوي في السوق مستحوذين على نسبة بلغت 56 % من قيمة تداولاته أثناء الربع الأول، بصافي استثمار بلغت قيمته 636 مليون درهم كمحصلة شراء، في حين بلغت نسبة ملكيتهم 19 %من إجمالي القيمة السوقية بنهاية مارس 2023، وبلغت حصة المؤسسات الاستثمارية 68 %من إجمالي قيمة التداول بصافي استثمار قدره 5.6 مليون درهم كمحصلة شراء.

وتعكس هذه الأرقام ثقة المشاركين والمستثمرين واهتمامهم بالتداول المريح في سوق دبي المالي أو المشاركة في الاكتتابات العامة، وهي نتيجة جدية وتفاني القائمين على هذه السوق.

## 5- حجم الصكوك الإسلامية المدرجة في سوق دبي المالي الإسلامي ومكانة الشركات في هذه السوق

### 5-1- حجم الصكوك الإسلامية المدرجة في سوق دبي المالي الإسلامي خلال الفترة 2004-2022

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل على إيجاد بيئة ملائمة لتنمية وتطوير الصكوك الإسلامية ومختلف الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، وذلك من خلال تهيئة كل الظروف من جميع الجوانب سواء على مستوى الجانب التشريعي إذ تبنت إيجاد الإطار التحفيزي للمعاملات المالية الإسلامية وذلك من خلال الاعتراف بعقود التمويل الإسلامي ضمن القانون المدني، أو على مستوى المؤسسات المالية التي لها صلة بالتمويل الإسلامي إذ وفرت لها الهيئات التي تحرص على رقابة وضبط نشاطاتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي الالتزام بمعايير الحوكمة التي لها دور هام في ضبط ممارسات كل الأطراف، أو تشجيع المستثمرين للتعامل بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامي الذي يتميز بخصائص تنعدم في الأدوات المالية التقليدية.

ففي سوق دبي المالي الإسلامي خلال الفترة 2004-2022 تم تسجيل إدراج تسعة صكوك إسلامية فيه، تبلغ قيمتها 7,7 مليار درهم، وهذا يدل على مكانة الصكوك الإسلامية في سوق دبي المالي الإسلامي من ناحية العدد، ومن ناحية القيمة الإجمالية لما تم إصداره، والجدول الآتي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 24: الصكوك الإسلامية المدرجة في سوق دبي المالي 2004-2022.**

| سوق دبي المالي DFM 2004-2022 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| رمز الصك في السوق | تاريخ إدراج الصك | ترتيب الصك والقيمة الاسمية له | عدد الصكوك المصدرة | القيمة الإجمالية للإصدار درهم إماراتي |
| AMLAKSK2010 | 2005-07-18 | 100.000 -1 | 2.000 | 2.000.000 |
| DUBAIFRN1114 | 2009-11-03 | 2.500.000 -2 | 500.000 | 2.500.000.500 |
| DUBAIFRN1114 | 2009-11-04 | 1.000 -3 | 12.500.000 | 1.250.000.000 |
| DUBAIFXN0517 | 2012-05-02 | 200.000-4 | 3.000 | 600.000.000 |
| DUBAIFXN0522 | 2012-05-02 | 200.000-5 | 3.250 | 650.000.000 |
| DUBAIFXN0123 | 2013-01-30 | 200.000-6 | 3.750 | 750.000.000 |
| DUBAIFXN0429 | 3014-04-29 | 200.000-7 | 3.750 | 750.000.000 |
| DUBAIFXN0930 | 2020-09-09 | 1.000-8 | 5.000 | 5.000.000 |
| DGSI09 | 2004-11-14 | 10.000-9 | 100.000 | 1.000.000.000 |
| | | | | 7.705.000.000 |

**المصدر:** سوق دبي المالي، الأوراق المالية المدرجة، https://www.dfm.ae/ar/the-exchange/market-information/listed-securities/sukuk

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن عملية إدراج الصكوك الإسلامية على مستوى سوق دبي المالي الإسلامي قد شهدت تطورا وتناميا ملحوظا مما عزز من مكانتها في سوق دبي المالي الإسلامي.

## 5-2- مكانة الشركات الإسلامية في سوق دبي المالي الإسلامي

من خلال الاطلاع على الأسواق المالية في بعض البلدان العربية، نجد أن القليل منها من تضمنت شركات تتوافق نشاطاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه الأسواق العربية سوق دبي المالي، الذي يعتبر من أهم أسواق رأس المال مقارنة بباقي أسواق رأس المال في الدول العربية، وعلى العديد من الأصعدة، سواء من ناحية عدد الشركات المدرجة فيه، أو من ناحية أحجام التداول المسجلة به، أو من ناحية القيمة السوقية، ومن خلال هذه السوق ومثيلاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة جعلت من هذه الدولة سباقة لإيجاد البديل لوسائل التمويل التقليدية، خاصة فيما تعلق بجذب الشركات الراغبة في الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال سوق دبي المالي الإسلامي، ويمكن أن نبرز موقع الشركات الإسلامية من سوق دبي المالي الإسلامي، في الجدول الآتي:

**الجدول رقم 25: بعض الشركات الإسلامية المدرجة في سوق دبي حسب القطاعات الاقتصادية إلى غاية الربع الأول من سنة 2023.**

| سنة الإدراج | الشركات المدرجة في سوق دبي المالي | الرمز | القطاع |
|---|---|---|---|
| 2000 | بنك دبي الإسلامي | DIB | القطاع المالي |
| | الشركة الوطنية للتبريد المركزي (تبريد) | TABREED | المرافق العامة |
| | الاتحاد العقارية (ش.م.ع.) | UPP | العقارات |
| 2001 | الشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع. | NGI | القطاع المالي |
| 2004 | أملاك للتمويل ش.م.ع | AMLAK | القطاع المالي |
| 2005 | الشركة الإسلامية العربية للتأمين – سلامة | SALAMA | القطاع المالي |
| | شركة الإسمنت الوطنية (ش.م.ع.) | NCC | المواد الأساسية |
| | شركة أرامكس ش م ع | ARMX | الصناعة |
| 2006 | شركة أجيليتي للمخازن العمومية (ش.م.ك.) | AGLTY | قطاع الصناعة |
| | شركة المزايا القابضة | MAZAYA | قطاع العقارات |
| | شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة | DU | الاتصالات |
| | شركة الأغذية المتحدة (ش م ع) | GFH | القطاع المالي |
| | | UFC | السلع الاستهلاكية |
| 2007 | سوق دبي المالي (ش.م.ع.) | DFM | القطاع المالي |
| | العربية للطيران ش.م.ع | AIRARABI | قطاع الصناعة |
| | شركة الفردوس القابضة ش.م.ع | ALFIRDOUS | الخدمات الاستهلاكية |
| 2008 | مصرف السلام السودان | ALSALAMSUDAN | القطاع المالي |
| 2009 | دريك آند سكل إنترناشيونال ش.م.ع | DSI | الصناعة |
| 2014 | شركة أمانات القابضة ش.م.ع | AMANAT | القطاع المالي |
| 2015 | بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية ش.م.خ | BHMCAPITAL | الشركات المساهمة الخاصة |
| 2017 | إعمار للتطوير ش.م.ع | EMAARDEV | قطاع العقارات |
| 2018 | الإثمار القابضة ش.م.ب | ITHMR | القطاع المالي |
| 2022 | هيئة كهرباء ومياه دبي ش.م.ع | DEWA | المرافق العامة |

**المصدر:** سوق دبي المالي، الأوراق المالية المدرجة، https://www.dfm.ae/ar/the-exchange/market-information/listed-securities/equities

بلغ عدد الشركات الإسلامية المدرجة في سوق دبي المالي الإسلامي 45 شركة إلى غاية الربع الأول من عام 2023، كلها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي موزعة على مختلف قطاعات السوق من قطاع مالي، وصناعي، وعقارات، ومرافق عامة، وغيرها، وهي بذلك تشكل دافعا قويا لكل من سوقي الإصدار والتداول بالإمارات العربية المتحدة.

وإذا ما قورن سوق دبي المالي ببعض أسواق رأس المال العربية فقد سجل نتائج حسنة لافتة للنظر، وذلك بفضل توسع نشاطه، وكثرة الشركات المدرجة فيه، وتنوع الأدوات المالية المتداولة ضمنه، مما ساهم في زيادة أحجام تداولاته، وبالتالي توفر السيولة بشكل مريح، وهذا ما جعل هذه السوق تحقق الكفاءة المسطر لها من قبل مجلس الإدارة، وباقي الأطراف ذات الصلة[1].

إذن يعتبر سوق دبي المالي الإسلامي واحدة من الأسواق المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط التي تعمل على تطبيق المعايير الشرعية، وقد تم تأسيس هذه السوق لتلبية احتياجات المستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتميز سوق دبي المالي الإسلامي بالشفافية والتطبيق الصارم للمعايير الشرعية، مما يضمن أن التعاملات المالية تتم بشكل قانوني ومتوافق مع القيم والتوجيهات الإسلامية، كما يتميز أيضا بتقديم منتجات مالية متنوعة، بما في ذلك الصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار، والأسهم المتوافقة مع المعايير الشرعية، وبفضل النمو المستدام الذي يشهده السوق، يعتبر الاستثمار في سوق دبي المالي الإسلامي خيارا مثيرا للاهتمام للمستثمرين الذين يبحثون عن تنوع في محفظتهم الاستثمارية.

[1] – خبابة حسان، **واقع أسواق رأس المال الإسلامية (الأسهم، الصكوك) في الدول العربية** –دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، سوق دبي المالي وناسداك دبي–مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص580.

## المبحث الثالث: تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات الاقتصادية

تعد وظيفة الإنتاج من أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية الإسلامية، ومن الشروط الواجب توافرها في هذه الوظيفة أن يتوافق الإنتاج مع القيم والأخلاقيات الإسلامية، أي أن السلع والخدمات المنتجة يجب أن تكون ضمن دائرة صناعة الحلال وموافقة للمعايير الشرعية، لذا سنتطرق إلى صناعة الحلال من خلال بيان مفهومها، وتحديد مجالاتها، وذكر المعايير الشرعية التي تتعلق بهذه الصناعة، كما نتطرق إلى أهم المؤسسات التي تساهم في إصدار شهادات الحلال على المستوى الوطني والعالمي، ونذكر بعض المؤسسات الاقتصادية التي تمكنت من الحصول على شهادة الحلال من خلال التزامها بعدة معايير من بينها الالتزام بمختلف المعايير الشرعية التي تتعلق بنشاطها.

### المطلب الأول: صناعة الحلال والمعايير الشرعية التي تحكم هذه الصناعة

نتناول في هذا المطلب بيان مفهوم صناعة الحلال، وتحديد المجالات التي تشملها هذه الصناعة، وتطور هذه الصناعة في الاقتصاد العالمي المعاصر، كما نتناول المعايير الشرعية التي تحكم عمل هذه الصناعة.

#### أولا: صناعة الحلال ومجالاتها

##### 1- تعريف صناعة الحلال

تعرف صناعة الحلال على أنها مجموعةٌ من الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها جهات عديدة لتقديم مُنْتَجات أو خدْمات، تتوافقُ مع معايير وضوابط الشَّريعة الإسلاميَّة[1].

وعمَوما فكَلمة حلال تعني الإجراءات والعمليات التي يسمح بها الشرع الإسلامي، وعادة ما تستخدم للإشارة إلى الأشياء التي يجوز للمسلم أن يأكلها، وفي الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بشكل واضح بهذا المصطلح في جميع أنحاء العالم، وأصبحت كلمة حلال علامة تجارية مميزة، حيث تؤكد أن المنتجات التي تحمل هذه العلامة تم إنتاجها وفقا للشريعة الإسلامية، ولا تحتوي على مكونات حرام، مثل لحم الخنزير، والخمر، والدم، وما شابه ذلك، وقد تم تطبيق هذا المفهوم على منتجات مختلفة، مثل المنتجات الدوائية، ومستحضرات التجميل، والملبوسات الجلدية وغيرها.

##### 2- مجالات صناعة الحلال

عندما نتحدث عن صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، نجد أنها تشمل فقط القطاعات التي تحتاج إلى شهادة حلال، بمعنى آخر القطاعات التي يشعر فيها المستهلك المسلم بالحرج الشرعي في التعامل

[1] - **موسوعة صناعة الحلال**، مجموعة من المؤلفين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط1، 2020، ج1، ص22.

معها، لهذا فهناك العديد من القطاعات التي لا تهتم بصناعة الحلال، ولا تتطلب منتجاتها شهادة حلال، وذلك بسبب عدم وجود أية إشكالية شرعية من البداية في استهلاكها، مثل الخضر، والفواكه، والحبوب، وأمثالها.

وتشمل صناعة الحلال ما يلي:

- **الأغذية:** كأغذية ومنتجات الأطفال، منتجات المخابز والحلويات التي لا تحتوي على غلاتين حيواني والفيتامينات غير المحتوية على دهون خنزير...
- **المواد الصيدلانية والتجميل:** كمعدات الاستحمام والعناية بالجسم والشعر والفم، والعطور ومزيلات العرق، والمكياج، والأدوية، والنباتات الطبية...
- **خدمات النقل والسياحة:** مثل الخدمات اللوجستية والنقل على متن (الطائرات، الحافلات قوارب...الخ)، السياحة العائلية، فنادق بها مسجد أو مصلى وأماكن للوضوء، مسابح لا تسمح باختلاط الجنسين (الإناث والذكور)، المنتجعات التي لا تسمح ببيع أو تقديم المشروبات الكحولية أو لحوم الخنزير، مطاعم عائلية (محتشمة، محافظة وتقدم طعام حلال) ...
- **الملابس والنسيج والموضة:** الملابس والملابس الداخلية الملحقات والأنماط اللّباسية، الأزياء المحتشمة التي ترتديها المحجبات...
- **الإعلام ووسائل الترفيه:** كاختيار الأفلام والأفلام الوثائقية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية).

**3- تطور صناعة الحلال**

هناك شبه إجماع من طرف العديد من المهتمين والباحثين، حتى من الدول الغربية، على أن قطاع الحلال أصبح يمثّل سوقا كبيرا لا يمكن تجاهله، وفيما يلي سنحاول توضيح بعض العناصر التي تؤكد هذه الحقيقة.

**1-1- تطور صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي:**

تشير بعض التقارير إلى أّن قيمة صناعة الحلال العالمية سنة 2019، قدرت بحوالي 2,3 تريليون دولار أمريكي، محققة بذلك نموا بمعدل سنوي يقدر بـ. 3,2% مقارنة بسنة 2018، وهذا باستثناء قطاع التمويل الإسلامي، الذي وصلت قيمته لوحده سنة 2019إلى 2,88تريليون دولار أمريكي.

والجدول الآتي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 26: تطور صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي خلال الفترة [2015-2020].**

**الوحدة:** تريليون دولار أمريكي.

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم صناعة الحلال عالميا | 3,9 | 4,1 | 4,5 | 4,7 | 4,9 | 3,79 |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على مهدي ميلود، **صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي المعاصر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 09، العدد 20، ديسمبر 2022، ص154.

ويمكن عرض بيانات الجدول السابق من خلال الشكل الآتي:

**الشكل رقم 34: تطور صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي خلال الفترة [2015-2020]**

**الوحدة:** تريليون دولار أمريكي

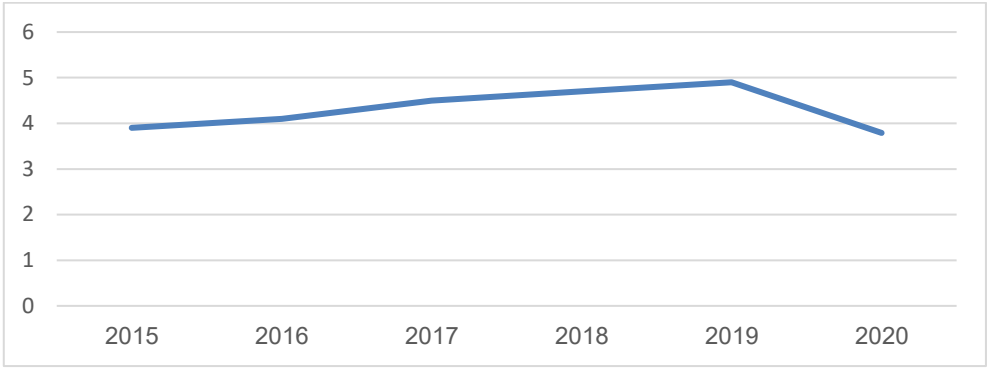


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أّن حجم صناعة الحلال عرفت نموا منذ سنة 2015 إلى غاية 2019، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية لهذه الصناعة على مستوى السوق العالمي من 3,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى 4,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2019.

### 1-2- الدول الأكثر تصديرا للمنتوجات الحلال

وبحسب تقرير واقع الاقتصاد الاسلامي للعام 2020-2021 فإن الدول الخمس الأولى المصدرة لمنتجات الحلال لدول العالم الإسلامي تضمنت البرازيل بقيمة صادرات بلغت 16,2 مليار دولار؛ والهند 14,2مليار دولار؛ والولايات المتحدة الأمريكية 13,8 مليار دولار؛ وروسيا عند 11,9 مليار دولار؛ والأرجنتين عند 10,2مليار دولار، والشكل الموالي يوضح هذه الدول وقيمة صادراتها.

**الشكل رقم 35: البلدان الأكثر تصديرا للمنتوجات الحلال اتجاه دول العالم الإسلامي سنة 2019**

**الوحدة: مليار دولار**

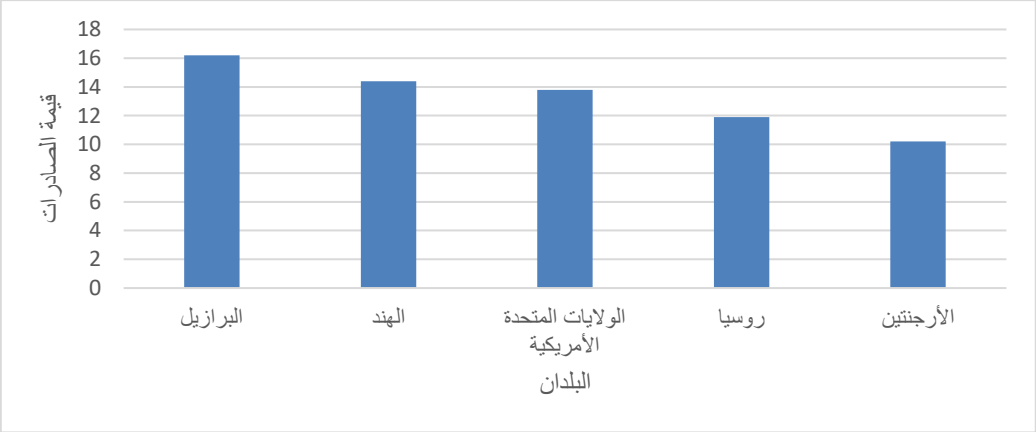


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على تقرير واقع الاقتصاد الاسلامي للعام 2020-2021

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قائمة الدول الخمسة الأكثر تصديرا للأغذية الحلال في العالم كانت من دول خارج منظمة التعاون الإسلامي، وقد تصدرت هذه القائمة دولة البرازيل بقيمة صادرات بلغت16,2مليار دولار.

ويعزى تصدر هذه الدول لقائمة المصدرين للأغذية الحلال لعدة أسباب رئيسية، منها استخدامها استراتيجيات تسويق دولية تهدف إلى زيادة صادراتها من خلال تحديد معايير الدخول والوصول إلى الأسواق العالمية، والالتزام بالشريعة الإسلامية في إنتاج المواد الغذائية.

فعلى سبيل المثال، قامت البرازيل بتوقيع شراكات استراتيجية مع أهم البلدان المستوردة من منظمة التعاون الإسلامي لتلبية احتياجاتها من الأغذية الحلال، ومن بين هذه البلدان دول الخليج العربي، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية.

ووفقا لبعض التقارير الرسمية، قد وقعت شركة BRF البرازيلية للصناعات الغذائية مذكرة تفاهم مع صندوق الاستثمارات السعودي لإنشاء مشروع مشترك لصناعة الدواجن في السعودية برأسمال قدره350 مليون دولار أمريكي، وتعتبر البرازيل أحد أكبر موردي لحوم الدواجن للسعودية، حيث بلغت الصادرات أكثر من353 ألف طن في عام2021[1].

[1] – عمر مصطفى، **البرازيل تهيمن على سوق الاطعمة الحلال**، https://www.elaard.com/102784، 07-04-2023.

في الجهة المقابلة، أنشأت البرازيل عدة هيئات للرقابة ومنح "شهادة الحلال"، وتشمل هذه الهيئات مركز النشر الإسلامي للإسلام في أمريكا اللاتينية(CDIAL Halal) ، واتحاد الجمعيات الإسلامية في البرازيل(FAMBRAS) ، وخدمات التفتيش الإسلامية(SIIL Halal) ، تلقت هذه الهيئات قبولا واسعا حتى من طرف الدول المستوردة، مما ساهم في تعزيز العلاقات مع شركائها.

### 1-3- الدول الأكثر استهلاكا للأغذية الحلال في العالم خلال سنة 2019

نجد أن الدول التي يزيد فيها الطلب على الصناعة الحلال، هي الدول التي تتحرى مجتمعاتها في الغالب استهلاك الحلال، وبطبيعة الحال، فإن مجمل هذه الدول ينتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي التي تستورد حصة الأسد من المنتجات الحلال، وإذا ركزنا على مجال الأغذية الحلال، باعتباره يحظى بأهمية قصوى عند المسلمين، ويعد واحدا من أكبر مجالات صناعة الحلال نموا في العالم، فإننا سنجد أن دول المنظمة استوردت ما قيمته200 مليار دولار أمريكي من أغذية حلال سنة2019، وكانت الدول الأكثر استهلاكا هي المبينة في الشكل الآتي:

**الشكل رقم 36: الدول الأكثر استهلاكا للأغذية الحلال خلال سنة 2019**

**الوحدة:** مليار دولار

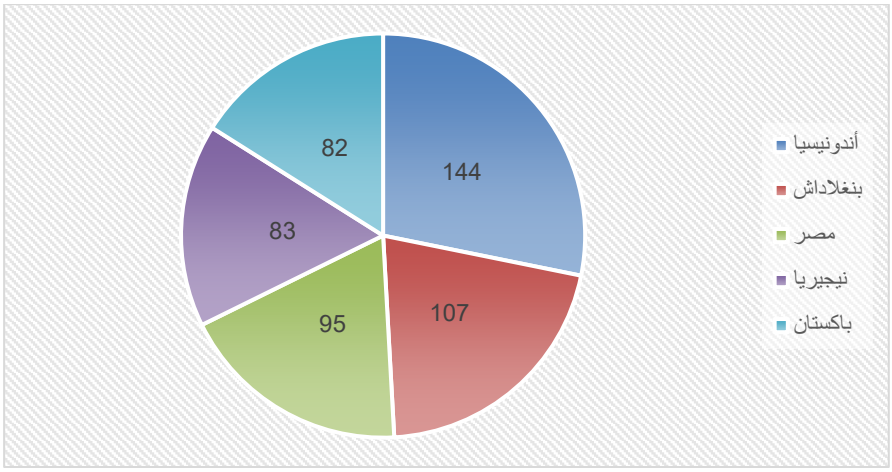


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على تقرير واقع الاقتصاد الاسلامي للعام 2020-2021

نلاحظ من الشكل السابق أن أندونيسيا تعتبر أكبر دولة استهلاك للأغذية الحلال، ويعود ذلك ببساطة إلى العدد الكبير للسكان في أندونيسيا، حيث يبلغ حوالي270 مليون نسمة وفقا لإحصائيات عام2019 هذا العدد يمثل حوالي15٪ من إجمالي سكان العالم الإسلامي.

### 1-4- أسباب نمو صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي

هناك عدة عوامل ساهمت في تزايد حجم صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي المعاصر، نذكر منها[1]:

- **تزايد عدد المسلمين في العالم:** إن عدد المسلمين في العالم يتزايد بشكل مستمر بمرور الوقت، وتوجد تقديرات تشير إلى أن هناك أكثر من مليار ونصف المليار مسلم حول العالم، هذا العدد الكبير يشكل سوقا جذابة، وإمكانات هائلة للشركات والمؤسسات الاقتصادية لاستثمار أموالها، وتعظيم أرباحها في مجال هذه الصناعة.
- **زيادة الوعي العالمي بجودة المنتجات الحلال:** تزداد في الوقت الحاضر أهمية زيادة الوعي العالمي بجودة المنتجات الحلال وسلامتها، فمع تنامي السكان المسلمين حول العالم، وتوسع قاعدة المستهلكين حتى من غير المسلمين الذين يبحثون عن المنتجات الحلال، يجب أن تتواجد معايير واضحة وشفافة لتحديد جودة المنتجات، وللمنظمات والهيئات المسؤولة عن التصديق على المنتجات الحلال دور رئيس في هذا المجال، إذ يجب أن تلتزم هذه المنظمات بمعايير صارمة للتأكد من أن المنتجات التي تحمل العلامة الحلال تلبي الشروط المحددة، وبالتالي، ستزداد الثقة لدى المستهلكين في المنتجات الحلال وسوف تتزايد قوة هذه السوق، وهذا ما سيوفر فرصا أكبر للشركات لتوسيع أعمالها، وزيادة إيراداتها في مجال المنتجات الحلال.

**ثانيا: المعايير الشرعية المستند عليها في منح شهادة الحلال**

### 1- مفهوم شهادة الحلال:

هي وثيقة تسمى بشهادة الحلال، يتم منحها لأصحاب المنتجات الذين يستوفون الشروط المطلوبة، فتعطى هذه الشهادة للشركات التي تستطيع إثبات جودة منتجاتها من حيث الحلال، وحسب هذه الشهادة يكون بإمكان صاحب المنتج كتابة كلمة "حلال" على الغطاء الخارجي للمنتج، ليكتسب علامة تجارية Trade Markالحلال، وللعلم فهناك جهات وهيئات مختصة يخول لها منح هذه الشهادة، وذلك وفق قوانين كل دولة أو إقليم بإعطاء هذا النوع من الشهادات[2]، مثل:

[1] - مهدي ميلود، **صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي المعاصر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 09، العدد 20، ديسمبر 2022 ص163-165.

[2] - المرجع نفسه، ص154.

-مركز النشر الإسلامي للإسلام في أمريكا اللاتينية CDIAL Halal، واتحاد الجمعيات الإسلامية *FAMBRAS*، وخدمات التفتيش الإسلاميةSIIL Halal كلها موجودة في البرازيل.

-HAS = *Halal Assurance system* وهو النظام المشترط لمنح شهادة الحلال في ماليزيا.

-HIA = *Halal International Authority* وهي الهيئة العالمية للحلال في إيطاليا.

## 2- المعايير الشرعية المستند عليها في منح شهادة الحلال

يمكن أن نلخص المعايير المتعلقة بالأحكام الشرعية التي تستند إليها شهادة حلال فيما يلي[1]:

### 2-1- معيار حل المكونات:

يتعلق هذا المعيار بقطاع اللحوم مشتملا على عمليات الذبح والتذكية الشرعية، والشروط المعتبرة في ذبح الطيور والحيوانات، وكذلك يشمل تحديد الحلال والحرام من المكونات التي تدخل في المنتجات، سواء كانت طبيعية أو مصنّعة، وسواء كانت أساسية أو مضافة، بحيث يجب أن تستبعد حسب أحكام الشريعة الإسلامية أي مادة محرمة أو ضارة أو تصنّف ضمن النجاسات (كالخمر أو الخنزير أو الدم... الخ) من مكونات المنتج.

### 2-2- معيار دفع الضرر:

يتم من خلال هذا المعيار ضمان عدم ترتب أي ضرر عن مكونات المنتج، وأن تكون هذه المكونات بمختلف أنواعها غير ضارة في نفسها، ويتناول هذا المعيار ضرورة التأكد من خلو المنتج من أية ملوثات أو متبقيات المبيدات، وقد تكون المضافات فيها بنسبة مسموح بها لعدم ضررها، إلا أنه ربما بسبب كثرة الاستهلاك غير الرشيد لمثل هذه المواد قد يؤدي ذلك الأمر إلى حدوث أضرار جسيمة على صحة الإنسان، وبالتالي وجب الحرص على رقابة الإنسان على نفسه وعلى رعيته، بأن يكون الغذاء خاصة الأساسي منه صحيا، ولا يحتوي على مواد حافظة أو مضافات أو ملونات حتى يكون حلال طيبا، ونافعا غير ضار.

[1] - جاد الله بسام، **صناعة الحلال**، مقال منشور على موقع:
https://aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=4545#.Y5iaBHaZNPZ، 02-10-2023.

### 2-3- معيار توافر النظافة:

يتضمن هذا المعيار ضرورة اتباع مختلف الأساليب التي تجعل من المنتج النهائي نظيفا، من خلال نظافة المكونات والأدوات المستعملة في الإنتاج، والجو العام الذي يحضر فيه المنتج، وصولا إلى المواد التي تستعمل في صيانة خطوط الإنتاج، وإدامة عملها، وطبيعة المواد الكيميائية التي تستعمل في نظافة الأماكن.

### 2-4- معيار ضمان الممارسة التصنيعية الفضلى:

من خلال هذا المعيار الذي يبين أهمية الحرص على الممارسات السليمة والمثلى حتى يتم ضمان استمرار النمط الصحيح في التصنيع، فيترتب على ذلك إيجاد منتج نهائي يتصف بجودة عالية، وإذا لم تراع الممارسة السليمة، وكانت سيئة فإن ذلك يؤدي إلى إمكانية اختلاط المنتج بمواد محرمة، ومنه نصبح أمام منتج لا تتوفر فيه الجودة المطلوبة.

### 2-5- معيار التوثيق والنزاهة:

يتم من خلال هذا المعيار ضمان عدم حدوث الاحتيال أثناء عملية التصنيع والإنتاج، وأن إجراءات التصنيع في جميع المراحل تتبع نظاما مستمرا ومستقرا، إن منح شهادة حلال لمنتج معين يمثل أصالة المنتج ودليلا على صحته، إذ يكون مطابقا في النهاية للمواصفات المعتمدة من الجهات الشرعية والفنية الرسمية بدءا من المكونات والمواد الأولية التي يحتوي عليها، ووصفها ونسبها وطريقة تصنيعها، وكذلك ما إذا كانت شركة الإنتاج مستوفية لجميع متطلبات هذه الشهادة، بما في ذلك مستندات المراقبة، والمستندات التي تثبت جميع الظروف التي حدثت في المصنع فيما يتعلق بتوريد البضائع، وكذلك فيما يتعلق بالمنشأ والكمية وشروط التوريد التي تضمن سلامة المحتوى، كما تتضمن شروط التخزين والعرض والنقل، ويعتبر الخبراء الفنيون والشرعيون، والجهة المانحة للشهادة شهودا على هذه الإجراءات وسلامتها ومطابقتها للمواصفات المعتمدة، كما تضمن هذه المعايير عدم وجود تعسف أو معايير مزدوجة، وتشمل النزاهة أيضا حماية خصوصية الشركة ومعلوماتها الخاصة.

هذه المعايير هي خلاصة الجوانب الشرعية التي تقوم عليها شهادة الحلال، فهي إما تكون شرعية بشكل مباشر أو تتضمن جوانب شرعية وفنية (مثل المعايير 3، 4، 5)، ولا يخلو أي معيار منها من التداخل مع الجوانب الفنية في شيء.

ولا شك أن تطبيق هذه المعايير على القطاع الصناعي يتطلب يقظة واهتماما ونظاما يأخذ في الاعتبار إجراءات تصنيع المنتج، و يأخذ في الاعتبار أيضا بشكل فردي الوصف الدقيق وطريقة التصنيع لكل مادة على حدة، ولا ينبغي للخبير الشرعي أن يعتمد على التقليد الكامل، بل يجب أن يكون على دراية فنية كافية للانخراط في المعرفة، واتخاذ القرارات فيما يعرض له من حيثيات.

ومن الجدير بالذكر أن الجوانب الفنية لشهادة الحلال لها الأثر العميق في منح الشهادة، فهي الأساس لكل تفاصيل ومراحل التصنيع والإنتاج التي تدخل فيها المسائل الفنية تقريبا، ولذلك فإن العلاقة بين الخبراء الفنيين والخبراء الشرعيين تقوم على التكامل، ولا يستقل أحدهما عن الآخر في اتخاذ القرارات أو تقييم مواقف الإنتاج والحكم على المنتجات.

وبما أن هناك العديد من الشهادات في مجال الغذاء والدواء والمكملات الغذائية؛ نظرا للتعقيد الصناعي والتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم؛ وفي ضوء تنوع الاجتهادات الفقهية في بعض القضايا المعاصرة، خاصة بين المدارس الفقهية، وتنوع الفكر الفقهي، فضلا عن عدم قدرة الأفراد على تحقيق المستوى المطلوب من الكفاءة والخبرة والمعرفة؛ يتطلب الأمر قدرا كبيرا من الجهد، ليس فقط جماعيا بل مؤسسيا، يعتمد على ضرورة الالتزام بالدقة والكفاءة والأمانة في وضع المعايير، بحيث تكون المواصفة القياسية المعتمدة لكل غذاء أو دواء مبنية على هذه المعايير المبنية على أساس علمي صحيح وواضح، ومن الضروري التأكيد هنا على أن المعايير المتعلقة بمنح شهادات الحلال، وصياغة المواصفات يجب أن تخضع لرقابة الدولة وتعليماتها في هذا المجال، ليس فقط لتلبية متطلبات السوق، بل لتجنب أي جدل فيما يتعلق بالأطعمة والمشروبات التي تعتبر من العوامل المهمة في استمرارية حياة الإنسان، والأهم من ذلك الالتزام بأحكام الشريعة للحفاظ على سلامة المطعم والمشرب لتحقيق منفعة الجميع[1]، يقول الله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [سورة النحل: 114].

**المطلب الثاني: المؤسسات القائمة على تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات الاقتصادية (المانحة لشهادة حلال)**

نتناول في هذا المطلب المؤسسات التي تساهم في إصدار المعايير الشرعية المتعلقة بنشاط المؤسسات الاقتصادية التي تحرص على أن يكون إنتاجها حلالا طيبا، أي متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تسمح لها بالتأكد من التزام هذه المؤسسات بتطبيق هذه المعايير الشرعية.

[1] – ينظر جاد الله بسام (بتصرف).

**أولا: معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية(سميك)**

**1- التعريف بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وبيان أهدافه**

**1-1- التعريف بالمعهد**

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (سميك) (SMIIC) تابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC، وهو مؤسسة جديدة بدأت نشاطها فعليا بداية عام 2012 بعد التشكيل الرسمي للأمانة العامة، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي البيني بين الدول الأعضاء، ويعد المعهد بمثابة منصة مشتركة تعمل على تمكين الدول الأعضاء في هذا المعهد من التعاون في مجال المواصفات والمقاييس والاعتماد، بما يتيح بناء قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وخاصة تلك البلدان الأقل نموا[1].

**1-2- أهداف معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

سطر معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية مجموعة من الأهداف نذكر منها[2]:

- يسعى المعهد جاهدا لإنشاء بنية تحتية جيدة تساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق الرفاهية وحماية الصحة والبيئة، وتعزيز الابتكار، وحماية الدول الأعضاء، كما يهدف إلى إزالة الحواجز الفنية أمام التجارة البينية.
- يهدف إلى تطوير مواصفات الجودة بشكل جيد، مما يؤدي إلى تلبية احتياجات الجهات الفاعلة في الصناعة والدول الأعضاء، وهكذا يتم العمل بها واستخدامها على نطاق واسع.
- دعم احتياجات الدول الأعضاء، وضمان المشاركة لأصحاب المصلحة من أجل إنجاح أعمال التقييس.
- دعم تعزيز البنية التحتية للجودة على المستوى الوطني، وتحسين الاتصال والتكامل بينهم.

**2- أنشطة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

يتمثل العمل الرئيسي للمعهد SMIIC / OIC في التطوير والنشر للمعايير والمواصفات الفنية تلبية للاحتياجات المتغيرة للشركات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمات أخرى، وقد جلب هذا العمل المهم فوائد ملموسة مثل: تحسين السلامة والجودة، وموثوقية المنتجات والخدمات[3].

---

[1] - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية(smiic)، **تقرير حول تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، مقدم إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، البند 5، أنقرة تركيا، 10-11ماي 2017، ص1-2، https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2021/11/33-FC-SMIIC-ARB.pdf، 2023-02-09.

[2] - https://www.smiic.org/en/smiic, 2023-02-09

[3] - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية(smiic)، **التقرير السنوي 2021**، ص8 https://www.smiic.org/mysql/upload/files/202207/62bec23ec6b36-1656668734.pdf، 11-02-2023.

**3- لجنة تقييم مطابقة المواصفات، التابعة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

أُنشئت لجنة تقييم مطابقة المواصفات، التابعة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (لجنة تقييم المطابقة/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية،) لإعداد الخطوط التوجيهية والمواصفات بشأن المعايير الخاصة التي ستتَّبعها الهيئات المعنية بالاختبار، والمعايرة، وإصدار الشهادات، والفحص، والاعتماد؛ وما يتصل بعملياتها وتقييمها، وغيرها من المواصفات ذات الصلة، خاصة الخطوط التوجيهية أو المواصفات لتقييم المطابقة والاعتماد، وقد تم عقد أول اجتماع من طرف لجنة تقييم المطابقة في تركيا في 23-24 مارس عام 2016، إذ تقرر أن تصبح اللجان الفنية التابعة لـ smiic ولجنتا المترولوجيا* والاعتماد، وكذا مجمع الفقه الإسلامي الدولي والجامعة الإسلامية في أوغندا نقاط اتصال للجنة تقييم المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وقد تم الاتفاق على توحيد المواصفات لتقييم المطابقة لا سيما لخدمات الحلال ومنتجاته وإدارته[1].

**4- لجنة الاعتماد**

**4-1- حول اللجنة**

هي المسؤولة عن تنفيذ مواصفات الاعتماد لمعهد المواصفات والمقاييس (سميك)SMIIC / منظمة التعاون الإسلاميOIC ، وأداء الأنشطة والمطابقة وإصدار الشهادات ذات الصلة، وقد تأسست لجنة الاعتماد في الاجتماع الاول للجمعية العمومية لمعهد المواصفات والمقاييس سميكSMIIC الذي عقد في12-14 أوت عام2010 وفق وجهات نظر هيئات الاعتماد التي يجب أن تمضي قدما مع المتطلبات المحددة من قبل معهد المواصفات والمقاييس (سميك)SMIIC المعروفة بالمواصفات القياسية 3**.

* - المترولوجيا: المقاييس وهو علم القياس، يتضمن وحدات القياس والمواصفات المتعارف عليها في أجهزة القياس ومجال تطبيقاتها وجميع المشاكل النظرية والعملية المتعلقة بالقياس.

[1] - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية(smiic)، **تقرير حول تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، مرجع سابق، ص12.

** - المواصفة القياسية 3 هي مجموعات قياسية تحدد القواعد التي ينبغي أن تلتزم بها المنظمات التي تقدم خدمات الاعتماد لجهات منح الشهادات الحلال.

### 4-2- طريقة المصادقة والتأييد

أي مواصفة قياسية إقليمية أو وطنية تتبنى أو تعتمد المواصفات القياسية لمعهد المقاييس القياسية يجب ضمان تحديد (SMIIC) بأي شكل من الأشكال بوضوح، لاعتمادها وقبولها من خلال إعادة النشر، كما يجب أن يشمل تعريف مواصفاتSMIIC في وضع ظاهر مثل يكون صفحة الغلاف، الرقم المرجعي.

عند اعتماد وقبول معايير معهد SMIIC، ستشمل جميع التعديلات الحالية، والتصحيحات الفنية لمواصفة معهد المواصفات والمقاييس/منظمة التعاون الإسلامي في المواصفة الإقليمية أو الوطنية.

كما يجب اعتماد التعديلات والتصويبات الفنية المنشورة بعد اعتماد وقبول مواصفة SMIICفي أقرب وقت ممكن.

إذا أعلنت وكالة إقليمية أو وطنية أن معيار معهد SMIICيأخذ مكانة وموقعا في المعايير الإقليمية أو الوطنية، يمكن إصدار إشعار بالموافقة لاحقا، كما يمكن أن يحتوي إشعار المصادقة هذا على معلومات أو تعليمات متعلقة بهذا الإعلان، ويجب إعطاء إشعار المصادقة، والتأييد فقط إذا تم استيفاء الشروط اللازمة لذلك[1].

### 5- كيفية إعداد المعايير

تتم عملية إعداد المعايير في معهد المواصفات والمقاييس من خلال الجمع بين جميع الأطراف المعنية مثل المصنعين والمستهلكين والمنظمين لمادة معينة أو منتج أو عملية أو خدمة، وذلك بواسطة مجموعات العمل تحت إشراف اللجان الفنية.

ويتمثل الدور الأساسي للجان الفنية TC في تطوير وصيانة منتظمة لمواصفات معهد المواصفات والمقاييس تبعا للأنشطة ذات الصلة داخل نطاق معين من العمل فعلى سبيل المثال: TC1 يتعلق بقضايا الأغذية الحلال وTC2 يتعلق بقضايا مستحضرات التجميل الحلال.

وتتكون هذه اللجان من: -الأمانة (الأمين ورئيس مجلس الإدارة) – الأعضاء المشاركون – المراقبون بما في ذلك نقاط الاتصال.

[1] - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية smiic، **دليل بشأن الاعتماد الوطني أو الإقليمي لمواصفات** smiic /oic، ص11 .www.smiic.org

تعمل اللجان الفنية التالية (technical committees) تحت مظلة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية[1]، والجدول الموالي يبين هذه اللجان ومجال اهتمامها:

**الجدول رقم27: مجالات اهتمام اللجان الفنية لمعهد smiic**

| الرقم | مجال اهتمام اللجنة الفنية | الرقم | مجال اهتمام اللجنة الفنية |
|---|---|---|---|
| 01 | القضايا المتعلقة بالأغذية الحلال | 08 | الجلود ومواد الدباغة |
| 02 | القضايا المتعلقة بمستحضرات التجميل الحلال | 09 | النسيج والمنتجات ذات الصلة |
| 03 | القضايا المتعلقة بموقع الخدمات | 10 | سلسلة إمداد الحلال |
| 04 | الطاقة المتجددة | 11 | متطلبات نقل الاغذية الخطرة |
| 05 | السياحة والخدمات ذات الصلة | 12 | سلسلة نقل المجوهرات |
| 06 | المنتجات الزراعية | 13 | المنتجات البترولية والبترول |
| 07 | النقل | 14 | نظام إدارة الحلال |

**المصدر**: معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، www.smiic.org

ونلاحظ أن هذا عمل هذه اللجان يشمل مجالات وقطاعات اقتصادية عديدة على غرار القطاع الصناعي (المصنوعات الغذائية، مستحضرات التجميل، الطاقة، البترول) والقطاع الزراعي ويشمل (المنتجات الزراعية) والقطاع السياحي.

كما تم تطوير معايير OIC / SMIIC من قبل خبراء ضمن أبرز المساهمين، إذ يتكون المساهمون الأساسيون من ممثلين عن الصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، وأصحاب المصلحة الآخرين، الذين تم اختيارهم من قبل أعضاء SMIIC، على أن يتعامل كل مساهم أساسي مع ملف موضوع مختلف عما يتناوله باقي المساهمين الأساسيين.

**وقد تم إصدار معايير جديدة خلال سنة 2021 والمتعلقة باللجان الفنية الآتية[2]:**

- نشرت اللجنة الفنية المعنية بقضايا الأغذية الحلال TC1 المعيار22:2021 الجيلاتين الحلال–المتطلبات وطرق الاختبار–، إذ يوفر هذا المعيار الجديد معلومات حول المتطلبات وطرق الاختبار المحددة للجيلاتين الصالحة للأكل، فالمعيار يتضمن القواعد الإسلامية والمتطلبات التقنية، بهدف أن تكون دليلا لإنتاج الحلال والآمن للجيلاتين الصالح للأكل والمناسب للاستهلاك الآدمي، خاصة أن الجيلاتين الصالح للأكل يستخدم

[1] - smiic annual report 2021, p9, www.smiic.org, 11-07-2022.

[2] - smiic annual report 2021, p11-13, www.smiic.org, 26-07-2022.

على نطاق واسع في صناعة المواد الغذائية في إنتاج الحلويات، المثلجات والهلام والشوكولاتة والحلويات وما إلى ذلك.

- نشرت اللجنة الفنية SMIIC حول أنظمة إدارة الحلال –TC11 المعيار الجديد: OIC / SMIIC 18: 2021 –نظام إدارة الجودة الحلال – المتطلبات، ويؤكد هذا المعيار على تنفيذ نظام إدارة الجودة الإسلامية، وقد تم تطويره بهدف ضمان إدارة المنظمات وفقا للقواعد الإسلامية وممارسات نظام إدارة الجودة، ومتطلبات هذا المعيار عامة، ويمكن تنفيذها من قبل أي منظمة ملتزمة بالمبادئ الإسلامية، بغض النظر عن نوعها أو حجمها.
- نشرت اللجنة الفنية SMIIC حول نقل البضائع الخطرة –TC 12 المعيار الجديد: OIC / SMIIC 21 2021 –شاحنات ومقطورات صهريج التحميل السفلي لمركبات الطرق، وتحدد هذه المواصفة القياسية متطلبات تصميم وتصنيع وفحص واختبار هيكل خزان النقل لنقل المنتجات البترولية مع التحميل السفلي وأنظمة استرداد البخار.

**ثانيا: المركز السعودي للحلال التابع للهيئة العامة للدواء والغذاء**

تعمل الهيئة العامة للدواء والغذاء على أن يكون المركز الإسلامي الرائد للمنتجات الحلال، وترسيخا للبعد الإسلامي للمملكة من خلال هيئات رقابية وكوادر بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا تعمل في إطار الشريعة، ولمواكبة تطور صناعة الأغذية، وضمان أن جميع منتجات السوق الدولية تحمل شعار المركز.

## 1- نشأة الهيئة العامة للدواء والغذاء ونشاطها

### 1-1- نشأتها

أنشئت الهيئة العامة للدواء والغذاء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1) بتاريخ السابع من شهر محرم عام 1424 هـ ، بصفتها وكالة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وارتباط مباشر برئيس مجلس الوزراء، وهي مكلفة بجميع الإجراءات التنفيذية والرقابية التي تقوم بها السلطات القائمة، من أجل ضمان سلامة الأغذية والأدوية للإنسان والحيوان وسلامة العوامل البيولوجية والكيميائية، وكذلك المنتجات الإلكترونية التي تؤثر على صحة الإنسان.

### 1-2- نشاط الهيئة العامة للدواء والغذاء

من النشاطات الهامة التي تحرص عليها الهيئة ما يتعلق بسلامة الغذاء للإنسان والحيوان ومأمونيته، وتسهيل حركة التجارة مع التأكد من سلامة الغذاء، وتعمل على تعزيز الثقة بين المستهلك وأصحاب العمل في الجهاز الرقابي.

وفيما يتعلق بالدواء تعمل الهيئة أيضا على التأكد من أن الأدوية مأمونة الاستعمال وفعالة وذات جودة، إضافة إلى إصدار التراخيص بتسويقها، ومتابعة ومراقبة سوق الأدوية.

أما عن الأجهزة الطبية فيتم التحقق من مدى مطابقة الأجهزة والمنتجات الطبية لمعايير السلامة والجودة والفاعلية، وضمان عدم تأثيرها تأثيرا سلبيا على صحة الإنسان، ولأجل ذلك يعتبر المخبر الوطني للرقابة على الدواء ومستحضرات التجميل المختبر الرقابي الرسمي في السعودية، وهو من المختبرات التابعة للهيئة العامة للغذاء والدواء، ويقوم بمراقبة وتحليل الأدوية سواء البشرية أو البيطرية، والمستحضرات الصحية والعشبية، ويتأكد من مدى سلامتها ومطابقتها للمعايير العالمية والمحلية[1].

### 2- أهداف المركز السعودي للحلال

يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[2]:

- إصدار شهادات الحلال للشركات والمنتجات.
- منح علامة الحلال لمنتجات المؤسسات الحاصلة على شهادات حلال.
- خدمة التدريب في مجال الحلال.
- منح الاعتراف بجهات منح شهادات الحلال.
- التعيينات مع الجامعات والمراكز البحثية لإجراء البحوث المتعلقة بعمل المراكز.

ويقوم المركز أيضا بتقديم خدمات متعددة وتتمثل في:

- إصدار شهادة حلال للمنشآت وهي عبارة عن خدمة الكترونية مقدمة من قبل المركز السعودي للحلال تُمكّن المنشآت المستوفية للشروط من الحصول على شهادة الحلال:( المسالخ والمنتجات الغذائية والأدوية والأجهزة الطبية)، ومدة صلاحية شهادة حلال ثلاث سنوات فقط، ويقوم المركز السعودي للحلال بالمراقبة خلال فترة الشهادة.

[1] – الهيئة العامة للغذاء والدواء، https://www.sfda.gov.sa/ar/authority-activities، 30-03-2023.

[1] - https://halal.sfda.gov.sa/goals, 27-03-2023.

- إصدار شعار حلال إصدار وهي خدمة الكترونية مقدمة من المركز السعودي للحلال تمنح لمنتجات المنشآت الحاصلة على شهادة الحلال ومدة شعار الارسالية هي ثلاث سنوات لكل منتج حال سريان شهادة حلال.
- التعاون مع الجهات المانحة لشهادات حلال والمستوفية للشروط من أجل الحصول على التعيين من قبل مركز حلال على أن تكون مدة التعيين سنتين.

**3- بعض المنشآت الحاصلة على شهادة حلال**

قد تحصلت أكثر من 213 منشأة على شهادة حلال خلال الشهر الثاني من سنة 2023، وهذه المنشآت متخصصة في مختلف الصناعات الغذائية من صناعة الحلويات والعجائن والألبان وتربية الدواجن وإنتاج اللحوم والخضروات وغيرها، ونذكر من بين هذه الشركات على سبيل المثال[1]:

- شركة التنمية الزراعية المحدودة للتصدير خارج المملكة العربية السعودية.
- شركة فرسان للأغذية والمنتجات الاستهلاكية.
- الشركة الدولية لأغذية الأطفال.
- الجمعية التعاونية لمنتجي الدواجن بمنطقة عسير.
- شركة الخطوط السعودية للتموين.

**ثالثا: المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي**

**1- تعريف المنظمة وأهدافها**

**1-1- تعريفها**

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي هي مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تأسست عام 2016، ومقرها في نور سلطان، عاصمة كازاخستان[2].

[1] - https://halal.sfda.gov.sa, 29-03-2023.

[2] - https://www.iofs.org.kz/ar/page/about, 31-03-2023.

### 1-2- أهدافها

بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في منظمة التعاون الإسلامي، تستند العديد من جوانب سلامة الأغذية إلى مبادئ الحلال، والتي أصبحت مؤخرا مرادفة للجودة، اليوم أصبحت معايير الغذاء الحلال شائعة في إنتاج السلع والخدمات.

وتهدف المنظمة إلى مساعدة الدول الأعضاء فيها من خلال[1]:

- تزويد البلدان الأعضاء بالخبرة والمعرفة التقنية المتعلقة بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتكنولوجيا الحيوية، كما تقوم بالتنسيق مع هذه البلدان لتقييم ورصد حالة الأمن الغذائي في هذه البلدان لتحديد وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة والإنسانية اللازمة.
- العمل عن كثب مع مصنعي الأغذية الوطنيين لمنع أو تقليل مخاطر الأغذية.
- توفير الخبرة في إنتاج السلسلة الغذائية وتنظيم الأغذية وتخزينها باستخدام طرق غير معدلة وراثيا.
- تشجيع الجهات الحكومية على وضع معايير سلامة الأغذية وجودتها وإنتاج أغذية حلال.
- ينظم ورشات عمل واجتماعات للعلماء من دول منظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، مما يوفر منبرا للحوار وتبادل النصائح العلمية المستقلة حول قضايا سلامة الأغذية.
- تعزيز معايير الغذاء الحلال وتطوير تصدير المنتجات الحلال.

### 2- خطة عمل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

وضعت المنظمة خطة عمل من أجل المساهمة في ضمان الأمن الغذائي للدول الأعضاء، واتخذت جملة من التدابير والإجراءات قصد تحقيق هذا الهدف، ومن بين هذه الإجراءات التي نراها إيجابية وتساهم في رواج السلع الحلال، وهي وضع برنامج لتطوير صناعة الحلال والعمل على تنفيذه، وإدخال مقاييس الحلال في الدول الأعضاء[2].

[1] - https://www.iofs.org.kz/ar/page//post-category/news-from-oic-member-countries,31-03-2023.

[2] - https://www.oic-oci.org/subweb/food/7/en/docs/IOFS/7th_iofs_plan_of_action_ar.pdf, 25-03-2023.

**رابعا: هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

**1- التعريف بهيئة التقييس التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي وأهدافها**

**1-1- التعريف بهيئة التقييس**

هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي هيئة إقليمية أنشئت بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (22) (مسقط، 30-31 ديسمبر 2001)، وباشرت أعمالها في شهر مايو 2004م، ومقرها في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، تضم الهيئة في عضويتها دول مجلس التعاون وهي الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، والجمهورية اليمنية التي انضمت في يناير 2010م.

**1-2- أهداف هيئة التقييس**

تهدف الهيئة إلى توحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والامتثال لها والتعاون والتنسيق مع هيئات التقييس الوطنية في الدول الأعضاء لتحسين كفاءة وتنافسية الصناعة الخليجية، وتطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية للمساهمة في إيجاد سبل لتعزيز التبادل التجاري وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة ودعم الاقتصاد الخليجي وتلبية متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق[1].

**1-3- الهيكل التنظيمي لهيئة المواصفات**

تتكون الهيئة من ثلاث مكاتب تضم مكتب رئيس الهيئة الذي يتولى تصريف شؤونها ويعين بالتناوب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، إضافة إلى مكتبي إدارة الاستراتيجية ووحدة التدقيق الداخلي، ويشرف رئيس الهيئة على خمس إدارات كل إدارة يندرج تحتها مجموعة من الأقسام، والإدارات هي: إدارة التقنية وإدارة المواصفات والمقاييس وإدارة المطابقة وإدارة التواصل وإدارة الخدمات المؤسسية.

[1] - هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **دليل العمل الفني للمواصفات**، الإصدار الثاني أبريل 2021 www.gso.org.sa، 09-05-2023.

الشكل رقم 37: الهيكل التنظيمي لهيئة المقاييس

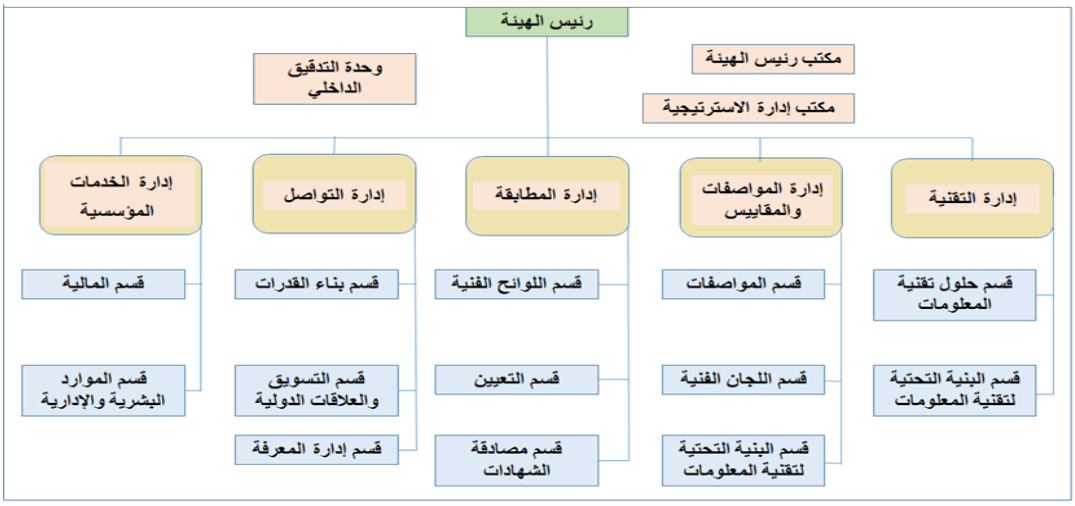


**المصدر**: الموقع الرسمي لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gso.org.sa

## 2- المنظومة التشريعية لضبط المنتجات

تهدف هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مساعدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها والاتفاقيات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لتوحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تنفيذها، والتعاون مع هيئات التقييس في الدول الأعضاء بالتنسيق معها للمساهمة في تطوير قطاعيها الإنتاجي والخدمي، وتنمية التجارة فيما بينها، وحماية المستهلك، والبيئة والصحة العامة، وتشجيع الزراعة الخليجية، والصناعات والمنتجات لدعم الاقتصاد الخليجي، والحفاظ على منافع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع أهداف الاتحاد الجمركي المتمثلة في المساهمة في تقليل الحواجز الفنية أمام التجارة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تمت صياغة اللوائح الفنية الخليجية لفئات المنتجات ذات الأولوية في الدول الأعضاء[1].

اهتمت الهيئة بموضوع الغذاء الحلال باعتبارها الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية الموحدة بالدول الاعضاء، وفي هذا الصدد قامت الهيئة بإصدار مواصفة قياسية

[1] - https://www.gso.org.sa/ar, 30-04-2023.

خليجية (لائحة فنية) رقم (GSO 9)" بطاقة المواد الغذائية "سنة 2007، وكان ضمن متطلباتها أن تكون البيانات الايضاحية متماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد حدّثت هذه اللائحة في عام 2013.

**وقد أصدرت الهيئة أيضا اللوائح الفنية الخليجية الآتية:**

- اشتراطات ذبح الحيوان طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية" GSO 993/1999 "
- الأغذية الحلال- الجزء الأول :الاشتراطات العامة" GSO 1931/2009"
- الأغذية الحلال- الجزء الثاني :اشتراطات جهات إصدار شهادات الاغذية الحلال وشروط اعتمادها" GSO 2055/2010"

وقد راعت الهيئة عند وضع تلك اللوائح كافة القواعد والضوابط الشرعية بحيث يصل الغذاء إلى المستهلك خاليا من أية مادة محرمة شرعا، وبصورة صحية وسليمة.

### 2-1- الاشتراطات المتعلقة بذبح الحيوان وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية

وضعت الهيئة جملة من المتطلبات التي يجب أن تتوفر عند ذبح الحيوان وتشمل الطيور وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتتعلق بالحيوان المراد ذبحه، والذابح (المذكي) وأداة الذبح، ومتطلبات طريقة الذبح، ومتطلبات الإشراف والمراقبة والأختام[1].

### 2-2- الاشتراطات العامة المتعلقة بالأغذية الحلال

وضعت هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي لائحة فنية، تضمنت جملة من الاشتراطات التي يجب التقيد بها عند إنتاج وإعداد وتداول وتخزين الأغذية الحلال ومنتجاتها، وتشمل كل من متطلبات الأغذية الحلال، ومتطلبات التجهيز والتعبئة والتخزين والتداول والتوزيع ومتطلبات الأجهزة والأدوات، وبطاقة البيانات، وفيما يلي بيان لبعض من هذه الاشتراطات:

#### أ- متطلبات الأغذية الحلال

تعد دائرة الحلال المتعلقة بالأغذية أوسع بكثير من دائرة المحرمات، وعلى هذا فالشريعة الإسلامية تجيز كل الأغذية ومنتجاتها ومشتقاتها ماعدا بعض الأغذية التي تكون من المصادر التي نلخصها في الجدول الآتي:

[1] - هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اشتراطات ذبح الحيوان طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية**، اللائحة الفنية رقم GSO 993/1998، www.gso.org، 15-05-2023.

**الجدول رقم 28: تصنيف الأغذية المحرمة**

| تصنيف الغذاء | | الأغذية المحرمة |
|---|---|---|
| **الحيوانات** | **البرية** | -الحيوانات البرية التي لا يتم ذبحها وفقا للشريعة الإسلامية، أو تكون ميتة، أو الملوثة بأجزاء من حيوانات غير جائز أكلها في الشريعة الإسلامية.<br>-الخنازير، والحمير الأهلية، والبغال، والفيلة، والقردة، وما في حكمها.<br>-الحيوانات المفترسة وما في حكمها، كالكلاب، والثعالب.<br>-الطيور ذوات المخالب أو الطيور الجارحة وما في حكمها.<br>-القوارض والزواحف والهوام وما في حكمها.<br>-العقارب وجميع أنواع الحشرات والديدان والحيوانات المحظور قتلها في الشريعة الإسلامية وما في حكمها، كالنمل، والنحل، والهدهد ويستثني من ذلك الجراد.<br>- المخلوقات المستقذرة (الكريهة) وما في حكمها.<br>-الحيوانات التي تمت تغذيتها بالنجاسات، ما لم تحبس وتتغذى بغذائها المباح وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام. |
| | **المائية** | المائية السامة أو الضارة بالصحة، إلا إذا نزعت المواد السامة أو الضارة منها أثناء التجهيز. |
| | **البرمائية** | كل الحيوانات البرمائية وما في حكمها، كالتماسيح، والضفادع عدا السلاحف البحرية. |
| **النباتات** | | النباتات ومنتجاتها ومشتقاتها التي تكون سامة أو ضارة بالصحة أو المفترة، إلا إذا نزعت المواد السامة أو الضارة منها أثناء التجهيز. |
| **المشروبات** | | المشروبات المسكرة أو المخدرة. |
| **الأغذية المحورة وراثيا** | | وهي الأغذية المنتجة من كائنات محورة وراثيا باستخدام تقنيات الهندسة الوراثية من جنس محرم أو أكثر من جنس أحدها محرم. |
| **المضافات الغذائية** | | جميع المضافات الغذائية المشتقة من المواد المبينة في الجدول. |

**المصدر**: هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأغذية الحلال، الاشتراطات العامة، اللائحة الفنية رقم GSO 2055-1/2009.

### ب- متطلبات التجهيز والتعبئة والتخزين والتداول والتوزيع

وضعت هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة من الشروط لتجهيز وتعبئة وتخزين وتداول وتوزيع الأغذية، نذكر منها[1]:

- عدم احتواء الأغذية الحلال على أي من المكونات التي وردت في الجدول السابق.
- عدم تجهيز الأغذية الحلال باستعمال معدات ملوثة بمواد محرمة.

[1] - هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الأغذية الحلال**، الاشتراطات العامة، اللائحة الفنية رقم GSO 2055-1/2009 www.gso.org، 15-05-2023.

- الفصل التام للأغذية الحلال عند التجهيز والتصنيع والتوزيع عن أي أغذية أخرى لا تستوفي المتطلبات الواردة في هذه المواصفة.
- وجوب وضع الضمانات اللازمة لتمييز الأغذية الحلال في كل مرحلة من مراحل التصنيع والتجهيز والتخزين والتداول.

### 2-3- اشتراطات لجهات إصدار شهادة الحلال

تحدد هذه اللائحة الفنية اشتراطات جهات إصدار شهادات الأغذية الحلال، وشروط اعتمادها، وتشمل كل من الاشتراطات العامة وإجراءات اعتماد جهات إصدار شهادات الحلال، وشهادات الأغذية الحلال، كما تتضمن علامة التصديق على الحلال.

**ومن منجزات الهيئة خلال سنة 2021:**

تم خلال هذه السنة تحقيق عدة إنجازات تعكس العمل الجاد من منسوبي الهيئة الذين وضعوا نصب أعينهم هدف تحقيق رسالة الهيئة وأهدافها، فقد تم[1]:

- اعتماد 3159 مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية منشورة عبر متجر التقييس الالكتروني، كما تم اعتماد اللجنة الوزارية لشؤون التقييس عدد11 دليل عمل فني، وفي مجال دعم أنشطة المقاييس نفذت الهيئة عددا من برامج المقارنة البينية بلغت في مجملها 3 برامج.
- المصادقة على شهادات المطابقة للمركبات والدرجات النارية والإطارات بعدد 38903 وضمن الخدمات المقدمة في مجال المنتجات الخاضعة للمنظومة الخليجية الموحدة والحاملة لشارة المطابقة سواء الأجهزة والمعدات الكهربائية منخفضة الجهد، أو لعب الأطفال إذ سجلت 9143 شهادة.
- تطوير الأنظمة الإلكترونية الداعمة للبنية التحتية لأنشطة التقييس الداخلية في الهيئة وتلبية لاحتياجات أجهزة التقييس الوطنية.
- توقيع ثلاث مذكرات تفاهم وتجديد وتحديث مذكرتين مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية من أجل بناء علاقات التعاون وتبادل المعلومات.
- تنظيم العديد من البرامج التدريبية وورش العمل الداخلية والخارجية إذ بلغ عددها 38، وإجمالي عدد المشا ركين فيها 692 مشا ركا.

[1] – هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التقرير السنوي 2021**، ص9. www.gso.org،16-05-2023.

**خامسا: المعهد الجزائري للتقييس IANOR**

**1- التعريف بالمعهد وبيان مهامه**

**1-1 التعريف بالمعهد وتحديد مسؤولياته**

تأسس المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري(EPIC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ 21 فبراير 1998 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11-20 لعام 2018، 25 يناير 2011، وهو تحت إشراف وزارة الصناعة ومن مسؤولياته[1]:

- تطوير ونشر المواصفات الجزائرية؛
- مركزية وتنسيق جميع أعمال التقييس التي تقوم بها الهياكل القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض؛
- اعتماد علامات مطابقة لمواصفات القياسة الجزائرية وعلامات الجودة، وكذلك إصدار ترخيص باستعمال هذه العلامات والرقابة على استخدامها في إطار التشريع الساري؛
- ترقية المصنفات والبحوث والتجارب في الجزائر أو في الخارج، وبالتالي تطوير مرافق الاختبار اللازمة لوضع المعايير والتأكد من تطبيقها.
- تجميع وتخزين وثائق أو معلومات تتعلق بالتقييس للجمهور.

**2-1 المهام المنوطة بالمعهد**

من المهام التي يضطلع معهد التقييس الجزائري على أداءها ما يلي[2]:

- ***تطوير الوثائق المرجعية التي يطلبها الفاعلون الاقتصاديون***: يساعد المعهد الجزائري للتقييس الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين على تطوير النظم المرجعية المعيارية اللازمة لتطورهم الاستراتيجي والتجاري، من خلال تسهيل وصولهم إلى عملية تقييس المعلومات، وتقديم خدمات الدعم.
- ***يساعد الفاعلين الاقتصاديين للوصول إلى المستودعات المعيارية***: يصمم المعهد الجزائري للتقييس ويطور مجموعة من منتجات وخدمات المعلومات المستهدفة من خلال الوسائط باستخدام أحدث التقنيات.
- ***يساعد الممثلين على تطبيق المراجع المعيارية***: يقدم المعهد الجزائري للتقييس مجموعة من الخدمات بما في ذلك التدريب والمراجعة والاستشارات، والدعم لمساعدة الشركات في دمج مناهج ومبادرات المعايير في استراتيجيتها الشاملة وعملياتها اليومية.

[1] - https://www.industrie.gov.dz/ianor,15-03-2023.

[2] - المرجع نفسه.

- ***اقتراح عرض الشهادة***: أصبحت شهادة المنتج أداة تسويقية شائعة للشركات وسط فائض العرض، حيث أصبح المستهلكون أكثر دراية بالمنتجات التي يشترونها، ويقدم المعهد الجزائري للتقييس شهادة المنتج تحت الاسم التجاري TEDJ، باستخدام معايير خاصة بالجزائر.

تشترك هذه المهام في جميع القطاعات الاقتصادية، ولا سيما في جميع المجالات إلى جانب التقنيات الجديدة، من خلال الاعتماد على معايير جديدة.

## 2- اللجنة الوطنية المكلفة بوضع العلامة حلال للمنتجات الغذائية

### 2-1 العلامة حلال

العلامة أو البيان (حلال) هو علامة جماعية تحدد مميزاتها وكذا شروط منحها من طرف الهيئة الوطنية المكلفة بالتقييس، ولا يتم منح هذه العلامة إلا بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية المكلفة بوضع العلامة حلال للمنتجات الغذائية.

ولا يمكن لأي منتج أو شركة الحصول على شهادة الحلال إلا بعد اجتياز جميع الفحوصات والفحص المطلوب والتأكد من تطابق المنتج مع الشروط المحددة، وبمجرد الحصول على الشهادة، يمكن للمنتج الاستفادة من تسويقها لجذب عدد أكبر من العملاء المهتمين بالمنتجات الحلال.

من الجدير بالذكر أن حصول المنتج على شهادة الحلال يعتبر دليلا قويا على جودة المنتج والامتثال للمعايير الشرعية وبالتالي، فإن هذه الشهادة تسهم في تعزيز الثقة بين المنتج والمستهلك وتحقيق مبيعات أفضل ونجاح أكبر في السوق.

### 2-2 تنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بوضع العلامة حلال للمنتجات الغذائية

قد صدر في العدد 70 من الجريدة الرسمية الجزائرية قرارا جديدا اتخذه ائتلاف من الوزراء، يحدد هذا القرار التفاصيل الدقيقة والشروط اللازمة لإنشاء إعلان (حلال) للأغذية، وبالتالي حماية المواطن من المنتجات الحرام، ووفقا لهذا القرار، فإنه يسمح فقط للأطعمة التي تفي بالمتطلبات الواردة في القرار واللوائح المعمول بها بعرض بطاقة (حلال)، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمتلك المواد الغذائية المستوردة شهادة مطابقة (حلال) صادرة عن منظمات معترف بها من قبل اللجنة[1].

[1] - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9 رمضان عام 1437هـ الموافق لـ 14 يونيو سنة 2016، يحدد شروط وكيفيات وضع بيان حلال للمواد الغذائية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ الخميس 08 ربيع الأول عام 1438 هـ الموافق 08 ديسمبر سنة 2016م، ص27.

وقد تم تنصيب هذه اللجنة من طرف وزير التجارة يوم الاثنين 25 جانفي 2021، كما نص عليه القرار الوزاري المذكور أعلاه، وتتشكل هذه اللجنة برئاسة الوزير المكلف بحماية المستهلك وقمع الغش أو ممثله من[1]:

- ممثل عن كل وزير من وزارة الشؤون الدينية ووزارة الفلاحة ووزارة الصناعة ووزارة الصحة كأعضاء في اللجنة.
- ممثلين عن مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية على غرار المجلس الإسلامي الأعلى، والهيئة الجزائرية للاعتماد، والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، والمركز الجزائري لمراقبة النوعية، ومعهد باستور بالجزائر والمركز الوطني لعلم السموم، والمعهد الوطني للطب البيطري.

كما أن للجنة أن تستعين بأي كفاءة من الكفاءات والخبراء تراه معينا لها في أداء مهامها، وقد منح المعهد الجزائري للتقييس علامة المطابقة "حلال" لاثني عشر {12} منتجا غذائيا جزائريا، بعد عقد اجتماع للجنة الإشهاد بالمطابقة "حلال" في مقر المعهد في 06 فيفري 2023، وبعد استيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحلال وكذلك المعيار المرجعي NA 6184 Halal Food" المتطلبات العامة "ووفقا لإجراءات إصدار شهادات الحلال المعمول به، وتتكون هذه اللجنة من[2]:

- مدير عام المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) رئيسا.
- ممثل عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- ممثل عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- ممثل عن وزارة الصناعة.
- ممثل عن وزارة التجارة وترقية الصادرات.
- ممثل عن وزارة الصحة.
- ممثل عن المجلس الإسلامي الأعلى.
- ممثل عن جمعية لحماية المستهلك ذات بعد وطني.

[1] – المرجع نفسه، ص29.

[2] – الموقع الالكتروني لمعهد التقييس الجزائري، https://www.ianor.dz، 20-03-2024.

### 2-3 المهام التي تقوم بها اللجنة

تقوم لجنة متابعة الإشهاد بتحديد قائمة المواد الغذائية المعنية بإلزامية وضع البيان(حلال)، وتنشر قائمة هذه المواد على مختلف المواقع الالكترونية الرسمية للوزرات المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش[1].

كما تكلف اللجنة بالدراسة وإبداء رأيها خصوصا فيما يتعلق بإجراءات الإشهاد (حلال) من خلال التنظيم المعمول به في مجال المواد الغذائية حلال، وتدرس طلبات الاعتراف بالشهادات (حلال)، وطلبات الاعتراف المتبادل مع الإشهاد الأجنبية[2].

**المطلب الثالث: الهيئات المانحة لشهادة الحلال وبعض المؤسسات الاقتصادية المتوافقة مع الضوابط الشرعية.**

نتناول في هذا المطلب بعض الهيئات المعترف بها دوليا في منح شهادة الحلال من *GIMDES والتي تتبع أحكام وتوجيهات الشريعة الإسلامية، كما نتطرق إلى بعض المؤسسات التي حرصت على أن تكون أنشطتها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد حصلت على شهادة الحلال.

**أولا: الهيئات المانحة لشهادة الحلال**

توجد العديد من الهيئات المنتشرة في قارات العالم، وتساهم في منح شهادة الحلال للمؤسسات الاقتصادية التي تريد الحصول على هذه الشهادة من أجل وضعها كعلامة على منتجاتها، والتي تلتزم بمجموعة من المعايير الشرعية التي تحددها هذه الهيئات مسبقا، وبالتالي يمكن لها أن تسوق سلعها مستهدفة فئة المسلمين في البلد، خصوصا في البلدان الغربية التي يقطنها العديد من المسلمين، أو ما يتعلق بالمواد المستوردة من هذه البلدان إلى بلدان العالم الإسلامي، ومن هذه الهيئات التي حصلت على الاعتماد في منح شهادة الحلال في سنة 2022 من طرف مؤسسةGIMDES نذكر ما يلي:

[1] – المادة 5، من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد شروط وكيفيات وضع بيان حلال للمواد الغذائية.

[2] – المادة 7، من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد شروط وكيفيات وضع بيان حلال للمواد الغذائية.

* – نشأت مؤسسةGIMDES نتيجة للضرورة، وكان الهدف الرئيسي لها هو البحث عن الغذاء الحلال والصحي للمستهلكين المسلمين وتقديم شهادة حلال لتلك المنتجات كضمان لكل من السوق والمستهلك.

**الجدول رقم 29: بعض الجهات المانحة لشهادة الحلال**

| الشعار | الجهة المانحة لشهادة الحلال | البلد |
|---|---|---|
| | المجلس الإسلامي لجنوب افريقياICSA | جنوب افريقيا |
| | الهيئة الوطنية للحلال S.A.N.H. A | جنوب افريقيا |
| | مؤسسة الحلال (AHF) | الولايات المتحدة الأمريكية |
| | خدمات تطوير المنتجات الحلال HPDS | كندا |
| | شهادة الحلال العالميةIDCP | باكستان |
| | مركز بحوث الأغذية الإسلامية ماليزيا ومنطقة آسيا IFRC | ماليزيا |
| | شاندونغ خدمة شهادات الحلال SHC | الصين |
| | مجلس اللحوم الحلال في أستراليا SICHMA | استراليا |
| | شركة حلال GmbH | ألمانيا |
| | المعهد الجزائري للتقييس | الجزائر |

**المصدر**:https://www.halalcertificationturkey.com/ar

تتواجد الهيئات المانحة لشهادة الحلال في العالم بشكل واسع ومتنوع كما هو ملاحظ من خلال الجدول أعلاه، وتعمل هذه الهيئات على تحديد وتقييم المنتجات والخدمات التي تُعدُّ طبقا لقواعد الاستهلاك الحلال، وتهدف الهيئات إلى تزويد المستهلكين بمعلومات دقيقة حول مدى تطابق المنتجات مع المعايير الإسلامية.

ويشهد العالم انتشارا متزايدا للهيئات المانحة لشهادة الحلال في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية، وتعتبر هذه الهيئات مسؤولة عن توفير معايير الحلال، وضمان الامتثال لها في عمليات الإنتاج والتصنيع.

ومع تنامي الوعي بالحلال واهتمام المسلمين بتناول منتجات تتوافق مع قيمهم الدينية، أصبحت هذه الهيئات أكثر أهمية للشركات والمؤسسات في استجذاب عملاء جدد، والبقاء في منافسة قوية في السوق العالمية.

يمكن القول إن انتشار الهيئات المانحة لشهادة الحلال في العالم يعكس الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات التي تتوافق مع معايير الشرع الإسلامي، كما يسهم في تعزيز الثقة بين المسلمين والشركات والمؤسسات المنتجة، ويعزز المنافسة في السوق العالمية، ومن المهم أيضا أن نشير إلى جهود هذه الهيئات في تطوير معاييرها ومواكبة التطورات التكنولوجية لتلبية احتياجات المستهلكين، وتوفير منتجات حلال عالية الجودة.

**ثانيا: بعض المؤسسات المتوافقة مع الضوابط الشرعية.**

هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية التي حرصت على أن تكون أنشطتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولذا قدمت طلباتها للجهات المعنية بمنح شهادة الحلال، وبعد تأكد هذه الأخيرة بالتزام هذه المؤسسات بمختلف المعايير الشرعية منحتها الاعتماد بوضع علامة الحلال على منتجاتها، ومن هذه المؤسسات نذكر ما يلي:

**1- شركة التنمية الزراعية المحدودة للتصدير خارج المملكة العربية السعودية.**

شركة التنمية الزراعية المحدودة هي شركة تابعة لشركة التنمية الغذائية، حيث تأسست هذه الشركة الأم سنة 1976 بالمملكة العربية السعودية، وتعمل هذه الأخيرة في عدة مجالات، منها إنتاج وتجارة الدواجن الطازجة، وصناعة وتجارة لحوم الدجاج، صناعة وتجارة أعلاف الحيوانات، بالإضافة إلى بيع معدات إنتاج الدواجن وغيرها من المعدات ذات الصلة.

تتميز شركة التنمية الزراعية المحدودة بتقديمها لأفضل منتجات الدواجن الطازجة في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بفضل جودتها الممتازة وتشكيلة واسعة من المنتجات المتاحة تحت العلامة التجارية [التنمية].

وتعتمد الشركة على تربية الدجاج محليا، وتغذيتها بشكل رئيسي على الذرة المكون النباتي100٪، وتضمن أنها خالية من الهرمونات، وتَتابع نموها بشكل دقيق من قبل فريق متخصص من الفنيين والخبراء في هذا المجال.

كما تعمل الشركة باستمرار على تحسين إنتاجها وسياساتها باعتماد أحدث التقنيات لتلبية احتياجات المستهلكين وتوفير منتجات عالية الجودة وخالية من المواد الحافظة الاصطناعية، بالإضافة إلى ذلك، تقدم شركة التنمية مجموعة متنوعة من المنتجات الحلال، بما في ذلك المنتجات الطازجة والمجمدة والمتبلة والعديد من الخيارات الأخرى، وقد حققت هذه الشركة مركزا ماليا قويا، بسبب الالتزام بالمعايير الشرعية، إضافة إلى التزامها بمبادئ الحوكمة من خلال تشكيل العديد من اللجان[لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة البيئية والاجتماعية والحوكمة... ] التي تساعد مجلس الإدارة في الإشراف على إفصاحات الشركة

عن الحوكمة البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى حوكمة الشركات، و مراقبة الامتثال لأفضل الممارسات الدولية وضمان تنفيذها، وتعزيز النزاهة والاستدامة في أعمال الشركة [1].

**2- شركة فرسان للأغذية والمنتجات الاستهلاكية.**

تأسست شركة فرسان للأغذية والمنتجات الاستهلاكية المحدودة في الرياض بالمملكة العربية السعودية في عام1979، وذلك لتوفير اللحوم الفاخرة، وبفضل شعبيتها والطلب المرتفع عليها، أصبحت فرسان رائدة في هذا القطاع، وفي عام1981 قررت فرسان أيضا توزيع اللحوم الممتازة إلى جانب متجر اللحوم الذواقة، بناء على شعبيتها بين المنازل والمتاجر والمطاعم.

وفي عام1993، قامت فرسان بإضافة المخبوزات الممتازة ومكونات المعجنات والمواد الاستهلاكية والحلويات إلى محفظتها المتنوعة.

منذ ذلك الحين، نجحت شركة الفرسان الكبرى في التوسع في صناعة الأغذية وبيعها بالتجزئة وتوزيعها، وقد حققت الشركة نجاحا كبيرا في جميع مدن المملكة العربية السعودية[2].

**3- شركة الخطوط السعودية للتموين**

شركة الخطوط السعودية للتموين هي شركة تابعة لمجموعة الخطوط السعودية القابضة، تعمل هذه الشركة في مجال توفير خدمات التموين في العديد من المجالات، وتقدم خدمات توفير المواد الغذائية والمشروبات، بالإضافة إلى تخطيط قوائم الطعام وتنسيقها بشكل احترافي، كما تتميز الشركة بقدرتها على إنتاج وجبات الطعام المجمدة، وإدارة الصالات، بالإضافة إلى تنظيم قنوات التسوق والمغاسل التجارية وتوفير السكن، وتتعاون الشركة مع شركات الأمن لتقديم خدمات الأمن المتميزة لضمان أقصى درجات الأمان والسلامة[3].

تأسست شركة الخطوط السعودية للتموين عام1981، بهدف تقديم خدمات التموين للخطوط الجوية السعودية ومع مرور الوقت، نمت الشركة وتحولت إلى مؤسسة واسعة ومتنوعة تقدم مجموعة شاملة من الأطعمة والمشروبات وتجارة التجزئة، والضيافة وخدمات الدعم للعملاء المحليين والدوليين، تعتبر الشركة الآن من الرائدات في هذا المجال وتوفر خدمات عالية الجودة لعملائها في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.

[1] - https://tanmiah.com/AR/agriculture-development-company-ltd.html, 29-10-2023.

[2] - https://www.forsan.com.sa/our-story, 29-10-2023.

[3] - https://catrion.com/ar/, 30,10,2023.

تعمل شركة الخطوط السعودية للتموين وفقا لأعلى معايير الجودة العالمية، ولتحقيق ذلك، قامت الشركة بوضع منهجيات محددة ودقيقة وتطوير برامج تدريب راقية للموظفين لضمان تطبيق هذه المعايير، كما حرصت على الاهتمام خصوصا بمعايير جودة الإنتاج الغذائي، ونتيجة لهذه الجهود، تمكنت شركة الخطوط السعودية للتموين من احتلال مكانة رائدة في المملكة العربية[1].

وقد حازت الشركة على عدة جوائز وشهادات، إضافة إلى شهادة الحلال التي تحصلت عليها من طرف المركز السعودي للحلال، ونذكر من هذه الشهادات ما يلي:

- شهادة2008 :ISO 9001
- شهادة2008 :ISO 9001 ، الإصدار الأول
- شهادة2005 :ISO 22000
- شهادة2005 :ISO 22000 ، الإصدار الأول.

### 4- شركة دحماني (لابال La Belle )الجزائرية

تأسست شركة **دحماني** التجارية في أوائل تسعينيات القرن العشرين كشركة متخصصة في استيراد المواد الغذائية. ثم بدأت الشركة مسيرتها في تجهيز الأغذية في عام 1995، ونجحت في جعل نفسها معروفة من خلال العلامة التجارية المارجرين La Belle.

تضم شركة **دحماني** مصنعا للدقيق ومصنعا للسميد والكسكس وطاحونة لتحميص البن، وقد تم افتتاح وحدة إنتاج للمارجرين في دار البيضاء عام 2004.

في سنة 2005، انضمت Entreprise Nationale des Corps Gras (ENCG) إلى مجموعة شركة **دحماني**، مع وحدتي تكرير، وفي عام 2006، تم استحواذ الشركة على Moulins de la Mezghenna التابعة للمجموعة العامة ERIAD Alger، والتي تضم مطحنة للدقيق بسعة 400 طن في اليوم.

وفي أوائل عام 2010، بدأت شركة **دحماني** في تعبئة المنتجات الغذائية مثل الأرز والعدس والفاصوليا والحمص والسكر المحبب والحليب في مصنعها في خميس الخشنة[2]، لتواصل الشركة تطوير أساليبها وتقنياتها لتلبية احتياجات السوق وتوفير منتجات عالية الجودة لزبائنها.

[1] - https://sa.linkedin.com/company/cateringsaudia, 29-10-2023.

[2] - الموقع الالكتروني للشركة، https://groupelabelledz.com، 20-03-2024.

وقد حصلت على شهادة حلال من طرف المعهد الجزائري للتقييس في السادس من شهر فيفري 2023 فيما يتعلق بمنتوج السكر الأبيض المكرر[1].

**5- شركة تسالا لتعليب العامة لتعليب الأغذية الجزائر SARL Conserverie alimentaire Générale Tessala (COGEAT):**

شركة تسالا لتعليب العامة لتعليب الأغذية هي شركة ذات مسؤولية محدودة وذات علامة التجارية (IZABEL)، بدأت نشاطها التجاري في شهر ديسمبر 2016، برأس مال قدره 10.000.000 دج، ويتمثل نشاطها في[2]:

- تعليب الأسماك والمحار وتحضير الأسماك المجففة والمجمدة وإنتاج مسحوق السمك ومخلفات الأسماك.
- تعليب الفواكه والمربى والخضراوات.
- تجهيز الأغذية من خلال معالجة المنتجات الغذائية عن طريق الحفظ، التجميد، الجفاف، التعليب...

وقد حصلت هذه الشركة على شهادة حلال من طرف المعهد الجزائري للتقييس في السادس من شهر فيفري 2023 بعدما استوفت المتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحلال، وكذلك المعيار المرجعي NA" 6184 Halal Food -المتطلبات العامة"، ووفقا لإجراءات إصدار شهادات الحلال المعمول بها، وبحصولها على هذه الشهادة وضعت وسم حلال على منتجاتها الآتية[3]:

- التونة في زيت فول الصويا.
- التونة بزيت دوار الشمس.
- تونة كاملة بزيت الزيتون.
- تونة مع صلصة الطماطم.

[1] - الموقع الالكتروني لمعهد التقييس الجزائري، https://www.ianor.dz، 20-03-2024.

[2] - مصنع تيسالا العام لتعليب الأغذية، تسالة المرجة الجزائر، https://www.adresse-algerie.com/annuaire/conserverie-generale-alimentaire-tessala/، 25-03-2024.

[3] - الموقع الالكتروني لمعهد التقييس الجزائري، https://www.ianor.dz، 20-03-2024.

**خلاصة الفصل الثالث**

تبين من خلال الدراسة التطبيقية لتطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، أسواق رأس المال) أن هذه المؤسسات قد حققت قفزة نوعية وأرقاما قياسية في مجال المالية الإسلامية، ويعود هذا النجاح إلى التزامها وسعيها نحو تطبيق المعايير الشرعية التي تصدرها مختلف المؤسسات والهيئات الشرعية، وقد تأثرت هذه المؤسسات بشكل إيجابي بالمعايير الشرعية التي تم اعتمادها، مما ساعد في تعزيز الحوكمة في هذه المؤسسات، فقد ساهمت هذه الأنظمة والقوانين في تحسين العمليات الداخلية وضمان نزاهة القرارات والممارسات، وتم تعزيز إجراءات مراقبة الحسابات والتقارير المالية في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال تقديم الخدمات المالية الإسلامية، كل ذلك أدى إلى بناء سمعة إيجابية وزيادة الثقة لدى العملاء والمستثمرين، وهذا ما بينته الدراسة القياسية لحالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2023 والتي تبين فيها العلاقة الطردية والقوية بين عملية التدقيق الشرعي وحوكمة المصرف، فالالتزام بالمعايير الشرعية لا يحقق التوافق مع القيم الدينية فقط، بل يسهم أيضا في تعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي للمؤسسات المالية الإسلامية، ويعزز مكانتها في سوق المال ويعطيها الثقة والاحترام في البيئة المالية.

وبالنسبة لتطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات الاقتصادية، فقد تبين أن صناعة الحلال قد انتشرت عبر العالم وذلك باعتبار وجود جهات وطنية ودولية تضطلع بهذه الصناعة، وتضع شروطا وضوابط شرعية من أجل إصدار شهادة الحلال للمؤسسات الناشطة في مختلف المجالات، كالغذاء والدواء والمواد التجميلية والسياحة وغيرها، وهذا إما إيمانا منهم بضرورة الالتزام بإنتاج الطيبات تطبيقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وإما مراعاة لشريحة كبيرة من المسلمين في العالم التي تريد الحصول على هذه الطيبات واجتناب الخبائث، وبالتالي اكتساح هذه السوق.

# الخاتمة

تتمحور مشكلة هذه الدراسة في البحث عن كيفية إسهام معايير التدقيق الشرعي في تحسين حوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية، هذا ما يجعل هذه المؤسسات أكثر استقرارا وأقل عرضة للأزمات المالية والاقتصادية التي تؤثر سلبا على الاقتصادات المحلية والعالمية.

وتظهر هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين مبادئ الحوكمة ومعايير التدقيق الشرعي، فعلى سبيل المثال، تعزز معايير التدقيق الشرعي الشفافية والمساءلة، اللتين تعتبران أساسيتين في مبادئ الحوكمة، بالتالي تسهم هذه المعايير في تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين، مما يعزز من استقرار المؤسسات ويقلل من تأثير الأزمات المالية والاقتصادية.

وفي خاتمة في هذا البحث نتطرق إلى عرض نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بإشكالية وتساؤلات الدراسة، وذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها، ويليها ذكر بعض التوصيات والمقترحات، ثم التنبيه لبعض التساؤلات التي أثارها الموضوع، والتي تفتح المجال لدراسات أخرى مرتبطة به، وذلك كما يلي:

## 1- النتائج

إضافة إلى النتائج المقدمة في سياق موضوع البحث، من الممكن أيضا التركيز على نتائج الدراسات النظرية والتطبيقية التالية:

- تتميز المؤسسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي عن المؤسسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الوضعي بمجموعة من الخصائص، أهمها مراعاة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بنشاطها أو حتى من حيث أهدافها التي لا تتمثل فقط في تحقيق الربح، بل تتعدى إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تعود بالنفع على البلاد والعباد ككل.
- ظهرت الحاجة لحوكمة الشركات نتيجة حدة الصراعات بين أطراف الوكالة، وسلسلة أحداث الفشل التي ضربت الشركات المقيدة في أشهر أسواق المال العالمية.
- للحوكمة عدة مسميات تستخدم للإشارة إليها، ومن بين هذه المسميات: الحكم الرشيد والإدارة الرشيدة للمؤسسات ومفهوم الحاكمية، تهدف كل هذه المسميات إلى زيادة الثقة في الاقتصاد، وذلك من خلال تحقيق مبادئ أساسية تشمل الشفافية والعدالة ومنح الحق في المساءلة ومراعاة مصالح جميع الأطراف، بالإضافة إلى الحد من سوء استخدام السلطة في غير المصلحة العامة، وبوجود هذه المفاهيم والمبادئ، يمكن تعزيز الثقة في العمليات الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة وعادلة.
- تعتبر المنطلقات الفكرية الموجهة للحوكمة أحد الاختلافات الجوهرية بين الحوكمة في المؤسسات التقليدية والمؤسسات الإسلامية، إذ يتم تحديد المنطلقات الفكرية للحوكمة في المؤسسات التقليدية بناء على المبادئ

الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، أما في المؤسسات الإسلامية، فإن المنطلقات الفكرية للحوكمة تستند إلى القوانين والتوجيهات الشرعية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

- تهتم المؤسسات المالية الإسلامية في نشاطها بالجانب القيمي والأخلاقي، والذي يعتبر أمرا أساسيا في ضمان امتثالها الجيد لمبادئ الحوكمة، فهي تسعى لتوفير الخدمات المالية التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والقيم المعنوية في مجتمعاتها، في حين يعتبر هذا الجانب ضعيفا في المؤسسات المالية التقليدية، حيث قد تغلب المصالح الشخصية والربحية على القيم الأخلاقية في عملياتها المالية.
- الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تجمع بين معايير الحوكمة التقليدية التي تركز على الجوانب المالية والإدارية، وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح، وبين المعايير الشرعية من جهة التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.
- أدى الالتزام بمعايير التدقيق الشرعي إلى تحقيق نتائج جد إيجابية على مستوى المؤسسات التي عملت بهذه المعايير من الناحية الاقتصادية، كما أدى أيضا إلى تجنب مظاهر الفساد التي أصابت أغلب المؤسسات التقليدية.
- يعتبر التدقيق الشرعي أحد العوامل التي تسهم في حفظ الحقوق وتقليل حدوث الفساد في بيئة الاقتصاد الإسلامي، فعندما يتم تنفيذ التدقيق الشرعي بشكل صحيح، يتم ضمان تحقيق الشفافية والمصداقية، وهما عنصران أساسيان في بيئة الحوكمة القوية، بالإضافة إلى ذلك، يساهم التدقيق الشرعي في تقليل المخاطر المتعلقة بأعمال الشركات والمؤسسات الاقتصادية، فعندما يتم فحص العمليات والمعاملات وفقا للمبادئ والأحكام الشرعية، يمكن تحديد المخاطر وتطبيق إجراءات لتخفيفها.
- اهتم القائمون بشأن الصناعة المالية الإسلامية اهتماما بالغ الأهمية بسلامة نشاط المؤسسات من المحذورات الشرعية، وذلك من خلال حرصهم على إصدار المعايير الشرعية التي تسمح بتنظيم وتوجيه ومرافقة ومراقبة نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية مما جعلها قادرة على منافسة باقي المؤسسات المالية التقليدية.
- الرقابة الشرعية لها شبه وعلاقة بعمل أهل الحسبة، وهي بذلك تعتبر امتدادا لوظيفة المحتسب في ضوء فكر الاقتصاد الإسلامي.

- تعتبر الرقابة الذاتية من أهم وسائل الرقابة في الإسلام، فاستشعار الفرد لرقابة الله تعالى له، تجعله يبتعد عن كل انحراف، ولا تتأتى هذه الرقابة الذاتية إلا بالتربية الإيمانية لأفراد المجتمع، وتطوير العلاقة القوية مع الله تعالى وتعزيز الإيمان في النفوس.
- الرقابة الشرعية لها أهمية كبيرة ودور بارز في أي مؤسسة اقتصادية ومالية، خاصة تلك التي تعتمد على القوانين الإسلامية في أنشطتها المالية والاقتصادية، فبوجود الرقابة الشرعية، يتم ضمان امتثال المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع جوانب عملها، وتساعد الرقابة الشرعية في تفادي المخاطر المالية والاقتصادية غير الشرعية والتعاملات المشبوهة التي قد تضر بالمؤسسة، كما تسهم الرقابة الشرعية في ترسيخ قيم العدل والأمانة والشفافية في عمل المؤسسة، وتعزز ثقة العملاء والمستثمرين فيها، وبذلك تكون الرقابة الشرعية عنصرا أساسيا لنجاح واستقرار المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية من أهم المؤسسات التي ساهمت بشكل إيجابي في دعم الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال إصدار المعايير الشرعية التي تساعد مختلف المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.
- قد حققت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية العديد من الإنجازات، وعلى عدة مستويات سواء من ناحية المهنية أو على مستوى التطبيق لهذه المعايير، أو على المستوى التشريعي والقانوني.
- للمعايير الشرعية دور مهم وبارز في كفاءة عملية التدقيق الشرعي، وبالتالي إضفاء المزيد من تعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية والمالية.
- أولت الشريعة الإسلامية اهتماما كبيرا بالجانب الاقتصادي، وذلك من خلال وضع ضوابط شرعية تحكم نشاط المؤسسات الاقتصادية، ومن الضوابط الشرعية ذات الأهمية الكبيرة فيما يتعلق بالوظيفة المالية للمؤسسات الاقتصادية والمالية ضرورة تجنب داء العصر المتمثل في جريمة الربا التي كانت وراء حدوث مختلف الأزمات المالية والاقتصادية على مر العصور والأزمنة.
- المبادئ والمعايير التي أتت بها مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية بخصوص الحوكمة، نجد أن فكر الاقتصاد الإسلامي كان سباقا في الدعوة إلى الالتزام بها على غرار الحث على ضرورة المحافظة على البيئة في أي عملية إنتاجية.

- التزام مصرف الراجحي بأن تكون تعاملاته موافقة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال إسناد مسؤولية النظر في شرعية تعاملاته إلى هيئة شرعية مستقلة، تفحص مدى التزامه بتطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الشرعية، وبذلك حقق نتائج إيجابية في نشاطاته المختلفة.
- عملت مجموعة البركة المصرفية على الالتزام بتطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الشرعية المحلية (المصرف البحريني المركزي) والعالمية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، وبالتالي حققت نموا بارزا في مركزها المالي، وعززت من منافستها القوية للمؤسسات المالية التقليدية.
- من خلال الدراسة القياسية التي أجريت لدراسة العلاقة الارتباطية بين معايير التدقيق الشرعي وحوكمة المؤسسات الاقتصادية تبين أن عملية التدقيق الشرعي تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على تعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- لشركة التأمين الإسلامية الأردنية مكانة بارزة في سوق التأمين في الأردن وخارجه، ويعود ذلك إلى حرص هذه المؤسسة الدائم على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الإسلامية والمجامع الفقهية.
- يعتبر سوق التأمين التكافلي واحدا من القطاعات الرئيسية في سوق التأمين في الجزائر، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تواجه هذه السوق في الجزائر، فعلى سبيل المثال هناك نقص في الوعي، والثقافة بين الجمهور بشأن فوائد التأمين التكافلي وكيفية الاستفادة منه، ولهذا لازالت سوق التأمين التكافلي في الجزائر بعيدة عن المستوى المطلوب.
- يعد سوق رأس المال الإسلامي الماليزي وسوق دبي المالي الإسلامي من أهم الأسواق المالية الإسلامية في العالم الإسلامي التي تبنت تطبيق المعايير الشرعية في كامل تعاملاتها، ولهذا قد حققت نموا بارزا وزيادة معتبرة في مختلف مؤشراتها المالية.
- شهدت الصناعة المالية الإسلامية اهتماما كبيرا على مختلف المستويات، ومن ذلك المساهمة في إصدار المعايير الشرعية التي هي عبارة عن قواعد وضوابط مختصرة الصياغة، يستطيع غير المختص في الشؤون المالية أن يستوعبها ويفهم مدلولها، في حين نجد أن المؤسسات الاقتصادية لم تلق هذا الاهتمام نفسه من قبل المهتمين بالجانب الشرعي للنشاط الاقتصادي خاصة على مستوى الدولة.

## 2- التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها، نقترح ما يلي:

- ضرورة التطوير النوعي في التشريعات والأنظمة التي تصدرها الجهات الرقابية لأنشطة المؤسسات الاقتصادية المتوافقة مع الضوابط الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الالتزام بتلك الضوابط من جانب وتفعيل الرقابة عليها من جانب آخر.
- لابد من أن تنص القوانين والتشريعات المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية صراحة على ضرورة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، وأن تكون هذه القوانين والتشريعات واضحة وصارمة، كذلك لابد من توفير آليات رقابة فعالة لضمان الامتثال لأحكام الشريعة، مما سيسهم في تعزيز ثقة الجمهور، وتطوير القطاع المالي الإسلامي، وتحقيق العدالة والنزاهة في هذا المجال.
- ضرورة إصدار تشريعات تتضمن حوكمة المؤسسات الاقتصادية، وتأخذ في اعتبارها الأحكام والضوابط الشرعية، وذلك لما لها من دور هام في تعزيز الشفافية والمسؤولية في القطاع الاقتصادي، كما ينبغي أن يكون للهيئات الشرعية، والدولة دور محوري في إعداد وتطبيق هذه التشريعات، وكذلك تعزيز آليات الرقابة المستقلة للحفاظ على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- لابد من تفعيل استخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى العالمي، ونحن في حاجة إلى اعتماد هذه المعايير بشكل واسع وتطبيقها بحسم لضمان استدامة ونجاح هذا النموذج المالي المبني على مبادئ الشرعية الإسلامية.
- تعتبر ضرورة تكوين علماء متخصصين في مجال علوم الشريعة الإسلامية والاقتصاد أمرا مهما للغاية، فإن توفر هؤلاء العلماء ذوي الاختصاصين المشترك بين الشريعة الإسلامية والاقتصاد يعود بالعديد من الفوائد على الهيئات الشرعية والمؤسسات الاقتصادية، كذلك ضرورة إصدار موسوعة اقتصادية إسلامية تضم كل ما تحتاج إليه هذه المؤسسات من بيان لأحكام الشريعة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.
- تؤدي الدولة دورا مهما في رقابة وتوجيه مؤسسات الوقف، ويهدف هذا الدور إلى حل أي نزاعات قد تنشأ بين الموقوف عليه والمؤسسة، والتي قد تؤثر على نشاطات الوقف، ولتحقيق هذه الغاية، يمكن تشكيل هيئة مستقلة للرقابة على المؤسسات الوقفية، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومن

خلال هذا النهج يمكن تعزيز الشفافية وضمان المساءلة والعدالة في قرارات المؤسسات الوقفية، وتسود الأمانة والثقة بين جميع الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى استغلال الموارد بشكل صحيح وفعال.

- على الأفراد المسلمين المساهمة في إنجاح مسيرة المؤسسات الاقتصادية التي تراعي أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف أنشطتها، وذلك من خلال التعامل مع هذه المؤسسات، ومقاطعة تلك المؤسسات الاقتصادية التي تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ينبغي استحداث هيئات ومؤسسات شرعية شبيهة بالمؤسسات والهيئات الشرعية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية تعمل على إصدار المعايير الشرعية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك من أجل توسيع دائرة تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بجميع النشاطات الاقتصادية.
- تحتاج الجزائر إلى المزيد من الجهود لتعزيز سوق التأمين التكافلي وزيادة الوعي والثقافة بين الناس بشأن فوائده وأهميته، كما يمكن أيضا أن تكون هناك حاجة ماسة لتحسين التشريعات والتنظيمات المرتبطة بالتأمين التكافلي لتمكين الشركات والمستهلكين من الاستفادة الكاملة من هذا القطاع المهم.
- ينبغي المبادرة إلى إنشاء مصرف إسلامي جزائري من أجل تعزيز التنمية المالية والاقتصادية في البلاد، وتوفير بيئة مالية مستدامة ومتوازنة، وتوفير فرص استثمارية متوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية.
- العمل على إنشاء منظومة وهيئة موحدة تتضمن مقاييس معترف بها عالميا للمنتجات الحلال، ولتحقيق ذلك، يجب على دول العالم الإسلامي من خلال منظمة التعاون الإسلامي (OIC) التوافق بينها في اتفاقيات دولية، بالإضافة إلى التوافق مع بقية دول العالم، هذا الاتفاق سيعمل على تأسيس سوق عالمية للمنتجات الحلال، مما سيؤدي بدوره إلى تخفيض أسعار هذه المنتجات نتيجة لتقليل تكاليف الشهادات المطلوبة لتوثيق معايير الحلال، ونتيجة لذلك، ستشهد هذه المنتجات زيادة في الطلب العالمي عليها.
- لابد من العمل بجدية لإبراز الجانب الأخلاقي والقيمي للحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية بصفتها تمثل أساسا لحوكمة المؤسسات الاقتصادية.

### 3- آفاق الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة حول الالتزام بمعايير التدقيق الشرعي ودوره في تعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، وأظهرت النتائج أهمية الالتزام بتلك المعايير في تجنب الأزمات الاقتصادية والمالية، كما أظهرت المقترحات التي تم اقتراحها في الدراسة أن هناك حاجة ماسة لتطوير وتعزيز الالتزام بتلك المعايير.

ونعتقد أن عرض هذه الدراسة ونتائجها سيسهم في تحسين الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي، سيكون لها دور هام في منع الأزمات الاقتصادية والمالية في المستقبل، إلى جانب ذلك، يمكن أن تشكل هذه الدراسة مقدمة لأبحاث ودراسات مستقبلية حول هذا الموضوع، ويمكن اقتراح مواضيع بحثية متعددة تتعلق بالالتزام بمعايير التدقيق الشرعي وتأثيره على الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، ومن المهم أن تكون هذه الدراسات مستمرة لتوسيع فهمنا لهذا الموضوع المهم وضرورة الالتزام به، ومن المواضيع المقترحة للبحث والدراسة ما يلي:

- اقتراح نموذج عملي لتطبيق معايير التدقيق الشرعي في مؤسسة اقتصادية.
- العلاقة القياسية بين معايير الحوكمة وبين معايير التدقيق الشرعي.
- الأثار الاقتصادية لتطبيق معايير التدقيق الشرعي في الاقتصاد الوطني (دراسة كمية).
- واقع تطبيق معايير التدقيق الشرعي ومعايير الحوكمة في الاقتصاد الجزائري.
- نحو تأسيس مؤسسات وهيئات شرعية تضطلع بإعداد المعايير الشرعية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا : القرآن الكريم

## ثانيا : الكتب

### 1- كتب التفسير


- إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض ط2 1999.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد السلامية، دار طيبة الرياض، د ط، د س.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، دار ابن الجوزي، السعودية 2012.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001.


### 2- كتب السنة وشروحها.


- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، **صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1993.
- ابن حجر العسقلاني شهاب الدين :**فتح الباري** شرح صحيح البخاري، دار السلام، الرياض،2000.
- أبو داود سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، د ط، د س.
- أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، **الأربعون النووية**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، ط1 2009.
- أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، تحقيق شعيب الأرناؤوط –عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 2001م.
- البيهقي: **السنن الكبرى**، المطبعة العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط1، 1352هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط3، 1424 هـ . –2003 م.
- الترمذي، (محمد بن عيسى بن سورة)، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، مصر، ط2، 1978.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1978.
- شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار الرسالة العالمية سوريا، ط1، 2013.
- محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 ، د س.
- محمد بن اسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، دار ابن كثير، لبنان، ط1، 2002.
- مسلم أبو الحسن القشيري النيسبوري :**صحيح مسلم بشرح النووي**، المطبعة الأزهرية، ط2، 1990.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، دار طيبة للنشر، القاهرة، ط1 ،2006م.
- مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.

### 3- كتب القواميس والمعاجم

- إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- ابن منظور، جمال الدين ابن مكرم، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر طبعة جديدة، دس.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ..
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية –الدار النموذجية–، بيروت، ط5، 1420هـ . / 1999م.
- الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط8، 2005.
- الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، المطبعة الحسينية، ط2، 1344هـ.

### 4- كتب الفقه والفكر الإسلامي العام:

- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، **إصلاح المال**، تحقيق محمد عبد القادر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1993م.
- ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي، **المدخل**، دار التراث، د ط، د س.

- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية** تحقيق نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ..
- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ / 1995م.
- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ / 1995م.
- ابن تيمية، **القواعد النورانية**، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1951م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ..
- ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988 م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون** (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، دار الجيل، بيروت تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، 1992.
- ابن قدامة المقدسي أبو محمد موفق الدين عبد الله، **كتاب الكافي في فقه الإمام أحمد**، دار الكتب العلمية بيروت، ط4، 1994.
- ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، **المغني**، مكتبة القاهرة، د ط، د س.
- ابن قدامة المقدسي، **عمدة الفقه**، مكتبة الطرفين، الطائف، د س.
- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط1، 1988م.
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، **إحياء علوم الدين**، دار المعرفة، بيروت، د س.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، **الخراج**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط جديدة، دس.
- أحمد إبراهيم بك، **المعاملات الشرعية المالية**، الطبعة الفنية، القاهرة.
- أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995.
- أحمد الوائلي، **أحكام السجون بين الشريعة والقانون**، مؤسسة أهل البيت، بيروت، ط2، د س.

- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **الحسبة في الإسلام** أو وظيفة الحكومة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت د ط، د س.
- أحمد زكي صفوت، **جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة**، المكتبة العلمية، بيروت، د ط. د س.
- أحمد مصطفى المراغي، **الحسبة في الإسلام**، مطبعة الحلبي، القاهرة، د س.
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، **المنتقى شرح الموطأ**، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332هـ..
- تقي الدين النبهاني، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، دار الأمة، بيروت، ط6، 2004.
- جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، **الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، دار الأندلس الخضراء جدة، ط1، 2003م.
- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، اعتنى به وقدم له وعلق عليه محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م.
- راشد البراوى، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1971م.
- رفيق يونس المصري، **فقه المعاملات المالية**، دار القلم، دمشق، ط1، 2005.
- الشيخ علي الخفيف، **أحكام المعاملات الشرعية**، دار الفكر العربي، مصر، 2008.
- الشيخ علي الخفيف، **أحكام المعاملات المالية**، دار الفكر العربي، مصر، د ط، 2008.
- عبد الحميد البعلي، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية**، طبعة تمهيدية، د ط، د س.
- عبد الرحمن بن نصر الشيزري، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1946م.
- عبد السلام العبادي، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، مكتبة الأقصى، عمان، ط1، 1981.
- عبد السميع المصري، **مقومات الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1990.
- عبد المنعم الجمال، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1980.
- علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي**، مكتبه دار القرآن، مصر ط7، 2002.
- علي محي الدين القره داغي، **التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي**، قواعده وفنياته مع المقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، دار البشائر الإسلامية، لبنان، د ط، 2011.
- القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي، **التلقين في الفقه المالكي**، تحقيق محمد بو خبزة الحسني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004.
- القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار** المكتبة العتيقة ودار التراث، د ط، د س.

- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، **أنوار البروق في أنواء الفروق** عالم الكتب، بيروت، د ط، د س.
- الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، د ط، د س.
- الماوردي، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، د ط، د س.
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، **الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية أحمد جابر بدران، دار الرسالة، القاهرة، ط1، 2002.
- محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، د ط، 1985.
- محمد المبارك، **الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1967.
- محمد أمين ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)**، دار الفكر، بيروت، ط2 1966.
- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.
- محمد بن أبي محمد السقطي، **آداب الحسبة**، مطبعة ارنست لورو، باريس، د ط، 1931.
- محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، **القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية**، تحقيق ماجد الحموي، دار بن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
- محمد بن الحسن الشيباني، **كتاب الكسب**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1997.
- محمد بن صالح بن العثيمين، شرح رياض الصالحين، دار السلام، مصر، د ط، 2002.
- محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، **نيل الأوطار**، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث مصر، ط1، 1993م.
- محمد عبد المنعم عفر، يوسف كمال محمد، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، دار البيان العربي والنشر، جدة ط1، 1985م.
- محمد عليش، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، دار الفكر، بيروت، ط1، 1948.
- مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، **موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار السلام، مصر، ط1، 2010.
- مناهج جامعة المدينة العالمية، **السياسة الشرعية**، جامعة المدينة العالمية، د ط، دس.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية-الكويت، ط2، 2010.

- **موسوعة صناعة الحلال**، مجموعة من المؤلفين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط1، 2020.
- موسى لقبال، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1971.
- موفق محمد عبده، **حماية المستهلك في الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2002.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1 1423 هـ..
- وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002م.
- وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، ط4، دس.
- يوسف القرضاوي، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 2001م.

## 5- كتب الاقتصاد

- أحمد السعد، **الأسواق المالية المعاصرة**، دراسة فقهية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2008.
- أحمد بن يوسف بن أحمد الدرويش، **أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي**، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض ط1، 1989م.
- أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2012.
- أحمد محمد المصري، **الإعلان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د ط، 1985.
- إسماعيل مومني، أمين عويسي، **حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية**، إصدارات الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، الكويت، ط1، 2018.
- جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- حاكم محس الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011.
- حسين عبد المطلب الأسرج، **اقتصاديات الوقف**، مطبوعات جامعة كاي، ماليزيا، 2018.
- حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان دط،2014.
- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، د ط، 2000.
- خالص صافي صالح، **رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط 2008.

- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، د ط، 2013.
- خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2016.
- ديفيد لا ركر، بريان تيان، **مسائل حوكمة الشركات نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية**، ترجمة عبد الله بن ناصر أبوثنين وسعد بن عبد الله الكلابي، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، الرياض السعودية،2017.
- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، دار ايتراك للنشر والتوزيع مصر، 2008.
- رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، دمشق، د ط، د س.
- رولا نايف المعايطة، صالح سليم الحموري، **إدارة الموارد البشرية**، دليل علمي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان، 2012.
- السعيد مبروك إبراهيم، **الحوكمة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية**، مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية، القاهرة، د ط، 2019.
- سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2011.
- السيد عبد المطلب عبده، **الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين**، دار الكتاب، القاهرة، د ط، 1988.
- شوقي أحمد دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1984.
- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2006.
- صلاح الدين حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010.
- طاهر محمود الكلاكدة، **الاتجاهات المعاصرة في تنمية الموارد البشرية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ط1، 2013.
- عبد الجبار منديل، **الإعلان بين النظرية والتطبيق**، مطبعة الإرشاد، بغداد، د ط، 1982.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد للوطنية أثناء النشر، جدة، ط1، 2004.
- عبد الحميد محمود البعلي، **الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، مكتبة وهبة القاهرة، ط1، 1991م.

- عبد الرحمن بن عبد العزيز النفيسة، **صناديق الاستثمار–الضوابط الشرعية والأحكام النظامية–**، دار النفائس، الأردن، ط1، 2009.
- عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
- عبد الله الجوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات** (القيادة، التسويق، العمل المؤسسي، تخطيط وإدارة القوى العاملة، الحوكمة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2014.
- عدنان قباجة وآخرون، **تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية القدس، فلسطين، 2008.
- عطية فياض، **سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي**، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1998.
- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2003.
- عيسى حيرش، **المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتمويلها**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.
- غازي عناية، **ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي**، دار النفائس، بيروت، ط1، 1992.
- قندوز عبد الكريم، **الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، 2008.
- كاسر نصر المنصور وآخرون، **إدارة العمليات الإنتاجية**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، ط2 2011.
- كريمة عيد عمران، **التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2014.
- كينيث أ.كيم وآخرون، **حوكمة الشركة الأطراف الراصدة والمشاركة**، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر السعودية، د ط، 2010.
- محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**، منشورات جامعة7أكتوبر مصراتة، ليبيا ط1، 2010.
- محمد الفاتح محمد بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2016.
- محمد لاشين، **التنظيم المحاسبي للأموال العامة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1977م.
- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، د ط، 2009.
- محمود سلامة عبد القادر، **الضبط المتكامل لجودة الإنتاج**، وكالة المطبوعات، الكويت، د ط، د س.
- مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، دار الكتب المصرية، مصر ط1، 2015.

- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن ط1، 2013.
- موسى لقبال، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1971.
- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، 1998.
- ناصر علي، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المنامة، د ط، 1437هـ..

## ثالثا: الرسائل والدراسات الجامعية

- بوطبة صبرينة، **مساهمة الهندسة المالية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية** –دراسة تجارب بعض الدول–رسالة دكتوراه [غير منشورة] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017.
- بوعبد الله عيسى، **الوظيفة الآلية في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، علوم التسيير جامعة الجزائر، 2003.
- جعفر سحا سوريايي صقر، **سوق رأس المال في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن 2006-2007.
- عبد الحكيم بزاوية، **أهمية توظيف آليات الحوكمة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة** دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2000-2018 أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، الجزائر، 2004.
- علي عبد الكريم محمد المناصير، **الإعلانات التجارية مفهومها وأحكامها في الفقه الإسلامي**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كليه الدراسات العليا الجامعة الأردنية، جويلية 2007.
- كتاف شافية، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية**، دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، رسالة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

- ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- محمد عبد الحليم عمر، **الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1982.
- مخنث فطوم، **دور الحوكمة في تطوير إدارة الأوقاف حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.
- ياسمينة إبراهيم سالم، **دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي**، دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2015-2016.
- ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية** -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

## رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات

- سامر مظهر قنطقجي، **التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة بحثية قدمت للندوة العلمية حول الخدمات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 18-2010/04/20.
- إبراهيم خريس، **الإنتاج والتنمية رؤية اقتصادية إسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية يومي 23-2010/02/24.
- بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- بعل عبد الحميد محمود، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
- حسام الدين عفانة، **مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**-البنك الإسلامي الفلسطيني كمثال تطبيقي-، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي، رام الله فلسطين، 14-06-2010.
- حسين حسين شحاتة، **المنهج الإسلامي للرقابة على التكاليف**، وقائع ندوة (الإدارة في الإسلام) التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، 15-1990/09/19م.

- خولة فريز النوباني، **الصكوك تجارب عالمية**، ورشة عمل: الصكوك الإسلامية، تحديات، وتنمية وممارسات دولية، الأردن، 18-19 جويلية 2010.
- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة**، حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 19-12-2013.
- رقية حساني ومروة كرامة، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012.
- رياض منصور خليفي، **النظرية العامة للهيئات الشرعية**، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 05-2003/10/06.
- زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد، **دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطور، حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012.
- زيدان محمد، **تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي 31ماي- 03 جوان 2009.
- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن، دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، 19-2013/11/20، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس – سطيف-الجزائر،20-2009/10/21.
- الشيخ علاء الدين زعتري، **الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري**، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، مؤتمر التأمين التعاوني الثاني، 6-7/أكتوبر 2010، الرياض.
- صالح صالحي، **الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي**، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1997.
- صالح صالحي، نوال بن عمارة، الحوكمة ودورها في تفعيل مؤسسات الأوقاف الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013.
- عاشور مزريق، صورية معموري، **حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وإمكانية التجسيد الفعلي** مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07ديسمبر 2006.

- عبد الرحمن عبد الله السعدي، **المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية وأهميتها للصناعة المالية الإسلامية**، جلسات ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني للتعريف بعمليات البنوك الإسلامية (البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة) المنعقد يومي الثلاثاء والأربعاء 17-18رجب 1439هـ. الموافق 3-4أبريل 2018م، فندق الدبلومات راديسون ساس مملكة البحرين، بنك البحرين الإسلامي ط1، 2018م.
- عبد الرزاق الشحادة وسمير إبراهيم البرغوثي، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية** بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة سطيف، 20-21أكتوبر2009.
- عبد المجيد الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس ليبيا، 27 -28 أفريل 2010.
- عزالدين فكري تهامي، حوكمة المؤسسات الوقفية، الندوة الدولية الأولى في التمويل الإسلامي الوقف الخيري والتعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 2 – 3 جمادى الآخر 1433هـ الموافق 23-24 أبريل 2012م.
- عمار عصام السامرائي، **أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي**، أوراق المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة السواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن،17-18أفريل2013.
- فريد كورتل، **حوكمة المؤسسات**، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي15-16 أكتوبر.
- فؤاد بن عبد الله العمر، باسمة بنت عبد العزيز المعود، **قواعد حوكمة الوقف نظارة مؤسسة الوقف نموذجا** مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، 2014.
- كمال بوعظم، زايدي عبد السلام، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات** مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات،18/19-11-2009.
- محسن أحمد الخضيري، **الفكر الإداري في الإسلام**، وقائع ندوة **الإدارة في الإسلام** رقم 21، معهد البحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة – السعودية، 1995.

- محمد أكرم جلال الدين، **الحوكمة أسسها ومبادئها وأثرها على ممارسات هيئات الرقابة الشرعية**، ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، 2015.
- محمد أمين علي القطان، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، طبعة تمهيدية، جامعة أم القرى، 1425هـ..
- محمد طاهر عبد الوهاب، **الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي**، ندوة النظم الإسلامية، أبو ظبي 18-20-صفر 1405هـ./ نوفمبر 1984.
- محمد علي أمين قطان، هيئات الرقابة الشرعية اختيار أعضائها وضوابطها، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 27-05/28-2008.
- مطلق جاسر مطلق جاسر، **التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر المدققين الشرعيين، شركة شورى للاستشارات الشرعية، الكويت12-04-2009.
- موسى آدم عيسى، أفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي، بحث مقدم للمؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تعقده شركة شورى للاستشارات الشرعية، إسطنبول، تركيا، 07/04/2017. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017/04
- نادر السنوسي العمراني، **أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**، بحث مقدم لمؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، تعقده شركة شورى للاستشارات الشرعية بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة aaoifi، البحرين 20-2015/04/21، www.shura.com.kw
- وليد سعود، **التأمين التكافلي الإسلامي**، الآلية والتطبيق، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر، يوم دراسي حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، جامعة الأغواط، ديسمبر 2010.

**خامسا :المجلات.**

- الآء عبد الواحد ذنون طه، **توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية** دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2016، العدد 98 المجلد 23.
- أحمد محي الدين، **الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك**، حولية البركة، مجموعة دله البركة الأمانة العامة للهيئة الشرعية، جدة المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، 2001.

- أمحمدي بوزينة رشيدة، فلاق صليحة، **دور الفائض التأميني على منتجات التأمين التكافلي**-دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة 2020/2015-مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 14، العدد 01، 2023.
- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 2، 2011.
- بوزمارن وسيلة، ناصر المهدي، **تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 16، المجلد 01-2017.
- حمدي معمر، بلعزوز بن علي، **متطلبات إرساء الحوكمة في شركات التأمين التكافلي**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 14-جوان 2015.
- خبابة حسان، **واقع أسواق رأس المال الإسلامية (الأسهم، الصكوك) في الدول العربية** -دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، سوق دبي المالي وناسداك دبي-مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 14، العدد 01، 2023.
- خلود عاصم وناس العبيدي، **دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العراق، 01-12-2011، المجلد 06، العدد 17.
- دلال عظيمي، سبرينة مانع، **سلسلة القيمة أنموذجا لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية**، حالة بنك بيت التمويل الكويتي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 03، 2020.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، مديرية الإحصائيات، العدد 39، الجزائر، 2006.
- رقية شرون، **دور هيئة الرقابة الشرعية في أسواق رأس المال الإسلامية " التجربة الماليزية"**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيدر بسكرة، العدد 11.
- زكريا بله باسي، **الأبعاد الأخلاقية** وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد88 سبتمبر2019.
- سعد بن علي الوابل، **الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد 1، ديسمبر2015.
- سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015.

- شعاع اليوسف، **التقنيات الحديثة**، فوائد وأضرار دراسة للتأثيرات السلبية على صحة الفرد، كتاب الأمة، العدد 122، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، مارس-إبريل2006.
- صليحة فلاق وآخرون، **منتجات التأمين التكافلي في الجزائر**، دراسة حالة شركة سلامة للتأمين، مجلة التنويع الاقتصادي، عين تموشنت الجزائر، العدد 01، 2020.
- عبد الرحيم سيد عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات** في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، العدد 12.
- عبد الستار أبو غدة، **الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية** حولية البركة، مجموعة دله البركة الأمانة العامة للهيئة الشرعية، جدة المملكة العربية السعودية، العدد الرابع، 2002م.
- عبد المجيد الصلاحين، **الإعلانات التجارية، أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي**، مجلة الشريعة والقانون الأردن، العدد 21، يونيو 2004م.
- عبد الناصر براني وآخرون، **تجربة إدماج الصكوك الإسلامية في سوق دبي المالي وآليات استفادة بورصة الجزائر منها**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، المجلد 09، العدد 01 جوان 2022.
- عمر حوتية، عبد الرحمان حوتية، **واقع خدمات التأمين الإسلامي في الجزائر** (مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011.
- مبارك الرفاعى إبراهيم، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات** – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد التاسع والأربعون،2012.
- محمد بن أحمد الصالح، **التسعير في نظر الشريعة الإسلامية**، مجلة البحوث الإسلامية، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، المجلد الأول، العدد الرابع، 1398هـ..
- محمد خالد منصور، **حكم بيع العينة في الفقه الإسلامي المقارن وتطبيقاته المعاصرة**، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 2، 2007.
- محمد عبد الحكيم زعير، **دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية**، الحلقة الأولى، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 186، بنك دبي الإسلامي، 1996.
- محمد عواد الفزيع، دليل إجراءات التدقيق الشرعي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد 42، جانفي 2010.

- محمد فرحان، محمد الأمين قائد عبد القادر، **الحوكمة في المصارف اليمنية**، دراسة تطبيقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 2، 2014. http://iesjournal.org/arabic/journalarticles.html
- مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، المجلد 5، العدد 2، 2016.
- مصطفى عبد الحسين علي وآخرون، **دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية**، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد 8، العدد 22، بغداد، 2013.
- مهدي شرقي، **مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 1، 2015.
- مهدي ميلود، **صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي المعاصر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022.
- يوسف القرضاوي، **تفعيل آليات الرقابة**، الحلقة الأولى، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 238.

## خامسا: التقارير والمواد والقرارات

- قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي حول البيئة رقم 19/11/185.
- قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم :177(19/3) بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها، شروطها، طريقة عملها.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9 رمضان عام 1437هـ. الموافق لـ 14 يونيو سنة 2016، يحدد شروط وكيفيات وضع بيان حلال للمواد الغذائية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ الخميس 08 ربيع الأول عام 1438 هـ الموافق 08 ديسمبر سنة 2016م.
- المادة 5، من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد شروط وكيفيات وضع بيان حلال للمواد الغذائية.
- المادة 7، من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد شروط وكيفيات وضع بيان حلال للمواد الغذائية.

## سادسا: المراجع الأجنبية

- Greet,H. (2004). Business Goals and coporate governancem Asia pacifc Business review, Vol. 10, No.3-4.
- Hélène Ploix, Gouvernance d'entreprise, 2éme édition, Pearson Education, paris France, 2006.
- Pamphlet: Understanding the Islamic Capital market Concept, Securities Industry Development Centre (SIDC)، Securities Commission of Malaysia,2004.

- Hervé Boulanger, **L'audit internene dans le secteur public**, Revue Française d'administration publique, n°148, 2013.
- M. Adetunji Babatunde, Olawoye Olaniran, the effects of internal and external mechanism on governance and performance of corporate firms in Nigeria, Corporate Ownership & Control / Volume 7, Issue 2, Winter 2009.
- PH. Kotler et B.Dubois: Marketing management, (9ème edition, Paris: Publi-Union), 1997.
- securites commission Malaysia, annual report 2022.
- securites commission Malaysia, guidelines for shariah advisers, 1st issued;
- Islamic Financial Services board, Islamic Financial Services industry: Stability report2022.


## سابعا: المواقع الالكترونية


- http://aaoifi.com هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- http://www.arado.org/f7b9e5f2.pdf.
- http://www.islamweb.net شرح بلوغ المرام
- Https ://giem.KantaKji.com التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الداخلي
- https://aliftaa.jo/Article.**صناعة الحلال**، جاد الله بسام
- https://assabeel.net قراءة وإضاءة حول المعايير الشرعية
- https://halal.sfda.gov.sa/goals
- https://iefpedia.com/arab/?p=19895 موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي
- https://iifa-aifi.org المجمع الفقهي الإسلامي الدولي
- https://iifm.net
- https://iifm.net الموقع الالكتروني للسوق المالية الإسلامية الدولية
- https://irti.org المعهد البنك الإسلامي للتنمية
- https://isdbinstitute.org
- https://kantakji.com/category/kie_publications الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية
- https://manhom.com
- https://scholar.cu.edu.eg **البنوك الإسلامية في الكويت**، محمد محمود عبد الله يوسف
- https://static.zawya.com
- https://www.albaraka.com

- https://www.aliqtisadalislami.net
- https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi الموقع الالكتروني لمصرف الراجحي
- https://www.borsedubai.ae
- https://www.cibafi.org
- https://www.comcec.org
- https://www.comcec.org معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
- https://www.corpgov.net/library/corporate-governance-books-online/31557724.pdf
- https://www.dfm.ae/ar/discover-dfm
- https://www.dfm.ae/ar/discover-dfm/why-dfm هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
- https://www.elaard.com/102784. عمر مصطفى، **البرازيل تهيمن على سوق الاطعمة الحلال**
- https://www.gso.org.sa/ar
- https://www.ifsb.org/ar مجلس الخدمات المالية الإسلامية
- https://www.industrie.gov.dz/ianor
- https://www.iofs.org.kz/ar/page/about.
- https://www.islamicinsurance.jo شركة التأمين الإسلامية
- https://www.researchgate.net/publication/335464806 عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، مفهومها، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها
- https://www.sfda.gov.sa/ar/authority-activities الموقع الالكتروني للهيئة العامة للغذاء والدواء
- https://www.smiic.org
- www.isegs.comforumshowthread.phpt=274.htm
- www.islamonline.net/arabic/economics/exchange_banks/topic الرقابة الشرعية بالبنوك في غياب فقه التجربة
- www.kfh.com بيت التمويل الكويتي
- www.salama-assurances.dz
- www.sc.com هيئة الأوراق المالية الماليزية
- www.shura.com.kw.
- www.Usinfo.State.gov/Journal/oman.htm

# الفهارس

## أولا :فهرس الآيات والأحاديث

### 1-الآيات القرآنية:

| أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم | السورة | رقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ | البقرة | 188 | 196 |
| ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ | البقرة | 267 | 80 |
| يا أيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا | البقرة | 278 | 195 |
| ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ | آل عمران | 05 | 103 |
| ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ | آل عمران | 104 | 106 |
| ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ | آل عمران | 110 | 107 |
| ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ | النساء | 01 | 101 |
| ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ | النساء | 29 | 80 |
| ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ | النساء | 58 | 77 |
| ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ ﴾ | النساء | 127 | 109 |
| ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾ | النساء | 135 | 76 |
| ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾ | المائدة | 01 | 196 |
| ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ | المائدة | 02 | 208/38 |
| ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ | المائدة | 08 | 77 |
| ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ | المائدة | 38 | 80 |
| ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ | الأنعام | 96 | 119 |
| ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ | الأنعام | 152 | 77 |
| ﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ | الأعراف | 85 | 176 |
| ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ | التوبة | 67 | 115 |
| ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ | التوبة | 71 | 121 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ | التوبة | 105 | 200 |
| ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ | التوبة | 119 | 78 |
| ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ | التوبة | 128 | 204 |
| ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ | يوسف | 55 | 197 |
| ﴿ قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ | يوسف | 108 | 203 |
| ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ | النحل | 44 | 107 |
| ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ | النحل | 114 | 315 |
| ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ | الإسراء | 13 | 75 |
| ﴿ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ | الإسراء | 27 | 209 |
| ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ | الكهف | 30 | 201 |
| ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ | الحج | 41 | 121 |
| ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ | الحج | 78 | 189 |
| ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ | القصص | 26 | 197 |
| ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ | الشورى | 38 | 108 |
| ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ ﴾ | القمر | 27 | 101 |
| ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ | المجادلة | 06 | 76 |
| ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ | الحشر | 18 | 103 |
| ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴾ | الملك | 02 | 75 |
| ﴿ بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ | القيامة | 14 | 103 |
| ﴿ جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا ﴾ | النبأ | 36 | 114 |

## 2- الأحاديث النبوية:

| طرف الحديث النبوي | التخريج | الصفحة |
|---|---|---|
| { أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك } | البخاري | 75 |
| { كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته } | البخاري | 72-91-196 |
| {يا عبادي إنّي حرّمتُ الظُّلمَ على نفسي وجعلته بينكم مُحرَّمًا فلا تَظالموا} | مسلم | 77 |
| {أدِّ الأمانةَ إلى من ائتمنكَ، ولا تخنْ من خانكَ} | الترمذي | 78 |

| | | |
|---|---|---|
| {لا إيمانَ لِمَن لا أمانةَ له} | أحمد | 78 |
| {إنَّ الصِّدْقَ برٌّ، وإنَّ البِرَّ يهْدِي إلى الجَنَّةِ، وإنَّ العَبْدَ لَيَتحَرّى الصِّدْقَ، حتّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدّيقًا، وإنَّ الكَذِبَ فُجُورٌ، وإنَّ الفُجُورَ يهْدِي إلى النّارِ، وإنَّ العَبْدَ لَيَتحَرّى الكَذِبَ، حتّى يُكْتَبَ كَذّابًا} | مسلم | 78 |
| {هلا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا} | مسلم | 79 |
| {لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه} | البخاري | 80 |
| {نهى عن إضاعة المال} | البخاري | 80 |
| {إنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يقْبَلُ إلَّا طَيِّبًا} | مسلم | 81 |
| {إذا هممت بأمر فتدبر عاقبته فإن كان خيرا فأمضه، وإن كان غيا فانته عنه} | متفق عليه | 103 |
| {مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا} | البخاري | 104 |
| {الدين النصيحة، قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله وأئمة المسلمين وعامتهم} | مسلم | 107 |
| {من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان} | مسلم | 122 |
| { وَالَّذِي نفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمعْرُوفِ وَلَتَنهَوُنَّ عَنِ المنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يبعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ} | الترمذي | 122 |
| {أَنَّ النَّبِيَّ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِيهَا، فَإِذَا فِيهِ بَلَلٌ، فقَالَ ما هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟} | ابن حبان | 124 |
| {مطل الغني ظلم} | البخاري | 159-157 |
| {إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه } | أبو يعلى والطبراني | 191 |
| {إنَّ أَعْظَمَ المسْلِمِينَ جُرْمًا، مَن سَأَلَ عن شيءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِن أَجْلِ مَسْأَلَتِه} | البخاري | 196 |
| {فإنَّ دِمَاءَكُمْ، وأَمْوَالَكُمْ، وأَعْرَاضَكُمْ، وأَبْشَارَكُمْ، علَيْكُم حَرَامٌ} | البخاري | 196 |
| {إذا ضُيِّعَتِ الأمانَةُ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ} | البخاري | 198 |
| {مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيئًا، فوَلَّى رَجُلًا وَهُوَ يَجِدُ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُ فقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} | ابن تيمية | 191 |
| {كيف تقضي إذا عرض لك القضاء} | أبو داود | 198 |
| {ألا تستعملني يا رسول الله؟ قال: فضرب على منكبي ثم قال: يا أبا ذر إنك ضعيف} | مسلم | 198 |
| {نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره} | أحمد | 202 |
| {أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه} | البيهقي | 202 |
| {ما اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا له بطانَتانِ: بطانَةٌ تَأْمُرُهُ بالخَيْرِ وتَحُضُّهُ عليه} | البخاري | 204 |
| {من باع شيئاً فلا يحل له حتى يبين ما فيه} | الحاكم | 206 |
| {البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا} | مسلم | 206 |
| {نهى النبي ﷺ عن إنفاق السلعة بالحلف الكاذب} | مسلم | 198 |
| {لا ضرر ولا ضرار} | النووي | 207 |
| {غلا السِّعرُ على عَهدِ رسولِ اللهِ ﷺ فقالوا: يا رسولَ اللهِ، سعِّر لنا، قالَ إنَّ اللهَ هوَ المسعِّرُ} | الترمذي | 212 |
| {لا يحلُ لمسلمٍ باع من أخيه بيعًا فيه عيبٌ إلا بيَّنه له} | ابن ماجه | 215 |
| {لا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، ولَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ علَى بَيْعِ بَعْضٍ} | البخاري | 217 |
| {رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى} | البخاري | 218 |

| | | |
|---|---|---|
| {إذا بايعت فقل لا خلابة} | البخاري | 220 |
| {مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ | أحمد | 225 |
| {من احتكر فهو خاطئ} | مسلم | 225 |
| {من احتكر طعامًا أربعين ليلةً} | أحمد | 225 |


## ثانيا :فهرس الجداول والأشكال

### 1- قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الفرق بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات الاقتصادية | 82 |
| 2 | الفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي | 117 |
| 3 | العلاقة بين طرفي عقد الإصدار والأثر الناتج عن العقد | 154 |
| 4 | المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 164 |
| **5** | بعض الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي | 228 |
| 6 | الشركات الزميلة لبيت التمويل الكويتي | 229 |
| 7 | أبرز المؤشرات المالية لبيتك (2017-2023). | 232 |
| 8 | مكونات إطار الحوكمة في بيت التمويل الكويتي | 239 |
| 9 | الشركات التابعة لشركة الراجحي المصرفية والفروع الدولية | 242 |
| 10 | جوائز بعض الشركات التابعة لمجموعة البركة المصرفية | 255 |
| 11 | المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية 2019-2023 | 255 |
| 12 | أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري | 267 |
| 13 | المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري أثناء الفترة 2019-2023 | 268 |
| 14 | التراكم الدوري للتقارير الشرعية المنشورة وتطور قيمة الودائع لبنك البركة خلال 2010-2023 | 276 |
| 15 | نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى المدمجة | 277 |
| 16 | تطور إجمالي الموجودات والمطلوبات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022) | 285 |
| 17 | تطور إجمالي الاستثمارات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022) | 285 |
| 18 | تطور صافي الربح في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022) | 286 |
| 19 | تطور حجم رقم الأعمال والحصة السوقية لشركة سلامة للتأمين (2014-2022). | 296 |
| 20 | تطور حجم استثمارات شركة سلامة وعوائدها خلال الفترة 2014-2022 | 298 |
| 21 | بعض المواد القانونية المنظمة لسوق رأس المال الماليزي. | 304 |
| 22 | تطور أداء الأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية المدرجة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2014-2022). | 306 |
| 23 | تطور عدد صناديق الاستثمار الإسلامية وصافي قيمتها في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2014-2022). | 309 |

| | | |
|---|---|---|
| 24 | الصكوك الإسلامية المدرجة في سوق دبي المالي 2004-2022. | 319 |
| 25 | بعض الشركات الإسلامية المدرجة في سوق دبي حسب القطاعات الاقتصادية إلى غاية الربع الأول من سنة 2023. | 320 |
| 26 | تطور صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي خلال الفترة [2015-2020] | 324 |
| 27 | مجالات اهتمام اللجان الفنية لمعهد smiic | 334 |
| 28 | تصنيف الأغذية المحرمة | 342 |
| 29 | بعض الجهات المانحة لشهادة الحلال | 350 |


## 2- قائمة الأشكال


| رقم البيان | عنوان البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تصنيف المؤسسات الاقتصادية | 20 |
| 02 | وظائف المؤسسة | 20 |
| 03 | تصنيف المؤسسات الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي | 30 |
| 04 | الأطراف المشاركة في تطبيق الحوكمة | 50 |
| 05 | مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. | 55 |
| 06 | خصائص الحوكمة | 63 |
| 07 | محددات الحوكمة | 65 |
| 08 | مكونات الوقف | 89 |
| 09 | أنواع المعايير | 99 |
| 10 | أنواع الرقابة في الاقتصاد الإسلامي | 102 |
| 10 | المجالس الفنية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 133 |
| 11 | توسع بيت التمويل الكويتي على مر السنين. | 232 |
| 12 | خدمات بيت التمويل الكويتي | 233 |
| 13 | نسب المساهمة في بيت التمويل الكويتي | 233 |
| 14 | تطور صافي إيرادات التمويل والتشغيل في بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2017-2023) | 235 |
| 15 | تطور صافي ربح المساهمين في بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2017-2023) | 235 |
| 16 | هيكل الحوكمة لبيت التمويل الكويتي | 240 |
| 17 | نمو إجمالي الأصول لمصرف الراجحي (2017-2022) | 246 |
| 18 | تطور مجموع الموجودات والتمويلات وودائع العملاء في مجموعة البركة المصرفية (2017-2023). | 258 |
| 19 | تطور صافي الدخل في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023). | 259 |
| 20 | تطور إجمالي أصول البنك خلال الفترة 2019-2023 | 270 |

| | | |
|---|---|---|
| 21 | الأصول التشغيلية لبنك البركة الجزائري أثناء الفترة 2019-2023 | 271 |
| 22 | صافي دخل بنك البركة الجزائري أثناء الفترة 2019-2023 | 272 |
| 23 | تطور إجمالي الموجودات والمطلوبات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022) | 286 |
| 24 | تطور إجمالي الاستثمارات في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022) | 288 |
| 25 | تطور صافي الربح في مؤسسة التأمين الإسلامية (2019-2022) | 289 |
| 26 | هيكل قسم التكافل في شركة سلامة للتأمينات | 295 |
| 27 | تطور حجم رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمين (2014-2022). | 299 |
| 28 | تطور حجم استثمارات شركة سلامة خلال الفترة 2014-2022. | 301 |
| 29 | تطور حجم عوائد الاستثمار لشركة سلامة خلال الفترة 2014-2022. | 301 |
| 30 | تطور نسبة الأسهم ونسبة رسملة الأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية المدرجة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2014-2022) | 309 |
| 31 | تطور رسملة سوق الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة ورسملة السوق الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2014-2022) | 310 |
| 32 | تطور صافي قيمة الموجودات للصناديق الإسلامية وإجمالي صافي الموجودات للصناديق في ماليزيا خلال الفترة (2014-2022). | 312 |
| 33 | الهيكل التنظيمي لسوق دبي المالي | 315 |
| 34 | تطور صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي خلال الفترة [2015-2020] | 326 |
| 35 | البلدان الأكثر تصديرا للمنتوجات الحلال اتجاه دول العالم الإسلامي سنة 2019 | 327 |
| 36 | الدول الأكثر استهلاكا للأغذية الحلال | 328 |
| 37 | الهيكل التنظيمي لهيئة المقاييس | 341 |


**ثالثا: فهرس الموضوعات**


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | أ |
| **الفصل الأول:** | |
| **مدخل لدراسة المعايير الشرعية والحوكمة في المؤسسات الاقتصادية** | |
| **تمهيد** | 12 |
| **المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية بين فكر الاقتصاد الوضعي وفكر الاقتصاد الإسلامي.** | 13 |
| **المطلب الأول:** المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الوضعي، مفهومها، أهدافها، وظائفها. | 13 |
| أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية ومفاهيم أخرى مرتبطة بها. | 13 |
| ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية. | 15 |

| | |
|---|---|
| ثالثا: تصنيف المؤسسة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي. | 17 |
| رابعا: وظائف المؤسسة الاقتصادية. | 20 |
| **المطلب الثاني**: المؤسسة الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي. | 23 |
| أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي. | 23 |
| ثانيا: تصنيف المؤسسات من منظور الاقتصاد الإسلامي. | 24 |
| **المطلب الثالث**: المؤسسات المالية الإسلامية مفهومها وأنواعها. | 30 |
| أولا: مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية. | 31 |
| ثانيا: أنواع المؤسسات المالية الإسلامية. | 31 |
| **المبحث الثاني**: الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية. | 43 |
| **المطلب الأول**: حوكمة المؤسسات في الفكر الاقتصادي الوضعي | 43 |
| أولا: حوكمة المؤسسات المفهوم ومراحل النشأة. | 43 |
| ثانيا: الأطراف المشاركة في تطبيق حوكمة الشركات. | 49 |
| **المطلب الثاني**: مبادئ الحوكمة، أهميتها وأهدافها. | 52 |
| أولا: مبادئ الحوكمة. | 52 |
| ثانيا: أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها. | 58 |
| ثالثا: خصائص الحوكمة. | 60 |
| المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية. | 63 |
| أولا: محددات حوكمة المؤسسات الاقتصادية. | 63 |
| ثانيا: آليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية. | 65 |
| **المطلب الرابع**: حوكمة المؤسسات الاقتصادية في فكر الاقتصاد الإسلامي. | 70 |
| أولا: مفهوم الحوكمة الشرعية ومبادئها. | 71 |
| ثانيا: المستند الشرعي للحوكمة والفرق بينها وبين الحوكمة الشرعية. | 74 |
| ثالثا: أهمية الحوكمة الشرعية لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي. | 83 |
| **المبحث الثالث: المعايير الشرعية دعامة أساسية لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.** | 96 |
| **المطلب الأول**: التعريف بالمعايير وبيان أنواعها. | 96 |
| أولا: التعريف بالمعايير الشرعية. | 96 |
| ثانيا: أنواع المعايير. | 98 |
| **المطلب الثاني**: التدقيق الشرعي والمصطلحات ذات الصلة. | 100 |

| | |
|---|---|
| أولا: الرقابة الشرعية. | 100 |
| ثانيا: هيئة الرقابة الشرعية. | 111 |
| ثالثا: المراجعة الداخلية. | 114 |
| رابعا: المراجعة الشرعية. | 114 |
| **المطلب الثالث**: تأصيل مهام التدقيق الشرعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي. | 118 |
| أولا: الحسبة مفهومها وأصولها. | 119 |
| ثانيا: أركان الحسبة. | 122 |
| ثالثا: جذور الحسبة والمراحل التي مرت بها. | 123 |
| رابعا: الفرق بين الرقابة الشرعية والحسبة. | 126 |
| **خلاصة الفصل الأول.** | 127 |


## الفصل الثاني

## المعايير الشرعية المطبقة في المؤسسات المالية والاقتصادية


| | |
|---|---|
| **تمهيد** | 129 |
| **المبحث الأول: المؤسسات والهيئات القائمة على إصدار المعايير الشرعية.** | 130 |
| **المطلب الأول**: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. | 130 |
| أولا: نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأهدافها. | 130 |
| ثانيا: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة ومجالسها. | 132 |
| **المطلب الثاني**: مجلس الخدمات المالية الإسلامية. | 136 |
| أولا: ماهية مجلس الخدمات المالية الإسلامية ونشأته وأهدافه. | 136 |
| ثانيا: هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية. | 137 |
| **المطلب الثالث**: معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (smiic). | 140 |
| أولا: التعريف بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وأهدافه ونشاطاته. | 140 |
| ثانيا: الهيكل التنظيمي لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. | 141 |
| **المطلب الرابع**: هيئات أخرى تساهم في إصدار المعايير الشرعية. | 142 |
| أولا: المجمع الفقهي الإسلامي. | 142 |
| ثانيا: معهد البنك الإسلامي للتنمية. | 144 |
| ثالثا: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. | 145 |
| رابعا: السوق المالية الإسلامية الدولية. | 146 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: المعايير الشرعية الصادرة عن مختلف الهيئات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية.** | **148** |
| **المطلب الأول:** المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة، آلية إصدارها وأقسامها وعوامل نجاحها. | 148 |
| أولا: آلية إصدار المعايير الشرعية من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI). | 148 |
| ثانيا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتمويل. | 150 |
| ثالثا: المعايير الشرعية المتعلقة بالاستثمار والمشاركات وأسواق المال الدولية. | 152 |
| رابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بالضمانات والتبرعات. | 155 |
| خامسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالخدمات المالية. | 158 |
| سادسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتأمين الإسلامي. | 160 |
| سابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بالمبادئ المالية العامة. | 162 |
| ثامنا: من مظاهر نجاح وتأثير المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة. | 165 |
| **المطلب الثاني:** المعايير الشرعية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. | 165 |
| أولا: آلية إصدار المعايير الشرعية من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية. | 166 |
| ثانيا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتمويل. | 167 |
| ثالثا: المعايير الشرعية المتعلقة بالاستثمار وسوق رأس المال. | 168 |
| رابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بإدارة المخاطر. | 169 |
| خامسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالتأمين الإسلامي. | 170 |
| سادسا: المعايير الشرعية المتعلقة بالخدمات المالية. | 172 |
| سابعا: المعايير الشرعية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الشرعية. | 172 |
| **المطلب الثالث:** المعايير الشرعية الصادرة عن شركة فالكم وسوق دبي المالي الإسلامي | 174 |
| أولا: الضوابط الصادرة من الهيئة الشرعية لشركة فالكم للخدمات المالية. | 174 |
| ثانيا: المعايير الشرعية لسوق دبي المالي لإصدار وتملك وتداول الأسهم. | 176 |
| **المطلب الرابع:** فائدة الالتزام بالمعايير الشرعية وأثرها في كفاءة التدقيق الشرعي. | 182 |
| أولا: فائدة الالتزام بالمعايير الشرعية. | 182 |
| ثانيا: أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي. | 183 |
| **المبحث الثالث: المعايير والضوابط الشرعية التي تحكم نشاط المؤسسات الاقتصادية.** | 187 |
| **المطلب الأول:** المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية. | 187 |
| أولا: إنتاج الطيبات. | 187 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: الالتزام بسلم الأولويات. | 188 |
| ثالثا: الالتزام بمواصفات الإتقان ومعايير الجودة. | 191 |
| رابعا: مراعاة الجانب الصحي والبيئي. | 191 |
| **المطلب الثاني**: المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية. | 195 |
| أولا: انتفاء الربا. | 195 |
| ثانيا: الأصل في المعاملات الإباحة. | 196 |
| ثالثا: منع الظلم. | 196 |
| رابعا: منع الغرر. | 196 |
| **المطلب الثالث**: المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة الإدارية للمؤسسة الاقتصادية. | 197 |
| أولا: حسن اختيار العاملين. | 197 |
| ثانيا: الإشراف على عمل المرؤوسين. | 199 |
| ثالثا: توفير الحوافز اللازمة لتسيير نشاط المؤسسة. | 200 |
| **المطلب الرابع**: المعايير الشرعية المتعلقة بوظيفة إدارة الموارد البشرية للمؤسسة الاقتصادية. | 203 |
| أولا: مرتكزات وظيفة التوجيه. | 203 |
| ثانيا: أهمية القيادة ودورها في تحقيق أهداف المؤسسة. | 204 |
| **المطلب الخامس**: المعايير الشرعية المتعلقة بالوظيفة التسويقية للمؤسسة الاقتصادية. | 205 |
| أولا: التبادل. | 205 |
| ثانيا: الإعلان التجاري. | 206 |
| ثالثا: التسعير. | 209 |
| رابعا: تجنب الغش والغبن والنجش. | 214 |
| **المطلب السادس**: المعايير الشرعية المتعلقة بوظيفة التموين للمؤسسة الاقتصادية. | 218 |
| أولا: المعايير الشرعية المتعلقة بعملية الشراء. | 218 |
| ثانيا: المعايير الشرعية المتعلقة بعملية التخزين. | 220 |
| ثالثا: تجنب الاحتكار. | 222 |
| خلاصة الفصل الثاني. | 226 |


## الفصل الثالث

## تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المالية والاقتصادية


| | |
|---|---|
| **تمهيد** | 226 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول: تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المصرفية.** | 227 |
| **المطلب الأول:** تطبيق المعايير الشرعية في بيت التمويل الكويتي. | 227 |
| أولا: التعريف ببيت التمويل الكويتي وتاريخ تأسيسه. | 227 |
| ثانيا: الاجراءات المتخذة لتطبيق المعايير الشرعية في بيت التمويل الكويتي. | 235 |
| ثالثا: مكانة هيئة الرقابة الشرعية في هيكل الحوكمة لبيتك. | 238 |
| رابعا: الحوكمة في بيت التمويل الكويتي. | 239 |
| **المطلب الثاني:** تطبيق المعايير الشرعية في شركة الراجحي المصرفية. | 241 |
| أولا: نظرة حول شركة الراجحي المصرفية. | 241 |
| ثانيا: الإجراءات المتخذة لتطبيق المعايير الشرعية في مصرف الراجحي. | 245 |
| ثالثا: الحوكمة في مصرف الراجحي. | 249 |
| **المطلب الثالث:** تطبيق المعايير الشرعية في مجموعة البركة المصرفية. | 254 |
| أولا: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية. | 254 |
| ثانيا: الإجراءات المتبعة لتطبيق المعايير الشرعية في مجموعة البركة المصرفية. | 258 |
| ثالثا: الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية. | 260 |
| رابعا: التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري وعمل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية | 268 |
| **المبحث الثاني: تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي والأسواق المالية الإسلامية.** | 284 |
| **المطلب الأول:** تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي | 284 |
| أولا: مؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية. | 284 |
| ثانيا: تطبيق المعايير الشرعية في مؤسسة التأمين الإسلامية الأردنية. | 289 |
| ثالثا: الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة التأمين الإسلامية. | 291 |
| رابعا: تطبيق المعايير الشرعية في شركة سلامة للتأمين في الجزائر. | 294 |
| **المطلب الثاني:** تطبيق المعايير الشرعية في أسواق رأس المال الإسلامية | 302 |
| أولا: تطبيق المعايير الشرعية في سوق رأس المال الماليزي. | 302 |
| ثانيا: تطبيق المعايير الشرعية في سوق دبي المالي. | 313 |
| **المبحث الثالث:** تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات الاقتصادية. | 324 |
| **المطلب الأول:** صناعة الحلال والمعايير الشرعية التي تحكم هذه الصناعة. | 324 |
| أولا: صناعة الحلال ومجالاتها. | 324 |
| ثانيا: المعايير الشرعية المستند عليها في منح شهادة الحلال. | 329 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني**: المؤسسات القائمة على تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات الاقتصادية. | 332 |
| أولا: معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية(سميك). | 333 |
| ثانيا: المركز السعودي للحلال التابع للهيئة العامة للدواء والغذاء. | 337 |
| ثالثا: المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. | 339 |
| رابعا: هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. | 340 |
| خامسا: المعهد الجزائري للتقييس IANOR. | 346 |
| **المطلب الثالث**: الهيئات المانحة لشهادة الحلال وبعض المؤسسات الاقتصادية المتوافقة مع الضوابط الشرعية. | 349 |
| أولا: بعض الهيئات المانحة لشهادة الحلال. | 349 |
| ثانيا: بعض المؤسسات المتوافقة مع الضوابط الشرعية. | 351 |
| **خلاصة الفصل الثالث.** | 355 |


## الخاتمة


| | |
|---|---|
| النتائج | 357 |
| التوصيات | 361 |
| آفاق الدراسة | 362 |

| | |
|---|---|
| **قائمة المصادر والمراجع** | 365 |


## الفهارس


| | |
|---|---|
| أولا: فهرس الآيات والأحاديث | 384 |
| ثانيا: فهرس الجداول والأشكال | 387 |
| ثالثا: فهرس الموضوعات | 389 |

## ملخص الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتعالج إحدى الموضوعات ذات الصلة بمعايير التدقيق الشرعي التي تصدرها مختلف المؤسسات والهيئات الشرعية، والتي أضحت تشكل محور الأعمال البحثية والدراسية، وذلك بغية الاستفادة من تطبيق هذه المعايير في المؤسسات الاقتصادية بشكل عام، وفي المؤسسات المالية على وجه الخصوص لتعزيز الحوكمة، وتدور إشكالية الموضوع حول البحث عن كيفية مساهمة معايير التدقيق الشرعي في تعزيز حوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية، مما يجعل هذه الأخيرة في منأى عن مثل مختلف الأزمات المالية والاقتصادية التي خلفت آثارا سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي، وتبين هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين مبادئ الحوكمة ومعايير التدقيق الشرعي حيث تسهم معايير التدقيق الشرعي في دعم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، وتؤكد إضافة على ذلك أن جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية أو توزيعية أو تبادلية، يجب أن تتم وفقا لقواعد ومبادئ أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

فبوجود معايير التدقيق الشرعي، يمكن للمؤسسات الاقتصادية ضمان الامتثال للمعايير والقوانين الشرعية في أعمالها وعملياتها المالية، ويتم تطبيق هذه المعايير أثناء العمليات الداخلية للمؤسسات، بما في ذلك التدقيق في الحسابات والتحقق من صحة العمليات المالية، مما يعزز الشفافية والمصداقية في إدارة المؤسسات، ومن خلال المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة، تسهم معايير التدقيق الشرعي في حماية حقوق جميع أطراف المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك المساهمين والعملاء والموظفين، وهذا على غرار ما تم الإشارة إليه في الدراسة القياسية لحالة مصرف البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2023 والتي تبين فيها العلاقة الطردية والقوية لعملية التدقيق الشرعي على حوكمة المصرف.



**الكلمات الدالة:** المعايير الشرعية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية، تعزيز الحوكمة، الاقتصاد الإسلامي.

## Study Summary

This study aims to address one of the topics related to the standards of Islamic auditing issued by various Islamic institutions and bodies, which have become the focus of research and study activities. The goal is to benefit from the application of these standards in economic institutions in general, and in financial institutions in particular, to enhance governance. The problem revolves around investigating how Islamic auditing standards contribute to enhancing the governance of economic and financial institutions.

This study reveals the close connection between governance principles and Islamic auditing standards, as Islamic auditing standards support the principles on which governance in economic institutions is based. Moreover, all economic activities, whether productive, consumptive, distributive, or exchange-related, must be conducted in accordance with the rules and principles of Islamic law. With the presence of Islamic auditing standards, economic institutions can ensure compliance with legal standards and regulations in their financial operations, thereby enhancing transparency and credibility in institutional management. Islamic auditing standards contribute to protecting the rights of all parties involved in economic institutions, including shareholders, customers, and employees, similar to what was highlighted in the case study of Al Baraka Algerian Bank during the period 2010-2023, which demonstrated the significant impact of Islamic auditing on the bank's governance.



**Key words**: Islamic standards, economic institutions, financial institutions, governance enhancement, Islamic economy.

## Résumé de l'étude

Cette étude se propose d'examiner une problématique liée aux normes d'audit islamique émises par diverses institutions et instances religieuses, qui sont devenues le point focal des travaux de recherche et d'étude. L'objectif est de tirer profit de l'application de ces normes dans les institutions économiques en général, et dans les institutions financières en particulier, dans le dessein de renforcer la gouvernance. La question centrale de cette recherche réside dans l'exploration des contributions potentielles des normes d'audit islamique à l'amélioration de la gouvernance au sein des institutions économiques et financières, les préservant ainsi des crises financières et économiques ayant des répercussions néfastes sur les plans national et international, cette étude met en lumière le lien intrinsèque entre les principes de gouvernance et les normes d'audit islamique, soulignant le rôle de ces normes dans le soutien des principes sous-tendant la gouvernance des institutions économiques. En outre, elle affirme que toutes les activités économiques, qu'elles soient de nature productive, consumériste, distributive ou d'échange, doivent se conformer aux règles et principes de la charia islamique.

Grâce aux normes d'audit islamique, les institutions économiques peuvent garantir la conformité aux normes et aux lois islamiques dans leurs opérations financières, ce qui renforce la transparence et la crédibilité de leur gestion. En suivant les principes de gouvernance, les normes d'audit islamique contribuent à protéger les droits de toutes les parties prenantes des institutions économiques, y compris les actionnaires, les clients et les employés.

Ces constats font écho à ceux présentés dans l'étude de cas de la Banque Al Baraka Algérie pour la période 2010-2023, où une corrélation causale significative entre l'audit islamique et la gouvernance de la banque a été mise en évidence.



**Mots-clés** : normes islamiques, institutions économiques, institutions financières, renforcement de la gouvernance, économie islamique.

**People's Democratic Republic of Algeria**

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Amir Abdul Qader University of Islamic Sciences

Faculty: Sharia and Economics

Department: Economics and Management

Registration Number/
Serial Number/

# Sharia Auditing Standards and their Role in Enhancing the Governance of Economic Institutions

A dissertation submitted to obtain a doctorate degree lMD the division of economic sciences specializing in Islamic economics.


Student preparation:
**Fouad BENDIB**

Supervision :
Prof. **Sofiane KHODJA EULAMA**
Prof. **Hamid AMMAARI**


**Discussion Committee Members**

| Name and surname | Academic Rank | Original University | Adjective |
|---|---|---|---|
| Okbba SAHNOUNE | Professor | Amir Abdelkader University - Constantine | Chairman |
| Sofiane KHODJA EULAMA | Professor | Amir Abdelkader University - Constantine | Supervisor and Rapporteur |
| Hamid AMMAARI | Professor | Amir Abdelkader University - Constantine | Assistant Supervisor |
| Sanaa ELAYEB | Professor | Amir Abdelkader University - Constantine | Member |
| Ali BELLMOUCHI | Professor | ACHAHID Hamma LAKHDER University -ELOUDY | Member |
| Mohammed Elamine FILLALI | Professor | Abd El Hamid MEHRI University – Constantine 2 | Member |

Academic Year: 1444-1445 h/ 2023-2024